تمهيد

بسم الله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد:

نزل القرآن بلسان عربيٍّ مبين فبهرت فصاحته البلغاء والفصحاء، وأصاخت إليه مسامع العالمين، وتربعت علوم القرآن على عرش العلوم وأمد علوم اللغة فنهل منه أهل اللغة واستشهدوا به، ولما كنت أبحث عن موضوع مناسب لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير من قسم اللغة العربية، لم يبخل عليَّ شيخي الأستاذ الدكتور زيد القرالة، فأشار علي بدراسة آراء أبي منصور الأزهري في القراءات القرآنية المتواترة، وبعد استقصاء آراء الأزهري وجدته يدافع عن قراءات انتقدها بعض العلماء، وينتقد قراءات أخرى انتقدها علماء غيره، ويضطرب في حكمه على بعض القراءات. فجعلت عنوان هذه الدراسة" موقف أبي منصور الأزهري من القراءات القرآنية المتواترة".

وتكمن أهمية هذه الدراسة في خصوصية عمل الأزهري؛ إذ يُتوقعُ أن يكون توجيهه للقراءات قائما على خصوصية المعنى، ولكون الأزهري يجمع في عمله بين اللغوي وعالِم القراءات الذي يقوم عمله على توجيه القراءات بوعي لغوي.

واعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي، ثم المنهج التحليلي؛ لأن طبيعة البحث تتطلب استخدامهما، ويقوم عمل الباحث على جمع الآيات الكريمة المختلف في قراءتها، ثم عرض آراء العلماء الذين تحدثوا عنها، ثم موقف الأزهري وتوجيه القراءة بأقوال العلماء.

وجاء هذا البحث في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.

التمهيد: وفيه ترجمة للأزهري، ثم تعريف بالقراءات وإيجاز حول ظاهرة انتقاد القراءات.

الفصل الأول: دفاع الأزهري عن القراءات عن بعض القراءات التي تعرضت للتخطئة والتلحين من بعض العلماء، واندرج تحته مبحثان، الأول: الأول دفاعه النحوي عن القراءات، والثاني: دفاعه الصرفي والصوتي عن القراءات.

الفصل الثاني: انتقاد الأزهري للقراءات، واندرج تحته مبحثان: الأول: انتقاده للقراءات نحوياً، والثاني انتقاده للقراءات صرفيا.

الفصل الثالث: تناقض موقف الأزهري في الحكم على القراءة، وانضوى تحته ثلاثة مباحث، الأول تناقض الأزهري النظري، والثاني: تناقضه العملي في الحكم على القراءات نحويا وصرفيا وصوتيا.

الخاتمة: وتناول الباحث فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث

الدراسات السابقة:

١ ـ الأزهري والقراءات القرآنية في كتابه معاني القراءات، عرض وتحليل ومناقشة، محمد إبراهيم مصطفى، دار الكلمة،١٤٣٣هـ.

٢ـ التوجيه النحوي والصرفي عند الأزهري في كتابه معاني القراءات، أحمد جاسم حمده، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، اللغة العربية وآدابها، رسالة ماجستير ٢٠٠٦م.

٣ ـ التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية عند الأخفش والأزهري في كتابيهما معاني القرآن ومعاني القراءات. السيد شوقي السيد عبد الفتاح.جامعة عين شمس ،كلية التربية،قسم اللغة العربية، رسالة ماجستير ٢٠٠١م. الفصل الثاني من الرسالة تناول التوجيه النحوي عند الأزهري (عوامله وقضاياه) وفيه ثلاثة مباحث؛ الأول: وضح أثر الظروف البيئية والدينية في نحو الأزهري، وتطرق المبحث الثاني موقف الأزهري من القراءات ومقياسه في قبول القراءة، وهو صحة السند، وموافقة الرسم العثماني وموافقة العربية . وتناول المبحث الثالث: قضايا التوجيه النحوي والصرفي للقراءات عند الأزهري.

٤ ـ كتاب معاني القراءات للأزهري، دراسة لغوية، ربى ذنون يونس، جامعة الموصل، اللغة العربية وآدابها، رسالة ماجستير،٢٠٠٣م.

٥ ـ كتاب معاني القراءات لأبي منصور الأزهري، مياسة وليد طه، رسالة ماجستير. جامعة بغداد.

٦ ـ موقف أبي منصور الأزهري من القراءات القرآنية في كتابه معاني القراءات، الدكتور منير شطناوي، والدكتور عمر راشد حسن، المجلة الأردنية في اللغة العربي وآدابها، المجلد(٩)، العدد(٢)، شعبان ١٤٣٤ه/٢٠٠٣م. وهو بحث قصير خلص إلى نتيجة مفادها أن الأزهري سجل موقفا مغيارا لمواقف العلماء الذين انتقدوا القراءات وأنه لم ينتقد قراءة قرآنية متواترة .

٧ ـ موقف الأزهري من توجيه النحاة للقراءات القرآنية وتفسيرها في كتابه تهذيب اللغة،منذر ابراهيم الحلي،،ونجلح فاهم صابر العبيدي،وسلام موجد خلخال،مجلة جامعة كربلاء العلمية،المجلد(٦)،ا لعدد(٣)/ إنساني/،٢٠٠٨م،وهو بحث قصير موجه لدراسة موقف الأزهري من توجيهات العلماء للقراءات بشكل عام. بينما سيدرس البحث موقف الزهري من القراءات المتواترة خصوصا دون أن يخصها بكتاب الأزهري تهذيب اللغة وسيعتمد كتاب معاني القراءات للأزهري.

٨ ـ القراءات القرآنية في معجم تهذيب اللغة في ضوء علم اللغة الحديث ،ابراهيم عبدالله سالم ـ رسالة دكتوراة ـ جامعة طنطا ،كلية الآداب ،قسم اللغة العربية،١٩٩٩م،ترصد الدراسة القراءات القرآنية في معجم تهذيب اللغة ثم تفسرها تفسيرا مبنيا على علم اللغة الحديث دون التطرق لموقف أبي منصور الأزهري من القراءات منتقدا او مدافعا عن القراءات ولم تقف على رأيه وموقفه من القراءات في كتابه معاني القراءات.

٩ـ توجيهات الأزهري للظواهر الصوتية في القراءات القرآنية كتاب القراءات وعلل النحويين فيها أنموذجا، نازك نبيل محمد العزام ـ رسالة ماجستيرـ جامعة اليرموك،٢٠١٠م.ولم تدرس موقف الأزهري من القراءات القرآنية منتقدا أو مدافعا بل درست توجيهاته للقراءات ولم تلتفت إلى معجم الأزهري تهذيب اللغة واقتصرت على الظواهر الصوتية .

أولاً: ترجمـة الأزهـري:

" هو مُحَمَّد بن أَحْمد بن الأزْهَر بن طَلحَة الهروي أَبُو مَنْصُور"(١)، و" كانت ولادته سنة اثنين وثمانين ومائتين."(٢) خلافا لما رواه الحموي في معجم الأدباء من أن مولده كان سنة اثنتين وثلاثمائة.(٣)، يقول العلياني :"ولا شكَّ أن كتاب معجم المؤلفين الذي أورد هذا النص فيه سقط كلمة "ثمانين" ؛لشذوذ هذا القول ولإجماع المترجمين لأبي منصور أنه مات عام ٣٧٠ هـ، أو٣٧١ هـ، ولو كانت الرواية السابقة صحيحة لكان عمره أكثر من مائة وستين سنة، والنظر في شيوخه وتلاميذه يبطل هذه الرواية."(٤)أما موعد وفاته ـ رحمه الله، فيقول ابن الصلاح:" توفي سنة سبعين وَثَلَاث مئة."(٥)

أبو منصور الأزهري صاحب قدم راسخة في العلم تتلمذ على يد كثير من مشايخ عصره، برَّ في علمه فبزَّ في ميدانه، وضربت له آباط الإبل وذاع صيته، وتلقى القبول من العلماء فأثنوا عليه وأطروه بما هو أهل له، فقيل في حقه:" الإمَام الْكَبِير فِي علم اللُّغَة، وَكتابه الموسوم ب: " تَهْذِيب اللُّغَة " يدل على جلالة قدره، وَهُوَ خير عُمْدَة فِي هَذَا الفَنّ."(٢)وقال السبكي:" وَكانَ إِمَامًا في اللُّغَة بَصيرًا بالفقه عَارِفًا بالمذهبِ عالي الإِسْنَاد."(٣) وقال الداوودي:" وَكانَ إِمَامًا في اللُّغَة بَصيرًا بالفقه عَارِفًا بالمذهبِ عالي الإِسْنَاد."(٤)

ه ـ مؤلفات الأزهري كثيرة ومنها:(٦)

١. تهذيب اللغة

٢. معاني القراءات

---

(١) الحموي ، ياقوت بن عبد الله (المتوفى: ٦٢٦هـ)، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م،ج:٥،ص:٢٣٢٢،وانظر: القفطي، علي بن يوسف (المتوفى: ٦٤٦هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.،ج:٤:ص:١٧٧،و الداوودي، (المتوفى: ٩٤٥هـ)، طبقات المفسرين للداوودي، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر ، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م ج:٢،ص:٦٥

(٢) ابن خلكان، أحمد بن محمد(المتوفى: ٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت-،الطبعة: ١، ١٩٧١،ج:٤،ص:٣٣٤،وانظر: الداوودي، طبقات المفسرين للداوودي،ج:٢،ص:٦٥.

(٣) الحموي ، ياقوت بن عبد الله (المتوفى: ٦٢٦هـ)، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ،ج:٥،ص:٢٣٢٢

(٤) العلياني، علي بن نفيع، ،عقيدة الإمام الأزهري، دار الوطن الطبعة الأولى، ١٤١٨ ه ـ ١٩٩٧م ،ص:٣٢

(٥) ابن الصلاح ، عثمان بن عبد الرحمن، (المتوفى: ٦٤٣هـ)، طبقات الفقهاء الشافعية، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م،ج:١،ص:٨٣،وانظر: الصفدي، صلاح الدين خليل (المتوفى: ٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، الطبعة الأولى،١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م،ج:٢،ص:٣٤

(٢) ابن الصلاح ، عثمان بن عبد الرحمن، طبقات الفقهاء الشافعية، ج:١ ،ص:٨٣

(٣) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،ج:٤،ص:٣٣٤، السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج: ٣،ص: ٦٣

(٤) الداوودي (المتوفى: ٩٤٥هـ)، طبقات المفسرين للداوودي ج:٢،ص:٦٥

(٦) انظر: أبو منصور ، الأزهري (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، ،ج:١،ص:٨

وهما مصدرا هذه الدراسة والعمل عليهما لتتبع واستقراء موقف الأزهري من القراءات المتواترة ففيهما يتضح موقفه من القراءات.

ثانيا: تعريف القراءات

قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم : «أقرَأنِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلامُ عَلى حَرْفٍ، فَرَاجَعْتُهُ، فَلَمْ أزَلْ أَسْتَزِيدُهُ فَيَزِيدُنِي حَتّى انتهَى إلى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ.[1]

يتبين من الحديث أن القراءات وحي من عند الله ـ جلَّ جلاله ـ، فالناقل للقراءة هو جبريل ـ عليه السلام ـ بناءً على ذلك فالقراءة سنة تلقاها النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن ربه ـ جلَّ جلاله ـ ثم قرأ بها الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ عن رسول الله .

فالقراءات القرآنية تمثل أقدم نص لغوي نُقِل مشافهة، ونقلته أهل العربية وسادة عصور الاستشهاد، ففضلا عن عربيتهم وفصاحتهم، عُرِفَ نقلة القراءات بورعهم وخشيتهم والعدالة، وحرصهم أن يتلو كلٌّ واحد منهم ما سمع من القرآن دون زيادة أو تحريف، فالدقة والضبط اللذان توافرا في نقل القراءات لم يتوفر عشرٌ يسيرٌ منها لأي نصّ لغوي آخر؛ إذ ناقل القرآن يبتغي بركته والثواب ولا يحصل ذلك إلا بالإخلاص في النقل، وتبعا لذلك فقد استقلت القراءات بعلم يختص بها ،ويعرف العلماء علم القراءات بأنه:" علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة."[2]وعرف علماء القراءات بأنها: "علم بكيفيات أداء كلمات القرآن الكريم ونطقها، من تخفيف، وتشديد، واختلاف ألفاظ الوحي في الحروف."[3]

ولعل الحديث عن سبع أحرف نزل بها القرآن يسوق إلى الظن بأن ذلك يعني أن القراءات السبعة هي الأحرف السبع المذكورة في الحديث .وهذا ليس صواباً فالقراءات السبع التي دونها ابن مجاهد:" جزء من الأحرف السبعة التي دونها ابن مجاهد وليست هي الأحرف السبعة."[4] والأحرف السبعة لغات مبثوثة في القراءات:" وإنما تأويل قوله، صلى الله عليه وآله

---

(١) أبو زكريا، محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ه، (باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه)،ج:٦،ص:١٠١

(٢) ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م،ج:١،ص:٩

(٣) محمد سالم محيسن، القراءات وأثرها في علوم العربية، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م،ج:١،ص:٩

(٤)علم القراءات، نبيل محمد ابراهيم آل اسماعيل،مكتبة التوبةالرياض،الطبعة،الأولى،١٤٢١ه - ٢٠٠٠م، ص:٢٦

وسلم: «نزل القرآن على سبعة أحرف»: على سبعة أوجه من اللغات متفرّقة في القرآن، يدلك على ذلك - قول رسول الله، صلى الله عليه وآله وسلم: «فاقرؤوا كيف شئتم»."[١]

وأوضح الأزهري المقصود بالأحرف السبعة ،فقال:" وَهَذِه الأحْرُفُ السبعة الَّتِي مَعْنَاهَا اللغاتُ غيرُ خَارِجَةٍ من الَّذِي كُتِبَ فِي مصاحِف الْمُسلمين الَّتِي اجْتمع عَلَيْهَا السلفُ المرضيُّون وَالخلف المتبعون فمن قَرَأ بحرفٍ لا يُخَالِفُ المصحفَ بزيادةٍ أو نُقصانٍ أو تقدِيم مؤخَّرٍ أو تأخيرِ مُقدَّم وَقدْ قَرَأ بهِ إمامٌ من أئِمَّة القرَّاء المُشْتهرين فِي الأمْصَارِ فقد قَرَأ بحرْفٍ من الحُرُوف السَّبْعَة الَّتِي نزل القُرْآن بهَا، وَمن قرأ بحرفٍ شاذ يُخَالِفُ المصحفَ، وخالفَ بذلك جمهورَ القَرَأةِ المعروفين، فَهُوَ غيرُ مصيبٍ. وَهَذا مذهبُ أهلِ العِلْم الَّذين هم القُدْوَة، ومذهبُ الراسخِين فِي عِلْم القُرْآن قدِيما وحديثاً."[٢]

وتوزعت القراءات من حيث قبولها وردِّها إلى قسمين:

الأول: القراءات المقبولة واشترط لها حتى تكون مقبولة ثلاثة شروط:

١ ـ صحة السند

٢ ـ موافقة العربية ولو بوجه من وجوهها

٣ ـ موافقة رسم المصحف

وكل قراءة خالفت شرطا من الشروط السابقة لا تكون من القراءات المقبولة، يقول ابن الجزري:" كل قراءة وافقت العربية ولو بوجهٍ ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة، التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها."[٣]

الثاني: القراءات الشاذة وهي القراءات التي خالفت شرطا من الشروط السابقة، والمقصود بشذوذها أنها خرجت عن سبعة ابن مجاهد يقول:" فهذه الشواذ لم توصف بالشذوذ لضعف روايتها، ولا لأنها تحتوي ظواهر لهجية غير شائعة في اللسان الفصيح فمثل هذه القراءات مهجور لا يحرص عليه أحد وإنما سمي الشاذ شاذا؛ لأنه خارج عن سبعة ابن مجاهد."[٤]

---

(١) ا بن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تأويل مشكل القرآن،تحقيق :السيد أحمد صقر،مكتبة دار التراث ،القاهرة،الطبعة الثانية،١٣٩٣ه ـ ١٩٧٣م،ص٣٤

(٢) الأزهري، تهذيب اللغة،ج:٥،ص:١١

(٣) ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : ٨٣٣ هـ)، النشر في القراءات العشر تحقيق : علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى ،تصوير دار الكتاب العلمية، (من دون تاريخ). ج:١،ص:٩

(٤) شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى،١٤٠٨ه ـ ١٩٨٧م،ص:٩

وأشهر القراء هم سبعة ابن مجاهد نوردهم مرتبين حسب وفاتهم:[1]

١ - عبد الله بن عامر اليحصبي الشامي (ت ١١٨هـ)

٢ـ عبد الله بن كثير الدَّاري المكي (ت١٢٠هـ).

٣ ـ عاصم بن أبي النجود الأسدي الكوفي (ت١٢٧هـ).

٤ـ أبو عمرو بن العلاء البصري (ت١٥٤هـ).

٥ـ حمزة بن حبيب الزيات الكوفي (ت١٥٦هـ).

٦ـ نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني (ت١٦٩هـ).

٧ ـ أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي النحوي الكوفي (ت١٨٩هـ).

نشأة القراءات:

أقرأ جبريل ـ عليه السلام ـ النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ القرآن، فأداه كما سمعه من جبريل فقال ـ صلى الله عليه وسلم: " فَأَخَذنِي فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الجَهْدَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: اقرَأ، قُلتُ: مَا أنَا بِقَارِئٍ، فَأَخَذنِي فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الجَهْدَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: اقرَأ، فَقُلتُ: مَا أنَا بِقَارِئٍ، فَأَخَذنِي فَغَطَّنِي الثَّالِثَةَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: {اقرَأ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ. خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ. اقرَأ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ} [العلق: ٢] "[2]،ولعل في الحديث السابق إشارة واضحة إلى بداية ونشأة القراءات؛ لأنه ليس لأحد أن يؤدي القرآن بغير ما سمعه ـ وإن كان النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ؛ لأن الله ـ جل جلاله ـ يقول: [وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ (٤٤) لأَخَذنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ (٤٥) ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ (٤٦)]،(سورة الحاقة)،ثم تلقى الصحابة رضوان الله عليهم القرآن من فم رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأدوها كما سمعوها منه ،ولا يصح أن يظن أن القراءات طرق أداء للقرآن يختارها أحد من الناس؛ فليس لأحد أن يقرأ القرآن بما يريد وقد بلغ الحرص من الصحابة مبلغا عظيما فقد حرصوا على القرآن تلاوته كما سمعوه" وَقَدْ تَقَرَّرَ إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُ يَحْرُمُ إِبْدَالُ آيَةٍ أَمْثَالِ بِآيَةِ أَحْكَام قَالَ وَقَوْلُ مَنْ قَالَ الْمُرَادُ خَوَاتِيمُ الآيِ فَيَجْعَلُ مَكَانَ غَفُورٌ رَحِيمٌ سَمِيعٌ بَصِيرٌ فَاسِدٌ أَيْضًا لِلإِجْمَاعِ عَلَى مَنْعِ تغيير القرآن"[3]. ولا بد من الحديث حول انتقاد بعض النحويين للقراءات فـ " أئمة اللغة أكثر الناس انتقادا للقراءات

(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة،ط٤ ،٢٠١٠م،ص:٥٣

(٢) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق محمد تامر، دار البيان العربي، الطبعة الأولى،١٤٢٦م ـ ٢٠٠٥م،ج:١،ص:٣

(٣)انظر: أبو زكريا، محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج:٦،ص:١٠٠

وأشهرهم ردًّا وتلحينا لما تواتر نقلها عن أئمة القراء المشهورين، وهم حملة لواء نقد القراءات"[١]

ويقول أحمد مكي الأنصاري واصفاً بعض النحاة الذين خطأوا بعض القراءات القرآنية المتواترة:" وتملكتهم العصبية المذهبية ،فتعصبوا للقواعد النحوية، ضد القراءات القرآنية، حتى لو كانت من القراءات السبعية فوصفوها بأبشع الصفات، ورموها بالقبح، والخطأ، والضعف، واللحن والرداءة، والشذوذ، وأحياناً يحكمون عليها بالبطلان، ويصفونها بالسماجة، وعدم الفصاحة، إلى آخر ما هنالك الصفات التي لا تليق ،وأحيانا يجاوزون كل حد معقول أو مقبول، فيحرمون القراءة بها مع أنها قراءة سبعية محكمة، لا لشيء إلا لأنها جاءت مخالفة للقواعد النحوية التي صنعوها بأيديهم في مصنع التقعيد." [٣] وتتبع أقوال النحاة في القراءات يثبت ما قاله الأنصاري، فمن أشهر الأمثلة على تخطئة النحاة للقراءة و تلحينها رد قراءة حمزة بجر (الأرحام) من غير إعادة الجار، فعدوا القراءة بها قبيحة، ولحنا وخطيرة على المعتقد والديانة، وغير جائزة في كلام العرب، ولا تجوز القراءة بها، **يقول سيبويه** - وإن لم يتحدث عن القراءة صراحة فكلامه يشمل الآية و لا يبتعد عنها - :" ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمَر المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيدٍ ، وهذا أبوك وعمرٍو، كرهوا أن يشرك المظهر مضمَراً داخلا فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يُتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدلٌ من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يُتبعوها الاسمَ، ولم يجز أيضا أن يُتبعوها إياه وإن وصفوا؛ لا يحسن لك أن تقول مررت بك أنت وزيدٍ كما جاز فيما أضمرتَ في الفعل نحو قمتَ أنت وزيد، لأن ذلك وإن كان قد أنزل منزلة آخر الفعل، فليس من الفعل ولا من تمامه، وهما حرفان يستغنى كلُ واحدٍ منهما بصاحبه كالمبتدأ والمبني عليه، وهذا يكون من تمام الاسم، وهو بدل من الزيادة التي في الاسم، وحال الاسم إذا أضيف إليه مثلُ حاله منفردا، لا يستغنى به، ولكنهم يقولون: مررتُ بكم أجمعين، لأن أجمعين لا يكون إلا وصفا. ويقولون: مررتُ بهم كلهم؛ لأن أحد وجهَيها مثلُ أجمعين.

وتقول أيضا: مررتُ بك نفسك، لما أجرْتَ فيها ما يجوز في فعلْتم مما يكون معطوفا على الأسماء احتملت هذا؛ إذ كانت لا تغير علامة الإضمار ها هنا ما عمل فيها، فضارعتْ ها هنا ما ينتصب، فجاز هذا فيها. وأما في الإشراك فلا يجوز، لأنه لا يحسن الإشراكُ في فعلتَ

(١) سيسي ،عبد الباقي بن عبد الرحمن بن سراقة، قواعد نقد القراءات القرآنية - دراسة نظرية تطبيقية - ،تقديم إبراهيم بن سعيد الدوسري، دار كنوز إشبيليا ،الطبعة :الأولى،١٤٣٠ ه - ٢٠٠٩م،ص:٤٢٦
(٢) الأنصاري، أحمد مكي ، الدفاع عن القرآن ضد المستشرقين والنحويين، دار المعارف، مصر،١٣٩٣ه - ١٩٧٣م، دون طبعة، القسم الأول، مقدمة الكتاب

وفعلتم إلا بأنت وأنتم. وهذا قول الخليل رحمه الله وتفصيله عن العرب .وقد يجوز في الشعر أن تُشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور، إذا اضطر الشاعر."(١)

وقد تبع سيبويه ـ في قوله هذا ـ عدد من النحاة، يقول الفراء:" وفيه قبح لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض وقد كنى عَنْهُ......... وإنما يجوز هذا فِي الشعر لضيقه."(٢)

ويقول المبرِّد:" وقرأ حمزة: {الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ}، وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر."(٣)

ويقول الفارسي رادًّا القراءة لضعفها في القياس:" وأمّا من جرّ الأرحام فإنّه عطفه على الضمير المجرور بالباء. وهذا ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال. وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن. فأما ضعفه في القياس: فإن الضمير قد صار عوضا مما كان متصلا باسم نحو غلامه وغلامك، وغلامي، من التنوين فقبح أن يعطف عليه كما لا تعطف الظاهر على التنوين"(٤). ووصف الزمخشري القراءة بأنها غير سديدة ،فقال :" والجرّ على عطف الظاهر على المضمر، وليس بسديد لأنّ الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد، فكانا في قولك «مررت به وزيد» و «هذا غلامه وزيد» شديدي الاتصال، فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، فلم يجز ووجب تكرير العامل، كقولك: «مررت به وبزيد» و «هذا غلامه وغلام زيد» ألا ترى إلى صحة قولك «رأيتك وزيدا» و«مررت بزيد وعمرو» لما لم يقو الاتصال، لأنه لم يتكرر، وقد تمحل لصحة هذه القراءة بأنها على تقدير تكرير الجار ونظيرها."(٥)

لكن موقف النحاة من القراءات لم يكن موقفا واحدا بل تردد بين تلحين بعض القراءات وقبول بعضها، فسيبويه ـ إمام النحاة ـ مع ما سبق من رفضه للعطف على الاسم المضمر من غير إعادة الجار يقول:" إلا أنّ القراءة لا تُخالفُ؛ لأنّ القراءة السُّنَّة." (٦)

ومن الجدير بالذكر أن يقال: إن بعض مواقف النحويين قد اتسمت بالاضطراب فتارة يخطئون القراءة لعلة ما ثم يجيزونها في موطن آخر وقد التفت زيد القرالة إلى مثل هذا التناقض في الحكم اللغوي على القراءة الواحدة ،فقال:" ويلاحظ على آراء ابن جني في حذف حركة الإعراب في القراءات القرآنية أنها متعارضة ولا انسجام بينها؛ ففي موطن نجده يرى أن

---

(١)سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (المتوفى: ١٨٠هـ))، الكتاب ،تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م،ج:٢ ،ص:٣٨١
(٢) الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، ج:١،ص:٢٥٢ـ ٢٥٣
(٣) المبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م،ج:٣،ص:٣٠
(٤) الفارسي، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، الحجة للقراء السبعة،ج:٣،ص:١٢١ـ ١٢٢
(٥) الزمخشري، محمود بن عمر (المتوفى: ٥٣٨هـ)،ج:٢،ص: ٦
(٦) سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ))، الكتاب ،ج:١ ،ص:١٤٨

التسكين هو قراءة عن أبي عمرو، وهي قراءة منسجمة مع التسكين في لغة تميم، ونجده في موطن آخر يرى أن الرواية جاءت بالاختلاس، وأن من روى بالتسكين إنما روى ذلك لضعف درايته؛ وذلك لشدة التقارب بين التسكين والاختلاس .

وقد يعلل تعارض الآراء عند ابن جني بتطور منهجه العلمي في البحث والتعليل"[١]. وترجع العلة في نقد القراءات عند النحاة إلى أن:" القياس اللغوي، أو الصرفي، أو الأفشى في الاستعمال هو القاعدة الأساسية عند أهل اللغة في نقد القراءة ."[٢]

(١)،زيد القرالة، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية "انتقاد القراءات القرآنية المتواترة عند أبي علي الفارسي - دراسة في حذف العلامة الإعرابية"، العدد الثامن والأربعون،١٤٣٦ه - ٢٠١٤م ،ص:٤٠٩
(٢) سيسي ،عبد الباقي بن عبد الرحمن بن سراقة، قواعد نقد القراءات القرآنية - دراسة نظرية تطبيقية - ،ص:٤٢٦

الباب الأول

دفاع أبي منصورالأزهري عن القـراءات وتوجيهها نحويا

توطئة : دفاع أبي منصور الأزهري عن القراءات المتواترة

عند تتبع موقف أبي منصور الأزهري من القراءات المتواترة يبدو جليا للباحث أن أبا منصور الأزهري وقف مدافعا عن بعض القراءات التي تعرضت للتخطئة والتلحين ،فقد صرح الأزهري في عدة مواطن أن بعض العلماء خطأوا قراءة ما ، ثم يقوم بتوجيه تلك القراءة،و وحملها أحسن محمل ، وتوجيهها لغويا بناء على أن القراءة سنة :" وأمَّا ما اتفق القراء على تخفيفه وتشديده فالقراءة سنة لا تُتعَدَّى، وإذا اختلفوا فقراءة كل على ما قرأ، ولا يجوز مُمَاراته وتكذِيبُه."[١]

ويبدو هذا الموقف أكثر جلاء ووضوحا في موقفه مما يجوز لغة ولم يُقرأ به :" ولو قرئ: (وَلا جدَالٌ) بالرفع والتنوين كان ذلك جائزا في كلام العرب، فأما في القرآن فلا يجوز؛ لأن القراءة سنة، ولم يقرأ بها أحد من القرّاء."[٢] فالقراءة وإن جازت في اللغة لا يُقرأ بها إلا إذا وردت سنة ورويت عن القراء متواترة،وهذا نوع آخر من الدفاع عن القراءات حرصا على أن لا يدخل في القراءات ما ليس منها فليس لكل أحد أن يقرأ بما صح في اللغة إلا إذا جاء بقراءته من طريق التواتر سنة .

وسلك الأزهري عدة مسالك في الدفاع عن القراءات نجملها في الآتي:

١ ـ يذكر القراءة معددا وجوهها المتواترة ثم يذكر العلماء الذين لحنوا القراءة وخطأوها ثم يقوم بتوجيه القراءة لغويا محتجا بأقوال من سبقوه من العلماء:" قرأ الحضرمي وحده (يَقدِرُ عَلى أنْ يَخلُق) بالياء والرفع على (يَفعِل) ، وكذلك قرأ في الأحقاف: (يَقدِرُ عَلى أنْ يُحْيىَ المَوْتى) .،وقرأ سائر القراء (بِقادِرٍ) بالباء والخفض والتنوين....... قال أبو منصور: الذى قرأ به الحضرمي جيد في باب النحو والعربية صحيح، والذى قرأ به القراء جيد عند حُذاق النحويين. وكان أبو حاتم السجستاني يُوهِّن هذه القراءة التي اجتمع عليها القراء، ويضعفها - وغَلِطَ فيما ذهب وهمه إليه. ....قال أبو منصور: وأجاز سيبويه وأبو العباس المبرد وأبو إسحاق الزجاج وأحمد ين يَحيَى ما أنكره السجستاني، وهُم أعلم بهذا الباب منه."[٣]

٢ ـ يذكر القراءة متواترة ثم يذكر العلماء الذين لحنوا القراءة ويدافع عن القاريء دافعا تلحين القراءة وردِّها،محتجا بفصاحة القاريء وتوثيقه بعد توجيه القراءة لغويا:" حكى سفيان الثوري عن عاصم، وهارون عن حسين عن أبي بكر عن عاصم (وَمَا كانَ صَلاتَهُمْ) نصبًا، (إلا مُكاءٌ وَتصْدِيَةٌ) بالرفع. وقرأ الباقون (صَلاتُهُمْ) رفعًا، (إلا مُكاءً وَتصْدِيَةً) نصبًا.

قال أبو منصور: مَنْ قرَأ (وَمَا كانَ صَلاتَهُمْ) نصبًا.(إلا مُكاءٌ وَتصْدِيَةٌ) رفعًا لأنهم نصبوه على أنه خبر (كان) ، والاسم مؤخرَ،وهو قوله (إلا مُكاءً) .وَمَنْ قرَأ (وَمَا كانَ صَلاتُهُمْ) رفعًا، (إلا مُكاءً) نصبًا جعل(صلاتهم) اسمًا لـ (كان) ، و (مكاءً) الخبر، وهذا هو وجه الكلام، وعليه أكثر القراء.

---

[١] أبو منصور الأزهري ،معاني القراءات، ص : ٩٩
[٢] المرجع السابق، ص : ٧٣
[٣] المرجع السابق، ص : ٤٠٥ ـ ٤٠٦

قال الثوري: قال لي الأعمش لما أعلمتُه قراءة عاصم: إنْ لحَنَ عاصم تلحَنُ أنت؟ .قال أبو منصور: وليس بلحنٍ، وكان عاصم فصيحًا، وكان كثيرًا يقرأ الحرف على وجهين، ولا يقرأ إلا بما سمع، ووجهه في العربية صحيح.[1]

٣ ـ يذكر القراءة متواترة ثم يوجه القراءة لغويا دون ذكر العلماء الذين لحنوا القراءة او الإشارة إلى تلحين القراءة أو تخطئتها ولعل مرجع ذلك يعود إلى أن الأزهري لم يصله تلحين أولئك العلماء للقراءة،أو أنه رأى أن في القراءة ما قد يُسْتَشكل فيوجهها دفعا لأي إشكال قد يرد على القراءة:" وقرأ الباقون (إنَّ) بالتشدِيد، (هَذَانِ) بالرفع وتخفيف النون.......... وأما قراءة العامّة (إنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) ففى صحته في العربية وجوه كلهَا حجة، منها: أن الأخفش الكبير وغيره من قدماء النحويين قالوا: هى لغة لِكِنانة، يجعلون ألف الاثنين في الرفع والخفض على لفظ واحد، كقولك: أتاني الزيدانِ، ورأيت الزيدان، وَمررت بالزيدانِ."[2]

أما الأسس التي اعتمدها الأزهري لقبول القراءة فهي أن تكون القراءة متواترة مسموعة وفصيحة صحيحة من جهة اللغة بالإضافة لموافقة رسم المصحف ،وأوجزها بقوله:" : وليس بلحنٍ، وكان عاصم فصيحًا، وكان كثيرًا يقرأ الحرف على وجهين، ولا يقرأ إلا بما سمع، ووجهه في العربية صحيح."[3] ويرى الباحث أن رسم المصحف عند الأزهري شرط استثنائي إذا توفر شرطا التواتر وموافقة العربية للقراءة،يقول الأزهري:" وأما قراءة أبي عمرو فإني لا أجيزُهَا لمخالفتها المصحف، قال: ولما وجدت سَبيلاً إلى موافقة المصحف لم أجز مخالفته؛ لأن اتباعه سُنَّة، سِيمَا وأكثر القراء على اتباعه، ولكني أَسْتَحْسِنُ (إنْ هَذَانِ لَسَاحِرَان) وفيه إمَامَانِ: عاصم، والخليل. وموافقة أبيٍّ - رضي الله عنه."[4] فالأزهري يضعف قراءة (إن هذين) وهي لأبي عمرو لمخالفتها رسم المصحف ويصرح باستحسان قراءة (إنَّ هذان) لموافقتها رسم المصحف وهذا ما يدفع الباحث إلى القول :إن موافقة رسم المصحف شرط استثنائي عند الأزهري والمقصود بذلك أن الأزهري قد يقبل القراءة إذا توافر فيها الشرطان السابقان من موافقة العربية والتواتر ولا يردها مع استحسان غيرها وإن خالفت القراءة رسم المصحف يقول الأزهري:" قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب (ءامنتم) بهمزة مطولة على الاستفهام، ومثله في سورة طه والشعراء ورَوَى قنبل عن ابن كثير (قالَ فِرْعَونُ وآمَنتُمْ) بواو بعد النون وألف مقصورة بعد الواو...... أما ما رُويَ لابن كثير (قال فرعون وامنتم به) فإني لا أعرفها، ولا أحِبُّ القراءة بها؛ لأن الواو زيادة في المصحف، ولعل بعض العرب يتكلم بها، ويجعل الواو بدلاً من الهمز."[5]فالأزهري يصرح ههنا بأنه لا يحب القراءة (وآمنتم به) لزيادة الواو على رسم المصحف لكنه يلتمس لها وجها بقوله" ولعل بعض العرب يتكلم بها، ويجعل الواو بدلاً من الهمز" مما قد يقود أيضا إلى القول بعدم انسجام موقفه من قضية موافقة رسم المصحف لقبول القراءة.ومجمل القول إن الأزهري دافع عن بعض القراءات التي تعرضت للتخطئة والتلحين.

[1] أبو منصور الأزهري ،معاني القراءات، ص : ٩٩
[2] المرجع السابق، ص: ٢٩٤ ـ ٢٩٥
[3] المرجع السابق، ص :٩٩
[4] المرجع السابق، ص :٢٩٦
[5] المرجع السابق، ص :١٨٧

أولا: مغايرة العلامـــة الإعرابية:

قال تعالى :(قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ)[طه/٦٣]

اختلف القراء في قراءة هذه الآية من قوله تعالى: (إنَّ هذان لساحران)، يقول ابن مجاهد:" قرأ نافع، وابن عامر، وحمزة والكسائي، :(إنِّ) مشددة النون (هذانِ) بألف خفيفة النون. وقرأ ابن كثير: (إنْ) (هذانِّ) بتشديد نون (هذانِّ)، وتخفيف نون (إنْ)، مثل حمزة .وروى حفص عن عاصم: (إنْ) ساكنة النون، وهي قراءة ابن كثير، و(هذانِ) خفيفة. وقرأ أبو عمرو وحده: (إنِّ) مشددة النون (هذين) بالياء".[1]

رد القراءة:

ذهب بعض القراء إلى أن قراءة: ((إنَّ هذان لساحران)) لحن؛ لمخالفتها المشهور من كلام العرب من أن المثنى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، واحتجوا بأحاديث منسوبة للصحابة على ذلك، يقول الفراء:" وقد اختلف فيه القراء، فقال بعضهم هو لحن، ولكننا نمضي عليه لئلا نخالف الكتاب .حدثنا أبو العباس، قال: حدثنا محمد، قال :حدثنا الفراء، قال: حدثني أبو معاوية الضرير، عن عاصم بن عروة بن الزبير عن أبيه، عن عائشة. أنها سئلت عن قوله في النساء :(لكن الراسخون في العلم منهم .... والمقيمين الصلوة، وعن قوله في المائدة:(إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون)[المائدة/١٦٢]،وعن قوله: (إن هذان لساحران)[طه/٦٣]، فقالت: يا بن أخي هذا كان خطأ من الكاتب ."[2] وهذا القول خطير ومتنازع في صحة نقله.

وعُدَّت القراءة (إنَّ هذان) مشكلة عند بعض العلماء، يقول الزجاج:" وهذا الحرف من كتاب الله مشكل على أهل اللغة، وقد كثر اختلافهم في تفسيره".[3] ويقول ابن زنجلة:" وهذا الحرف في كتاب الله مشكل على أهل اللغة، وقد كثر اختلافهم في تفسيره "[4]ويقول ابن تيميه: "فإن هذا مما أشكل على كثير من الناس؛ فإن الذي في مصاحف المسلمين:(إن َّهذان) بالألف وبهذا قرأ جماهير القراء".[5]

---

(١) ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى(ت٣٢٤ه)، السبعة في القراءات ،تحقيق: شوقي ضيف ،دار المعارف، مصر ،الطبعة: الرابعة،٢٠١٠م،ص: ٤١٩ ، وانظر: القيسي، مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧ه)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ،تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة ،ط: (٣)،١٤٠٤ه ـ ١٩٨٤م،ج(٢)،ص(٩٩)، والداني، عثمان بن سعيد(ت٤٤٤ه) ،جامع البيان في القراءات السبع المشهورة ،تحقيق: محمد صدوق الجزائري ،دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ه ـ ٢٠٠٥م،ص ٦٢٣ ، ،:ابن الجزري، محمد بن محمد(ت٨٣٣ه)،النشر في القراءات العشر ،تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، ج: (٢)،ص:(٣٢١)، البنا ،إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج(٢)،ص:(٢٤٨-٢٤٩)

(٢) الفراء،،يحيى بن زياد(ت:٢٠٧**هـ)** ،معاني القرآن،، دون تحقيق،عالم الكتب بيروت،لبنان،الطبعة الثالثة،١٤٠٣ ـ ١٩٨٣هـ ، ج(٢)،ص(١٨٣)،وانظر: القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن، ج(٤)،ص(٩٠)

(٣) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه. ج(٣)،ص(٣٦١)

(٤) ابن زنجلة، أبو زرعة، حجة القراءات، ج(١)،ص(٤٥٤)

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى ،ج(١٥)ص(٢٥٤)

السبب في رد القراءة :

ترجع الحجة في رد قراءة :(إنَّ هذان لساحران) إلى جهتين:

١_ مخالفة المشهور من كلام العرب من رفع المثنى بالألف، ونصبه وجره بالياء.

٢_ نسبة الخطأ إلى الكاتب مما جاء في بعض الأحاديث المنسوبة إلى عائشة-رضي الله عنها -، وبعض الصحابة

دفاع أبي منصور الأزهري عن القراءة، وتوجيه القراءة :

نص أبو منصور الأزهري على قراءة :(إنَّ هذان لساحران)، يقول أبو منصور الأزهري:" وأما قراءة العامة : (إنَّ هذان لساحران)،ففي صحته في العربية وجوه كلها حجة، منها أن الأخفش الكبير وغيره من قدماء النحويين قالوا: هي لغة لكنانة، يجعلون الف الاثنين في الرفع والخفض على لفظ واحد، كقولك :أتاني الزيدان، ومررت بالزيدان ،وقد أنشد الفراء بيتا للمتلمس حجة لهذه اللغة :

فأَطرَقَ إطرَاقَ الشُّجَاع وَلَوْ يَرَى ... مَسَاغا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا [(١)]

وقال أبو عبيد: ويروى للكسائي يقول:هي لغة بلحارث بن كعب، وأنشد:

تزود منا بين أذناه ضربة   دعته إلى هابي التراب عقيم[(٢)]

وقال بعض النحويين في قوله :(إنَّ هذان لساحران): هاهنا هاء مضمرة، المعنى: إنه هذان لساحران. وقال آخرون: (إنَّ) بمعنى :نعم هذان لساحران ، وقال ابن قيس الرقيات :

ويقلن شيب قد علا   ك وقد كبرت فقلت :إنه

وقال أبو اسحق الزجاج أجود ما سمعت في هذا: أنَّ (إنَّ) وقعت موقع نعم، وأن اللام وقعت موقعها، والمعنى: نعم هذان لهما ساحران، قال: والذي يلي هذا في الجودة مذهب بني كنانة في ترك ألف التثنية على هيئة واحدة "[(٣)]

إنَّ دفاع أبي منصور الأزهري عن صحة القراءة (إنَّ هذان لساحران) يعتمد على ثبوت القراءة وبيان وجوه صحتها، بل ذكر عدة وجوه في العربية عدها الأزهري كلها حجة تدل على صحة القراءة، وسلامتها لغويا فهي مروية عن جمع من القراء بالتواتر، ولها أوجه عدة في العربية تثبت صحتها، وموافقتها للعربية، أجملها أبو منصور الأزهري في ما يلي:

---

(١) البيت من الطويل وهو للمتلمس في ديوانه ص٣٦،انظر،ديوان المتلمس، عني بتحقيقه: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية،١٩٣٠ ه ـ ١٩٧٠م،ص:٣٦، الفراء، معاني القرآن،١٨٤/٢، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٤ ،أطرق: نكس رأسه وسكت عن الكلام. الشجاع: الحية العظيمة. المساغ: المكان السهل، وهو اسم مكان في "ساغ" إذا دخل ونفذ. صمم: عض. الشاهد: قوله: "لناباه" . والأصل أن يقال: "لنابيه". وهذا حجة لمن يلزم المثنى الألف في كل حالاته الإعرابية.

(٢) البيت من الطويل، وهو لهوبرة الحارثي، والشاهد فيه قوله(بين أذناه) حيث ألزم المثنى الألف وكان حقه أن يجر بالياء ،انظر البيت في: الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، أبو زكريا، كتاب فيه لغات القرآن، ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع، عام النشر: ١٤٣٥هـ، ص:٩٥، الواحدي، أبو الحسن (المتوفى: ٤٦٨هـ)، التَّفْسِيرُ البَسِيْط،ج:١٤،ص:٤٣٩، الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، حقق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق،ج:١،ص:٢٤٦

(٣) أبو منصور الأزهري ،معاني القراءات، ص(١٩٥)

١- إن إلزام المثنى الألف بالرفع والنصب والخفض لغة مروية عن بعض قبائل العرب." فالأخفش الكبير وغيره من قدماء النحويين قالوا: هي لغة لكنانة "[١]

ويقول الأزهري أيضا:" وقال أبو عبيد: ويروى للكسائي: هي لغة للحارث بن كعب."[٢]،وقد قال بهذا التوجيه غير واحد من أهل العلم ،يقول الفراء: "فقراءتنا بتشديد(إنَّ)،وبالألف على جهتين: أحدهما على لغة بني الحارث بن كعب: يجعلون الاثنين في رفعهما، ونصبهما، وخفضهما بالألف، وأنشدني رجل من الأسد يريد بني الحارث:

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساغا لناباه الشجاع لصمما[٣]

والفراء ينتصر هنا للقراءة رغم تعرضها للتلحين بسبب مجيئها على القليل، ومخالفتها للأشيع من إعراب المثنى بالحروف. وقال الطبري:" وقال بعض نحويي أهل الكوفة :ذلك على وجهين: أحدهما: على لغة بني الحارث بن كعب ومن جاورهم، يجعلون الاثنين في رفعهما، ونصبهما، وخفضهم بالألف، وقد أنشدني رجل من الأسد عن بعض بني الحارث بن كعب:

فَأطْرَقَ إطرَاقَ الشُجَاع ولو يرى... مَسَاغا لِنَابَاهُ الشُجَاعُ لَصَمَّمَا

قال: وحكي عنه أيضا: هذا خط يدا أخي أعرفه، قال: وذلك، وإن كان قليلا أقيس."[٤]

وقال الزجاج:" وأما الاحتجاج في أن هذان بتشديد(إنَّ)، ورفع(هذان)، فحكى أبو عبيدة عن أبي الخطاب، وهو رأس من رؤساء الرواة: إنها لغة لكنانة، يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد، يقولون: أتاني الزيدان، ومررت بالزيدان، هؤلاء ينشدون:

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساغا لناباه الشجاع لصمما

وهؤلاء أيضا يقولون: ضربته بين أذناه، ومن يشتري مني الخفان، وكذلك روى أهل الكوفة أنها لغة الحرث بن كعب."[٥]

وقال ابن خالويه:" فالحجة لمن شدد النون في(إنَّ)، وأتى بألف في(هذان):أنه احتج بخبر الضحاك عن ابن عباس: أن الله تعالى أنزل القرآن بلغة كل حي من أحياء العرب. وهذه اللفظة بلغة بلحارث بن كعب خاصة؛ لأنهم يجعلون التثنية بالألف في كل وجه، ولا يقلبونها لنصب ولا خفض، فقال شاعرهم:

---

(١) الأزهري، أبو منصور ،معاني القراءات ،ص٢٩٥وانظر :تهذيب اللغة،ج:١٥،ص:٤٠٦
(٢) نفسه،ص٢٩٥
(٣) الفراء، معاني القرآن،١٨٤/٢
(٤) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن.ج:١٦،ص:٩٨
(٥) الزجاج ،معاني القرآن وإعرابه،٣٦٢/٣

إن أباها وأبا أباها قد   بلغا في المجد غايتاها".[١]

٢- "قال بعض النحويين في قوله:(إنَّ هذان لساحران):ها هنا هاء مضمرة، المعنى :إنه هذان لساحران.[٢] وقد نسب الزجاج هذا القول إلى النحويين القدماء، فقال:" قال بعض النحويين القدماء :ههنا هاء مضمرة ،المعنى: إنه هذان لساحران."[٣] لم يسلم هذا التخريج من الطعن، فقد تكلم فيه النحاة، وعدوه ضعيفا لدخول اللام على الخبر، وغير جائز إلا في اضطرار الشعر، يقول ابن الأنباري:" وقيل: إن الهاء مضمرة مع(إنَّ) كما تقول: إنه زيد ذاهب، وفيه ضعف، لأن هذا إنما يجيء في اضطرار الشعر، كقول الشاعر:

إنّ مَن لامَ في بَنِي بِنْتِ حَسّا ... ن ألمْهُ وأعْصِهِ في الخُطُوب [٤]

ويقول العكبري:" والثاني أن فيها ضمير الشأن محذوف، وما بعدها مبتدأ وخبر أيضا، وكلا الوجهين ضعيف من أجل اللام التي في الخبر، وإنما يجيء مثل ذلك في ضرورة الشعر."[٥] ويقول ابن هشام:" وقيل اسم إن ضمير الشأن ،وهذا أيضا فيه ضعف؛ لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف، والمسموع من حذفه شاذ إلا في باب أنَّ المفتوحة إذا خففت، فاستسهلوه لوروده في كلام بني على التخفيف."[٦]

ضعف ابن الأنباري، والعكبري هذا التوجيه؛ لدخول اللام على الخبر، ولأنه لا يجوز عندهما إلا في ضرورة الشعر، وابن هشام يضعفه لأن الغرض تقوية الكلام وعندئذ لا يجوز حذف الضمير، وأن ضمير الشأن لا يجوز إضماره إلا في باب أنَّ المخففة المفتوحة.

إلا أن بعض النحاة قد خالفهم في ذلك ،يقول سيبويه:" وروى الخليل أن ناسا يقولون:(إنَّ بك زيد مأخوذ)فقال: هذا على قوله: إنه بك زيد مأخوذ، وشبهه بما يجوز في الشعر، نحو قوله:

---

(١) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحق: عبد العال سالم مكرم، ص : ٢٤٢،وانظر: النحاس ، إعراب القرآن ، ٤٥/٣-٤٦، أبو زرعة، حجة القراءات، ص٤٥٤،الزمخشري، الكشاف، ٩٢/٤، الرازي، مفاتح الغيب،٧٥/٢٢، ابن هشام، شرح شذور الذهب،ص٧٥،القرطبي،الجامع لأحكام القرآن،٩٠/١٤،والبيت من الرجز والشاهد فيه إلزام المثنى الألف في[غايتاها] وحقها النصب بالياء، والبيت مختلف في نسبته فينسب إلى أبي النجم العجلي (الفضل بن قدامة) كما ينسب إلى رؤية بن العجاج، انظر: مجموع أشعار العرب ـ وهو مشتمل على ديوان رؤبة- اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البرنوسيّ، دار ابن قتيبة ، الكويت، ديوان رؤبة،ص:١٦٨،ديوان أبي النجم العجلي (الفضل بن قدامة)،تح: محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م، ص:٤٥٠ ٢٢٧،

(٢)الأزهري، معاني القراءات، ص ٢٩٥

(٣) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه،٣٦٢/٣،وانظر:العكبري،التبيان في إعراب القرآن ،ط بيت الأفكار الدولية ،ص٢٥٨

(٤) ابن الأنباري، أبو البركات، البيان في غريب القرآن، تحقيق: دكتور طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٤٠٠هـ-١٩٨٠م،١٤٦/٢.،و البيت للأعشى وهو من الخفيف والشاهد فيه: إضمار المنصوب مع إن، انظر: ديوان الأعشى، شرح وتعليق: محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز،ص:٣

(٥) العكبري ،عبدالله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، ص٢٥٢

(٦)ابن هشام، جمال الدين، مغني اللبيب تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط:(١)، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م،ج:،ص:٣٧

وهو ابن صريم اليشكري:

فيوماً تُوافينا بوجهٍ مُقسَّمٍ ... كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارقِ السَّلَمْ [(١)]

وقال الآخر: **ووجه مشرق النحر   كأنْ ثدياه حُقَّان**[(٢)]

لأنه لا يحسن هنا إلا الإضمار. وزعم الخليل أن هذا يشبه قول من قال، وهو الفرزدق:

فلو كنتَ ضبِّياً عرفتَ قرابتي ... ولكِنَّ زَنجيّ عظيمُ المشافرِ

والنصب أكثر في كلام العرب ،كأنه قال: ولكنَّ زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي، ولكنه أضمر هذا كما يضمر ما بني على الابتداء."[(٣)]

يقول الزجاج:" والذي عندي - والله أعلم - وكنت عرضته على عالمينا: محمد بن يزيد، وإسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي، فقبلاه وذكرا أنه أجود ما سمعاه في هذا، وهو أنَّ" إنَّ " قد وقعت موقع " نعم " وأن اللام وقعت موقعها وأن المعنى " نعم هذان لهما ساحران"[(٤)]. وهذا القول من الزجاج رد على اعتراض النحاة من دخول اللام على الخبر، فإن اللام قد دخلت على مبتدأ محذوف.

ويقول ابن هشام:" وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفا كقوله-صلى الله عليه وسلم: إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون، والأصل: إنه أي الشأن كما قال:

إنَّ من يدخل الكنيسة يوما   يلق فيها جآذرا وَظباءَ"[(٥)]

ويقول أيضا عند توجيهه لهذه القراءة في شذور الذهب:" الثالث: أن الأصل أنه هذان لهما ساحران؛ فالهاء ضمير الشأن، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة في موضع رفع على أنها خبر (إنَّ) ثم حذف المبتدأ وهو كثير، وحذف ضمير الشأن كما حذف من قوله-صلى الله عليه

---

(١) سيبويه ، عمرو بن عثمان ، الكتاب ،ج:٢،ص:١٣٤،ونسبه السيرافي إلى أرقم بن علباء، والشاهد فيه: حذف اسم "كأن" على رواية رفع ظبية من غير أن يكون ضمير شأن وإفراد خبرها ، انظر: يوسف بن أبي سعيد السيرافي (المتوفى: ٣٨٥هـ)، السيرافي، يوسف بن أبي سعيد(المتوفى: ٣٨٥هـ)تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م،ج:١،ص:٣٦٦

(٢) البيت من الهزج، ولم أعثر على نسبته، والشاهد فيه: تخفيف (كأن)،وإلغاء عملها وحُذِفَ اسمها ووقع خبرها جملة في قوله "كأن ثدياه حقان" حيث خففت "كأن" وألغي عملها وحذف اسمها ووقع خبرها جملة،

(٣) سيبويه، عثمان بن قنبر(ت ١٨٠ه)، الكتاب ،تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ،ط(٤)، ١٤٠٨ه-١٩٨٨م ،ج:٢،ص:١٤٣

(٤) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه،ج٣،ص:٣٦٢

(٥) ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف (ت٧٦٠هـ) الدين، مغني اللبيب تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية، بيروت ، دون طبعة،١٤١١ - ١٩٩١هـ ،٤٦/١،والبيت من الخفيف، وينسب للأخطل، والشاهد فيه: مجيء اسم إن ضمير شأن محذوف، انظر: شعر الأخطل - صنعة السكري، تح: فخر الدين قباوة، دار الفكر - بيروت - دمشق،١٤١٦ه - ١٩٩٦م،ط(٤)،ذيل الديوان،ص:٥١١

وسلم:(إنَّ من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون) ومن قول بعض العرب: (إنَّ بك زيد مأخوذ))."[١] وقول ابن هشام هذا يصح اعتباره ردا على اعتراضه السابق، فهو يستشهد بالحديث النبوي وبشاهد من كلام العرب يوافق القراءة القرآنية، بناء على ما سبق فإنه لا مانع من حمل القراءة على هذا التوجيه، لأن من شروط صحة القراءة موافقة القراءة للعربية ولو بوجه ضعيف.

٣- أنَّ (إنَّ) جاءت في الآية بمعنى نعم، يقول الأزهري:" وقال آخرون: (إنَّ) بمعنى: نعم هذان لساحران، وقال ابن قيس الرقيات:

ويقلن شيب قد علا ... ك وقد كبرت فقلت: إنه

ونقل أبو اسحق الزجاج عن المبرد، وإسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي قولهما:" أنَّ (إنَّ) وقعت موقع نعم، وأن اللام وقعت موقعها، والمعنى: نعم هذان لهما ساحران، قال: والذي يلي هذا في الجودة مذهب بني كنانة في ترك ألف التثنية على هيئة واحدة "[٢].

ومن الوجوه التي تحمل عليها القراءة أن تكون(إنَّ) بمعنى نعم، وعلى ذلك تكون غير عاملة وهذان مبتدأ مرفوع، وساحران خبر لمبتدأ محذوف تقديره لهما ساحران والجملة الاسمية من المبتدأ المحذوف وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وهو مسبوق بهذا التوجيه، فقد قال عدد من النحاة بأن إنَّ ترد بمعنى نعم أو أجل، واختار الزجاج حمل القراءة عليه، يقول سيبويه:" وأما قول العرب في الجواب إنّه، فهو بمنزلة أجل، وإذا أوصلت قلت:(إنَّ يا فتى)، وهي التي بمعنى أجل"[٣].

ويقول النحاس:" كما حكى الكسائي عن عاصم قال العرب: تأتي بإنَّ بمعنى نعم، وحكى سيبويه أنَّ إنَّ يأتي بمعنى أجل. وإلى هذا القول كان محمد بن يزيد وإسماعيل بن اسحق يذهبان، قال أبو جعفر: ورأيت أبا إسحق وأبا الحسن علي بن سليمان يذهبان إليه. وحدثنا علي بن سليمان... عن علي ين أبي طالب-رضي الله عنه-قال: لا أحصي كم سمعت رسول الله –صلى الله عليه وسلم-على منبره يقول: (إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه، ثم نسمعه يقول أنا أفصح قريش كلها وأفصحها بعدي أبان بن سعيد بن العاص. قال أبو محمد: قال عمير: إعرابه عند أهل العربية في النحو إن الحمد لله بالنصب إلا أن العرب تجعل إنَّ بمعنى نعم، كأنه أراد نعم الحمد لله، وذلك أن خطباء الجاهلية كانت تفتتح في خطبتها بنعم."[٤]

---

(١) ابن هشام، عبدالله جمال الدين بن يوسف (ت٧٦٠ه)،شرح شذور الذهب تحق: محمد محي الدين عبد الحميد ،دار الطلائع،القاهرة،ص٧٨

(٢) أبو منصور الأزهري ،معاني القراءات، ص(١٩٥)

(٣) سيبويه، عثمان بن قنبر(ت ١٨٠ه)، الكتاب ،تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ،ط(٣)،١٤٠٨ه-١٩٨٨م ،١٥١/٣

(٤) النحاس، أبو جعفر (ت ٣٣٨ه)، الكتاب ،تحقيق :دكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب ،مكتبة النهضة ،ط (٢)،١٤٠٥ه-١٩٨٥م ،٤٤/٣

ويقول ابن خالويه:"وقال أبو العباس المبرد: أولى الأمور بإنَّ المشددة أن تكون ها هنا بمعنى(نعم)."[١] ويقول الزجاج:"والذي عندي والله أعلم-وكنت قد عرضته على عالمينا محمد بن يزيد وعلى إسماعيل بن إسحاق بن حماد زيد القاضي فقبلاه وذكرا أنه أجود ما سمعاه في هذا، وهو أنَّ قد وقعت موقع نعم، وأن اللام وقعت موقعها، وأن المعنى هذان لهما ساحران."[٢]
وقد وردت شواهد عديدة على ورود إنَّ بمعنى نعم عند النحاة ،منها:
قول عبيد الله بن قيس الرقيات:

بكر العواذل في الصبو ح يلمنَني وألومُهنَّهْ
ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلاَكَ وَقَدْ كِبَرْتَ فقُلْتِ إِنَّهْ [٣]

ومنها:
قالوا غَدَرتَ فقلتُ إنّ وربَّمَا نَـالَ العُلاَ وشَفَى الغَليلَ الغادِرُ [٤]

ومنها: ما أنشده ثعلب[٥]: لَيتَ شِعْرِي هَلْ للمُحِبّ شِفاء مِنْ جَوَى حُبِّهنَّ إنَّ اللقاءُ[٦]

إلا أن هذا القول لم يسلم أيضا من الاعتراض، يقول الفارسي:" فإن حملت إنَّ على أنه بمعنى نعم بقي الكلام: هذان لساحران، فتحصل لام الابتداء داخلة على خبر المبتدأ، وهذا قد قال النحويون فيه: إنه يجوز في الشعر على الضرورة، فإن قلت أقدر الابتداء محذوفا، فإنَّ هذا لا يتجه لأمرين: أحدهما: أن الذي حمله النحويون على الضرورة لا يمتنع من أن يستمر هذا التأويل فيه، ولم يحملوه مع ذلك عليه. والآخر أن التأكيد باللام لا يليق به الحذف، ألا ترى أن الأوجه في الرتبة أن يتم الكلام ،ولا يحذف ثم يؤكد، فأما أن يحذف ثم يؤكد ،فليس بلائق في التقدير."[٧]

---

(١) ابن خالويه، (٣٧٠ه)، الحجة في القراءات السبع، تح :عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ،ط (٣)، ١٣٩٩ه-١٩٧٩م،ص:٢٤٣
(٢) الزجاج(ت)،معاني القرآن وإعرابه ،تح: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط:(١)،١٤٠٨ه-١٩٨٨م، م: ٣،ص: ٣٦٣
(٣) عبد الله بن قيس الرقيات، الديوان، تحق :عزيزة فوال بابتي، دار الجيل، بيروت، ط : (١)، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م،ص: ٧١.وانظر:سيبويه،الكتاب:١٥١/٣،الزجاج،معاني القرآن ٣:/٣٦٣.
(٤) انظر: النحاس، إعراب القرآن، ٤٤/٣، وابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب، ج:٣،ص:١٣٠.ولا يعرف له قائل.
(٥) أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار أبو العباس ثعلب، الشيباني مولاهم النحوي اللغوي: إمام الكوفيين في النحو واللغة والثقة والديانة، انظر ترجمته: الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله (المتوفى: ٦٢٦هـ).تح: إحسان عباس ، ط: (١)، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م،ج:٢،ص:٥٣٦
(٦) النحاس، إعراب القرآن، ٤/٣
(٧) أبو علي الفارسي(ت٣٧٧ه)،الحجة للقراء السبعة،٢٣٠/٥-٢٣١

إلا أن هناك من العرب من يدخل اللام على الخبر - وإن كان ذلك ،قليلا في كلامهم-،يقول ابن الأنباري:" وهو قليل فـي كلامهـم."[1]،ويقول ابن خالويه:"فإن قيل: إنَّ اللام لا تدخل على خبر المبتدأ، لا يقال: زيد لقائم، فقل: من العرب من يفعل ذلك تأكيدا للخبر، وأنشد شاهدا لذلك:

خالي لأنت ومن جريرٌ خاله ينل العلاء ويكرم الأخوالا".[2]

ونقل عن المبرد احتجاجه لدخول اللام على الخبر بقوله:" فقيل له إن اللام لا تدخل على خبرها إذا كانت بمعنى نعم، فقال: إنما دخلت اللام على اللفظ لا على المعنى."[3] وحجة المبرد فيها نظر؛ لأن اللفظ وعاء المعنى.

وبعد هذا العرض للآراء الواردة في هذا التوجيه يرى الباحث أنه يمكن حمل القراءة على هذا التوجيه، إذ تكون قد وافقت العربية ولو بوجه كما اشترط لصحة القراءة، ويعتبر الوجه الأول من أنها لغة لبعض العرب هو الوجه الأقوى في هذه القراءة؛ لسلامته من اعتراضات النحاة .

---

(١) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن : ١٤٥/٢.
(٢) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع : ٢٤٣.
(٣) نفسه.ص:٢٤٣

ثانيا:الاختلاف في الإضافة والتنوين

اختلف القراء السبعة – رحمهم الله- في الإضافة والتنوين من قوله تعالى:(**وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ وَٱزۡدَادُواْ تِسۡعٗا**).[الكهف /٢٥]،يقول ابن مجاهد: قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو وعاصم: (ثلث مائةٍ سنينَ) منونا، وقرأ حمزة والكسائي: (ثلث مائةِ سنينَ)،مضافاً [غير منون]."[١] وموطن الإشكال هو قراءة حمزة والكسائي بإضافة (مئة) غير منونة إلى(سنين)؛لأن سنين جمع والعدد مئة يضاف إلى المفرد.

رد القراءة:

ذهب المبرد إلى تخطئة قراءة حمزة، والكسائي بإضافة (ثلاث مائةٍ) إلى(سنين)، فقال: "وقد قرأ بعض القراء بالإضافة، فقال: (ثلث مائةِ سنينَ) وهذا خطأ في الكلام غير جائز ،وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة، وجوازه في الشعر ضرورة: أن نحمله على المعنى؛ لأنه في المعنى جماعة وقد جاز في الشعر أن تفرد ،وأنت تريد الجماعة إذا كان في الكلام دليل على الجمع."[٢]

وفاضل الطبري بين القراءتين ، فقال:" وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب قراءة من قرأ: (ثلث مائةٍ)، وذلك أن العرب تضيف المائة إلى ما يفسرها إذا جاء تفسيرها بلفظ الواحد....وإن كانت العرب ربَّما وضعت الجمع القليل موضع الكثير، وليس ذلك بالكثير."[٣]

وقال الواحدي مفاضلاً:" وقرأ حمزة ثلث مائةِ سنين مضافة غير منونة وهذه قراءة غير جيدة."[٤] واختار مكي بن أبي طالب القراءة بالتنوين. ، قال أبو حيان : " وأنحى أبو حاتم على هذه القراءة ، ولا يجوز له ذلك."[٥]

السب في رد القراءة:

١-ترجع العلة في رد القراءة بإضافة (ثلث مائة) إلى (سنين)، لمخالفتها القياس؛ فالقياس يقتضي أن يكون المضاف إليه مفرداً في الآية.

٢-مخالفة الشائع والمشهور من كلام العرب.

---

(١)ابن مجاهد، السبعة في القراءات،ص:٣٨٠ ، وانظر: مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات، ج: ٢ ، ص:٥٨، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٣١

(٢) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب،ج:٢،ص:١٦٧

(٣) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ،ج:١٥،ص:٢٣١-٢٣٢

(٤) الواحدي، علي بن أحمد، فتح الوصيد،ج:٣،ص:١٤٤،وانظر:مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات،ج:٢،ص:٥٨

(٥) الأندلسي،أبو حيان،البحر المحيط،ج:٦،ص:١١٢

موقف أبي منصور وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على القراءة بالإضافة ،وبين وجهها ،وأورد أقوالا للعلماء مدللا على توجيهها، وأورد خبرا عن المنذري يخالف فيه ما قيل عن تلحين أبي حاتم السجستاني لها، فقال:" قرأ حمزة والكسائي: (ثلاثمائةِ)مضافة.......من قرأها بالإضافة فإن الفراء قال:":العرب تجعل السنين على وجهين: يقولون: هذه سنينٌ فاعلم، وسنينَ فاعلم، وسنون فاعلم – فمن جمعها بالواو والنون كان جمعا لا غير ،ومن جمعها بالنون والياء في جميع الوجوه قال: شبهته بالواحد، وكذلك من أجرى فهو كالواحد، كأنه قال ثلاثمائة سنة ،فهذا وجه الإضافة.......وكلٌ حسن جيد......وأخبرني المنذري عن اليزيدي قال: سمعت أبا حاتم يقول في قوله:(ثلاثمائة سنين) كأنه قال: ليست بالمشهورة."[١]

وقال في تهذيب اللغة:" ولو قلت :ثلاث مئينَ ،مثال(مَعِين) كان جائزا، أو ثلاث مِئٍ مثال (مع)."[٢]

إن دفاع أبي منصور الأزهري عن صحة القراءة بإضافة(ثلث مائة) إلى (سنينَ) من غير تنوين، يعتمد على بيان وجهها في اللغة وهو: إن من العرب من جمعها بالنون والياء في جميع أحوالها الإعرابية ،مشبها لها بالواحد ،و قال بهذا عدد من أهل العلم غيره، يقول الكسائي:" العرب تقول أقمت عنده مئة سنَة ومئة سنين."[٣]

وعدَّ ابن خالويه القراءة بالإضافة على الأصل، فقال: والحجة لمن أضاف أنه أتى بالعدد على وجهه وأضافه على خفة بالمفسر مجموعا على أصله، لأن إجماع النحويين على أن الواحد المفسَّر عن العدد معناه الجمع."[٤]

إذن فالقراءة بإضافة ثلاث مئة إلى سنين صحيحة لا لحن فيها؛ لثبوت وجهها في العربية ،وإن لم تكن لها الغلبة في ميدان الشيوع، لتواترها وبيان وجهها بأقوال العلماء، ولا يلتفت لأقوال الطاعنين فيها؛ لأنها صحيحة لغويا ."وقد أنحى أبو حاتم على هذه القراءة ولا يلتفت إليه."[٥] ويلاحظ أن أبا منصور الأزهري قد نصر القراءة بالإضافة مع قلة نسبة شيوع إضافة المئة إلى الجمع.

---

(١) الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات،ص:٢٦٦،انظر:الفراء:معاني القرآن،ج:٢،ص:١٣٨
(٢) الأزهري تهذيب اللغة، باب الثاء واللام ،ج:١٥،ص:٤٤٣
(٣) الكسائي،علي بن حمزة(ت١٨٩هـ)،أعاد بناءه وقدم له:عيسى شحاتة عيسى،دار قباء،القاهرة،اوانظر: معاني القرآن:ج:٢،ص"١٨٦،انظر:أبو زرعة، حجةالقراءات.ص:٤١٤،الفراء،معاني القرآن،ج:٢،ص:١٣٨
(٤) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع،ص:٢٢٣،انظر:أبو زرعة ،حجة القراءات، ص:٤١٤، الفارسي، الحجة للقراء السبعة،ج:٥،ص:١٣٧،أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط،ج٦،ص:١١٢،
(٥) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:٧،ص:٤٧٠

اختلف القراء السبعة – رحمهم الله- في الإضافة والتنوين من قوله تعالى:(كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكۡرُوهًا).[الإسراء /٣٨]،يقول ابن مجاهد: قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو: (سَيِّئَة) غير مضاف مؤنثا، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (سَيِّئه)،مضافا مذكرا."(١)

رد القراءة:

ذهب الطبري إلى تلحين القراءة بالتاء، فقال:" فالصواب قراءته بالتنوين، ومن قرأ هذه القراءة- يعني: (سَيِّئه) فإنه ينبغي أن يكون من نيته أن يكون المكروه مقدَّما على السيِّئة، وأن يكون معنى الكلام عنده: كل ذلك كان مكروها سيِّئة ؛لأنه إن جعل قوله ""مكروها"" بعد السيِّئة من نعت السيِّئة، لزمه أن تكون القراءة " (كل ذلك كان سيِّئة عند ربِّك مكروهة)،وذلك خلاف ما في مصاحف المسلمين. وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب قراءة من قرأ: (كل ذلك كان سيِّئه)، على إضافة السيِّء إلى الهاء، بمعنى: كلُّ ذلك الذي عددنا.........(كان سيِّئه)؛ لأن في ذلك أمور منهيا عنها، وأمورا مأمورا بها."(٢)

ذهب الزجاج إلى الطعن في قراءة التأنيث (سَيِّئة)، فقال:" (سَيِّئة) بمعنى: خطيئة، وكان أبو عمرو لا يقرَأ: (سَيِّئه)، ويقرأ: (سَيِّئة)، وهذا غلط، لأن في الأقاصيص سَيِّئا وغيرَ سيِّئ."(٣)

وفاضل بعضهم بين القراءتين، يقول النحاس:" والأول أبين(يقصد سيِّئه)؛ لأنه قد تقدم قوله: (آت ذا القربَى حقه)، وأشياء حسنة وسيِّئة فقال: (كل ذلك كان سيِّئه عند ربِّك مكروها)، وأيضا فإنه لم يقل:(مكروهة)."(٤)

"واختار أبو حاتم وأبو عبيد، وأبو إسحق: (كل ذلك كان سيِّئه عند ربِّك مكروها)،[٣٨]،فاحتجوا بأشياء قد تقدمت حسان منها: (وبالوالدين إحسانا)، ومنها: (وقل لهما قولا كريما)، واحتج أبو حاتم بقوله: مكروها، ولم يقل:(مكروهة)."(٥)

---

(١)ابن مجاهد، السبعة في القراءات،ص:٣٨٠،وانظر: مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات،ج:٢،ص:٤٦،ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر ،ج:٢،ص:٢٠٧
(٢) الطبري، ابن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج:١٤،ص٦٠٠
(٣) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه،ج:٣،ص:٢٤٠
(٤) النحاس، معاني القرآن،ج:٤،ص:١٥٨
(٥) النحاس، إعراب القرآن،ج:٢،ص:٤٢٥

السبب في ردَّ القراءة:

لعل العلة في ردِّ القراءة ترجع إلى خشية اللبس في المعنى ؛فالآية مسبوقة بمجموعة من الأوامر، ومجموعة أخرى من المنهيات ، (فقوله كل ذلك كان سيِّئة عند ربِّك) قد يوهم بشمول جميع الأوامر والنواهي فيما قبل الآية ،وهذا ما جعل لبعض النحاة مأخذا على القراءة بتأنيث: (سيِّئة).

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على القراءة بتأنيث: (سيِّئه)، ولم يشر إلى ردِّها، وبيَّن وجهها في العربية، فقال:" قرأ ابن كثير ونافع أبو عمرو، ويعقوب: (سيِّئةً)،مؤنثة منونة .....ومن قرأ سيِّئة، جعل: (كلا) إحاطة بالمنهي عنه فقط، والمعنى :كل ما نهى الله عنه كان سيِّئة."[(١)]، وبهذا يكون معنى القراءة بالتأنيث سليماً لا لبس فيه ،ويمكن القول: إن دفاع أبي منصور عن القراءة اعتمد على ثبوتها وتواترها وبيان وجهها بالمعنى.

و وجه غير أبي منصور الأزهري القراءة عديد من العلماء، يقول النحاس:" ومن قرأ سيِّئة جعل (كلاًّ) إحاطة بالمنهي عنه فقط، المعنى: كل ما نهى الله عنه كان سيِّئة."[(٢)]

ويقول ابن خالويه:"ومن لم يضف قال ليس فيما نهى الله عنه حسن فيكون سيِّئة مكروها، لكن كل ما نهى الله عنه هو سيِّئة مكروهاً."[(٣)]

وقال بهذا التوجيه أيضا أبو حيان الأندلسي، فقال: وأما القراءة الأولى: (سيِّئة) فالظاهر أن ذلك إشارة إلى مصدري النهي السابقين، وهما قفو ما ليس به علم، والمشي في الأرض مرحاً."[(٤)]

وتبعه على ذلك السمين الحلبي، فقال:" وأما قراءة الباقين فتحتمل أن تقع الإشارة فيها ب(ذلك) إلى مصدري النهي المتقدمين قريباً."[(٥)]

---

(١) الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات،ص:٢٧٥
(٢) الزجاج، معاني القرآن و إعرابه،ج:٣،ص:٣٤١
(٣) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها ،ج:١،ص:٣٧٤،انظر،ابن زنجلة ، حجة القراءات،ص:٤٠٣،،مكي أبن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات،ج:٢،ص:٤٧،الرازي،مفاتح الغيب،ج:٢٠،ص:٢١٣،ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،:
(٤) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط،ج:٦،ص:٣٥
(٥) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:٧،ص:٣٥٦

فإن قيل لما أنّثت لفظة(سيِّئة) مع لفظة (مكروهاً)؟ فالجواب بأن السيِّئة يستوي فيه التأنيث والتذكير، يقول الزمخشري :"السيِّئة في حكم الأسماء بمنزلة الذنب والإثم زال عنه حكم الصفات، فلا اعتبار بتأنيثه،لا فرق بين من قرأ: سيِّئة وسيئاً، ألا تراك تقول: الزنا سيِّئة، كما تقول:السرقة سيِّئة، فلا تفرق بين إسنادها إلى مذكر ومؤنث."[١]

وذكر مكي بن أبي طالب ل(مكروها) أربعة أوجه في تأنيث(سيِّئه)،على النحو الآتي:

١-أنها خبر ثانً لكان .

٢-أنه بدل من سيِّئة

٣-أن مكروهاً حال من الضمير المستتر في: (عند ربك).

٤-أنه نعت ل (سيَّئة)، وذكر؛ لأن تأنيث موصوفه مجازي.

وذكر مكي تضعيف وجه البدل، وردَّ وجه النعت بقوله:"وضُعِّف هذا بأن البدل بالمشتق قليل...، وقد ردَّ هذا(وجه النعت) بأن ذلك إنما يجوز حيث أسند إلى المؤنث المجازي. أما إذا أسند إلى ضميره فلا"[٢]

وأيَّد ابن أبي مريم الوجه الأول، وعارض الوجه الرابع، واختار أن تكون (مكروهاً) بدلاً من سيِّئة، فقال:" والوجه أن قوله(مكروهاً) ليس بصفة للسيِّئة فيلزم فيه أن يكون مكروهة بالتاء، ولكن قوله مكروهاً بدلٌ عن سيِّئة ،كأنه قال كان سيِّئة، ويجوز أن يكون (مكروهاً) خبر كان، ويكون سيِّئة حالاً عن اسم كان، والتقدير كان هو في حال كونه سيِّئة مكروهاً."[٣]

والذي يراه الباحث خروجاً من الخلاف في إعراب مكروها هو أنها خبرٌ ثانٍ لكان ؛إذ يجوز تعدد الخبر، ولورود قراءة تؤيد هذه القراءة على هذا الوجه، وهي قراءة عبدالله (كان سيِّئاتٍ) بالجمع من غير إضافة على أن تكون سيِّئات خبراً لكان.[٤]،وقد قال به الإمام الشاطبي في حرز الأماني.[٥]

وبناء على ما سبق فالقراءة بنصب (سيِّئة) مع التاء صحيحة نقلا ولغة ،على وجه معتبر ولا لبس في معناها بتوجيه العلماء لها، أما الاستشكال الوارد على هذه القراءة ،فوصفه

(١) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،ج:٣،ص:٥٢٠،انظر:أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط،ج:٦،ص:٣٥، مكي بن أبي طالب ،تفسير الهداية إلى بلوغ النهاية،م:٢ج:٦،ص:١٧

(٢) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:٧،ص:٣٥٦،وانظر هذه الوجوه هناك.

(٣) ابن أبي مريم، الموضح في وجوه القراءات،م:٢،ص:٧٥٨،انظر:ابن خالويه، الحجة للقراء السبعة،ص:١٠٣

(٤) تنظر هذه القراءة: لسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:٧،ص:٣٥٦،

(٥) الشاطبي، حرز الأماني في القراءات السبع،٥٦٢

الحلبي بقوله:" وأما ما استشكله بعضهم من أنه يصير المعنى: كل ما ذكر كان سيِّئة، ومن جملة كل ما ذكر: المأمور به فيلزم أن يكون فيه سيِّئ، فهو استشكال واه."[١]

وبناء على ما ذكر من توجيهات للقراءة بنصب (سيِّئة) وتأنيثها، فإن مأخذ الطبري والزجاج على القراءة بها مردود، لأنها ثابتة بالتواتر، وصحيحة من جهة اللغة.

اختلف القراء السبعة –رحمهم الله- في النصب والرفع في : (تجارةً حاضرةً) من قوله - تعالى -: ﴿ وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓاْ ۖ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾**[البقرة/٢٨٢]**،يقول ابن مجاهد :"قرأ عاصم وحده :(إلا أن تكون تجارةً حاضرةً) نصبا ،وقرأ الباقون بالرفع ".[٢] في قراءة عاصم مغايرة للحركة الإعرابية بنصب (تجارةً حاضرةً)وقرأ غيره برفعهما، مما عرض القراءة للنقد.

رد القراءة :

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى رد القراءة بالنصب ،يقول ابن جرير الطبري:" وانفرد بعض الكوفيين بقراءته بالنصب، فقرأ :(إلا أن تكون تجارةً حاضرةً)،وذلك وإن كان جائزا في العربية، إذ كانت العرب تنصب النكرات المنعوتات مع (كان) وتضمر معها في (كان) مجهولا، فتقول إن كان طعاماً طيباً فأتنا به، وترفعها فتقول: إن كان طعامٌ طيبٌ فأتنا به ،فتتبع النكرة خبرها بمثل إعرابها – فإن الذي اختار من القراءة، ثم لا أستجيز القراءة بغيره الرفع في التجارة الحاضرة؛ لإجماع القراءة على ذلك ،وشذوذ من قرأ ذلك نصبا عنهم، ولا يعترض بالشاذ على الحجة ".[٣]

ويقول ابن خالويه:" والاختيار أن تجعل(كان)بمعنى حدث ووقع، ولا خبر له، ومن قرأ بالنصب - ولا وجه له – أضمر اسم (كان) ."[٤]

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة في رد القراءة إلى سببين:

١- أن القراءة بالنصب مخالفة لإجماع القراء على القراءة برفع (تجارةٌ حاضرةٌ) ،وأن القراءة بالنصب شاذة لمخالفتها الإجماع.

٢- مخالفتها للقياس؛ إذ لا وجه لها عند ابن خالويه .

---

(١) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:٧،ص:٣٥٥

(٢) ابن مجاهد، السبعة في القراءات،ص:١٩٣،وانظر مكي بن بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات،ج١،ص٣٢١-٣٢٢،ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر ،ج:٢،ص:٢٣٧

(٣) الطبري، ابن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ،ج: ٥ ،ص:١٠٦-١٠٧

(٤) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع ،ج ١ ،ص:١٠٥

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة :

نص أبو منصور الأزهري على القراءة بالنصب فقال: "قرأ عاصم وحده:((تجارةً حاضرةً)) نصباً، وقرأ الباقون ((تجارةٌ حاضرةٌ)) رفعاً. قال أبو منصور: من نصب (تجارةً حاضرةً) فالمعنى: إلا أن تكون المداينة تجارةً حاضرةً. ومن رفع (تجارةٌ حاضرةٌ) جعل كان مكتفية بالاسم دون الخبر، وذلك كثير. و(حاضرة) من نعت (تجارة)، وذلك جائز في كلام العرب."(١)

دافع أبو منصور الأزهري عن القراءة بالنصب ووجهها من حيث المعنى فقال :فالمعنى إلا أن تكون المداينة تجارةً حاضرةً، وهو في دفاعه لم يشر إلى طعن الطبري أو ابن خالويه في القراءة ولم يناقش قول أحد من الطاعنين في القراءة وقد اعتمد في دفاعه عن القراءة بثبوتها تواتراً ثم بتوجيهها من حيث المعنى وموافقتها للقياس شأنها شأن القراءة بالرفع، أما إثبات الرواية متواترة فهو رد لقول الطبري –رحمه الله –بشذوذ القراءة ومخالفتها لإجماع القراء، وقد وجه عدد من العلماء القراءة بالنصب وعدوها صحيحة لا يجوز الطعن فيها.

يقول الفراء:"(إلا أن تكون تجارة حاضرة) ترفع وتنصب فإن شئت جعلت (تديرونها) في موضع نصب فيكون لكان مرفوع ومنصوب، وإن شئت جعلت(تديرونها) في موضع رفع ."(٢) فالفراء يرى جواز الرفع والنصب ويجعل لك الخيار في ذلك.

ويقول الأخفش:"(إلا أن تكون تجارةً حاضرةً)[٢٨٢/البقرة]،أي :تقع تجارةٌ حاضرةٌ ،وقد يكون فيها النصب على ضمير الاسم: (إلا أن تكون تلك تجارةً))."(٣) فالأخفش يرى أن النصب جائز في الآية على إضمار اسم الإشارة ،وبهذا تكون الآية موافقة للقياس عنده وهي بذلك لا تخالف سنن العربية، بل هي صواب وليست من قبيل اللحن أو الخطأ.

ويقول ابن زنجلة:" قرأ عاصم إلا أن تكون تجارة بالنصب، المعنى إلا أن تكون المداينة تجارةً حاضرةً؛ والمعاملة تجارةٌ حاضرةٌ ."(٤) وجه أبو زرعة القراءة بالنصب فقال: إن فيها مضمراً، وهو الاسم، وقد قدره المداينة، وهو بقوله والمعاملة تجارة حاضرة يرد على قول من يعترض بسؤاله كيف تكون المداينة تجارة حاضرة. وبذا تكون القراءة صحيحة لا خطأ فيها، إذ التقدير يجعلها موافقة للقياس، ونلحظ أن المقدر عند أبي زرعة هو اسم ظاهر وليس مضمراً كما عند الأخفش.

ويقول الزجاج :"أكثر القراء على الرفع [تجارةٌ حاضرةٌ] على معنى إلا أن تقع تجارةٌ حاضرةٌ ومن نصب تجارة وهي قراءة عاصم ،فالمعنى إلا أن تكون المداينة تجارةً حاضرةً.

---

(١) الأزهري، معاني القراءات ،ص:٩١-٩٢

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج ١،ص :١٨٥

(٣) الأخفش، معاني القرآن ،ج ١،ص:٢٠٥

(٤) أبو زرعة، ابن زنجلة ، حجة القراءات،ص:١٥١

والرفع أكثر وهي قراءة الناس."[١]

إن الزجاج يرى أن أكثر القراء يقرؤون بالرفع ويرى توجيه القراءة بالرفع على المعنى فيجعل كان تامة فتكون موافقة للقياس، ويقول : إن القراءة بالنصب ثابتة عنده عن عاصم ولها توجيه من حيث المعنى فتكون صحيحة موافقة بإضمار المداينة. وحديث الزجاج عن الكثرة لا يعني أن القراءة مخالفة للصواب، بل هي القراءة التي يقرأ بها الناس في بيئته اللغوية، وهذا لا يخرجها عن دائرة الصواب مطلقا؛ إذ القراءة عنده ثابتة ولها توجيه مساوٍ لتوجيه القراءة بالرفع. ومفاضلة الزجاج بقوله: أكثر القراء على الرفع (تجارةٌ حاضرةٌ)، لا يعني التخطئة، إذا يخالف القارئ قارئا أو أ كثر.

يقول أبو علي الفارسي :"وأما وجه قول من نصب فقال:(إلا أن تكون تجارةً حاضرةً) فالذي في الكلام الذي تقدمه مما يظن أنه يكون اسم كان ما دل عليه :((تداينتم))،من قوله: (إذا تداينتم بدين)،والحق من قوله :((فإن كان الذي عليه الحق سفيهاً أو ضعيفا)فلا يجوز أن يكون التداين اسم كان لأن حكم الاسم أن يكون الخبر في المعنى والتداين حق في ذمة المستدين للمُدين المطالبة به فإذا كان ذلك لم يكن اسم كان لأن التداين معنى والمنتصب يراد به العين ومن حيث لم يجز أن يكون التداين اسم كان لم يجز أن يكون الحق اسمها لأن الحق يراد به الدين في قوله: (فإن كان الذي عليه الحقُّ سفيهاً) فكما لم يجز أن يكون التداين اسمها كذلك لا يجوز أن يكون هذا في الحق، فإذا لم يجز ذلك لم يخل اسم كان من أحد شيئين:

أحدهما :أن هذه الأشياء التي اقتصَّت من الإشهاد والارتهان قد علم في فحواها التبايع ؛فأضمر التبايع لدلالة الحال عليه ،كما أضمر لدلالة الحال عليه فيما حكاه من قوله :((إذا كان غداً فأتني)،أو يكون أضمر التجارة، كأنه: إلا أن تكون التجارةُ تجارةً حاضرةً. ومثل ذلك قول الشاعر :

فِدّى لبنْى ذُهْلِ بن شَيْبانَ ناقتى　　　إذا كانَ يَوْماً ذا كواكِبَ أَشْهَبُ

أي: إذا كان اليومُ يوماً، فأما التجارة فهي تقليب الأموال وتصريفها لطلب النماء بذلك، وهو اسم حدث واشتقَّ التاجر منه إلا أن المراد به في الآية العين، ولا يخلو وقوع اسم الحدث على هذا المعنى."[٢]

يقول مكي بن أبي طالب:" وحجة من نصب أنه أضمر في((تكون)) اسمها، ونصب(تجارةً)) على خبر يكون، و(حاضرةً) نعت ل(تجارةً)، والتقدير: إلا أن تكون التجارةُ تجارةً، وإلا أن تكون المبايعاتُ تجارةً، ولا يحسن أن يكون المضمر التداين والدين؛ لتقدم ذكره،

---

(١) أبو زرعة، ابن زنجلة ، حجة القراءات،ص:١٥١
(٢) الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار ،الحجة للقراء السبعة،م:٢،ص:٤٤٠-٤٤١

ولا أن يكون الحق لتقدم ذكره، لأن ذلك غير التجارة ،ولأن التجارةَ تقليب الأموال في البيع والشراء لأجل النماء، وهو غير الدين، وغير التداين ،وغير الحق، والخبر في كان هو الاسم، وحسُن إضمار التبايع؛ لأنه تقليب الأموال للنماء، فهو التجارة في المعنى ."(١)

يقول مكي بن أبي طالب إن حجة من نصب (تجارةً) أن يضمر في كان اسمها، وأن يجعل (تجارةً) خبرا ليكون، ويرى أن الإضمار يحسن إذا قُدِّرَ الاسم المضمر(التجارةُ)أو(المبايعاتُ) ولا يحسن عنده أن يكون المقدر المضمر (التداين أو الدين)؛ لأن التجارة هي تقليب الأموال في البيع والشراء من أجل النماء، وقد التفت ابن زنجلة من قبل إلى مثل هذا الاعتراض _كما مر في قول أبي علي الفارسي في موضع سابق- فقال:" قرأ عاصم إلا أن تكون تجارةً بالنصب، المعنى إلا أن تكون المداينة تجارةً حاضرةً؛ والمعاملة تجارةً حاضرةً. فابن زنجلة يجعل المقدر:(المداينة)لأنها معاملة مختصة في التجارة، وقد يعترض معترض فيقول: فما فائدة قوله _جل جلاله_:(حاضرةً تديرونها بينكم)، فالجواب بأن أهل التفسير قد اختلفوا في معنى تجارة حاضرة) على أقوال منها:" أن تكون (حاضرة) بمعنى: ما يجوزه المشتري من العروض المنقولة وذلك في الأغلب إنما هو في قليل كالمطعوم بخلاف الأملاك.... في معنى الإدارة قولان ،أحدهما :يتبايعونها في كل وقت."(٢)فإذا تبين ذلك فإنه لا ضير من جعل المقدر (المداينة)من حيث المعنى.

يقول الزمخشري:" وقُرِئ(تجارةٌ حاضرةٌ) بالرفع على كان التامة ،وقيل هي الناقصة على أن الاسم (تجارةٌ حاضرةٌ)، والخبر(تديرونها)، وبالنصب على إلا أن تكون التجارةُ تجارةً حاضرةً كبيت الكتاب[الطويل]:

بنى أَسَدٍ هل تَعْلَمُون بَلاءَنا ... إذا كان يَوْماً ذا كَواكب أشْنَعا

أي :إذا كان اليوم يوما."(٣)

إن الزمخشري في النص السابق يعبر عن القراءة بالفعل المبني للمجهول :قُرِئ بالرفع تجارةٌ حاضرة مما قد يعني أن القراءة الشائعة في وقته هي القراءة بالنصب ثم يقول مستخدما الفعل المبني للمجهول: قيل بأن (كان) هي الناقصة وأن اسمها تجارةٌ حاضرةٌ والخبر تديرونها ،ثم يقول بأنها قُرِئت بالنصب على إضمار اسم لكان تقديره (التجارةُ)، وهو بذا يوافق من سبقوه على إضمار اسم (كان) وتوجيه القراءة بالنصب .

يقول ابن الأنباري:"وتجارةٌ تُقرَأ بالرفع والنصب، فالرفع على أن تكون تامة لا تفتقر إلى خبر، والنصب على أن تكون ناقصة فيكون خبرها ،واسمها مقدر فيها والتقدير، إلا أن تكون

(١) القيسي، مكي بن أبي طالب ،الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ، وحججها، ج:١، ص:٣٢١
(٢) انظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط،م:٢،ص:٣٦٩
(٣) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،ج:١،ص:٥١٤

التجارةُ تجارةً حاضرةً."[1]

يقول الرازي:" قرأ عاصم (تجارة) بالنصب ،والباقون بالرفع، أما القراءة بالنصب فعلى أنه خبر كان، ولا بد فيه من إضمار الاسم، وفيه وجوه (أحدها)التقدير: إلا أن تكون التجارةُ تجارةً حاضرةً كتبة الكتاب، ومنه قول الشاعر :

بني أسدٍ هل تعلمون بلاءنا إذا كان يوماً ذا كواكب أشنَعَا

أي إذا كان اليومُ، و(ثانيها) أن يكون التقدير: إلا أن يكون الأمر والشأن تجارةً، و(ثالثها)، قال الزجاج :إلا أن تكون المداينة تجارةً تجارةً حاضرةً، قال أبو علي الفارسي: هذا غير جائز لأن المداينة لا تكون تجارة حاضرة، ويمكن أن يُجاب عنه بأن المداينة إذا كانت إلى أجل ساعة صح تسميتها بالتجارة الحاضرة، فإن من باع بدرهم في الذمة بشرط أن تؤدي الدرهم في هذه الساعة كان ذلك مداينة وتجارة حاضرة ."[2]

وجه الرازي القراءة بالنصب على إضمار اسم كان وذكر عدة أوجه لتقدير الاسم المضمر فمنها أن يكون الاسم المقدر لكان (التجارةُ)، أو الأمر والشأن تجارة ،أو كما قال الزجاج أن يكون الاسم المقدر(المداينة) وقد ذكر الرازي اعتراض أبي علي الفارسي لأن يكون المقدر (المداينة) وعد اعتراض الفارسي على تقدير اسم كان (المداينة) محتملا للرد بأن المداينة أيضا تكون تجارة حاضرة لكنه كان أوضح بعد ذلك حين قال:"واعلم أنه سواء كانت المبايعة بدين أو بعين فالتجارة تجارة حاضرة فقوله (إلا أن تكون تجارة حاضرة)لا يمكن حمله على ظاهره بل المراد من التجارة ما يُتَجَرُ فيه من الإبدال."[3]

فالرازي يرى أن القراءة بالنصب(تجارة) صحيحة موافقة للقياس بإضمار اسم كان وسليمة صحيحة من حيث المعنى أيضا .

وقد خالف السمين الحلبي الفارسي موافقا الزجاج في تقدير اسم كان، فقال:" وأما قراءة عاصم فاسمها مضمر فيها، فقيل :تقديره إلا أن تكون المعاملة، أو المبايعة أو التجارة .وقدره الزجاج إلا أن تكون المداينة وهو أحسن. وقال الفارسي : (ولا يجوز أن يكون التداين اسم كان لأن التداين معنى، والتجارة الحاضرة يراد بها العين، وحكم الاسم أن يكون الخبر في المعنى، والتداين حق في ذمة المستدين، للمدين المطالبة به، وإذا كان كذلك لم يجز أن يكون اسم كان لاختلاف التداين والتجارة الحاضرة). وهذا الذي قاله الفارسي لا يظهر ردا على أبي إسحق؛ لأن التجارة أيضا مصدر ،فهي معنى من المعاني لا عين من الأعيان ،وبين الفارسي والزجاج

(١) أبو البركات بن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن ،م:١،ص:١٨٣
(٢) الرازي، فخر الدين محمد بن عمر ، مفاتيح الغيب ،ج:٧،ص:١٢٧-١٢٨
(٣) الرازي، فخر الدين محمد بن عمر ، مفاتح الغيب،ص:١٢٨

محاورة لأمر ما ."[1]

في القول السابق يرد السمين الحلبي اعتراض الفارسي على أبي اسحق الزجاج بالعلة ذاتها التي لأجلها رد الفارسي تقدير اسم (كان) في الآية (المداينة)، أي:(إلا أن تكون [المداينة]تجارة حاضرة) قائلا:إن التجارة أيضا اسم معنى وهي مصدر يدل على معنى دون عين أو ذات، وبناء عل ذلك لا يصح اعتراض الفارسي على تقدير اسم كان (المداينة) لأن العلة التي لأجلها رد (المداينة) متوفرة في(التجارة) أيضا، فالفارسي رد تقدير اسم كان (المداينة) لأن المداينة أيضا مصدر يدل على معنى لا على عين، وواضح من كلام السمين الحلبي أن القراءة بالنصب قراءة صحيحة موافقة للقياس مع صحة المعنى ،وذلك بإضمار اسم كان فيها، وهي ثابتة عنده عن عاصم.

وتبعا لما سبق من توجيه القراءة، فالقراءة تعدُّ صحيحة من جهة اللغة، وثابتة بالتواتر، وبين وجهها في العربية جمع لا يستهان به من أهل العلم، وهي موافقة للقياس سليمة في المعنى على اعتبار أن اسم (كان) مضمر فيها مع الاختلاف في الاسم المضمر بين العلماء وقد سبق بيانه، فتكون القراءة بمعنى (إلا أن تكون [المعاملة، أو التجارة، أو الأمر، أو المبايعة، أو اسم الإشارة تلك حاضرةً تديرونها بينكم

(١) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون.ج:٢،ص:٦٧٣-٦٧٤

اختلف القراء السبعة –رحمهم الله- في النصب والرفع من قوله تعالى: (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ۚ فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ)**[الأنفال/٣٥]**، يقول ابن مجاهد:"كلهم قرأ (ما كان صلاتُهم) رفعاً،(عند البيت إلا مُكاءً وتصْدِيَة)،إلا ما حدثني به موسى بن إسحق الأنصاري.... .....عن عاصم أنه قرأ:(وما كان صلاتَهُم) نصبا، (عند البيت إلا مكاءٌ وتصديَة)رفعا جميعاً ".[1]

ردُّ القراءة:

ذهب بعض العلماء إلى رد قراءة عاصم بنصب (صلاتَهم)، ورفع (مكاءٌ وتصدِيَةٌ) من قوله تعالى: **(وما كان صلاتُهم عند البيت إلَّا مَكَاءً وتصديةً)[الأنفال/٣٥]**،يقول ابن مجاهد:" قال الأعمش: وأنْ لحن عاصم تلحَنُ أنت."[2]وفاضل ابن جني بين القراءتين حاكما بشذوذ قراءة عاصم وقبحها، فقال:" ولسنا ندفعُ أن جعل اسم كان نكرة، وخبرها معرفة قبيحٌ، فإنما جاءت من أبيات شاذة، وهو في ضرورة الشعر أعذر، والوجه اختيار الأفصح الأعرب."[3] ولحنها ابن خالويه عادّاً قراءة عاصم وجها لا يجوز في العربية إلا على بعد أو في ضرورة الشعر، فقال:" فالوجه في العربية إذا اجتمع في اسم كان وخبرها معرفة ونكرة: أن ترفع المعرفة، وتنصب النكرة ،لأن المعرفة أولى بالاسم، والنكرة أولى بالفعل ،والوجه الآخر يجوز في العربية اتساعا على بُعدٍ أو لضرورة شاعر."[4]

ونقل أبو حيان الأندلسي تخطئة الفارسي و بعض أهل العلم لقراءة عاصم وردّهم لها لأن الخبر فيها معرفة ،والاسم نكرة، يقول أبو حيان الأندلسي:" وخطأ قوم منهم أبو علي الفارسي هذه القراءة لجعله المعرفة خبرا والنكرة اسما. قالوا ولا يجوز ذلك إلا في ضرورة."[5]

العلة في رد القراءة:

تعود العلة في ردِّ القراءة إلى سببين:

١.مخالفة القياس، فالقياس يستدعي أن يكون الاسم معرفة والخبر نكرة.

٢. شذوذ أن يكون الخبر معرفة والاسم نكرة؛ فهذا لا يكون إلا في اضطرار الشعر.

---

(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات،ص:٣٠٥،وانظر:الثعالبي،الكشف والبيان،ج:٤،ص:٣٥٤،عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات،م:٣،ص:٢٨٩-٢٩٠

(٢) المرجع السابق،ص:٣٠٦،وانظر:ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات،ج:١،ص:٢٧٩

(٣) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات،ج:١،ص:٢٧٩،انظر:ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن.ج:١،ص:٣٨٧

(٤) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع،ص:١٧١

(٥) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط،ج:٤،ص:٤٧٧،انظر:السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:٥ ،ص:٦٠١،انظر: الأندلسي، ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،ج:٢،ص:٥٣٢

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على قراءة عاصم بنصب:(صلاتهم)،ورفع:(مكاءٌ وتصْدِيَة)، فقد بيَّن وجهها وأشار إلى طعن الأعمش في قراءة عاصم، وردَّ تلحينه للقراءة، فقال:" حكى سفيان الثوري عن عاصم، وهارون عن حسين عن أبي بكر عن عاصم :(وما كان صلاتهُم)،نصباً، إلا(مكاءٌ وتصْدِيَة)بالرفع، وقرأ الباقون:(صلاتُهم)، رفعاً، إلا (مكاءً وتصْدِيَة)، نصبا.

قال أبو منصور: من قرأ: (وما كان صلاتهُم) نصباً، إلا(مكاءٌ وتصْدِيَة) رفعاً؛ لأنهم نصبوه على أنه خبر (كان)، والاسم مؤخر، وهو قوله:(إلا مكاءٌ)..... قال الثوري: قال لي الأعمش لمَّا أعلمته قراءة عاصم: إن لحن عاصم تلحن أنت؟!

قال أبو منصور: وليس بلحن ،كان عاصم فصيحا، وكان كثيراً يقرأ الحرف على وجهين، ولا يقرأ إلا بما سمع، ووجهه في العربية صحيح ."(١)

يمكن القول :إن دفاع أبي منصور الأزهري عن قراءة عاصم يقوم على إثبات القراءة ،وبيان وجهها، وتوثيق رواية عاصم و قراءته هو ما يلفت نظر الباحث فهل كان بقية القراء الذين تعرض لقراءاتهم أبو منصور الأزهري بالتخطئة أو التلحين أو الرد غير ثقات مثل عاصم –رحمه الله -؟!، وهل ثبت أبو منصور في حكمه على قراءة عاصم دائما أم أنه خالف كلامه هذا في موطن آخر ؟!، وهذا ما سيتم طرحه في الفصل الثالث إن شاء الله .

أما أوجه دفاعه عن القراءة فهي كما يأتي:

١. أن القراءة متواترة ثابتة لا سبيل للطعن فيها وهي مروية عن راو ثقة لا يلحن ولا يقرأ إلا بما هو عربي فصيح.

٢.أن (صلاتهم)خبر(كان) مقدم، و(مكاءٌ) اسم (كان) مؤخر.

وقد وجه عدد من العلماء قراءة عاصم وقالوا بصحتها لأن (المكاء والتصدية) من أسماء الجنس واسم الجنس النكرة فيه تفيد ما تفيده المعرفة فلا فرق بين تعريفه وتنكيره، لذلك يكون اسم (كان) في قراءة عاصم قريباً من المعرفة ولهذا لا تعدُّ قراءة عاصم خارجة عن القياس

---

(١) الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات،ص:١٩٩-٢٠٠

النحوي، ولسيبويه قول تحت عنوان: هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة:" وذلك قولك ما كان أحدٌ مثلكَ، وما كان احدٌ خيراً منك، وما كان احدٌ مجترئاً عليك، وإنما حَسُن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا ." (١)

صحيح أن سيبويه لم يكن يتحدث عن الآية وقراءة عاصم إلا أن قوله صالح للاستدلال به، ففي قراءة عاصم جاء الاسم نكرة .

ولخصوصية توجيه ابن جني لقراءة عاصم آثرت أن أورد كلامه كاملا-، يقول ابن جني" اعلم أن نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته ألا ترى أنك تقول: خرجت فإذا أسد بالباب فتجد معناه في قولك خرجت فإذا الأسد بالباب لا فرق بينهما ؟ وذلك أنك في الموضعين لا تريد أسداً معيناً وإنما تريد خرجت فإذا بالباب واحد من هذا الجنس، وإذ كان كذلك جاز هنا الرفع في مكاء وتصدِيَة جوازاً قريباً حتى كأنه قال: ما كان صلاتَـهم عند البيت إلا المكاء والتصدية، أي: إلا هذا الجنس من الفعل، وإذا كان كذلك لم يجرِ هذا مجرى قولك: كان قائمٌ أخاك، وكان جالسٌ أباك ؛لأنه ليس في جالس وقائم من معنى الجنسية التي تلاقى معنيا نكرتها ومعرفتها على ما ذكرنا وقدمنا.

وأيضا فإنه يجوز مع النفي من جعل اسم كان وأخواتها نكرة ما لا يجوز مع الإيجاب .ألا تراك تقول :ما كان إنسان خيراً منك، ولا تجيز كان إنسان خيرا منك؟ **فكذلك هذه القراءة أيضا لما دخلها النفي قَوِيَ وحَسُنَ جعل اسم كان نكرة،** هذا إلى ما ذكرناه من مشابهة نكرة اسم الجنس من معرفته، لهذا ذهب بعضُهم في قول حسان:

كأنَّ سَبيئة من بيت رأس   يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ

أنه إنما جاز ذلك من حيث كان عسلٌ وماء هما جنسين، فكأنه قال: يكون مزاجَها العسلُ والماءُ، فبهذا تسهل القراءة، ولا يكون من القبح واللحن الذي ذهب إليه الأعمش على ما ظن."(٢)

تتأتى خصوصية تخريج ابن جني للقراءة بأنه قد فاضل بينها وبين قراءة الجمهور، ووصفها من قبل بالشذوذ والقبح، لكنه في هذ الموطن يجيزها ويوجهها بوجهين، ويصف تلحين الأعمش للقراءة بالظن، ورفعَ عن القراءة وصف القبح واللحن، واحتج لها بحجتين، هما:

١.أن اسم كان (اسم جنس) تفيد نكرته معنى معرفته. فلا ضير في قراءة عاصم.

٢. أنه يجوز في النفي أن يكون اسم كان نكرة. فلا لحن في قراءة عاصم.

---

(١) سيبويه، عثمان بن قنبر،الكتاب،ج:١،ص:٥٤

(٢) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات،ج:١،ص:٢٧٩

وقد وجه غيره من العلماء القراءة بهذا التوجيه، يقول العكبري:" ووجهها أن المكاء والصلاة مصدران، والمصدر جنسٌ ومعرفة الجنس قريبة من نكرته، ونكرته قريبة من معرفته. ألا ترى أنه لا فرق بينن خرجت فإذا ألأسد بالباب، أو فإذا أسدٌ، ويقوي ذلك أن الكلام قد دخله النفي والإثبات، وقد يحسن في ذلك ما لا يحسن في الإثبات المحض ألا ترى انه لا يحسن: كان رجلٌ خيراً منك، ويحسن :ما كان رجلاً إلا خيراً منك ؟."[1]

واعتبر بعض العلماء مجيء المبتدأ نكرة ضعيفا:" يقول سيبويه ولا يُبْدَأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة .....وقد تجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام حملهم على ذلك أنه فِعْلٌ بمنزلة ضرب، وأنه قد يُعْلم إذا ذكرت زيداً وجعلته خبراً أنه صاحب الصفة."[2]

وخالف ابن عقيل جمهور النحاة فقال بجواز مجيء اسم كان (نكرة) ،ورد قولهم في الشواهد التي أوردوها على مجيء اسمي كان وإن نكرة على الاضطرار بقوله :إن الشاعر غير مضطر في هذه الأبيات ،يقول ابن مالك:" وقد يُخبَرُ هنا ،وفي باب إن بمعرفة عن نكرة اختياراً.......ولما كان المرفوع هنا مشبَّهاً بالفاعل والمنصوب مشبَّهاً للمفعول جاز أن يُغنِي عن تعريف المرفوع كما جاز ذلك في باب الفاعل لكن بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة ...... من ذلك قول حسان: رضي الله عنه:

كأنَّ سُلافة في بيت رأسٍ   يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ

فجعل مزاجها وهو معرفة خبرَ كان، وعسل اسمها وهي نكرة، وليس القائل مضطراً لتمكّنه من أن يقول:(يكون مزاجُها عسلٌ وماءُ)، فيجعل اسم كان ضمير سلافة، ومزاجها عسلٌ مبتدأ وخبر في موضع نصب بكان، ومثله قول القطامي:

قفي قبل التّفَرُّق يا ضُباعاً   ولا يكُ موقفٌ منكِ الوداعا

فأخبر عن النكرة بمعرفةٍ مُختاراً لا مضطرَّاً؛ لتمكنه من أن يقول:" ولا يكُ موقفي منك الوداعا، والمحسِّنُ لهذا مع حصول الفائدة شبه المرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول ."[3]

ومع ميلي إلى رأي ابن مالك؛ لورود القراءة المتواترة عن عاصم موافقة لها، إلا أنه لا مانع من حمل قراءة عاصم عليه عند من يرون أنه مرجوح، لأن من أركان القراءة وشروطها موافقة العربية ولو بوجه من الوجوه، والقراءات حجة على النحو لا العكس لأنها أضبط وأوثق للواقع اللغوي في عصور الاحتجاج فالأولى أن نحتج بها لا لها ،يقول الأفغاني:" تأليف المؤلفين القدامى يحتجون للقراءات المتواترة عكسٌ للوضع الصحيح، وأن السَّلامة في المنهج والسداد في

(١) العُكبَري، التبيان في إعراب القرآن،ج:١،ص:٥٣٠،انظر :المبرد،المقتضب،ج:٤،ص:٩٠
(٢) سيبويه، عثمان بن قنبر،الكتاب،ح:١،ص:٤٨.انظر المبرد، محمد بن يزيد.ج:٤،ص:٩١
(٣) ابن مالك، جمال الدين الأندلسي. شرح التسهيل،ج:١،ص:٣٥٥-٣٥٦

المنطق العلمي التاريخيِّ يقضيان بأن يُحْتجَّ للنحو ومذاهبه وقواعده وشواهده بهذه القراءات المتواترة من الضبط والوثوق والدقة والتحري .....شيءٌ لم يتوافر بعضُه لأوثق شواهد النحو."[1]

إذن فالقراءة صحيحة لغة، ونقلاً؛ لثبوتها، وتواترها، ولأنها تمثل مسلكا لغويا عربيا صحيحاً، ولبيان وجهها.

(١) سعيد الأفغاني، مقدمة حجة أبي زرعة ،ص:١٨-١٩

ثالثا: الممنوع من الصرف

اختلف القراء السبعة رحمهم الله في صرف (سلاسلاً)(وقواريراً)، من قوله تعالى: (إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلاً وأغلالاً وَسَعِيرًا)[الإنسان/٣]، يقول ابن مجاهد:" حدَّثني ابن الجهم عن خلف والهيثم عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: (سلاسلاً) منونة...وقرأ أبو عمرو: (سلاسلَ) غير منون....وقرأ ابن عامر وحمزة: (سلاسلَ) بغير تنوين.....وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي: (سلاسلاً) منونة. وروى حفص عن عاصم أنه كان لا ينون إذا وصل ويقف بالألف.....ويقول: قرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع والكسائي: (قواريراً*قواريراً من فِضَّةٍ)منونة وقرأ ابن كثير: (كانت قواريراً) منونة."[١]

رد القراءة:

ذكر ابن مجاهد "أن أبا عمرو كان يستحب أن يسكت عندها، ولا يجعلها مثل التي في الأحزاب؛ لأنها ليست بآخر آية. [٢]، وفاضل الزجاج بين القراءتين(الصرف والمنع من الصرف)، فقال:" الأجود في العربية ألا يُصرَف"[٣]، ويقول الزجاج في صرف (قواريراً) منتصراً لرأي البصريين:" قرئت غير مصروفة وهذا الاختيار عند النحويين البصريين؛ لأن كل جمع يأتي بعد ألفه حرفان لا ينصرف."[٤]، ويقول ابن خالويه:"والحجة لمن ترك التنوين ،قال: هي على وزن فعالل. وهذا الوزن لا ينصرف إلا في ضرورة شاعر، وليس في القرآن ضرورة وكان أبو عمرو يتبع السَّواد في الوقف، فيقف بالألف، ويحذف عند الإدراج."[٥] وذهب الزمخشري مذهباً أبعد من ذلك عادًّا صرف كلمة (سلاسلاً) من تأثر الرواة بالشعراء في اضطرارهم، فقال:" وفيه وجهان، أحدهما: أن تكون هذه النون بدلاً من حرف الإطلاق ،ويجري الوصل مجرى الوقف، والثاني أن يكون صاحب القراءة به ممن ضَرى برواية الشعر ومرن لسانه على صرف غير المنصرف."[٦]

---

(١) السبعة في القراءات، ابن مجاهد،ص:٦٦٣-٦٦٤،وانظر:الكشف عن وجوه القراءات، مكي بن أبي طالب،ج:٢،ص:٣٥٢،الداني، الداني، أبو عمرو، جامع البيان في القراءات،ص:٧٦٤
(٢) المرجع السابق،:٦٦٣
(٣) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه،ج:٥،ص:٢٥٨
(٤) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه،ج:٥،ص:٢٦٠
(٥) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع،ص:٣٥٨
(٦) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج:٦، ص:٢٧٦

واختار العكبري القراءة بترك التنوين ، فقال كلاما قريباً مما قاله الزمخشري:" والقراءة بترك التنوين، ونونه قوم أخرجوه على الأصل، وقرب ذلك عندهم شيئان: أحدهما: إتباعه ما بعده، والثاني: أنهم وجدوا في الشعر مثل ذلك منوناً في الفواصل."[١]

السبب في ردِّ القراءة:

ترجع العلة في ردِّ القراءة إلى مخالفة القياس النحوي؛ إذ كان حق (سلاسلاً)، (قواريراً) المنع من الصرف لكنها جاءت مصروفة.

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على القراءة بصرف(سلاسلاً)، وذكر أن الذين قرؤوه (سلاسلَ) قرؤوها على هذا الوجه ؛ لأنها لا تنصرف وبين وجهها فقال:" وقرأ نافع وأبو بكر عن عاصم والكسائي: (سلاسلاً)......من (قرأ سلاسلَ) وقواريرَ بغير تنوين وغير ألف؛ فلأنها لا تنصرف، ومن قرأ (سلاسلاً)، و(قواريراً) فنون فلأن أصلها الصرف، ووافقتا رؤوس آي بألف فأجريت مجراها. وأما من لم يجرِ (قوارير من فضةٍ) وأجرى الثانية فلأن الأولى ليست برأس آية والثانية رأس آيةٍ. كل ما قرئ به فهو جائزٌ حسن فاقرأ كيف شئت."[٢]

إن موقف أبي منصور من القراءة بصرف (سلاسلاً) جاء جلياً وواضحا في الدفاع عنها فوجهها وبين وجهها ثم قال كل ما قرئ به فهو جائز وحسن، ويمكن القول: إن دفاعه عن القراءة جاء من جهتين:

الأولى: إثبات القراءة ، وبهذا فإن قول الزمخشري والعكبري بأن القراءة بصرف سلاسلاً كانت بسبب تأثر القارئ لها بضرورة الشعر لا اعتبار له.

الثانية: بيان وجهها في اللغة، ووجَّهها على النحو الآتي:

١- أنها صرفت لأن أصلها الصرف و لعله يعني أن الأصل في الكلام أن يكون مصروفاً والمنع من الصرف طارئ عليه ووافقت رأس الآية ،يقول العكبري:" ونونه قوم أخرجوه على الأصل."[٣] فتكون قد صرفت للمحافظة على الانسجام الصوتي في القراءة ،وبهذا تكون العلامة الإعرابية طرحت لغرض المحافظة على الانسجام في رؤوس الآي، وقد وجه غيره من العلماء القراءة بالتنوين بهذا التوجيه، يقول الفراء:" وأجراها بعض القراء لمكان الألف التي في آخرها ،وقال الذي لم يجرِ: العرب تثبت فيما لا يجرى الألف في النصب فإذا وصلوا حذفوا الألف وكلٌ صواب ومثل ذلك قوله: (كانت قواريراً) أثبت الألف في الأولى لأنها رأس آية والأخرى ليست بآية. فإن شئت

---

(١) العكبري، التبيان في إعراب القرآن،ج:٢،ص:٥٣٩
(٢) الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات،ص:٥١٨
(٣) العكبري، التبيان في إعراب القرآن،ج:٢،ص:٥٣٩

أجريتهما جميعاً وإن شئت لم تجرهما وإن شئت أجريت الأولى لمكان الألف، ففي كتب أهل البصرة ولم تجر الثانية إذ لم يكن فيها ألف ."[1]،ويقول الزجاج في صرف قواريراً: (ومن قرأ قواريراً فصرف الأول فلأنه رأس آية ،وترك صرف الثاني؛ لأنه ليس بآخر آية، ومن صرف الثاني أتبع اللفظ اللفظ.[2]" ويقول النحاس من حجج الذين صرفوا سلاسلاً:" وحجة ثالثة أنه لمَّا كان إلى جانبه جمع ينصرف فأتبع الأول الثاني."[3]، ويقول ابن خالويه:"فالحجة لمن نون(سلاسلاً) أنه شاكل به ما قبله من رؤوس الآي ؛لأنها بالألف، وإن لم تكن رأس آية........(كانت قواريراً قواريراً) فالحجة لمن قرأهما بالتنوين: أنه نون الأولى ،لأنها رأس آية ،وكتابتها في السواد بألف ،واتبعها الثانية لفظاً لقربها منها وكراهية للمخالفة بينهما، وهما سيان كما قال الكسائي."[4]

فيما سبق تدور تخريجات العلماء لصرف (سلاسلاً)، و(قواريراً) على المناسبة والإتباع، ولكن هذين التخريجين لا ينسجمان مع ما قرره جلُّ النحاة من مركزية العلامة الإعرابية وأهميتها في الدرس النحوي ووظيفتها التركيبية،وقالوا إن استهلاك العلامة الإعرابية ضعيف، يقول ابن جني :"وهذا ضعيف عندنا جدًّا."[5] يقول الزمخشري:" ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية إلا في لغة ضعيفة."[6] وقد رفض سمير استيتية أن يكون صرف قواريراً لغاية التناسب الصوتي فقال:" فالقراءة التي تصرف كلمتي قواريراً لم تأخذ التناسب بالاعتبار، بل لا وجه لهذا التناسب أصلا، فكلمة أكواب مجرورة وكلمتا قوارير منصوبتان فأين هو هذا التناسب الذي حملت عليه ا لآية الكريمة حملاً ؟ فإن قيل: إن المقصود من التناسب هنا تناسب رؤوس الآي في السورة كلها ، قلنا :إن هذا غير صحيح أيضاً؛لأن التنوين لا يوقف عليه أصلاً، وبذلك لا يصح القول: (إن صرف كلمتي: (قواريراً)...قد كان للتناسب، الحق في نظري أنه ما كان إلا أخذا بلهجة من يصرف الممنوع من الصرف."[7]

وهذا القول له ما ينصره من أقوال النحاة وقد خرج به بعض العلماء القراءة بصرف الممنوع من الصرف في: (سلاسلاً) و(قواريراً)، يقول النحاس:" والحجة لمن نوَّن ما حكاه

---

(١) الفراء، معاني القرآن،ج:٣،ص:٢١٤
(٢) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه،ج:٥،ص:٢٦٠
(٣) النحاس، إعراب القرآن ،ج:٥،ص:٩٧
(٤) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع،ص:ص:٢٥٨،انظر ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها،ص:٤٢٠
(٥) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات،ج:١،ص:٧١
(٦) الزمخشري، محمود بن عمر،ج:١،ص:٢٥٤
(٧) سمير استيتية،"رؤية جديدة في تفسير التنوين"، مجلة الملك سعود،م:٥،الآداب(١)،١٤١٣ه - ١٩٩٣م،ص:١٢٦

الكسائي وغيره من الكوفيين أن العرب تصرف كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك، وحجة أخرى أن بعض أهل النظر يقول :كل ما يجوز في الشعر فهو جائز في الكلام؛ لأن الشعر أصل كلام العرب، فكيف نتحكم في كلامها ونجعل الشعر خارجاً عنه ؟ ."[1]

ويقول في صرف (قواريراً):"والذي يحتج به لا يوجد إلا من قول الكوفيين ،وهو أن الكسائي والفراء أجازا صرف ما لا ينصرف إلا أفعل منك واحتج الفراء بكثرة ذلك في الشعر."[2]

ويقول الفارسي:" حجة من صرف : (سلاسلاً وقواريراً) في الوصل والوقف أمران، أحدهما: أن أبا الحسن قال: سمعنا من العرب من يصرف هذا، ويصرف جميع ما لا ينصرف، وقال: هذه لغة الشعراء ......ولا يحوز فيه تنوين إلا على لغة من ينون القوافي، ولا تعجبني تلك اللغة؛ لأنها ليست لغة أهل الحجاز."[3]

ويقول مكي بن أبي طالب:"وحجة من نونه(يعني: سلاسلاً) أنه لغة لبعض العرب، حكى الكسائي أن بعض العرب يصرفون كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك، قال الأخفش: سمعنا من العرب من يصرف هذا، ويصرف جميع ما لا ينصرف .قال أبو محمد: وأكثر ما ينصرف هذا وشبهه في الشعر، فأما في الكلام فهو قليل ."[4]

ويقول المرادي:" ومثال صرفه للتناسب(سلاسل وأغلالاً وسعيرا)...وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة."[5]

ويقول أبو حيان:" ويحسن ذلك أنه لغة لبعض العرب أعني صرف ما لا يصرفه أكثر العرب."[6] أما قول الزمخشري بأن القراء مرنت ألسنتهم على صرف الممنوع من الصرف تأثراً بالشعر، فيقول السمين الحلبي:" في هذه العبارة فظاظة وغلظة. لا سيما على مشيخة الإسلام وأئمة العلماء."[7]

ومما تجدر إليه الإشارة أن صرف الممنوع من الصرف هو الأصل وأن منعه من الصرف لاحق عليه وقد توصل صالح المذهان إلى:" أن منع الأسماء من الصرف هو اللغة الفصحى والأقوى التي يقاس عليها، وأن اللغة التي صرفت الممنوع من الصرف صحيحة في القياس لكنها قليلة في الاستعمال وأن منع الأسماء من الصرف كان نتيجة التطور اللغوي

---

(١) النحاس، إعراب القرآن ،ج:٥،ص:٩٧
(٢) النحاس، إعراب القرآن ،ج:٥،ص:١٠١
(٣) الفارسي، الحجة للقراء السبعة،ج:٦،ص:٣٥١
(٤) مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات،ج:٢،ص:٣٥٢
(٥) توضيح المقاصد والمسالك،ج:٤،ص:١٢٢٧
(٦) الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط،ج:٨،ص:٣٩٠
(٧) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:١٠،ص:٥٩٨

لقواعد اللغة العربية."[١] إذن فالقراءة صحيحة؛ لثبوتها متواترة، ولبيان وجهها، إذ هي لغة من لغات العرب في صرف الممنوع من الصرف، وإن كانت أقل شيوعا، ويلحظ أن الأزهري لم ينتصر للشائع على القليل في توجيه هذه القراءة، بل أجاز الوجهين بقوله:" كل ما قرئ به فهو جائز حسن فاقرأ كيف شئت."[٢]

اختلف القراء السبعة – رحمهم الله- في إثبات الهمزة وصرف الكلمة في:(الأيكة) من قوله تعالى: (كذب أصحاب الأيكةِ المرسلين)[الشعراء/١٧٦]، يقول ابن مجاهد: "فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: (أصحابُ ليكةَ) هنا وفي [سورة ص/١٣] بغير همز والهاء مفتوحة، لا ألف، وقرأ، عاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو عمرو: (أصحابُ لئَيْكةِ) فيهما بالهمز والألف وكسر الهاء."[٣]

ردُّ القراءة:

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى رد القراءة بحذف الألف ومنع كلمة(الأيكة) من الصرف، عادين القراءة بها ضعيفة وغير موجودة في كلام العرب، وعدُّوا من قرأ بها متوهماً وسبب وهمه أنها رسمت في المصحف بلا ألف، يقول الزجاج:" أعني إن القراءة بجر (ليكةِ)،وأنت تريد(الأيكةِ واللام)، وتفتحها لأنها لا تنصرف لأن ليكة لا تعرف وإنما هي ليكة للواحد وأيك للجمع فأجود القراءة فيها الكسر، وإسقاط الهمزة فيها لموافقة المصحف ،وأهل المدينة يفتحون على ما جاء في التفسير أن اسم المدينة التي كانت للذين أرسل إليهم شعيب – عليه السلام – (ليكة)....والكسر جيد على ما وصفنا ولا أعلمه إلا قد قرئ به."[٤]

ويقول النحاس عادا قراءة من قرأ بالفتح وحذف الألف غير جائزة:" فأما احتجاج بعض من احتج لقراءة من قرأ في هذين الموضعين بالفتح بأنه في السواد ليكة فلا حجة فيه ...فلا يجوز على هذا إلا الخفض. ولم يجز إلا بالخفض فكذا لا يجوز في الأيكة إلا الخفض."[٥]،فاضل ابن خالويه بين القراءات الواردة في (الأيكة)، فقال:" والأجود أن يجعل (ليكةِ) مخففة من الأيكة. "[٦]،وعد الفارسي القراءة بحذف الألف وفتح التاء من كلمة(ليكةَ)

---

(١) صالح المذهان، "صرف الممنوع من الصرف" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، أيار،٢٠١٠م ،ص:١٤٠
(٢) الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات،ص:٥١٨
(٣) ابن مجاهد، السبعة في القراءات:٤٧٣،وانظر:الداني،أبو عمرو، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة،:٦٥١ ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٣٣٦
(٤) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه،ج:٤،ص:٩٧،انظر
(٥) النحاس، إعراب القرآن،ج:٣،ص:١٩٠
(٦) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها،ج:٢،ص:١٣٧

مشكلة فقال:" من قال: (ليكةَ) ففتح التاء مشكلٌ لأنه فتح مع لحاق اللام للكلمة ."[٥]وعد الزمخشري القراءة ب(ليكةَ) وهماً، فقال:" الجر على الإضافة وهو الوجه ومن قرأ بالنصب وزعم أن (ليكةَ) اسم بلد، فتوهم قاد إليه خط المصحف."[١]

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة في ردِّ القراءة بإسقاط الألف ومنع الكلمة من الصرف(ليكةَ) إلى علتين:

١-أن النحويين توهموا بأن(ليكةَ) اسم لمكان أو بلد.

٢-أن خط المصحف بإسقاط الألف كان لتخفيف اللفظ ،فلا حجة فيه على منع ليكة من الصرف.

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على القراءة (ليكةَ)، ولم يشر إلى طعن أحد من النحاة ووجهها ،فقال:" قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: (أصحابُ ليكةَ) هنا وفي [سورة ص/١٣]، بغير ألف وفتحوا التاء....من قرأ (ليكةَ)جعلها اسم بقعة ولم يجرها، ومن قرأ(أصحاب الأيكةِ)أجراها؛ لدخول الألف واللام عليها، وكان أبو عبيد يختار(ليكةَ) غير مصروفة، لموافقته المصحف مع ما جاء في التفسير."[٣]

يمكن القول إن دفاع أبي منصور عن القراءة اعتمد على:

١-ثبوتها وتواترها فهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر.

٢-بيان وجهها في اللغة، فمن منعها من الصرف مع إسقاط الألف جعلها اسم بقعة، وقد ورد في التفسير أنها اسم بقعة. وأورد اختيار أبي عبيد للقراءة بها معللاً اختياره بموافقة المكتوب في المصحف، بهذا تكون القراءة قد استوفت شروطها الثلاثة من موافقة الخط ووجه من وجوه اللغة مع تواترها.

ووجه القراءة بإسقاط الألف ومنع (ليكةَ) من الصرف عدد من العلماء غير أبي منصور الأزهري، يقول الزجاج:" وأهل المدينة يفتحون على ما جاء في التفسير أن اسم المدينة التي كانت للذين أرسِل إليهم شعيب كانت (ليكةَ) وكان أبو عبيد القاسم بن سلام يختار قراءة أهل المدينة بالفتح ؛لأن ليكة لا تنصرف وذكر أنه اختار ذلك لموافقتها الكتاب مع ما جاء في التفسير."[٤] ويقول ابن خالويه:"قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر(ليكةَ) بفتح اللام والهاء بغير ألف

---

(١) الفارسي، أبو علي، الحجة للقراء السبعة،ج:٥،ص:٥٢،انظر أيضا : ج:٥،ص:٣٦٧-٣٦٨

(٢) الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ووجوه التأويل في عيون الأقاويل.ج:٢،ص:٤١٢،انظرالرازي،التفسير الكبير،ج:٢٤،ص:١٦٣،ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز،ج٤،ص:٢٢٤

(٣) الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات،ص:٣٥٠،انظر:تهذيب اللغة، باب اللفيف من حرف الكاف ،ج:١٠،ص:٢٢٤،فقد قال الكلام ذاته.

(٤) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه،ج:٤،ص:٩٧،انظر

وكذلك في [ص] اتبعوا المصحف، ولأنهم جعلوا (ليكة) اسم موضع بعينه فلم يصرفوها للتأنيث والتعريف."[1] ويقول ابن زنجلة :"جاء في التفسير أن اسم المدينة كان (ليكة) فلم يصرفوها للتأنيث والتعريف، وحجتهم أنهما كتبتا في المصاحف بغير همز ."[2]

إذن فلا مانع في اللغة إذا كان التفسير يسند قراءة(ليكة) من حملها على هذا الوجه فهي بذلك تكون قد حازت أركان القراءة المقبولة فهي متواترة موافقة للعربية، موافقة للرسم، أما قولهم: إن القارئ متوهم بقراءتها لأنه اعتمد على خط المصحف فهو قولٌ لا يستقيم لأن القراء لايقرؤون إلا وقد تلقوا القراءة مشافهة قارئاً عن قارئ بالسند، وهو الذي عليه العمل إلى اليوم في عصرنا حيث يمنح السند للتلميذ بعد إتمام قراءته الرواية على شيخه، يقول أبو حيان الأندلسي دافعا القول بوهم القراء موجهاً القراءة في رده على الزمخشري وغيره ممن خطّأوا القراءة ب(ليكة):"قرأ الحرميان وابن عامر (ليكة) هنا وفي (ص) بغير لام ممنوع من الصرف ...فأما قراءة الفتح .فقال أبو عبيد: وجدنا في بعض التفسير أن (ليكة)اسم للقرية و(الأيكة) البلاد كلها كمكة، وبكة، ورأيتها في الإمام مصحف عثمان في الحجر وق الأيكة وفي الشعراء و ص (ليكة) واجتمعت مصاحف الأمصار كلها على ذلك ولم تختلف، وقد طعن في هذه القراءة المبرد وابن قتيبة والزجاج ....وتبعهم الزمخشري ووهموا القراء ،وقالوا حملهم على ذلك كون الذي كتب في هذين الموضعين على اللفظ .....وهذه نزعة اعتزالية يعتقدون أن بعض القراءة بالرأي لا بالرواية، وهذه قراءة متواترة لا يمكن الطعن فيها ويقرب إنكارها من الردة والعياذ بالله، أما نافع فقرأ على سبعين من التابعين...ثم هي قراءة أهل المدينة قاطبة ...أما ابن كثير فقرأ على سادة التابعين ممن كان بمكة كمجاهد...أما ابن عامر فهو إمام أهل الشام وهو عربي قح قد سبق اللحن فهذه ثلاث أمصار اجتمعت على هذه القراءة الحرمان مكة والمدينة والشام ، وَأَمَّا كَوْنُ هَذِهِ الْمَادَّةِ مَفْقُودَةً فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، فَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ كانَتِ الْكَلِمَةُ عَجَمِيَّةً، وَمَوَادُّ كلام الْعَجَم مُخَالِفَةٌ فِي كَثِيرٍ مَوَادَّ كلام الْعَرَبِ، فَيَكُونُ قَدِ اجْتَمَعَ عَلَى مَنْع صَرْفِهَا الْعَلَمِيَّةُ وَالْعُجْمَةُ وَالتَّأْنِيثُ."[3]

عدَّ أبو حيان القراءة صحيحة ؛لموافقتها رسم المصحف، والرواية، فهي متواترة عن تجلة من القراء، أما من حيث اللغة، فهي صحيحة على المنع من الصرف ،وعدم وجودها في اللسان العربي دليل على عجمتها فتجتمع عدة أسباب لمنعها من الصرف. ولا وجه للاعتراض على قراءة (ليكة) احتجاجاً بوهم القراء، يقول السمين الحلبي:" وهؤلاء كلهم كأنهم زعموا أن هؤلاء الأئمة الأثبات إنما أخذوا هذه القراءة من خط المصاحف دون أفواه الرجال ،وكيف يظن بمثل

(١) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها،ج:٢،ص:١٣٧
(٢) ابن زنجلة، حجة القراءات،ص:٥١٩
(٣) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط،ج:٧،ص:٣٦

أسن القراء وأعلاهم إسناداً الآخذ للقرآن عن جملة من جلة الصحابة أبي الدرداء وعثمان بن عفان وغيرهما، وبمثل إمام مكة شرَّفها الله تعالى ؟ وبمثل إمام المدينة ؟وكيف ينكر على أبي عبيد قوله أو يتهم في نقله ؟ وإن من حفظ حجة على من لم يحفظ، والتواتر قطعي فلا يعارض بالظنيِّ."[١]

أما الاعتراض باتحاد القصة واختلاف القراءة (الأيكة) مع أن القصة واحدة فيجيب عليه السمين الحلبي بقوله:" فلا يضرُّ ذلك عبر عنها تارة بالقرية خاصة وتارة بالمصر الجامع للقرى كلها الشامل هو لها."[٢]

إذن فالقراءة (ليكة)؛ صحيحة لتواترها وثبوتها عن القراء في النقل والرواية وهي مسلك لغوي فصيح لا لحن فيها ولا مجال للرأي فيها.

---

(١) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:٨،ص:٥٤٨

(٢) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،، ج:٨،ص:٥٤٨-٥٤٩،انظر: ابن عادل الدمشقي(ت٨٨٠ه)اللباب في علوم الكتاب، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية،بيروت،ط:١،١٤١٩ه-١٩٩٨م، ،ج: ١٥، ص:٧٤

رابعا: الفاعل

اختلف القراء السبعة – رحمهم الله- في ضم تاء (عَجِبْتُ) وفتحها من قوله تعالى: **(بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ)**[الصافات/١٢]، يقول ابن مجاهد: "فقرأ حمزة الكسائي: (بل عَجِبْتُ) بضم التاء. وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: (بل عَجِبْتَ)بفتح التاء."[١]

رد القراءة :

ذهب القاضي شُرَيْح إلى تخطئة القراءة بضم التاء، يقول الفراء:" قال شقيق قرأت عند شريح: (بل عجبتُ ويسخرون)، فقال إن الله لا يعجب من شيء، إنما يعجب من لا يعلم."[٢] وحكى الزجاج إنكار بعض العلماء، فقال:" وأنكر قومٌ هذه القراءة، وقالوا: الله ـ عزو جل ـ لا يعجب، وإنكارهم هذا غلط."[٣] ويقول النحاس:" وأنكر شريح أن تُقرأ: (بل عجبتُ) بضم التاء وقال: إن الله لا يعجب إنما يعجب من لا يعلم."[٤]

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة في رد القراءة بضم التاء في قوله(عَجِبْتُ)عند المانعين من القراءة بها إلى ما توهموه من فساد المعنى بنسبة العجب إلى الله-جل جلاله-.

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على القراءة بضم التاء، وبين وجهها، وأشار إلى إنكار القراءة بالضم واستشهد لها بحديث نبوي يثبت فيه صفة العجب إلى الله، وغلط على القائلين بإنكار القراءة بضم التاء، ورماهم بالإلحاد، فقال:" قرأ حمزة والكسائي: (بل عجِبْتُ ويسخرون) بضم التاء.... ومن قرأ بل عجبتُ بضم التاء فالفعل لله – جل وعز-، والمراد به مجازاته الكفار على عجبهم من إنذار الرسول إياهم كما قال – جل وعز –: (بل عجبوا أن جاءهم منذرٌ منهم)،[ق/٢]،أي: عجبوا مكذبين، وقد رويت هذه القراءة عن علي وابن عباس، ولعل بعض الملحدين ينكر هذه القراءة بإضافة العجب إلى الله وليس العجب وإن أسند إلى الله معناه كمعنى عجب الآدمين؛ لأن معناه: بل عظم حلمي عنهم لهزئهم وتكذيبهم لما أنزلته عليك .....وإذا فعل الآدميون ما ينكره الله جاز أن يقال فيه: عجب الله، والله قد علم الشيء قبل كونه، ولكن العلم الذي يلزم به الحجة يقع عند وقوع الشيء، وقد ذكر النبي- صلى الله عليه وسلم – عجب

---

(١)ابن مجاهد، السبعة في القراءات،ص:٥٧٤،وانظر مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات،ج:١ ،ص:١٢، ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر ،ج:٢،ص:٣٥٦

(٢) الفراء، معاني القرآن،ج:٢،ص:٣٨٤

(٣) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه،ج:٤،ص:٣٠٠

(٤) النحاس، معاني القرآن،ج:٦،ص:١٥،انظر:مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات،ج:٢،ص:٢٣٢،الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،ج:٥،ص:٢٠٤

الرب، فقال: عجب ربكم من ألكم وقنوطكم، وسرعة إجابته إياكم وهذه القراءة صحيحة بحمد الله لا لبس فيها، ولا دخل."(١)

وأورد في تهذيب اللغة قول الفراء والزجاج مدللاً على صحة القراءة، فقال:" والعجب وإن أسند إلى الله – تعالى – فليس معناه من الله كمعناه من العباد؛ ألا ترى أنه قيل: (فيسخرون منهم سَخِرَ الله منهم)،[التوبة/٧٩]،وليس السُّخريُّ من الله كمعناه من العباد. وقال الزجاج: أصل العجب في اللغة أن الإنسان إذا رأى ما ينكره ويقل مثله، قال: قد عجبت من كذا. وعلى هذا معنى قراءة من قرأ :(بل عجبتُ)؛لأن الآدمي إذا فعل ما ينكره الله جاز أن يقول فيه عجبت والله قد علم ما أنكره قبل كونه، والإنكار والعجب الذي تلزم به الحجة عند وقوع الشيء."(٢)

إن دفاع أبي منصور الأزهري عن القراءة بضم التاء في (عَجِبْتُ) يعتمد على تواترها وبيان وجهها ،ووجهها أن معنى العجب من العبد يختلف عن معنى العجب من الله فالله عالم بالشيء قبل حدوثه، وما عجب الله إلا على سبيل المجازة لهم على عجبهم و تكذيبهم ،وثبوت القراءة عنده حاجز منيع فهي مروية علي وابن عباس فلا سبيل إلى الطعن فيها وأورد حديثا يثبت صفة العجب لله، ويغلب على ظن الباحث أن تغليظ أبي منصور الأزهري ورميه للذين طعنوا في قراءة ضم التاء في قوله (عجبتُ) نابع عن اعتقاد لا عن احتكام إلى اللغة ؛لأن أبا منصور الأزهري قد وقف في بعض القراءات موقف المنتقد الذي يلحن القراءة دون تورع عن ذلك ولا شك أن مسألة إثبات صفة العجب إلى الله مثار خلاف بين الفرق الإسلامية.

ووجه غيره من العلماء القراءة بالضم في (عجبتُ)، بغير التوجيه السابق، يقول النحاس:" ويجوز أن يكون المعنى: قل بل عجبتُ."(٣) ويقول أبو حيان الأندلسي:" وقيل: هو ضمير الرسول، أي: قل: بل عجبت."(٤)،ويقول السمين الحلبي:" وأما الضم فعلى صرفه للمخاطب، أي: قل يا محمد: بل عجبت أنا."(٥)

أي أن القراءة فيها مضمر ،وهو فعل الأمر والمخاطب به هو النبي- صلى الله عليه وسلم- إلا أن مكي بن أبي طالب ذكر توجيها آخر للآية يجعل المخاطب فيها على إضمار فعل الأمر كلَّ من وصلت إليه الآية، يقول مكي:" وحجة من ضم التاء أنه رد العجب إلى كل من بلغه إنكار المشركين للبعث من المقرين بالبعث وقد أنكر شريح هذه القراءة وتأولها على رد

---

(١) أبو منصور الأزهري، معاني القراءات،ص:٤٠٨-٤٠٩
(٢) الأزهري، تهذيب اللغة باب العين والجيم مع النون،ج:١،ص:٢٤٧،انظر: الفراء، معاني القرآن،ج:٢،ص:٣٨٤،الزجاج،معاني القرآن وإعرابه،ج:٤،ص:٣٠٠
(٣) النحاس، معاني القرآن،ج:٦،ص:١٦
(٤) أبو حيان ، الأندلسي، البحر المحيط،ج:٧،ص:٣٤٠
(٥) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:٩،ص:٢٩٥

الإعجاب إلى الله فأنكرها، وليس الأمر على ذلك، إنما الإعجاب في القراءة بضم التاء إلى المؤمنين مضاف إلى كل واحد منهم."[١]

وأقوى هذه الوجوه هو الوجه القائل بأن صفة العجب من الله ليست كصفة العجب من المخلوق فالله عليم بكل شيء وعجبه في الآية عجب العليم ،فالله يعلم والإنسان يعلم وهذا لا يعني أن صفة العلم فيهما واحدة.

وبناء على ما سبق، فالقراءة صحيحة من جهة النقل ؛لتواترها، وصحيحة من جهة اللغة، ومعناها لا لبس فيه ،وأما الذين أنكروا القراءة بضم التاء:" فإنكارهم غلط"[٢]،والقراءة بضم التاء متواترة عن علماء الصحابة وإنكار شريح لها غير صواب يقول السمين الحلبي فيما يرويه عن إبراهيم النخعي حينما ووصل النخعيَ إنكارُ شريح للقراءة بضم التاء:" إن شريحاً كان معجباً برأيه قرأها من هو أعلم منه، يعني: ابن مسعود."[٣]

(١) مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات،ج:٢،ص:٢٢٣
(٢) الزجاج معاني القرآن وإعرابه،ج:٤،ص:٣٠٠
(٣) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:٩،ص:٢٩٥

خامسا: مسألة مفعولي حسب

اختلف القراء السبعة ـ رحمهم الله ـ في الياء والتاء من قوله تعالى : **(وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ۚ إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا ۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ)[آل عمران/١٧٨]**، يقول ابن مجاهد :"وقرأ حمزة :(ولا تَحْسَبَنَّ الذين كفروا)،(ولا تحْسَبَنَّ الذين يبخلون،(ولا يَحْسَبَنَّ الذين يفرحون)،و(فلا تحْسَبَنَّهم) بفتح الباء، وكل ذلك بالتاء".(١)

رد القراءة :

طعن بعض العلماء في قراءة حمزة بالتاء (تَحْسَبَنَّ)، فعند البصريين لا تجوز القراءة بالتاء إلا مع كسر إنَ في الآية، وقراءة حمزة على خلاف ذلك. يقول الزجاج: ومن قرأ ولا تَحْسَبَنَّ الذين كفروا لم يجز له عند البصريين إلا كسر إنَّ."(٢) يقول النحاس: "قرأ أهل المدينة وأكثر القراء (ولايَحْسَبَنَّ)[١٨٠،١٧٨] بالياء في الموضعين جميعا ،قرأ حمزة بالتاء فيهما، وزعم أبو حاتم: أنه لحن لا يجوز وتابعه على ذلك جماعة ."(٣)

وقد عد أبو علي الفارسي فتح أنَّ مع (تَحْسَبَنَّهم) غير جائز إلا بنصب: (خيرا)، وقراءة حمزة ليست على ما ذكره، يقول الفارسي:"الذين كفروا في موضع نصب بانه المفعول الأول .والمفعول الثاني في هذا الباب هو المفعول الأول في المعنى، فلا يجوز إذا فتح إن في قوله :(ولا تَحْسَبَنَّ الذين كفروا إنَّ ما نُمْلِيْ لهم)،لأن إملاءهم لا يكون إياهم، فإن قلت :فلم لا يجوز الفتح في (أنَّ) وتجعه له بدلا من (الذين كفروا)كقوله :(ومَا أنسَانِيْهُ) إلا الشَيْطَانُ أنْ أذكرَهُ)[الكهف/٦٣]، وكما (أنَّ) من قوله :(إذ يَعِدُكمْ اللهُ إحْدَىْ الطَائِفَتَيْنِ أنَهَا لكمْ)[الأنفال/٧]بدلا من (إحدى الطائفتين)،قيل:لا يجوز ذلك لأنك إذا أبدلت أن من الذين كفروا كما أبدلت(أنَّ) من إحدى الطائفتين لزمك أن تنصب (خيراً) على تقدير لا تحسبنَّ إملاء الذين كفروا خيراً لأنفسهم من حيث كان المفعول الثاني لتحسبنَّ، وقيل: لم ينصبه أحد .فإذا لم يُنصَبْ علمتَ أنَ البدل فيه لا يصح ."(٤) وقد عد أبو حيان الأندلسي قراءة حمزة مشكلة وأورد طعن أبي حاتم فيها ،فقال:" وَلِإِشْكَالِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ زَعَمَ أَبُو حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ إِنَّهَا لَحْنٌ وَرَدُّوهَا ."(٥) وذكر السمين الحلبي أن أقوال النحاة اضطربت في قراءة حمزة وأورد طعن أبي حاتم السابق في قراءة حمزة، فقال:" وأما قراءة حمزة فاضطربت فيها أقوال الناس وتخاريجهم حتى أنه نُقِل عن أبي حاتم أنها لحن ."(٦)

علة رد القراءة :

ترجع العلة في رد القراءة إلى أن القياس عند الطاعنين فيها يقتضي أن تكسر همزة إنَّ

---

(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات،ص:٢٢٠،وانظر مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات ،ج١،ص٣٦٥،ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر ،ج:٢،ص:٢٤٤.

(٢) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه،ج:١،ص:٤٩١

(٣) النحاس،إعراب القرآن ،ج:١،ص:٤٢٠

(٤) الفارسي، أبو علي ،الحجة للقراء السبعة ،ج:٣،ص:١٠٧-١٠٨

(٥) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ،ج :٣ ،ص:١٢٨

(٦) السمين الحلبي، الدر المصون .ج:٣،ص:٤٩٧

وتنصب (خيراً) في الآية حتى يستقيم الإعراب والقراءة جاءت بخلاف ذلك عن حمزة .

دفاع أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة :

نص أبو منصور الأزهري على قراءة حمزة بالتاء فقال:" وقرأ حمزة كلهُنَّ بالتاء."(١) ولم يشر إلى لحن أو خطأ فيها وأورد قول الفراء في قراءة حمزة، فقال:" وقال الفراء من قرأ:(ولا تَحْسَبَنَّ الذين كفروا أنّما)، قال: هو على التكرير: لا تحسبنّهم لا تحسبن أنّما نملي لهم. قال: وهو مثل قوله:(هَلْ يَنظُرُوْنَ إلا السَّاعَةَ أنْ تأتِيَهُمْ)[الزُّخرُف/٦٦]،على التكرير: هل ينظرون إلا أن تأتيهم."(٢)

لم يشر أبو منصور الأزهري إلى خطأ في قراءة حمزة: (فلا تحسبَنّهُم) بالتاء أو إلى مخالفتها القياس النحوي، ومنهجه في الكتاب هو أن يشير إلى الخطأ أو اللحن في القراءة وقد صرح في مواطن بتلحين بعض القراءات ولو لم يكن إلا ذلك لكفى ليكون قد قبل القراءة وقبول القراءة نوع من الدفاع عنها مقابل رفضها وتخطئتها، بل أورد قول الفراء في توجيه القراءة ويبدو أنه قبل توجيه الفراء في الآية إذ لم يعترض عليه، ولم يشر أبو منصور الأزهري إلى العلماء الذين لحنوا قراءة حمزة ،ولم يُوْرِد حججهم ويناقشها .

وقد وجه كثير من العلماء قراءة حمزة وقبلوها بعدة توجيهات، وعدوها صحيحة لا يجوز الطعن فيها .

الوجه الأول:

يقول الفراء:" وقد قرأها بعضهم:(ولا تَحْسَبَنَّ الذين كفروا أنّما)، بالتاء والفتح على التكرير: لاتحسَبَنّهُم لا تحسَبَنَّ أنّما نملي لهم، وهو كقوله:(هَلْ يَنظُرُوْنَ إلا السَّاعَةَ أنْ تأتِيَهُمْ)[الزُّخرُف/٦٦]، على التكرير: هل ينظرون إلا أن تأتيهم."(٣)

وذكر النحاس هذا التوجيه عن الفراء والكسائي، فقال:" وأما قراءة حمزة فزعم الكسائي والفراء أنها جائزة على التكرير، أي :ولا تحسَبَنَّ الذين كفروا لا تحسَبَنَّ أنّما نُمْلِيْ لهُمْ."(٤)

وذكر السمين الحلبي اعتراضا على هذا الوجه فقال:" وقد رد بعضهم قول الكسائي والفراء بأن حذف المفعول الثاني في هذه الأفعال لا يجوز عند أحد، وهذا الرد ليس بشيء لأن الممنوع هو حذف الاقتصار وقد تقدم تحقيق ذلك. وقال ابن الباذش: ويكون المفعول الثاني حُذِفَ لدلالة الكلام عليه، ويكون التقدير: ولا تَحْسَبَنَّ الذين كفروا خيرية إملاءنا لهم ثابتة أو

(١) أبو منصور الأزهري، معاني القراءات،ص:١١٣
(٢) أبو منصور الأزهري، معاني القراءات،ص:١١٤
(٣) الفراء، معاني القرآن،ج:١،ص:١٤٨
(٤) النحاس ،إعراب القرآن ،ج:١،ص:٤٢١

واقعة ".[(١)]

من وجه القراءة بهذا الوجه رأى أن القراءة صحيحة ،فالسياق النصي يسمح بهذا التأويل إذ المقدر مفهوم من سياق النص مع سلامة المعنى، وله شاهد بقراءة الآية الأخرى: (هَلْ يَنظُرُوْنَ إلا السَّاعَةَ أنْ تأتِيَهُمْ)[الزُّخرُف/٦٦]، فلا مانع غالب على الظن من حمل الآية على هذا التأويل.

الوجه الثاني:

أن يكون الضمير المستتر في:(تحسَبَنَّهم)، هو الفاعل، و(أنما نملي لهم) المفعول الثاني، يقول أبو زرعة:"قرأ حمزة: (ولا تحْسَبَنَّ الذين كفروا) بالتاء، خطاب للنبي – صلى الله عليه وسلم -، وموضع (الذين) نصب المفعول الأول من:(تحسَبَنَّ)، و(كفروا) صلته، و(أنما) مع ما بعدها في موضع المفعول الثاني؛ لأن حسب يتعدى إلى مفعولين."[(٢)]

و زاد السمين الحلبي أنه لابد من تقدير مضاف في الآية ،يقول السمين الحلبي معدِّداً طرق توجيه القراءة:" أن يكون فاعل (تحْسَبَنَّهُم) ضمير النبي - صلى الله عليه وسلم – و(الذين كفروا) مفعول أول، و(أنما نملي لهم خيرٌ) مفعول ثانٍ ولا بد على هذا التخريج من حذف مضاف، إما من الأول تقديره:(ولا تحْسَبَنَّ شأن الذين كفروا)، وإما من الثاني تقديره(أصحاب أن إملاءنا لهم)، وإنما احتجنا إلى هذا التأويل؛ لأن (أنما نُمْلِي) بتأويل مصدر، والمصدر معنىً من المعاني لا يصدق على الذين كفروا، والمفعول الثاني في هذا الباب هو الأول."[(٣)]

وبناءً على ماسبق فإنه يمكن الاعتداد بهذا القول للحكم على صحة القراءة وتماشيها مع القياس النحوي وعدم مخالفتها للقاعدة النحوية، فلا ضير بحمل الآية على هذا الوجه، لكون القراءة متواترة .

الوجه الثالث:

أن يُجعَلَ (أنّما نُمْلي لهم) بدل اشتمال من (الذين كفروا)، و(خيرٌ) خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو خيرٌ لأنفسهم، والمعنى: لا تحسَبَنَّ الذين كفروا إملاءنا هو خير لأنفسهم، والجملة هي المفعول الثاني، ومثل ذلك قول الشاعر:

منَّا الأناةُ وبعضُ القومِ يَحْسِبُنَا   أنَّا بِطَاءٌ وفي إبطائنا سَرَعُ

قال أبو شامة:" كذا جاءت الرواية بفتح أنَّا بعد ذكر المفعول الأول، فعلى هذا يجوز أن تقول: حَسِبْتُ زيداً أنه قائمٌ، أي: حسبته ذا قيام، فوجه الفتح أنها وقعت مفعولة، وهي وما

(١) السمين الحلبي، الدر المصون .ج:٣،ص:٤٩٨
(٢) أبو زرعة ،ابن زنجلة، حجة القراءات ،ص:١٨٢
(٣) السمين الحلبي، الدر المصون،ج:٣،ص:٤٩٧

عملت فيه في موضع مفرد، وهو المفعول الثاني لحسبت ،والله أعلم."[1]
ولا مانع من حمل القراءة على هذا الوجه .

الوجه الرابع:

أن الأصل: ولا تحسَبَنَّ أنَّ إملاءنا للذين كفروا خيرٌ لهم ، قدَّمَ(الذين كفروا) توكيداً، ثم جاء لهم من قوله:(أنَّما نُمْلي لهم) ردَّاً عليهم، يقول المهدوي:" قال قوم: إن (الذين كفروا قدِّمَ توكيدا ثم جاء (لهم) من قوله:(أنَّمَا نُمْلِي لهم) ردَّاً عليهم، فالتقدير: ولا تَحْسَبَنَّ إملاءنا للذين كفروا خيرٌ لهم."[2]

الوجه الخامس:

أن يكون قوله:(أنما نملي لهم) بدلٌ من(الذين كفروا)،يقول الزجاج:" وهو عندي في هذا الموضع يجوز على البدل من الذين، المعنى لا تحسَبَنَّ إملاءنا للذين كفروا خيراً لهم ،وقد قرأ بها خلق كثير، ومثل هذه القراءة من الشعر قول الشاعر:

فما كان قيسٌ هلكه هُلكَ واحدٍ ولكنه بُنيَانُ قوم تهَدَّما

جعل هلكهُ بدلاً من قيس، المعنى: فما كان هلك قيس هلكَ واحدٍ."[3]

وهذا التوجيه صح عند الزجاج معتمدا على أن القراءة قد وردت عن حمزة وقرأ بها خلق كثير، بكسر همزة إن ونصب كلمة (خير) في الآية، لكن ابن مجاهد لم يذكرها في السبعة ولا غيره من علماء القراءات عن حمزة ،يقول الفارسي:"(قوله الذين كفروا) في موضع نصب بأنه المفعول الأول، والمفعول الثاني في هذا الباب هو المفعول الأول في المعنى، فلا يجوز إذاً فتح إنَّ في قوله:(ولا تَحْسَبَنَّ الذين كفروا أنما نُمْلِيْ لهم)؛ لأن إملاءهم لا يكون إياهم، فإن قلت فلم لا يجوز الفتح في (أنَّ)، وتجعله بدلاً من (الذين كفروا)،كقوله :(وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره)[الكهف/٦٣]،كما أن من قوله:(وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم)[الأنفال/٧] بدلاً من إحدى الطائفتين، قيل: لا يجو ز ذلك لأنك إذا أبدلت (أنَّ) من (الذين كفروا)، كما أبدلت (أنَّ) من (إحدى الطائفتين)، لزمك أن تنصب(خيراً) على تقدير: لا تحسبن إملاء الذين كفروا خيرا

(١) الإمام الشاطبي، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع،ص:٤٠٥
(٢) أبو العباس، أحمد بن عمار المهدوي، شرح الهداية،م:٢،ص:٢٣٨
(٣) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه،ج:١،ص:٤٩١ ،وانظر: الزمخشري ، الكشاف،ج:١،ص:٦٦٣

لأنفسهم من حيث كان المفعول الثاني لتحسبن، وقيل: إنه لم ينصبه أحد، فإذا لم يُنصَب علمتَ أن البدل فيه لا يصح.[(١)]

واعترض المهدوي على هذا التوجيه فقال:" والبدل في هذا إنما يصح مع نصب (خير)؛ لأن التقدير ولا تحسبن إملاءنا للذين كفروا خيرا لهم وحمزة لم يقرأ (خيراً) بالنصب."[(٢)]

إلا أن ابن الأنباري قد أجاز هذا التوجيه للقراءة دون نصب (خير)، فقال:" ومن قرأ بالتاء كان (الذين مفعولاً أولاً، و(أنَمَا) وما بعدها بدلٌ من الذين ،وسد مسد المفعولين كما قدمنا، وما بمعنى (الذي)، والهاء العائدة من:(نملي) محذوفة ."[(٣)]

وبناء على ما سبق فإن هذا التوجيه اعتمد على قراءة حمزة بنصب (خير)، وحمزة لم يقرأ بهذا الوجه كما قال الزجاج ،وعارضه الفارسي والمهدوي، إلا أن ابن الأنباري قد قبل القراءة واعتبرها صحيحة ووجهها التوجيه الذي رفضوه في الآية واعتبره صحيحا ،وقول ابن الأنباري يصلح للاستدلال به على صحة القراءة، ومع ذلك فإن هذا التوجيه لم يخلُ من أخذ وردٍّ عند العلماء.

الوجه السادس:

أن تكون التاء في (تَحْسَبَنَّ) للتأنيث ،وقد عده العلماء توجيها غريباً للآية ،يقول الكرماني:" والثاني، وهو الغريب: أن تجعل التاء للتأنيث، وتقديره:لا تَحْسَبَنَّ القومُ الذين، كقوله :(كذَبَتْ قَوْمُ نُوْح المُرْسَلِيْنَ)[الشعراء/١٠٥]،وقوله:(مِنَ القَوْم الذينَ)[الأنبياء/٧٧]، فيكون الذين صفة موصوف محذوف، ويجوز أن للمصدر فلا يحتاج للعائد."[(٤)]

ويقول السمين الحلبي ذكره لتوجيهات العلماء لقراءة حمزة بالتاء:" والثالث- وهو أغربها – أن يكون (الذين) فاعلاً بتَحْسَبَنَّ على تأويل أن تكون التاء في الفعل للتأنيث ،كقوله: (كذَبَتْ قَوْمُ نُوْح)[الشعراء/١٠٥]، أي: ولا تَحْسَبَنَّ القوم الذين كفروا،(والذين)وصف (القوم)، كقوله:(وَأَوْرَثْنا القَوْمَ الذِيْنَ كانوا)[الأعراف/١٣٧] ،فعلى هذا تتحد هذه القراءة مع قراءة الغيبة ،وتخريجها كتخريجها ."[(٥)]

ناقش السمين الحلبي تخريج الكرماني الآية، فقال:" وفيه نظر من حيث إنَّ (الذين) جارٍ مجرى جمع المذكر السالم، والجمع المذكر السالم لا يجوز تأنيث فعله عند البصريين،لا يجوز: قامت الزيدون، ولا تقوم الزيدون، وأما اعتذاره عن ذلك بأن الذين صفة للقوم الجائز

---

(١) الفارسي، أبو علي، الحجة للقراء السبعة ،ج:٣،ص:١٠٧-١٠٨
(٢) أبو العباس، أحمد بن عمار المهدوي، شرح الهداية،م:٢،ص:٢٣٩
(٣) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن،ج:١،ص:٢٣٢
(٤)الكرماني،محمود بن حمزة ،غرائب التفسير وعجائب التأويل م:١ ،ص:٢٤٧،وانظر :الإمام الشاطبي، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع،ص:٤٠٥
(٥) السمين الحلبي، الدر المصون،ج:٣،ص:٤٩٨

تأنيث فعلهم ،وإنما حُذِفَ فلا ينفعه؛ لأن الاعتبار إنّما هو بالملفوظ به لا المقدَّرِ،لا يُجيزُ أحد من البصرين :(قامت المسلمون) البتة."[1]

بعد العرض لأقوال العلماء نجد أن أغلب هذه التوجيهات لم يخلُ من أخذ ورد، وأن أقوى المسالك في توجيه هذه القراءة الوجهان: الثاني والثالث، والقراءة صحيحة لتواترها وصحتها لغة وعقلا، فلا مانع من حملها على التوجيهين المذكورين، فذلك أفضل من الجرأة على القراءة مع موافقتها وجهاً من وجوه العربية. .

(١) السمين الحلبي، الدر المصون ،ج:٣،ص:٤٩٩

سادساً :فتح الهمز وكسره في قوله تعالى (أن صَدُّوكم)

اختلف القراء السبعة – رحمهم الله- في فتح الهمزة وكسرها من:(إنَّ) في قوله تعالى: **(وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ أَن صَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ أَن تَعۡتَدُواْۘ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ)** ،**[المائدة/٢]**،يقول ابن مجاهد: "قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (إنْ صَدُّوكم)مكسورة، وقرأ نافع، عاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: (أن صَدُّوكُمْ) مفتوحة الألف."(١)

ردُّ القراءة :

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى تلحين القراءة بكسر همزة إن محتجين بأن كسر إن يعوزه الجواب وهو غير موجود في الآية وأن المعنى لا ينصر الآية تاريخيا فالآية نزلت عام الفتح سنة ثمان للهجرة والصد وقع في الحديبية سنة ست، يقول أبو جعفر النحاس:" وهذه القراءة لا تجوز بإجماع النحويين إلا في شعر على قول بعضهم؛لأن (إن) إن عملت فلا بد في جوابها من الفاء والفعل......فأما إن صدُوكم بكسر (إن).فالعلماء الجلة بالنحو، والحديث والنظر يمنعون القراءة بها؛ لأشياء منها: أن هذا الآية نزلت عام الفتح سنة ثمانٍ، وكان المشركون صدُّوا المؤمنين عام الحديبية سنة ستٍّ، فالصدّ كان قبل الآية، وإذا قرِئ بالكسر لم يكن أن يكون إلا بعده ....فوجب على هذا (إلا أن صَدُّوكم)، وأيضا فلو لم يصح هذا الحديث لكان الفتح واجبا، لأن قوله تعالى:(لا تُحِلُّوا شَعِائر الله)[المائدة/٢] إلى آخر الآية يدل على أن مكة كانت في أيديهم ،وأنهم لا يُنهون عن هذا إلا وهم قادرون عن الصد عن البيت الحرام فوجب من هذا فتح (أنَّ)؛ لأنه لما مضى، وأيضا فلو كان للمستقبل لكان بعيدا في اللغة؛ لأنك لو قلت لرجل يخاف من آخر الشتم والضرب، والقتل: لا تغضب إنْ ضربك فلان لكان بعيدا؛ لأنك توهم أن يغضب من الضرب فقط."(٢)

وعد ابن جني القراءة ضعيفة لعدم وجود الفاء في جواب إن، لأن جوابها غير مجزوم فقال:" في هذه القراءة ضعف، وذلك لأنه جزم بإن ولم يأت لها بجواب مجزوم أو بالفاء، كقولك إن تزرني أعْطِكَ درهما، أو فلك درهم، ولو قلت إن تزرني أعطيتك درهما ،قبح لما ذكرنا، وإنما بابه الشعر:

إن يسمعوا ريبة طاروا لها فرحا يوما وما سمعوا من صالح دفنوا."(٣)

وذهب غير واحد من أهل العلم إلى ترجيح القراءة بالفتح مع تصويب القراءة بالكسر

---

(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات:٢٤٢،وانظر مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات،ج١،ص:٤٠٥ ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر ،ج:٢،ص:٢٥٤

(٢) النحاس ،إعراب القرآن ،ج٢،ص:٥

(٣) ابن جني ،المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ،ج:١،ص:٢٠٦.

وعدوا القراءة بالكسر مشكلة فقال الطبري:" غير أن الأمر وإن كان كما وصفت فإن قراءة ذلك بالألف أبين معنى؛لأن هذه السورة لا تدافع بين أهل العلم في أنها نزلت بعد يوم الحديبية وإذ كان ذلك كذلك فالصد كان قد تقدم من المشركين، فنهى الله المؤمنين عن الاعتداء على الصَّادين من أجل صّدِّهم إياهم."(١)

وقد احتج مكي بن أبي طالب بما عليه أهل التفسير وجعل الكثرة من القراء سبيلا لترجيح القراءة بالفتح ،فقال:" والفتح الاختيار، لأن عليه أتى التفسير أنه أمر قد مضى، وهو ظاهر اللفظ، ولأن أكثر القراء عليه."(٢)

السبب في ردَّ القراءة:

ترجع العلة في رد القراءة إلى:

١- أن القراءة بكسر إنَّ لا جواب فيها للشرط مجزوم أو مبدوء بالفاء.

٢- أن المعنى بكسر إن لا يستقيم تاريخيا ونزول الآية.

٣- أن المعنى لا يستقيم في الآية مع كسر إنَّ.

دفاع أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على القراءة بكسر إن في الآية ودافع عنها بتوجيهها من حيث المعنى دون أن يشير إلى الطعن فيها ومناقشة حجج الرادين للقراءة ودون ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى، فقال:(قرأ ابن كثير وأبو عمرو ((إنْ صَدُّوكم)) بكسر الألف.........ومن قرأ :(إنْ صَدُّوكم) بالكسر فهو جزاء : المعنى إن يصدُّوكم." (٣)

وجه أبو منصور الأزهري القراءة معنويا فلا لبس في معناها فهو لا يحملنكم بغض قومٍ إذا صدوكم في القابل عن المسجد الحرام أن تعتدوا وتكونوا معتدين إذ الخطاب للمستقبل إن حصل صد لكم فلا تعتدوا ولا يدفعنكم الكره لأن تكونوا معتدين وعلى ذلك فلا وجه لمن قال بأن المعنى في الآية لا يحتمل كسر همزة إنَّ لأنه يكون للمستقبل وأيضا فإن النهي في الآية هو عن الاعتداء والاعتداء عام لا يحصر في باب دون باب. والاحتجاج بقوله جل جلاله:(لاَ تُحِلوا شعائر الله)[المائدة/٢] بأنها خطاب لهم وهم في حال التمكين في مكة فالآية فيها عدة توجيهات للمؤمنين ويصح أن يكون توجيههم لترك العدوان مستقبلا في حال حصل صد لهم عن المسجد الحرام.

إن دفاع أبي منصور الأزهري عن صحة القراءة بكسر همزة (أنَّ) في (أن صدُّوكم)

---

(١) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ،ج:٨،ص:٥٠،انظر،ابن خالويه، حجة القراءات، ص:١٤٣، المهدوي، أحمد بن عمار(ت٤٤٠هـ)، شرح الهداية،ج:٢،ص:٣٦٢-٣٦٣

(٢) مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها،ج:١،ص:٤٠٥

(٣) أبو منصور، الأزهري(ت٣٧٠)،معاني القراءات،ص:١٩٣

اعتمد على تواتر القراءة وثبوتها ،وبيان وجهها في العربية، وصحة معناها، وتوجيهها عنده: أن المعنى بكسر همزة (أن) يكون أسلوب شرط فيكون المعني، ولا يحملنكم شنآن قوم وكرههم إن يصدُّوكم عن البيت الحرام أن تعتدوا عليهم.

ووجه القراءة عدد من العلماء، يقول الفراء ـ موجها القراءة بالنظير -:"ولو كُسِرت على معنى الجزاء لكان صوابا، وفي حرف عبد الله (إنْ يَصُدُّوكم)، فإن كُسِرت جعلت الفعل مستقبلاً، وإن فُتِحَت جعلته ماضيا. وإن جعلته جزاءً بالكسر صلح ذلك ،كقوله:(أفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِكرَ صفحاً)[الزخرف/٥]،وأن تفتحُ وَتكسَر. وكذلك: (أَوْلِيَاء إن إِسْتَحَبُّوا الكفر على الإيمان)[التوبة/٢٣] تُكسَر ولو فُتِحَت لكان صوابا، وقوله: (باخعٌ نفسَكَ ألا يكونوا مؤمنين)[الشعراء/٣] فيه الفتح والكسر."[(١)]

عدَّ الفراء في قوله السابق كسر الهمزة صحيحا على معنى الشرط والجزاء بمعنى إن يصُدُّوكم مستقبلا . مما يعني أن الأزهري مسبوق بهذا التوجيه ولم ينفرد به بل هو تبع لغيره من العلماء في توجيه القراءة بهذا الوجه .

ووجه الأخفش القراءة، فقال:" وقد قرِئت : (إن صَدُّوكم) على معنى :إن هم صدُّوكم، أي: إن هم فعلوا، أي: إن هم ولم يكونوا فعلوا؛ وقد يقول ذلك أيضا وقد فعلوا ؛كأنك تحكي ما لم يكن، كقول الله تعالى:(إن يسرِقْ فقد سرق أخٌ له من قبلُ)[يوسف/٧٧]،وقد كان عندهم ،وقد وقعت السرقة ."[(٢)]

والمعنى عند الفراء أن ا لكسر يستوي في همزة إنَّ سواء بعد الفعل أو قبله تماما كما في قصة يوسف عليه السلام مع إخوته، فقد قال إخوة يوسف في حق أخيهم بعد اتهامه بالسرقة بتدبير من سيدنا يوسف عليه السلام: إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل. وبناء على قول الأخفش فلا قيمة للاعتراض بتقدم الصد على نزول الآية .إذ يجوز في إن الكسر في همزة (إنَّ) على معنى الجزاء إن هم صدوكم مستقبلا عن البيت الحرام ،ويصح ولو كان الصد سابقا استدلالا بنظير للآية من القرآن وهو كسر همزة إنَّ في قوله تعالى: (إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل) (سورة يوسف/٧٧).

وحكم الطبري بصواب القراءتين بكسر همزة إن أو فتحها، وصحة معناهما، فقال:" والصواب من القول في ذلك عندي: أنهما قراءتان معروفتان مشهورتان في قراءة الأمصار ،**صحيح معنى كل واحدة منهما**، وذلك أن النبي-صلى الله عليه وسلم-صُدَّ عن البيت هو وأصحابه يوم الحديبية، وأنزلت عليه سورة المائدة، بعد ذلك، فمن قرأ: (أن صَدُّوكم)، بفتح

---

(١) الفراء(ت٢٠٧ه)،معاني القرآن،ج:١،ص:٣٠٠

(٢) الأخفش(ت٢١٥ه)،معاني القرآن.ج:١،ص:٢٧٢

الألف من (أن).فمعناه لا يحملنكم بغض قوم أيها الناس من أجل أن صدوكم يوم الحديبية عن المسجد الحرام أن تعتدوا عليهم. ومن قرأ: (إن صدوكم) بكسر الألف فمعناه: لا يجرمئكم شَنِآن قوم إن صدوكم عن المسجد الحرام إذا أردتم دخوله."[١]

القراءتان صحيحتان والقراءة بالكسر تكون على معنى الاستقبال عند الطبري وهما قراءتان معروفتان مشهورتان ومعروفتان وقد ذكر أن سورة المائدة جاءت بعد الحديبية ولم يمنعه ذلك من تصويب القراءة بكسر إن لأنها تصح على معنى الاستقبال.

ووجه أبو حيان الأندلسي القراءة بكسر همزة إن وعد إنكارها صعبا؛ لثبوتها وتواترها، ولأن قراءة ابن مسعود تنصرها، فقال :"(إن صدوكم بكسر الهمزة، على أنها شرطية. ويؤيد قراءة ابن مسعود:(إن صدُّوكم).......وهذا الإنكار منهم لهذه القراءة صعب جدًا، فإنها قراءة متواترة، إذ هي في السبعة، والمعنى معها صحيح، والتقدير: إن وقع صدٌّ في المستقبل ،مثل ذلك الصدِّ الذي كان زمن الحُديبية، وهذا النهي تشريع في المستقبل، وليس نزول هذه الآية عام الفتح مجمعا عليه ،بل ذكر اليزيدي أنها نزلت قبل أن يصدُّوهم، فعلى هذه القول يكون الشرط واضحا."[٢]

بناء على قول أبي حيان فإن نزول الآية بعد الحديبية غير مسلم فيه بل هناك من قال بأنها نزلت قبل الحديبية وللقراءة ما ينصرها من مصحف عبدالله ابن مسعود ولو صح القول بأنها نزلت بعد الحديبية لكان ذلك تشريع للمستقبل إذا حصل الصد فلا تعدوا إن صدوكم عن المسجد الحرام.

ويقول أبو منصور الأزهري :"وتجيء إن بمعنى إذ، ضربُ قوله تعالى :(اتقوا الله وذروا ما بقي من الربو إن كنتم مؤمنين)[البقرة/٢٧٨]، المعنى: إذ كنتم مؤمنين، وكذلك قوله تعالى: (فرُدُّوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله)[النساء/٥٩]،معناه إذ كنتم مؤمنين."[٣]

وقد حمل بعض أهل العلم القراءة على هذا الوجه ،ذكر مكي بن أبي طالب هذا التوجيه، فقال" قيل: (إن) بمعنى إذ، فهو صدٌّ قد كان، فالكسر أولى به، يدل على الكسر قوله (لا تُحِلُوا

(١) الطبري(ت٣١٠ه)،جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج:٨،ص:٥٠

(٢) أبو حيان الأندلسي(ت٧٤٥ه)،البحر الحيط،ج:٣،ص:٤٣٧،انظر :السمين الحلبي(ت٧٥٦ه)،الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:٤،ص:١٩٢-١٩٣

(٣) أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة ، باب اللفيف من حرف النون ،:١٥،ص:٤٠٧،وانظر: ابن هشام ،مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب،ج:١،ص:٣

شعائِرَ الله ولا الشَّهْرَ الحرام ولا الهديَ ولا القلائد، [المائدة/٢]."[1]

جعل العلماء الذين وجهوا القراءة بهذا التوجيه الأوامر الواردة في الآية الدالة على الاستقبال ،بعد جواز مجيء (إن) بمعنى:(إذ) دليلا على صحة القراءة بكسر همزة (إن)،فقد أجاز الكوفيون مجيء إن بمعنى إذ، يقول ابن الأنباري:" ذهب الكوفيون إلى أن (إن) الشرطية تقع بمعنى إذ."[4]،وقد منع البصريون مجيء إن بمعنى: (إذ) تماشيا مع القواعد الموضوعة والصواب أنه:" لا مانع من مجيء إن بمعنى إذ الظرفية."[2]

وبعد بيان وجه القراءة، فالقراءة ثابتة بالتواتر ،صحيحة من جهة اللغة، ولا يصح أن ترد بحجة الكثرة من القراء الذين قرؤوا بفتح الهمزة في(إن) فالكثرة لا تصلح حجة للقطع بصحة أو خطأ القراءة فبعض القراءات رُدَّت مع أن الكثرة من القراء عليها، وبعض القراءات قبلت والقلة من القراء هم أصحابها، ولا يصح ردُّها بقول المفسرين لأن القراءة إذا ثبتت متواترة حجة عليهم وليس السبيل للمفسرين على الثابت المتواتر، ولأن نزولها بعد الصد غير مقطوع به، ولا ضير من حمل القراءة على النهي لهم في المستقبل عن الاعتداء إن حصل صد في المستقبل إذا كان نزول الآية ثابتا بعد الصد .

---

(١) مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧) الهداية إلى بلوغ النهاية، ج:٣،ص:٥

(٢)الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري ص:٥١٨،

(٣) أيمن الهيتي،"مجيء إن الشرطية بمعنى إذ الظرفية عرض ودراسة لآراء النحاة والمفسرين "،مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب،العدد٣،سنة ٢١٠م،ص:٤٣٦

سابعاً: بناء الفعل (يعذِّب) للمجهول

اختلف القراء السبعة رحمهم الله في فتح الذال وكسرها في:(يعذبُ)من قوله تعالى:

(فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ ﴿٢٥﴾ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُۥٓ أَحَدٌ) [سورة الفجر/٢٥]، يقول ابن مجاهد:"

قرأ الكسائي وحده:(لا يعذَب)، بفتح الذال والثاء، وروى المفضل عن عاصم مثله، وقرأ الباقون(لا يعذِبُ)و(يُوثِقُ) بكسر الذال والثاء . "[١]

رد القراءة:

ذهب بعض العلماء إلى رد القراءة بفتح الذال في:(يُعَذبُ)،في سورة الفجر، يقول الطبري:" أجمعت القراءة؛ قراءة الأمصار في ذلك على كسر الذال من(يُعَذِبُ)،والثاء من (يوثِق)، خلا الكسائي؛ فإنه قرأ ذلك بفتح الذال والثاء، اعتلالاً منه بخبر رُوي عن رسول ـ الله صلى الله عليه وسلم ـ أنه قرأه كذلك واهي الإسناد...والصواب من القول في ذلك عندي ما عليه قراءة الأمصار وذلك كسر الذال والثاء؛ لإجماع الحجة من القراءة عليه ."[٢]

ويقول النحاس :"(فيومئذٍ لا يعذبُ عذابه أحد)هذه قراءة أبي عبد الرحمن السلمي والحسن وأبي جعفر وشيبة ونافع وأبي عمرو وعاصم والأعمش وحمزة. وهي القراءة التي قامت بها الحجة من جهة الإجماع، وقرأ الكسائي: (فيومئذٍ لا يعذَب عذابه أحد ولا يوثَق وثاقه أحد)،قال وهذا اختيار أبي عبيد، واحتج بحجتين واهيتين ،إحداهما زعم الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال: قال أبو جعفر: والحديث لا يصح سنده.....قال أبو جعفر: وهذا الحديث بيِّن؛ لأنه إذا وقع في الحديث مجهول لم يحتج به في غير القرآن فكيف في كتاب الله ومعارضته الجماعة الذين قراءتهم عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ وحجته الأخرى أنه قد علم المسلمون أنه ليس أحد يوم القيامة يعذبُ إلا الله فكيف يكون لا يُعذب أحد عذابه. هذه حجته ".[٣]

ويقول السخاوي:" وقال محمد بن صالح: سمعت رجلاً يقول لأبي عمرو: كيف تقرا (لا يعذب عذابه أحد ولا يوثِق وثاقه أحد)؟،قال: (لا يعذَب عذابه أحد)،فقال له الرجل: كيف وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم: (لا يعذَب عذابه أحد)؟، فقال أبو عمرو: لو سمعت الرجل

---

(١) السبعة في القراءات، ابن مجاهد،ص:٦٨٥،وانظر:الكشف عن وجوه القراءات، مكي بن أبي طالب، ج:٢،ص:٣٧٣،ابن الجزري، النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٤٠٠ .
(٢) الطبري، جامع البيان عن تفسير آي القرآن.ج:٢٤،ص:٣٩١-٣٩٢
(٣) النحاس، إعراب القرآن ،ج:٥،ص:٢٢٤-٢٢٥

الذي قال: سمعت عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ما أخذته عنه، وتدري لِمَ ذاك ؟لأني أتهم الواحد الشاذ إذا كان على خلاف ما ما جاءت به العامة ."[1]

ولا غرو فعلماء النحو لا يتخذون الحديث النبوي مصدراً من مصادر التقعيد للنحو، لكن الغريب هو رفض النحاس للقراءة من جهة ضعف الحديث الذي احتج به الكسائي في نقله القراءة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولعل ردَّه القراءة انصب على مخالفة القراءة بفتح الذال للإجماع المزعوم على القراءة بكسر الذال.

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة في رد قراءة الكسائي والحضرمي إلى دعوى الإجماع على القراءة بكسر الذال في قوله :(يُعَذِّب)

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

لم يذكر أبو منصور الأزهري شيئا حول القراءة في تهذيب اللغة لكنه نص في معاني القرآن على القراءة بفتح الذال وكسرها، وأجاز القراءتين وقال بأنه يجوز فيهما فتح الذال أو كسرها، وأشار إلى طعن قد يرد في قراءة الآية، ووجه القراءتين بكسر الذال وفتحها ،فبين وجهيهما وقال:" قرأ الكسائي والحضرمي (لا يُعَذَبُ عذابه أحدٌ ولا يوثق وثاقه أحد)، وكذلك روى المفضل عن عاصم .وقرأ الباقون : (لا يُعَذِّب ....وكذلك لا يوثِقُ وثاقه أحد.

من قرأ بالفتح فالمعنى: لا يعذب عذاب هذا الكافر، عذاب هذا الصنف من الكفار أحد، وكذلك لا يوثق وثاقه أحد. ومن قرأ: (لا يُعَذِب....ولا يُوثِق) "فالمعنى: لا يتولى يوم القيامة عذاب الله أحد، الملك يومئذ لله. وقيل لا يعذب أحد في الدنيا كعذابه في الآخرة.

وحدثنا السعدي، قال: حدثنا القيراطي، قال: حدثنا علي بن الحسين عن أبيه عن يزيد النحوي، قال: كنت اعلم ولد الجنيد بن عبد الرحمن، وهو وال على خراسان، فدخل عليه ابنه فقرأ عليه: (لا يُعَذب عذابه أحد. فقال :لحنت يا غلام؟، فقال: هكذا علمني معلمي. قال فدعاني، فقلت: هكذا حدثني عكرمة عن ابن عباس. قال علي بن الحسين بن واقد: من قرأ (لا يُعذب)، فمعناه لا يعذب بعذاب الله أحد. ومن قرأ: (لا يعذب) فمعناه ما جاء في الحديث: (أشد الناس عذابا من قتل نبياً أو قتله نبيٌّ).قال فيومئذٍ لا يعذب بعذاب هذا أحد في الدنيا.[2]

يمكن القول: إن دفاع أبي منصور الأزهري عن القراءة بفتح الذال (يعذبُ) اعتمد على جهتين:

---

(١)السخاوي،علي بن محمد(المتوفى٦٤٣هـ)، جمال القراء وكمال الإقراء،تحقيق:علي حسين البواب،مكتبة التراث ـ مكة المكرمة،الطبعة الأولى،١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م،ج:١،ص:٢٣٥،انظر:ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، ج:٢،ص:٤٨٠

(٢) الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات،ص:٥٤٥

الأولى: من جهة الرواية ؛فهي قراءة متواترة مروية عن الكسائي والحضرمي، حدَّث بها عكرمة عن ابن عباس ،والكسائي إمام أهل الكوفة في علم العربية، يقول السخاوي بعد أن ذكر ردَّ أبي عمرو للقراءة بفتح الذال:" وقراءة الفتح أيضا ثابتة بالتواتر، وقد تواتر الخبر عند قوم دون قوم، وإنما انكرها أبو عمرو لأنها لم تبلغه على وجه التواتر."[١]

الثانية: من جهة اللغة :أن القراءة جاءت على وجه صحيح من وجوه العربية ،ولا يعارضها أي قياس في النحو؛ ومعناها صحيح لا خطأ فيه، وتعني: لا يعذب عذاب هذا الكافر ،عذاب هذا الصنف من الكفار أحد ،وكذلك لا يوثق وثاقه أحد فعذاب هذا الصنف من الكفار مخصوص بهم لا يتجاوزهم إلى أحد غيرهم من جنس أهل الكفر.[٢]

وروي أن أبا عمرو قد رجع للقراءة بها، يقول:"وهذه قراءة الكسائي وروي أن أبا عمرو رجع إليها، وهي قراءة حسنة، وقد رويت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ."[٣]

إذن فالقراءة صحيحة من جهة اللغة؛ لتواترها، ولبيان وجهها، فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم ."[٤]

---

(١) السخاوي، جمال القراء وكمال الإقراء،ج:١،ص:٢٣٥

(٢) انظر: الفراء، معاني القرآن،ج:٣،ص:٢٦٢،ابن خالويه إعراب القراءات السبع وعللها،ج:٢،ص:٤٨٠،ابن زنجلة ،حجة القراءات،ص:٧٦٣،غرائب التفسير وعجائب التأويل، الكرماني. محمود بن حمزة،م:١،ص:١٣٣٨،الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:١٠،ص:٧٩٢

(٣) التسهيل لعلوم التنزيل، الكلبي، محمد بن أحمد(ت٧٤١ه)،ج:٢،ص:٥٧٢

(٤) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر،ج:١،ص:١٠

ثامناً: خبر ليس بين الفعلية والاسمية

اختلف القراء السبعة – رحمهم الله- في قراءة (بقادرٍ) من قوله تعالى:(**أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَلَمۡ يَعۡيَ بِخَلۡقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰۚ بَلَىٰٓ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ**)[**٣٣/الأحقاف**]،وقوله ـ تعالى ـ: (**أَوَلَيۡسَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخۡلُقَ مِثۡلَهُمۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلۡخَلَّٰقُ ٱلۡعَلِيمُ**) [**٨١/يس**]، يقول أبو بكر النيسابوريّ:" قرأ يعقوب {**أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ**} [٨١/يس] بالياء(يقدر) وكذلك في آخر سورة "الأحقاف" {**وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ**} بالياء أيضا. وهو قراءة أستاذه سلام وعاصم الجحدري وغيرهما. وروى أبو علي الضرير عن روح وزيد عن يعقوب وغيرهما ها هنا {**بِقَادِرٍ**} بالألف والباء. وهناك {**يَقْدِرُ**} بالياء من غير ألف. وهذا قراءة جده عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي ومالك بن دينار والأعرج وغيرهم. وقرأ الباقون {**بِقَادِرٍ**} بالباء والألف في السورتين. "[١] وإن لم تكن في كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد فهي قراءة ثابتة بالتواتر عن يعقوب الحضرمي.[٢]

رد القراءة:

روى أبو منصور الأزهري تضعيف أبي حاتم السجستاني للقراءة (بقادرٍ)،فقال:" وكان أبو حاتم السجستاني يُوهِّن هذه القراءة التي اجتمع عليها القراء، ويضعفها."[٣]،ويقول الأزهري أيضاً:" وقد مرَّ هذا الحرف في آخر سورة (يس) مشبعًا، وذكرت فيه إنكار أبي حاتم القراءة التي اتفق عليها القراء وردَّ أهل العربية عليه قوْله."[٤]

---

(١)المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري(ت٣٨١) ، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية – دمشق، ١٩٨١م، ص:٣٧٣،وانظر:ابن الجزري(ت٨٣٣)،النشر في القراءات العشر، ت: علي محمد الضباع ،تصوير دار الكتاب العلمية، بيروت، ج:٢،ص:٣٥٥

(٢) يعقوب بن إسحاق الحضرمي. قارئ أهل البصرة في عصره، الإمام أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق مولى الحضرميين. قرأ القرآن على أبي المنذر، سلام بن سليم، وعلى أبي الأشهب العطاردي، ومهدي بن ميمون، وشهاب بن شرقة. وسمع من حمزة الزيات، وشعبة وهارون بن موسى النحوي، وسليم بن حيان، وهمام بن يحيى، وزائدة، وأبي عقيل الدورقي ، والأسود بن شيبان. وبرع في الإقراء. قرأ عليه روح بن عبد المؤمن، ومحمد بن المتوكل رويس، والوليد بن حسان التوزي، وأحمد بن عبد الخالق المكفوف، وأبو حاتم السجستاني وأبو عمر الدوري، وخلق سواهم.......... كان عالما بالعربية ووجوهها، والقرآن واختلافه، فاضلا نقيا تقيا، ورعا زاهدا بلغ من زهده أنه سرق رداؤه عن كتفه في الصلاة، ولم يشعر ورد إليه ولم يشعر لشغله بالصلاة. وبلغ من جاهه بالبصرة، أنه كان يحبس ويطلق، وقال ابن سوار وغيره: توفي في ذي الحجة سنة خمس ومائتين. انظر ترجمته: الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، أبو عبد الله، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، دار الكتب العلمية، ط(١)، ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م،ص:٩٤

(٣)الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات،ص:٤٠٥،وص:٤٤٩

(٤) المرجع السابق، ص:٤٦

وفاضل بعض النحويين بين القراءتين ،يقول النحاس:" وقد زعم بعض النحويين أن القراءة بيقدر أولى لأن الباء إنما تدخل في النفي وهذا إيجاب وتعجّب من أبي عمرو والكسائي كيف جاز عليهما مثل هذا حتّى غلطا فيه مع محلهما من العربية "[١]

السبب في ردِّ القراءة:

ترجع العلة في توهين القراءة لدخول باء الجحد على الاستفهام المثبت، وعند المانعين من ذلك لا تدخل باء الجحد إلا على النفي.

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على القراءة (بقادرٍ) وذكر تلحين أبي حاتم السجستاني لها وردَّ قوله وبين وجهها، فقال" قرأ الحضرمي وحده (يَقدِرُ عَلى أنْ يَخلُق) بالياء والرفع على (يَفعِل)، وكذلك قرأ في الأحقاف: (يَقدِرُ عَلى أنْ يُحْيىَ المَوْتى). وقرأ سائر القراء (بقادِرٍ) بالباء والخفض والتنوين في السورتين.

قال أبو منصور: الذى قرأ به الحضرمي جيد في باب النحو والعربية صحيح، والذى قرأ به القراء جيد عند حُذاق النحويين. وكان أبو حاتم السجستاني يُوهِّن هذه القراءة التي اجتمع عليها القراء، ويضعفها - وغَلِطَ فيما ذهب وهمه إليه. وأخبرني المنذري عن أبي العباس أحمد بن يَحيَى أنه قال في قوله:(وَلَمْ يَعْيَ بِخَلقِهِنَّ بقادِرٍ) هذه الباء التي تدخل للجَحد؛ لأنَّ المجحودُ في المعنى، وإن كان قد حال بينهما بأن المعنى: أولم يروْا أن الله قادر على أن يحيى الموتى - فإن اسم (يروْا) ، وما بعدها في صلتها لا تدخل فيه الباء، ولكن معناه جحدٌ فدخلت للمعنى -قال: وقال الفراء، والكسائي. يقال: ما ظننتُ إن زيدًا إلا قائم، وما ظننت إن زيدًا قائم - فهذا مذهب الكسائي والفراء. قال أبو منصور: وأجاز سيبويه، وأبو العباس المبرد، وأبو إسحاق الزجاج، وأحمد ين يَحيَى ما أنكره السجستاني، وهُم أعلم بهذا الباب منه، والقراء أكثرهم على هذه القراءة -أنشد الفرَّاء في مثل هذه الباء:

فما رَجَعَتْ بخَائِبَةٍ رِكابٌ ... حكيمُ بنُ المُسَيَّب مُنْتهاها

فأدخل الباء في (فَعَل) لو ألقيت نُصبَ بالفعل لا بالباء. قال: ويقاس على هذا ما أشبهه. قال: وتقول: ما أظنك بقائم، وما أظن أنك بقائم. فإذا خلعت الباء نَصَبْتَ الذى كانت له بما تعمل فيه من الفعل."، وقال أيضاً:" قرأ يعقوب وحده (وَلَمْ يَعْيَ بخَلقِهِنَّ يَقدِرُ عَلى أنْ يُحْيِيَ المَوْتى))بالياء، بغير ألف.

---

(١)النحاس،أبوجعفر،إعراب القرآن،ج:٤ ،ص:١٧٤

وقرأ الباقون (بقادِرٍ) بالباء والألف. قال أبو منصورْ مَنْ قرَأ (بقادِرٍ عَلى أنْ يُحْيِيَ المَوْتى) فالباء دخلت في خبر(أنَّ) بالدخول (أوَلمْ) في أول الكلام، ولو قلت: ظننت أن زيدًا بقائم، لم يجز. ولو قلت: ما ظننت أن زيدًا بقائم، جاز؛ لدخول حرف النفي في أوله ودخول (أن) إنما هو توكيد الكلام، فكأنه في تقدير: أليس الله بقادر على أن يحيي الموتى. وقد مرَّ هذا الحرف في آخر سورة (يس) مشبعًا، وذكرت فيه إنكار أبي حاتم القراءة التي اتفق عليها القراء ورد أهل العربية عليه قوْلهُ."[١]

يمكن القول: إن دفاع أبي منصور الأزهري عن قراءة جمهور القراء(بقادرٍ) مع دخول باء الجحد قد جاء من جهتين:

الأولى: ثبوت القراءة؛ فهي متواترة واتفق القراء على القراءة بها خلا يعقوب الحضرمي، واتفاقهم يستحيل على اللحن والخطأ ،فكثرة القراء الذين قرؤوا بها حجة تكفي لإثبات القراءة ،ووصف تلحين أبي حاتم لها بالغلط لذلك، يقول النحاس:" وتعجّب من أبي عمرو والكسائي كيف جاز عليهما مثْل هذا حتّى غلطا فيه مع محلهما من العربية قال أبو جعفر: وفي هذا طعن على من تقوم الحجّة بقراءته ومع ذلك فقد أجمعت الأئمة على أن قرؤوا(أوَليْسَ الذِي خلقَ السَّماواتِ وَالأرْضَ بقادِرٍ) [يس:٨١] ولا نعلم بينهما فرقا ولا تجتمع الجماعة على ما لا يجوز.[2] " فتواتر القراءة وورودها عن جمع من القراء يكفي دليلاً عندهم لصحة القراءة وإن توهم بعض النحاة مخالفتها للقياس النحوي، يقول الداني:" وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن، على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية. بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردّها قياس عربية، ولا فشوّ لغة، لأن القراءة سنّة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها."[3]وهذا ما عليه العمل عند أئمة القراءة فلا قداسة للقاعدة النحوية إذا ثبتت القراءة ،ويمكن القول: إن هذه القاعدة نقطة التقاء نظريًّا بين القراء والنحاة.

الثانية: ردُّ تلحين أبي حاتم السجستاني للقراءة، وبيان وجهها في اللغة مع الاحتجاج بأقوال أئمة اللغة ،فقد ردَّ الأزهري ما احتج به أبو حاتم السجستاني من تلحينه للقراءة بدخول باء الجحد على النفي في الآيتين بالقول :إن باء الجحد دخلت على المعنى دون اللفظ، فالمعنى فيه جحد في قوله تعالى: (وَلمْ يَعْيَ بخلقِهنَّ يَقدِرُ عَلى أنْ يُحْيِيَ المَوْتى)[الأحقاف/٣٣]، وقد وجه غيره من العلماء القراءة، يقول الفراء:" دخلت الباء لِلِمَ، والعرب تدخلها مَعَ الجحود إذا كانت

---

(١)الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات ،ص:٤٠٩

(٢) النحاس، إعراب القرآن،ص:٩٨٨

(٣)الداني، أبو عمرو، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، ت:محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،ط:١، ٢٠٠٥م،ص:٣٩٦

رافعة لما قبلها، وَيدخلونها إذا وقع عليها فعل يحتاج إلى اسمين مثل قولك: ما أظنك بقائم، وما أظن أنك بقائم وَما كنت بقائم، فإذا خلفتَ الباء نصبت الَّذِي كانت فِيهِ بما يعمل فِيهِ من الفعل، ولو ألقيت الباء من قادر فِي هَذَا الموضع رفعه لأنه خبر لأن. قالَ :وأنشدني بعضهم:

فما رَجعت بخائبةٍ رِكابٌ ... حكيمُ بنُ المسيِّب مُنتهاها.

فأدخل الباء فِي فعلٍ لو ألقيت مِنْهُ نصب بالفعل لا بالباء يقاس عَلَى هَذَا وَما أشبهه."[1] ويقول أبو عبيدة:" مجازها قادر والعرب تؤكد الكلام بالباء وهى مستغنى عنها."[2]

ويقول الطبري:" وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ فِي وَجْهِ دُخُولِ الْبَاءِ فِي قَوْلِهِ: (بِقَادِرٍ) [يس: ٨١] فَقَالَ بَعْضُ نَحْوِيِّي الْبَصْرَةِ: هَذِهِ الْبَاءُ كَالْبَاءِ فِي قَوْلِهِ: (كفى باللهِ) [الرعد: ٤٣] وَهُوَ مِثْلُ :(تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ) [المؤمنون: ٢٠] وَقَالَ بَعْضُ نَحْوِيِّي الْكُوفَةِ: دَخَلَتْ هَذِهِ الْبَاءُ لِلَمْ؛ قَالَ: وَالْعَرَبُ تُدْخِلُهَا مَعَ الْجُحُودِ إِذَا كَانَتْ رَافِعَةً لِمَا قَبْلَهَا، وَتُدْخِلُهَا إِذَا وَقَعَ عَلَيْهَا فِعْلٌ يَحْتَاجُ إِلَى اسْمَيْنِ مِثْلَ قَوْلِكَ: مَا أَظُنُّكَ بِقَائِمٍ، وَمَا أَظُنُّ أَنَّكَ بِقَائِمٍ، وَمَا كُنْتَ بِقَائِمٍ، فَإِذَا خَلَعْتِ الْبَاءَ نَصَبَتِ الَّذِي كَانَتْ تَعْمَلُ فِيهِ، بِمَا تَعْمَلُ فِيهِ مِنَ الْفِعْلِ، قَالَ: وَلَوْ أَلْقَيْتِ الْبَاءُ مِنْ قَادِرٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ رُفِعَ، لِأَنَّهُ خَبَرٌ لِأَنَّ، قَالَ: وَأَنْشَدَنِي بَعْضُهُمْ:

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكابٌ ... حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

فَأَدْخَلَ الْبَاءَ فِي فِعْلٍ لَوْ أَلْقِيَتْ مِنْهُ نُصِبَ بِالْفِعْلِ لَا بِالْبَاءِ، يُقَاسُ عَلَى هَذَا مَا أَشْبَهَهُ وَقَالَ بَعْضُ مَنْ أَنْكَرَ قَوْلَ الْبَصْرِيِّ الَّذِي ذَكَرْنَا قَوْلَهُ: هَذِهِ الْبَاءُ دَخَلَتْ لِلْجَحْدِ، لِأَنَّ الْمَجْحُودَ فِي الْمَعْنَى وَإِنْ كَانَ قَدْ حَالَ بَيْنَهُمَا بِأَنْ « أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى» قَالَ: فَأَنْ اسْمُ يَرَوْا وَمَا بَعْدَهَا فِي صِلَتِهَا، وَلَا تَدْخُلُ فِيهِ الْبَاءُ، وَلَكِنْ مَعْنَاهُ جَحْدٌ، فَدَخَلَتْ لِلْمَعَنَى..... وَأَشْبَهُ الْأَقْوَالِ فِي ذَلِكَ بِالصَّوَابِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: دَخَلَتِ الْبَاءُ فِي قَوْلِهِ (بِقَادِرٍ) [يس: ٨١] لِلْجَحْدِ، لِمَا ذَكَرْنَا لِقَائِلِي ذَلِكَ مِنَ الْعِلَلِ."[3]

ويقول النحاس أيضا في توجيه هذه القراءة:" وقد تكلم النحويون في الآية التي أشكلت على قائل هذا فقال الكسائي: إنما دخلت الباء من أجل «لم» وهذا قول صحيح وسمعت علي بن سليمان يشرحه شرحا بيّنا، قال الباء تدخل في النفي فتقول: ما زيد بقائم، فإذا دخل الاستفهام على النفي لم يغيره عمّا كان عليه فتقول: أما زيد بقائم، فكذا «بقادر» لأن قبله حرف نفي وهو «لم» وقال أبو إسحاق: الباء تدخل في النفي ولا تدخل في الإيجاب تقول: ظننت زيدا منطلقا،

---

(١) الفراء، معاني القرآن(ت: ٢٠٧هـ)،عالم الكتب،بيروت،ط:٣، ١٤٠٣ه - ١٩٨٣م،ج:٣،ص:٥٦ - ٦٠

(٢)) أبو عبيدة، معمر بن المثنى،(ت ٢٠٩هـ)،مجاز القرآن، ت: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجى - القاهرةج:٢،ص:٢١٣

(٣) الطبري، أبو جعفر (المتوفى: ٣١٠هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط (١)، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م،القاهرة،ج:٢١،ص: ١٧٤ - ،وانظر: الفراء، معاني القرآن،ج:٣،ص:٥٦

ولا يجوز: ظننت زيدا بمنطلق فإن جئت بالنفي قلت: ما ظننت زيدا بمنطلق، فكذا قوله جلّ وعزّ: أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَ السَّماواتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقادِرٍ والمعنى: أو ليس الذي خلق السموات والأرض بقادر في رويّتهم وفي علمهم."(١)

ويقول الفارسي:" وإن شئت أجزت دخول الباء لمضارعتها ليس وكون الكلام بها في النفي بمنزلة ليس، فكما دخلت على خبر ليس وكانت هي مثلها في النفي دخلت على خبرها أيضا الباء، ألا ترى أنه قد جاء: (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَ السَّماواتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقادِرٍ) [الأحقاف/ ٣٣] فدخلت الباء حيث كان معنى الكلام النفي وكان المعنى: أليس الله بقادر."(٢)، ويقول الفارسي أيضاً:" والحمل على المعنى كثير، من ذلك قوله: أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر [الأحقاف/ ٣٣] فأدخل الباء لمّا كان في معنى:(أو ليس الذي خلق السّماوات والأرض بقادر)."(٣)

بعد عرض الأقوال السابقة فإن باء الجحد لم تدخل على معنى منفي، بل دخلت على كلام موجب في المعنى لدخول همزة الاستفهام عليها" لِأَنَّ (لَيْسَ) هُنَا بِدُخُولِ الْهَمْزَةِ عَلَيْهَا لَمْ يَبْقَ مَعْنَاهَا مِنَ النَّفْيِ فَصَارَ الْكَلامُ تَقْرِيراً". (٤)

وتبعا لما سبق، فالقراءة صحيحة لثبوتها متواترة ولبيان وجهها في اللغة ولتلقي علماء اللغة لها بالقبول سوى ما ذكر من تلحين السجستاني لها فيما ذكره الأزهري، ولا يصح تلحين أبي حاتم لها و:" وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ فِي خَبَرِ (ليس)، وَحَسَّنَ زِيَادَتِهَا كَوْنُ مَا قَبْلَهَا فِي حَيِّزِ النَّفْيِ"(٥)

---

(١) النحاس، إعراب القرآن،ص:٩٨٨،وانظر قول الزجاج، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ت:دكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب،بيروت،ط:١ ،١٤٠٨ ه ـ ١٩٨٨م،ج:٤،ص:٤٤٧

(٢) أبو علي، الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ت: بدر الدين قهوجي - بشير حويجاتي، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م،ج:١،ص:١٩٥.

(٣) المرجع السابق،ج:٦،ص:١٨٧

(٤) الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، ت:أبو الفضل الدمياطي،١٤٢٧ ه ـ٢٠٠٦م، ص:٦٧٥

(٥) أبو حيان، الأندلسي، البحر المحيط،(ت: ٧٤٥هـ)،عادل أحمد عبد الموجود، وأحمد علي معوض، دار الكتب العلمية بيروت،ط:١، ١٤١٣ه ـ ١٩٩٣م،ج:٨،ص:٦٧

تاسعاً : تخفيف الميم في (أمَّن) للاستفهام أم النداء

اختلف القراء السبعة –رحمهم الله- في تخفيف الميم، وتشديدها في :(أمَّن)، من قوله تعالى:(أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحۡذَرُ ٱلۡأٓخِرَةَ وَيَرۡجُواْ رَحۡمَةَ رَبِّهِۦۗ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ)[الزُّمر /٩]، يقول ابن مجاهد:"قرأ عاصم وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: (أمَّن) مشدَّدة الميم. وقرأ ابن كثير ونافع، وحمزة: (أمَن)."[(١)]

ردُّ القراءة :

يقول النحاس:" حكى أبو حاتم عن الأخفش قال: من قرأ في الزُّمَر: (أمَن هو)، فقراءته ضعيفة لأنه استفهام ليس معه خبر."[(٢)]،ويقول الفارسي:" وقال أبو الحسن في قراءة من قرأ: (أمَن هو قانت) بالتخفيف، هذا ضعيف؛ لأن الاستفهام إنما يُبتدأ ما بعدَه ولا يحمل على ما قبل الاستفهام، وذا الكلام ليس قبله شيء، يُحمل عليه إلا في المعنى."[(٣)]

السبب في ردِّ القراءة:

ترجع العلة في ردِّ القراءة إلى أن الاستفهام يكون عمَّا بعده ولا يوجد ما يحمل عليه الاستفهام قبل وقوعه في الآية .

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على قراءة ابن كثير ونافع وحمزة وبين وجهها، ولم يشر إلى الطعن فيها، فقال:" قرأ ابن كثير ونافع وحمزة: (أمَن هو قانت آناء الليل)،[الزمر/٩] بتخفيف الميم...من قرأ (أمَن) بتخفيف الميم فله وجهان، أحدهما: أمَن قانت كهذا الذي ذكرنا ممَّن جعل لله أنداداً، ويجوز معنىً آخرُ، وهو: أمن هو قانت كغيره، أي: أمَن هو مطيعٌ كمن هو عاصٍ. وهذا كله قول أبي إسحاق النحويِّ. وقال الفراء:" من قرأ: (أمَن هو قانتٌ) مخففاً فمعناه: يا من هو قانت قال: والعرب تدعو بألف كما تدعو بياء، فيقولون: يا زيد أقبل، أزيد أقبل، وأنشد:

أَبَنِي لُبَيني لَسْتُم بيدٍ ... إِلَّا يَداً لَيست لَهَا عَضُدَ

أراد: يا بني لبَيْنَى ،قال وهو كثير في الشعر .

---

(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات،ص:٥٦١، وانظر الكشف عن وجوه القراءات، مكي بن أبي طالب،٢ ،ص:٢٣٧،الداني،أبو عمرو، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، ص: ٦٩٨

(٢) النحاس، إعراب القرآن،ج:٤،ص:٥

(٣) الفارسي، الحجة للقراء السبعة،ج:٦،ص:٩٣

قال الفراء. فيكون المعنى مردوداً بالدعاء كالمنسوق؛ لأنه ذكر الناسي الكافر ثم قصَّ قصّة الصالح بالنداء، كما تقول في الكلام: فلانٌ لا يصوم ويصلي، فيا من يصوم ويصلي أبشر .

فهذا معناه، والله أعلم، قال: وقد يكون الألف استفهاماً بتأويل (أم)؛ لأن العرب قد تضع أم في موضع الألف إذا سبقها كلام."(١)

يمكن القول: إن دفاع أبي منصور الأزهري عن القراءة جاء من جهتين:
الأولى: إثبات تواترها؛ فهي قراءة ثلاثة من القراء وهم ابن كثير ونافع وحمزة.
الثانية: بيان وجهها في اللغة، وحاصل كلامه أنها تصح من وجهين:

الأول ،أن تكون الهمزة للاستفهام ومن شرطية بمعنى الذي وجوابها محذوف لدلالة السياق عليه، دل عليه قوله تعالى: (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون)،[الزخرف/٩].
الثاني: أن تضمر بل قبل أَمَن.

ووجه عدد من العلماء القراءة بوجه آخر ،وهو أن تكون الهمزة في (أَمَن) للنداء، يقول مكي بن أبي طالب:" وحجة من خففه أنه جعله نداءً ،فالألف للنداء، ودليله قوله: (هل يستوي)[الزمر/٩]،ناداه، شبهه بالنداء، ثم أمره....والقراءتان متقاربتان حسنتان."(٢)

واعترض الفارسي على هذا التخريج فقال:" ولا وجه للنداء ههنا؛ لأن هذا موضع معادلة، فليس النداء مما يقع في هذا الموضع، إنما يقع في مثل هذا الموضع الجمل التي تكون إخباراً، وليس النداء كذلك."(٣)، وتبعه على ذلك ابن أبي مريم، فقال:" والوجه أن الألف للاستفهام ...وليس للنداء هاهنا موضع."(٤)

وهذا الاعتراض قد يكون غير صواب، فقد قال النحاس مستحسنا وجهي النداء، والاستفهام في تخريج الآية:" وفي القراءة بالتخفيف وجهان حسنان في العربية ،وليس في القراءة الأخرى

---

(١) الأزهري ،أبو منصور،معاني القراءات،ص:٤٢٠ ـ ٤٢١، وانظر قول الفراء، معاني القرآن ج:٢،ص:٤١٦ ـ ٤١٧

(٢) ابن أبي طالب، مكي، الكشف عن وجوه القراءات،ج:٢،ص:٢٣٧.انظر تخريج القراءة :ابن خالويه، الحجة للقراء السبعة،ص:٩٣،ابن زنجلة، حجة القراءات،ص:٣٠٩،،ابن الأنباري، البيان في غريب القرآن،ج:٢،ص:٣٢٢،أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط،ج:٧،ص:٤٠٢

(٣) الفارسي، الحجة للقراء السبعة،ص:٩٣

(٤) ابن أبي مريم ،الموضح في وجوه القراءات،ج:٣،ص:١١١١

إلا وجه واحد، فأحد الوجهين أن يكون نداءً ،كما يقال: يا زيدُ أقبل، ويقال: أزيد أقبل، حكى ذلك سيبويه وجميع النحويين ...والوجه الآخر أن يكون في موضع رفع بالابتداء، والمعنى معروف، أي أمن هو قانت آناء الليل أم من جعل لله أندادا؟، والتقدير الذي هو قانت."[1]

أما الاعتراض على القراءة لأن ليس ما بعد الاستفهام خبر عن الاستفهام فهو اعتراض لا يُلزم:" هذا لا يلزم وقد أجمعوا جميعاً على أن قرؤوا: (أفمَن شرح الله صدره للإسلام)،[الزُّمَر/٢٢]،وهو مثله."[2]

إذن فالقراءة بالتخفيف صحيحة لا لحن فيها ولا ضعف و" لا التفات لتضعيف الأخفش وأبي حاتم هذه القراء"[3]،وهي صحيحة نقلاً؛ لتواترها ،وسليمة لغة على أكثر من وجه .

---

(١) النحاس، إعراب القرآن،ج:٤،ص:٥ ـ ٦

(٢) النحاس، إعراب القرآن،ج:٤،ص:٥

(٣) الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط،ج:٧،ص:٤٠٢

عاشراً: الفعل الماضي المبني للمجهول بين التشديد والتخفيف
اختلف القراء السبعة – رحمهم الله- في تشديد الذال، وتخفيفها في:(كذّبوا)من قوله تعالى: (وَظَنُّوا أَنَّهُم قَدْ كَذِبوا)،[يوسف/١١٠] . "[١]

الطعن في القراءة:

ذهبت عائشة رضي الله عنها إلى ردِّ القراءة بتخفيف (كَذِبُوا)، فقد أورد البخاري حديثين مفادهما ردُّ أم المؤمنين للقراءة تحت باب (حتى إذا استيأس الرُّسلُ)عن ابن شهاب قال: أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها، قالت له وهو يسألها عن قول الله تعالى: (حتى إذا استيأس الرُّسلُ)، قال: قلت: أكَذِبُوا أم كذّبُوا ؟ قالت عائشة: كذّبُوا .قلت: فقد استيقنوا أن قومهم كذّبُوهم، فما هو بالظن؟ قالت: أجل لعمري، لقد استيقنوا بذلك. فقلت لها: وظنوا أنهم قد كَذِبُوا؟، قالت: معاذ الله، لم تكن الرسل تظن ذلك بربها. قلت: فما هذه الآية؟ قالت: هم أتباع الرسل الذين آمنوا بربهم، وصدَّقوهم، فطال عليهم البلاء واستأخر عنهم النصر، حتى إذا استيأس الرسل ممن كذبهم من قومهم وظنت الرسل أن أتباعهم قد كذبوهم. جاءهم نصر الله عند ذلك.

وقالت في الحديث الآخر، عن الزهري قال: أخبرني عروة فقلت: لعلها كَذِبُوا مخفَّفة، قالت معاذ الله نحوَه." [٢]، ويقول ابن تيمية في كتاب التفسير:" وكانت عائشة ـ رضي اله عنها ـتقرأ بالتثقيل وتنكر التخفيف."[٣]، ويقول السمين الحلبي:" فأما قراءة التخفيف، فاضطربت أقوال الناس فيها وروي إنكارها عن عائشة رضي الله عنها."[٤]

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة في ردِّ القراءة إلى المعنى، ففي إسناد الفعل(كَذِبُوا) بالتخفيف إلى الرسل ما يوحي بإساءة ظنهم بربهم وأنهم قد ظنوا أنهم كَذِبوا فيما وُعدوا به من ربهم.

---

(١) السبعة في القراءات، ابن مجاهد،ص:٣٥١،وانظر:الكشف عن وجوه القراءات، مكي بن أبي طالب،ج:٢،ص:١٥،ابن الجزري، النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٢٩٦
(٢) البخاري محمد بن اسماعيل، كتاب التفسير، حديث رقم(٤٦٩٥،و٤٦٩٦)،ج:٣،ص:٩٤٣
(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى،م:١٥،كتاب التفسير،ص:١٧٥
(٤) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:٦،ص:**٥٦٣**

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على القراءة بالتخفيف(كَذِبوا)، ولم يشر إلى إنكارها، وبين وجهها من حيث المعنى فقال:" قرأ عاصم وحمزة والكسائي(كَذِبُوا) خفيفة وقرأ الباقون((كَذّبُوا)) مشدَّدة. من قرأ (كَذِبوا) بالتخفيف فالمعنى: حتى إذا استيأس الرسل من إيمان قومهم وتصديقهم إياهم، وظن قومهم أنهم قد كَذِبوا فيما وُعدوا؛ لأن الرسل لا يظنون ذلك، وهو يروى عن عائشة.[1] وعاصم أحد قراء هذه الآية وقد سبق أن قال فيه أبو منصور ـ ردًا على تلحين قراءة عاصم ـ:"وكان عاصم فصيحا، وكان كثيرا يقرَأ الحرف على وجهين، ولا يقرأ إلا بما سمع، ووجهه في العربية صحيح."[2]، ويقول في تهذيب اللغة بعد أن نص على القراءة بتخفيف الذّال من (كَذِبُوا):"روى عبد الرزاق عن مَعْمَرٍ عن الزُّهْرِيِّ عن عائشة أنها قالت: استيأس الرسل ممن كذبهم من قومهم أن يصدقوهم وظنت الرسل أن من قد آمن من قومهم قد كذبوهم جاء نصر الله ......وروى حجَّاج عن ابن جُرَيج عن ابن أبي مُلَيكة عن ابن عباس أنه قال: (كَذِبُوا) بالتخفيف وضم الكاف ،وقال كانوا بشرا ـ يعني الرسل ـ يذهب إلى أن الرسل ضَعُفوا فظنوا أنهم قد أخلِفوا.

قلت ـ [القول لأبي منصور] ـ : إن صحَّ هذا عن ابن عباس ،فوجهه عندي ـ والله أعلم ـ أن الرسل خطر في أوهامهم ما يخطر في أوهام البشر من غير أن حققوا تلك الخواطر ولا ركنوا إليها ولا كان ظنُّهم ظناً اطمأنوا إليه ،ولكنه كان خاطرا يغلبه اليقين ،وقد روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: تجاوز الله عن أمتي ما حدَّثت به نفسها ما لم ينطق به لسان أو تعمله يدٌ. فهذا وجه ما روى ابن أبي مُلَيكة عن ابن عباس. وقد رُوي عنه في تفسيرها غيره ....أصح الأقاويل ما روينا عن عائشة."[3]

فالمعنى صحيح عن الأزهري بنسبة الظن إلى الذين كفروا ، ويمكن القول إن دفاعه عن القراءة تمثل بقبولها وتوجيهها من حيث المعنى ،فإن قال قائل كيف ينسب الظن إلى الذين كفروا ولم يرد يذكر المرسل إليهم في الآية ،يقول الرازي:" لم يجر فيما سبق ذكر المرسل إليهم ،فكيف يحسن عود هذا الضمير إليهم؟ قلنا ذكر الرسل يدل على المرسل إليهم ،وإن شئت قلت: إن ذكرهم جرى في قوله: (أفلم يسيروافي الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين كذبوا من

---

(١) أبو منصور، الأزهري، معاني القراءات،ص:٢٢٩

(٢) المرجع السابق،ص:٢٠٠

(٣) الأزهري، أبو منصور، تهذيب اللغة، أبواب الكاف والذال.ج:١٠،ص٩٧ـ ٩٨،انظر هذا التخريج :ابن قتيبة ،تأويل مشكل القرآن،ص:٤١٢،الزجاج،معاني القرآن،ج٣،ص:١٣٢،ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع،ص:٢٠٠،مكي بن أبي طالب،ج:٢،ص:١٥،الزمخشري،محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل،ج:٣،ص:٣٣٠

قبلهم)[غافر/٨٢]،فيكون الضمير عائداً إلى الذين من قبلهم من مكذبي الرسل، والظن ههنا بمعنى التوهم والحسبان.[٤]

وتبعا لما سبق من توجيه القراءة فالقراءة جرت وفق سنن العربية ،وليست بمخالفة له ؛لتواترها وثبوتها، وهي فصيحة موافقة للقياس لا مانع يمنع من قبولها، والمعنى ينصرها وسياق الآية ينصرها ،وصحة المعنى عند القراء معيار لصحتها، فبذلك تكون وافقت العربية والرسم ونقلت متواترة .

الباب الثاني

دفاع الأزهري عن القراءات صرفيا وصوتيا

(٤) الرازي،فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن(لمتوفى: ٦٠٦هـ)، مفاتيح الغيب دار الفكر،الطبعة الأولى،١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م،ج:١٨،ص:٢٣٠ ـ ٢٣١

أولا: اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة

أ ـ الهمزتان في كلمة: أأنذرتهم

من ذلك قوله تعالى: (إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ)[البقرة/6]، وورد مثل ذلك في آيات أخرى من كتاب الله.

اختلف القراء السبعة –رحمهم الله ـ في قراءة هذه الآية من قوله تعالى: (أأنذرتهم)، فمنهم من يسهل إحدى الهمزتين ،ومنهم من يحققهما، ومنهم من يدخل بينهما ألفا، ومنهم من يقلب الثانية ألفا ،يقول ابن مجاهد:" فقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو:(ءاانذرتهم) بهمزة مطولة ثم همزة مخففة، وكذلك ما أشبه ذلك في كل القرآن........واختلفوا عن نافع في إدخال الألف بين الهمزتين، فروى أبو قرة عن نافع(ءاانذرتهم) يستفهمه جدا. وأما عاصم، وحمزة، والكسائي، وابن عامر فبالهمزتين(أأنذرتهم)، ومثل ذلك في كل القرآن".[1]

يقول الداني:" وروى أبو يعقوب عن ورش أداء تحقيق الأولى، وإبدال الثانية ألفا محضة، والإبدال على غير قياس، إلا أنه سمع وروي، فجاز استعماله في المسموع والمروي لا غير.....وهذا الذي حكيناه عن أصحاب ورش، وقدرناه من مذاهبهم في هذا هو ما تلقيناه أداء دون ما رويناه".[2]

رد القراءة

أولا :ذهب بعض النحويين إلى تخطئة قراءة من قلب الهمزة الثانية ألفا خالصة يقول الزجاج:" ومن جعلها ألفا خالصة فقد أخطأ من جهتين: إحداهما :أنه جمع بين ساكنين.

والأخرى: أنه أبدل من همزة متحركة قبلها حركة ألفا ،والحركة الفتح، إنما حق الهمزة إذا حُرِّكت وانفتح ما قبلها أن تجعل بين بين،أعني بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها.

(١)ابن مجاهد، السبعة في القراءات،ص:١٣٦-١٣٧بتصرف.وانظر مثل هذا الاجتماع بين الهمزتين في مواطن أخرى من القرآن.(أأنتم)[البقرة/١٤٠]،[الفرقان/١٧]،[الواقعة/٥٩،٦٤،٦٩،٧٢]،[النازعات/٢٧].(أأسلمتم)،[آل عمران/٢٠]،(أأقررتم)[آل عمران/٨١]،(أأنت)،[المائدة/١١٦]،[الأنبياء/٦٢]،(أأرباب)،[يوسف/٣٩]،(أأسجد)،[الأسراء/٦١]،(أأشكر)،،[النمل/٤٠]،(أأتخذ)،[يس/٢٣]،(أأشفقتم)،[المجادلة/١٣]،(ءاعجميٌّ)،[فصلت:٤٤]

(٢) الداني، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة.ص٢٠٨

فتقول في:(سأل:سال)، وفي رؤوف: رووف)، وفي (بئس:بيس) بين بين، وهذا في الحكم واحد، إنما تحكمه المشافهة."(٣)

ويقول الزمخشري عادّاً القراءة بالهمزة والألف لحنا:" وهو لاحن، وخارج عن كلام العرب خروجين:

أحدهما: الإقدام على جمع الساكنين على غير حده، وحده أن يكون الأول حروف لين: والثاني حرفا مدغما، نحو قوله :(الضّآلين)[سورةالفاتحة:٧]، وخويصَّة، والثاني إخطاء طريق التخفيف. لأن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها أن تخرج بين بين، فأما القلب ألفا ،فهو تخفيف الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها كهمزة رأس."(١)

علة رد القراءة :

ترجع الحجة في رد القراءة إلى جهتين:

الأولى : أن في قلب الهمزة الثانية ألفا جمعا للساكنين على غير الحد الذي حده البصريون

الثانية: أنه لا يجوز قلب الهمزة الثانية ألفا، لأن الهمزة المتحركة إذا كان ما قبلها متحركا لم يجز قلبها، ويجوز قلبها إذا كانت ساكنة.

ثانيا: ذهب بعض النحويين إلى تخطئة من قرأ بتحقيق الهمزتين من قوله (أأنذرتهم)،يقول سيبويه:" ولأنها نبرة تخرج في الصدر تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجا، فثقل عليهم ذلك لأنه كالتهوع..... فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا".(٢) يقول أبو علي الفارسي:"وأما جمعهما وتحقيقهما من:(أأنذرتهم)، فهو أقبح من تحقيقهما من كلمتين منفصلتين من نحو: قرأ أبوك،ورشأ أخيك؛ لأن الهمزة الأولى تنزل منزلة ما هو من الكلمة نفسها".(٣)

ويقول ابن جني:" فأما ما يحكى عن بعضهم من تحقيقهما في الكلمة الواحدة ، نحو: أئمة، وخطائئ، وجائئ، فشاذ لا يجوز أن يعقد عليه باب."(٤)

علة رد القراءة

ترجع العلة في رد القراءة إلى صعوبة نطق الهمزة وكلفتها إذا كانت مفردة، فإذ تكرر نطقها صعب ذلك أكثر.

---

(٣) الزجاج، أبو اسحق (ت ٣١١هـ)،تحق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت،(ط١)،١٤٠٨هـ-١٩٨٨م،معاني القرآن،ج١،ص٧٨

(١) جارالله، الزمخشري،(ت٥٣٨هـ)تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة العبيكان ،الرياض ،ط(١)،١٤١٨هـ-١٩٩٨م،الكشاف،ج١،ص١٦٣-١٦٤

(٢) سيبويه، عثمان بن قنبر،الكتاب،ج:٣،ص:٥٥٢

(٣) الفارسي، أبو علي(ت٣٧٧هـ)،الحجة للقراء السبعة، بدر الدين قهوجي، بشير حويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ج (١)،ص(٢٨٠).

(٤)ابن جني (ت٤٦٣هـ) ، الخصائص ، تحق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية ، القاهرة، ط(٢)،١٣٧١هـ-١٩٥٢م، ج١، ص١٨٢

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

يقول أبو منصور الأزهري:" وكل ذلك عربي فصيح. فمن همز همزة مطولة فر من الجمع بين الهمزتين، ومن جمع بينهما فهو الأصل .وكان أبو عمرو يخفف الهمزة الأولى، ويحقق الثانية ،وكان الخليل يحقق الأولى ،ويخفف الثانية، ونحويو أهل البصرة مالوا إلى قول الخليل، وكلهم أجاز ما اختاره أبو عمرو. ومن القراء القدماء من أدخل بين الهمزتين ألفا ساكنة فرارا من الجمع بينهما، فقرأ: (ءاأنذرتهم)، (ءاألد).

قال أبو حاتم :أخبرني الأصمعي أنه سمع نافعا يقرأ: (ءاإنكم لتشهدون) [سورة الأنعام/١٩] أدخل بين الهمزتين ألفا.

قال الأصمعي: أنشدني أبو عمرو لمُزَرِّدٍ:

تَطَالَلْتُ فاسْتَشْرَفْتُهُ فَرَأَيْتُهُ فَقُلْتُ له: آأَنْتَ زيدُ الأرانبِ[١]

ومثله قول ذي الرمة:

فيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاء بينَ جُلاحِلٍ وبين النقا آأنتِ أمْ أمُّ سَالِمِ[٢]

قال أبو حاتم: ويجوز تخفيف الهمزة الثانية التي بعد الألف الزائدة، وكان أبو عمرو ربما فعل ذلك. "[٣]،ويقول في تهذيب اللغة:" وقرأ عبدالله بن إسحاق: (أاأنذرْتهم) بألف ساكنة بين الهمزتين، وهي لغة سائرة بين العرب."[٤]

من الواضح أن أبا منصور يدافع عن قراءة التسهيل للهمزة، وتحقيقها بحجج لغوية جاء بها واتكأ على آراء العلماء الذين سبقوه عادًا كل وجوه قراءة الهمزة عربية فصيحة، وقد وجه قراءة نافع من حيث السماع وذكر شواهد قرآنية وشعرية، وأقوالا توجه قراءة نافع دون أن يتعرض لها بالتخطئة، فلو كانت لحنا عنده لصرح بتلحينها كما صرح في مواطن أخرى بتلحين بعض القراءات. وهو في توجيه القراءة، يعتمد على المسموع من كلام العرب، ويورد شواهد شعرية،

---

(١) البيت من الطويل والشاهد فيه أنه أدخل بين الهمزتين ألفا في قوله(آأنتَ).و نسبه غير واحد لمزرد وهو شاعر: مزرد بن ضرار الغطفاني اسمه يزيد وهو أخو الشماخ بن ضرار ولقب مزرداً ببيت قاله ويكنى أبا ضرار وقيل أبو الحسن وهو أسن من الشماخ وله أشعار وشهرة وكان هجاءً،انظر: المرزباني (ت٣٨٤ هـ)، معجم الشعراء، تصحيح وتعليق : الأستاذ الدكتور ف . كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط(٢)، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م،ج:١،ص:٤٩٦، والبيت غير موجود في ديوانه وهو من أبيات ملحق ديوان ذي الرمة، انظر: ديوان ذي الرمة بشرح الخطيب التبريزي، تقديم : مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط(٢)،١٤١٦ه - ١٩٩٦م ص:٦٢١

(٢) البيت لذي الرُّمَّة وهو من الطويل والشاهد فيه الفصل بين الهمزتين بزيادة ألف بينهما، انظر: ذي الرُّمَّة، الديوان، شرح: أحمد حس بَسَج، دار الكتب العلمية ،بيروت، لبنان، ط(١)،١٤١٥ه - ١٩٩٥م، ص:٥، وانظر: الدينوري، ابن قتيبة (المتوفى: ٢٧٦هـ) أدب الكاتب، حقق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ص ٢٢٤،وابن جني ، الخصائص ج: ٢،ص: ٤٥٨، وسرّ صناعة الإعراب ،ج:٢،ص: ٧٢٣، ،و السيرافي (المتوفى: ٣٨٥هـ) ،شرح أبيات سيبويه، حقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ج: ٢،ص:٢٣٣

(٣) الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات القراءات، ص٣٩

(٤) الأزهري، أبو منصور، تهذيب اللغة،ج:١٥،ص:٤٩١

ورواية قرآنية، وأبو منصور الأزهري له من يؤيده في هذا التوجيه ،يقول ابن خالويه:"فالحجة لمن قرأ بالهمز والتعويض أنه كره الجمع بين همزتين متواليتين، فخفف الثانية وعوض منها مدة كما قالوا: آدم، وآزر، وإن تفاضلوا بالمد على قدر أصولهم، ومن حققهما فالحجة له: أنه أتى بالكلام محققا على واجبه لأن الهمزة الأولى ألف التسوية بلفظ الاستفهام، والثانية ألف قطع، وكل واحدة منهما داخلة لمعنى، والحجة لمن حققهما وفصل بمدة بينهما؛ أنه استجفى الجمع بينهما، ففصل بالمدة؛ لأنه كره تليين إحداهما، فصحح اللفظ بينهما، وكل ذلك من فصيح كلام العرب."[١]

يقول القيسي:" فحجة من حقق الهمزتين في كلمة، وهي قراءة أهل الكوفة وابن ذكوان، في نحو (أأنذرتهم)، وشبهه: أنه لما رأى الأولى في تقدير: الانفصال من الثانية، قبل أن لم تكن حقق، كما يحقق ما هو من كلمتين، وحسن ذلك عنده لأنه هو الأصل، وزاده قوة أن أكثر هذا النوع بعد الهمزة الثانية فيه ساكن، فلو خفف الثانية التي قبل الساكن لقرب ذلك من اجتماع ساكنين، لا سيما على مذهب من يبدل من الثانية ألفا، فلما خاف اجتماع الساكنين حقق، ليسلم من ذلك، ولأنه أتى بالكلمة على أصلها محققة، ولأنه لو خفف الثانية لكانت بزنتها محققة، فالاستثقال مع التخفيف باق، ولذلك قرئ بإدخال ألف بين الهمزتين مع تخفيف الثانية لأن الاستثقال مع التخفيف باق إذ المخففة بزنتها محققة ....وحجة من خفف الثانية من كلمة، وأدخل بين الهمزتين ألفا، وهو مذهب أبي عمرو وقالون عن نافع، وهشام عن ابن عامر، أنه لما كانت الهمزة المخففة بزنتها محققة، قدر بقاء الاستثقال على حاله مع التخفيف، فأدخل بينهما ألفا ليحول بين الهمزتين بحائل، يمنع من اجتماعهما."[٢]

من الممكن القول: إنه دافع عن القراءة بالتسهيل أو إضافة ألف بين الهمزتين، وتحقيق الهمزتين، من جهتين، هما:

١.أن هذه القراءات (التسهيل، والتحقيق للهمزتين، وإضافة الألف بين الهمزتين ثابتة بالنقل المتواتر ،فيجب قبولها.

٢. أن الجمع بين الهمزتين هو الأصل. وقال غير واحد من أهل العلم أن الجمع بين الهمزتين أصيل عربي فصيح، مثل: عبدالله ابن أبي اسحق الحضرمي .[٣]

وقد ورد عن العلماء في توجيه قراءة الجمع بين الهمزتين عدة وجوه :

---

(١) ابن خالويه ، (المتوفى: ٣٧٠هـ)، الحجة في القراءات السبع،ج:١،ص:٦٥ - ٦٦

(٢) مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، ج(١)ص٧٣-٧٤

(٣) انظر: سيبويه الكتاب٥٤٩/٣.المبرد،المقتضب١٥٨/١،ابن خالويه،الحجةص٦٦،ص١٧٣،النحاس إعراب القرآن،١٥٨/١

١.أن الهمزة الأولى _همزة استفهام– في (أأنذرتهم)، ونحوه، في تقدير الانفصال عن الثانية [٤]

٢. أن الهمزة حرف من حروف المعجم .يصح جمع المثلين منه، كما يصح جمع أي حرفين مثلين مع النطق بهما نطقا صحيحا[١] والقول بأن الهمزة الأولى في تقدير الانفصال عن الهمزة الثانية فيه انسجام مع الواقع المنطوق للكلمة في (أأنذرتهم)،بل الهمزة الثانية تشكل بداية مقطع صوتي جديد، وبتحليل البنية المقطعية للكلمة يتضح ذلك : (أأنذرتهم)، فإن البناء المقطعي لهذه الكلمة سيأتي على النحو الآتي: (أأنذرتهم) (ءَ/ءَ - ن/ ذ - ر/تَ - / ه - ُم) ʔa ʔan ḍar ta hum

ومقاطعها الصوتية هي: (ص ح/ص ح ص/ص ح ص/ص ح/ص ح ص). فالهمزة جاءت في بداية مقطع صوتي جديد، يقول زيد القرالة:" وإذا كانت الهمزة الثانية بداية مقطع صوتي جديد في الكلمات السابقة(أأنذرتهم، أئمة)، ومتبوعة بساكن فإن الأداء الصوتي فيها يميل إلى التحقيق."[٢]

و دافع عدد من العلماء عن قراءة التسهيل، يقول أبو حيان:"وما قاله (الزمخشري) هو مذهب البصريين. وقد أجاز الكوفيون الجمع بين الساكنين على غير الحد الذي أجازه البصريون. وقراءة ورش صحيحة النقل لا تدفع باختيار المذاهب ولكن عادة هذا الرجل إساءة الأدب على أهل الأداء ونقلة القرآن"[٣].ومما يلحظ على أبي حيان الأندلسي وصفه للزمخشري بإساءة الأدب مع أنه يحتج بكلامه في مواطن أخر.

ويقول السمين الحلبي: "وروي عن ورش إبدال الثانية ألفا محضة، ونسب الزمخشري هذه القراءة للحن، وهذا ليس منه بصواب لثبوت هذه القراءة تواترا وللقراء في هذه الآية عمل كثير وتفصيل منتشر."[٤]ويقول ابن أبي عادل:" وهذا منه ليس بصواب لثبوت هذه القراءة تواترا."[٥]

واستنادا إلى أقوال العلماء السابقة فإن القراءة بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية، أو بإدخال الألف بينهما، والقراءة بتحقيق الهمزتين مجتمعتين صحيحة من جهة القياس ومن جهة السماع. لأنها قراءة متواترة وتوافق لغة العرب "فكتب العربية تجمع على أن تحقيق الهمز من لهجات تميم، وقيس، وبني أسد، ومن جاورها ... ،أن تسهيلها لهجة أهل الحجاز ".[٦]

---

(٤) انظر: الكشف عن وجوه القراءات١٧٣/١،والحجة لابن خالويه، ص٦٦،و١٧٣،وإعراب القراءات السبع٥٩/١
(١) انظر: حجة القراءات،ص٨٦،وص٩١،وص٣١٥،الحجة للفارسي٢٧٤/١-٢٧٥
(٢) زيد، القرالة ، "التوجيه الصوتي لقراءات قرآنية انتقدها اللغويون"- دراسة في الهمز بين التحقيق والتسهيل -، مجلة الدراسات اللغوية، مجلد(١٦)، رقم العدد(٣)، ١٤٣٥ ه-٢٠١٤م، ص:٦٤
(٣) أبو حيان ،البحر المحيط،٧٩/١
(٤) السمين الحلبي الدر المصون،ج١ ، ص١١٠
(٥) ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب،ج١،ص٣١٤
(٦) انظر: عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،١٩٦٩م، ص١٠٥

ولأن القراءة سنة كما قرر علماء القراءات ومن شروطها موافقة اللغة العربية ولو بوجه فإنها صحيحة، وهي من المسموع من كلام العرب، ويرى الباحث أنه من الإجحاف أن ننحي القرآن جانبا عن المسموع من كلام العرب لأنه النص اللغوي الوحيد الذي سمع ونقل متواترا من فترة الاحتجاج اللغوي، وقد قرأ أكثر القراء بالجمع بين الهمزتين وهم: عاصم، وحمزة، والكسائي، وابن عامر، والأكثرية عامل مرجح لقبول القراءة، وتبعا لما سبق فالقراءة حجة في بابها لو لم يسندها قياس أو مذهب نحوي. يقول الداني:" أئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردها قياس عربية، ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها."(١)

والجمع بين الهمزتين وارد في كلام العرب، فضلاً عن القراءة المتواترة:" فليس من حق أي لغويٍّ أن يرُدَّه."(٢)

ب ـ اجتماع الهمزتين في كلمة

قوله تعالى: **(وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم مِّنۢ بَعۡدِ عَهۡدِهِمۡ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمۡ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ لَعَلَّهُمۡ يَنتَهُونَ)** [التوبة/١٢]

اختلف القراء السبعة – رحمهم الله- في قراءة هذه الآية من قوله تعالى: (أئِمَّة)،يقول ابن مجاهد:" قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع:(أيْمَة)بهمز الألف، وبعدها ياء ساكنة، غير أن نافعا يُختلف عنه في ذلك، فروى المُسَيِّبيُّ وأبو بكر عن أبي أُوَيس:(ءَآمَّة ممدودة الهمزة وبعدها ياء كالساكنة، وقال أحمد بن صالح، عن أبي بكر بن أبي أويس: أحفظ عن نافع :(أئِمَّة)، بهمزتين. وقال أبو عمارة عن يعقوب بن جعفر وإسحق المسيِّبي وأبي بكر بن أويس، عن أهل المدينة: (أيمة الكفر) همزوا الألف بفتحة شبه الاستفهام، أخبرني بذلك إسماعيل بن أحمد، عن أبي عمر الدوريِّ، عن أبي عمارة، عن يعقوب. وقال القاضي إسماعيل، عن قالون بهمزة واحدة."(٣)

---

(١) أبو عمرو الداني، جامع البيان في القراءات السبع،٨٦٠/٢

(٢) زيد، القرالة ، "التوجيه الصوتي لقراءات قرآنية انتقدها اللغويون"- دراسة في الهمز بين التحقيق والتسهيل -، مجلة الدراسات اللغوية، مجلد(١٦)، رقم العدد(٣)، ١٤٣٥ ه -٢٠١٤م، ص:٦٠

(٣)ابن مجاهد، السبعة في القراءات،ص:٣١٢، وانظر الكشف عن وجوه القراءات، مكي ابن أبي طالب، ١ ،ص:٤٩٨،ابن الجزري، النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٢٧٨،ج:١،ص:٣٧٩

الطعن في القراءة :

تعرضت القراءة في (أئِمَّة) للرد من جهتين:

الأولى : القراءة بتحقيق الهمزتين، وقد نوقشت مسألة اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة عند الكلام في قوله- تعالى-:(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)[البقرة/6]، (أأنذرتهم)، وما قيل في تحقيق الهمزتين هناك يصح أن يقال هنا.

الثانية: القراءة بتسهيل الهمزة الثانية بالتصريح بالياء. يقول الزمخشريُّ:" فإن قلتَ كيف لفظ أئِمَّة؟

همزة بعدها همزة بين بين، أي: بين مخرج الهمزة والياء، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين، وأما التصريح بالياء، فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرَّح بها فهو لاحن محرِّف."[1] وتابعه على ذلك الشوكاني فقال:" وقُرِئَ بإخلاص الياء، وهو لحن، كما قال الزمخشريُّ."[2]

السبب في ردِّ القراءة:

ترجع العلة في ردِّ القراءة بتسهيل الهمزة الثانية في(أئِمَّة) ياءً إلى أن ذلك لحن؛ لأن الهمزة تلفظ بين بين ولا يجوز قلبها ياء كما يرى الزمخشري.

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على قراءة (أئِمَّة)،بالياء(أيمَّة))، ووجهها، ولم يشر إلى الطعن فيها ولم يورد حجج الطاعنين ويناقشها، فقال:" قرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو، ويعقوب:(أيمَّة) بهمزة واحدة بعدها ياءٌ ساكنة. .....ومن قرأ :(أيْمَّة)بهمزة واحدة، وياء بعدها فإنه كره الجمع بين همزتين، فجعل الأخيرة ياءً، و(أئِمَّة) كان في الأصل (أأْمِمَة)، مثل: أعْمِمَة، فاستثقلوا الجمع بين الميمين متحركتين، فأسكنوا الميم الأولى، وأدغموها في الأخرى، فصارت ميماً مشدَّدَة، وعوض الذين همزوا همزتين من الميم المدغمة همزة، فصارت ياءً شديدة، وعوض الآخرون إحدى الهمزتين ياءً."[3] وقال في تهذيب اللغة بعد أن عدَّد وجوه القراءة في

---

(١) الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،ج:٣،ص:١٨

(٢) الشوكاني، محمد بن علي فتح القدير ،ج٢: ،ص:٤٨٩،انظر:محمد بن مصلح الحنفي، (ت٩٥١ه)،حاشية محيى الدين شيخ زاده على تفسير البضاوي، تصحيح: عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية،بيروت،ط:١، ١٩١٤ه-١٩٩٩م،ج:٤،ص:٤٣٧

(٣) الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات،ص:٢٠٤

(أئمة):"وكل ذلك جائزٌ."[٤]

جرى أبو منصور الأزهري في توجيه القراءة مجرى سيبويه وجمهور النحاة الذين يستثقلون الجمع بين الهمزتين في كلمة واحدة. وفي ذلك يقول سيبويه:" واعلم أنَّ الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بدٌ من بدل الآخرة، ولا تُخفّف؛ لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاء الهمزتين الحرف.

وإذا كانت الهمزتان في كلمتين فإن كلَّ واحدة منهما قد تجري في الكلام ولا تلزق بهمزتها همزة، فلما كانتا لا تفارقان الكلمة كانتا أثقل، فأبدلوا من إحداهما."[١]

ويقول الزجاج:" وقوله: (أئِمَّة الكفر) فيها عند النحويين لغة واحدة: (أيْمَّة) بهمزة وياء، والقرَّاء يقرؤون: أئِمَّة، بهمزتين، وأيْمَّة بهمزة وياء، فأما النحويون فلا يجيزون اجتماع الهمزتين ههنا؛ لأنهما لا يجتمعان في كلمة ،ومن قرأ أئِمَّة بهمزتين- فينبغي أن يقرأ: يا بني أأَدَم ،والاجتماع أن آدم فيه همزة واحدة، إلا أن النحويين يستصعبون هذه المسألة ولهم فيها غير قول.......فالأصل في اللغة: أأمِمَة؛ لأنه جمع إمام، مثل مِثال، وأمْثِلة، ولكن الميمين لما اجتمعتا أدغمت الأولى في الثانية، والقيت حركتها على الهمزة، فصار: (أئِمَّة)، فأبدل النحويون من الهمزة ياء...وهذا هو القياس الذي جعلها ياءً...فأما أئِمة باجتماع الهمزتين فليس من مذاهب أصحابنا."[٢]

وإن كنا لا نذهب إلى ما ذهب إليه الزجاج من القراءة فقط هي بإبدال الهمزة الثانية ياءً من (أئمَّة)،لأن القراءة بتحقيق الهمزتين متواترة وثابتة، وهي حكم لا محكوم ،ولأن سيبويه قال:" ومنهم من يقول: إنَّ بني تميم الذين يدخلون بين الهمزة، وألف الاستفهام ألفاً، وأما الذين لا يُخفّفون الهمزة فيحَقّقونهما جميعاً."[٣]

فإذا كانت القراءة سليمة جارية على طريقة أهل النحو في كراهة الجمع بين الهمزتين فما

---

(٤) الأزهري، أبو منصور، تهذيب اللغة، باب اللفيف من حرف الميم،ج:١٥،ص:٤٥٨
(١) سيبويه، عثمان بن قنبر،الكتاب،ج:٣،ص:٥٥٢
(٢) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه،ج:٢،ص:٤٣٤-٤٣٥،انظرهذا التخريج: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع،ص:١٧٣،وإعراب القراءات السبع وعللها،ج:١،ص:٢٣٥،أبو علي الفارسي، الحجة للقراءص:١٦٩،أبوزرعة،ابن زنجلة، حجة القراءات،ص:٣١٣
(٣) سيبويه، عثمان بن قنبر،الكتاب،ج،٣،ص:٥٥١

الذي يحمل الزمخشري على تلحين القراءة المتواترة والثابتة، والموافقة لقول أهل النحو، وقد وصفه الدانيُّ بقوله:" وإنما يتحقق إبدالها ياء محضة الكسرة في مذهب من لم يرَ التحقيق ولا بالفصل، وهو مذهب عامة النحويين البصريين ."[٤]

تحدث أبو حيان الأندلسي عن وجوه القراءة في (أئِمَّة)،وتطرق لتلحين الزمخشري للقراءة فقال:" وذلك دأبه في تلحين المُقرِئين، وكيف يكون ذلك لحنا، وقد قرأ به رأس البصريين أو عمرو بن العلاء، وقارئ مكة بن كثير، وقارئ مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم نافع؟."[١] ويقول ابن الجزري:" وهذا مبالغة منه والصحيح ثبوت القراءة من الوجوه الثلاثة، أعني: التحقيق، وبين بين، والياء المحضة عن العرب، وصحته في الرواية كما ذكرناه عمن تقدم، ولكل وجه في العربية سائغ قبوله،-والله أعلم-."[٢]

وبهذا تكون قراءة: (أيْمَّة) صحيحة سليمة لا يجوز الطعن فيها، لأنها ثابتة متوترة قرأ بها جمهور من القراء، ولأن جمهور أهل النحو يحكمون بصحتها، لأنها تمثل مسلكا لغويا أفصح من تحقيق الهمزتين مثلما يرى أهل النحو كما مرَّ بنا.

---

(٤) الدانيُّ، أبو عمرو، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة،ص:٥٣٣-٥٣٤

(١) الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط.ج:٥،ص:١٧،انظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك،ج٤،ص:٣٨٤،وشرح التصريح على التوضيح،ج٢،ص:٧٠٧

(٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر،ج:١،ص:٣٨٠

ثانياً: اجتماع الهمزتين في كلمتين متتاليتين

اختلف القراء السبعة –رحمهم الله- في الهمزتين المتتاليتين من قوله ـ تعالى -: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ)[البقرة/١٣]،يقول ابن مجاهد:" قرأ عاصم، وحمزة، والكسائي، وابن عامر بتحقيق الهمزتين:(السفهاء ألا) من قوله -جل وعلا-في سورة البقرة:(وَإِذا قِيلَ لهُمْ آمِنُوا كمَا آمَنَ النَّاسُ قالوا أنُؤمِنُ كمَا آمَنَ السُّفَهَاء ألا إِنَهُمْ هُمُ السُّفَهَاء وَلكِن لا يَعْلمُونَ)[البقرة/١٣]، وكذلك كل همزتين التقتا في كلمتين، اتفقتا أو اختلفتا في الحركة[١]

رد القراءة

ذهب كثير من النحاة إلى تلحين قراءة من قرأ بتحقيق الهمزتين وعدوه شاذا في بابه، يقول سيبويه:" واعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة، فإن أهل التحقيق يخففون إحداهما، ويستثقلون تحقيقهما لما ذكرت لك ."[٢]

ويقول المبرد:" وأعلم أنه لَيْسَ من كلامهم أن تلتقي همزتان فتحققا جَمِيعًا إِذ كَانُوا يحققون الْوَاحِدَة فَهَذَا قول جَمِيع النحويّين إِلاّ عبدَ الله بن أبي إسحق الحضرميّ فإنّه كانَ يرى الجمع بَين الهمزتين وسأذكر احتجاجه وَمَا يلْزم على قَوْله بعد ذكرنا قولَ العامَّة النحويّون يرَوْنَ إِذا اجْتمعت همزتان فِي كلِمَتَيْنِ كلُّ وَاحِدَة مِنْهُمَا فِي كلمة تخفّف إحداهما فإن كانتا فِي كلمة وَاحِدَة أبدلوا الثَّانِيَة مِنْهُمَا وأخرجوها من بَاب الهمزَة."[٣] ويقول أبو علي الفارسي:" وأما جمعهما وتحقيقهما من (أأنذرتهم)، فهو أقبح من تحقيقهما من كلمتين منفصلتين، من نحو قرأ أبوك ورشأ أخيك؛ لأن الهمزة الأولى تنزل منزلة ما هو من الكلمة نفسها."[٤] ويقول ابن جني:" وأما التقاؤهما على التحقيق من كلمتين فضعيف عندنا وليس لحنا، وذلك نحو قرأ أبوك، ورشأ أخيك و(السفهاء ألا) فهذا كله جائز عندنا على ضعف ."[٥]

السبب في رد القراءة

يكمن السبب في رد القراءة بتحقيق الهمزتين المتتابعتين في كلمتين في علتين هما:

١.السماع، فالمشهور في الاستعمال ترك الجمع بين الهمزتين.[٦]

٢.القياس:لأن القراءة ردت بحجة استثقال الهمزة ،والعرب تميل إلى التخلص من ثقل تتابع

---

(١) انظر السبعة في القراءات، ا بن مجاهد،ص:١٤٠،معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب.٤٥/١-٤٧،النشرفي القراءات العشر ٣٨٩/١.

(٢) انظر: سيبويه ،الكتاب،٥٤٨/٣-٥٥١

(٣) المبرد، محمد بن يزيد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المقتضب،ج:١،ص:٢٩٥

(٤)) الفارسي، أبو علي(ت٣٧٧ه)،الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ج (١)،ص(٢٨٠).

(٥) ابن جني،الخصائص،١٤٥/٣،وانظر:سر صناعة الإعراب،٧٢/١،الزجاج،معاني القرآن :١ /٧٧، الأخفش، معاني القرآن : ٤٥/١،وانظر: الزجاج، أبو إسحاق (المتوفى: ٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه،ج:١،ص:٧٧

(٦) انظر: سيبويه ،الكتاب،٥٤٩/٣،الأخفش،معاني القرآن،٤٥/١،شرح المفصل،٢٧٩/٥

الهمز، واجتماع الهمزتين.(1)

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة

نص أبو منصور الأزهري على القراءة بتحقيق الهمزتين فقال:" وقرأ الباقون كل هذا بهمزتين."(2)، ثم قال بعد ذكره أوجه القراءة في الآية: "قد أعلمتك أن هذه القراءات في باب الهمز لغات مأخوذة عن العرب، فبأي لغة قرأت فقد أصبت، إذ قرأ به قارئ يقرأ بالسنة. "(3)

إن دفاع أبي منصور الأزهري عن القراءة بتحقيق الهمزتين المتتابعتين في كلمتين لا يختلف عن تتابع الهمزتين في كلمة واحدة، إذ أن وجوه قراءة الهمزة المذكورة كلها عربية ومن الفصيح، والنقد الموجه للقراءة بتحقيق الهمزتين المتتاليتين في كلمتين لا يختلف عند النقد الموجه للقراءة بتحقيق الهمزتين من كلمة؛ إذ السبب في رد القراءة هو الصعوبة في اللفظ، وبهذا يمكن القول: إن أبا منصور دافع عن القراءة بتحقيق الهمزتين المتتاليتين من حيث:

١-أن القراءة بتحقيق الهمزتين أصل عربي فصيح.

٢-لأنه قرا بها قارئ يقرأ بالسنة وثبتت متواترة .

ودفاع أبي منصور الأزهري عن القراءة بتحقيق الهمزتين من كلمتين له ما يسنده من أقوال العلماء، يقول مكي بن أبي طالب:" وحجة من حقق الهمزتين المختلفتي الحركة من كلمتين هو ما قدمنا من أن الأولى منفصلة من الثانية، وأنه الأصل، وأن الوقف على الأولى والابتداء بالثانية بالتحقيق فيهما للجميع، فأجرى الوصل مجرى الوقف، وخف عليه اجتماعهما، إذ هما من كلمتين."(4)، ويقول أبو حيان الأندلسي:" قال أصحابنا: وقد سُمع التحقيق فيهما، وهو من الشذوذ والقلة بحيث لا يقاس عليه. وليس كذلك، وقد قرأ بالتحقيق فيهما: الكوفيون، وابن عامر من السبعة، وليس بشاذ."(5)

يتضح مما سبق أن القراءة بتحقيق الهمزتين صحيحة؛ إذ لها أصل في العربية وليست بخارجة عن حد الفصيح، ونقلت متواترة عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم- فلا يصح انتقاد تحقيقهما، لأنه يعتمد على قراءة متواترة وله ما يسنده من كلام العرب .

---

(١) انظر:سيبويه،الكتاب،٥٤١/٣-٥٥١،الحجة للفارسي،٢٧٥/١-٢٩١،الأنباري ،التبيان في إعراب القرآن،٢٢/١
(٢) الأزهري ،معاني القراءات،ص٤٣
(٣) نفسه،ص:٤٣،انظر:الأزهري ،تهذيب اللغة ،أبواب الهمز٤٩٣/١٥
(٤) القيسي، مكي بن أبي طالب(ت٤٣٧)، الكشف عن وجوه القراءات، تحقيق :الدكتور محي الدين عبد الحميد، مؤسسة الرسالة،بيروت،٧٦/١،انظر:ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع،ص:٦٩
(٥) أبو حيان، الأندلسي، محمد بن يوسف(ـ٧٤٥ه)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان ،رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي،القاهرة١٩٩٨م،٧٣٠/٢

ثالثا: الهمز المفرد

اختلف القراء السبعة – رحمهم الله- في إثبات الهمزة وتسهيلها في:(الْبَرِيَّة)من قوله تعالى: (أولئِكَ هم شَرّ الْبَرِيَّة)[العلق /٦]، يقول ابن مجاهد: "قَرَأَ نَافِع وَابْن عَامر شَرّ البريئة و خير البريئة مهموزتين وَقَالَ هِشَام بن عمار عَن ابْن عَامر بغَيْر همز، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {شَرّ الْبَرِيَّة} و{خير الْبَرِيَّة} بِلَا همز مَعَ تَشْدِيد الياءين."(١)

ردُّ القراءة :

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى رد القراءة بهمز كلمة(الْبَرِيَّة)، وعَدُّوها ضعيفة ورديئة في كلام العرب، **يقول سيبويه:**" وقد بلغنا أنَّ قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نَبيْ وبريئة، وذلك قليلٌ رديء.."(٢)

ويقول الزجاج مفاضلاً بين القراءتين محتجاً بأن القراءة بغير الهمز محل إجماع عند القراء:" القراءة المجمع عليها في النبيين والأنبياء والبريَّة طرح الهمزة.....والأجود ترك الهمزة؛ لأن الاستعمال يوجب أن ما كان مهموزاً من فعيل فجمعه فعَلاء، مثل ظريف وظرفاء، ونبيءً ونُبَآء."(٣)، وتابعه على ذلك **النحاس فقال:**" بغير همز قراءة الجماعة، وهو المعروف من كلام العرب."(٤)،**وفاضل الفارسي** بين القراءتين ،فقال:" قال أبو علي: البريئة من برأ الله الخلق، فالقياس فيه الهمزة، إلا أنه مما ترك همزة لقولهم: النبيّ، والذرّية، والخابية، في أنه ترك فيه الهمز، فالهمز فيه كالرد إلى الأصل المتروك في الاستعمال، كما أن من همز النبيء كان كذلك، وترك الهمز فيها أجود، وإن كان الأصل الهمز، لأنه لمّا ترك فيه الهمز صار كردّه إلى الأصول المرفوضة مثل هتنوا وما أشبهه من الأصول التي لا تستعمل، وهمز من همز البريئة يدلّ على فساد قول من قال: إنه من البرى الذي هو التراب، ألا ترى أنه لو كان كذلك لم يجز همز من همزه على حال، إلا على وجه الغلط، كما حكوا: استلأمت الحجر، ونحو ذلك من الغلط الذي لا وجه له في الهمز."(٥)

ويقول ابن عطية رافضاً اشتقاق القراءة بغير الهمز في(البرية):"وقرأ نافع وابن عامر والأعرج: «البريئة» بالهمز من برأ، وقرأ الباقون والجمهور: «البريّة» بشد الياء بغير همز

---

(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات:٦٩٣،وانظر:الداني،أبو عمرو، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، ت: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية،بيروت،ط:١ ،٢٠٠٥م - ١٤٢٦ه،ص:٧٨٢ ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر،ج:١،ص:٤٠٦

(٢) سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط: ٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ج:٣،ص:٥٥٥

(٣) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه،ج:١،ص:١٤٥،انظر المرجع نفسه،ج:٥ص:٣٥٠

(٤) النحاس (ت: ٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، تح: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط:٢، ١٤٠٥ه ـ١٩٨٥م ،ج:٥،ص:٢٧٤

(٥) الفارسي، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ)،الحجة للقراء السبعة، حق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، دار المأمون للتراث - دمشق ، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م، ج:٦،ص:٤٢٨

على التسهيل، والقياس الهمز إلا أن هذا مما ترك همزه كالنبي والذرية، وقرأ بعض النحويين: «البرية» مأخوذ من البراء وهو التراب، وهذا الاشتقاق يجعل الهمز خطأ وغلطا وهو اشتقاق غير مرضي."[1]

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة عند المانعين من القراءة في(البريئة) مهموزة إلى جهتين:

١ ـ أن القراءة بالهمز ردٌّ إلى الأصل المتروك في الاستعمال.

٢ ـ أن البريَّة بغير الهمز مأخوذ من البراء وهو التراب وهذه الاشتقاق يجعل الهمز غلطاً وهو اشتقاق مرفوض.

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على القراءة بهمز (البريَّة)، مبيِّنا وجهها في اللغة ،دون الإشارة إلى إنكار الهمز ورفضه عند بعض النحاة في (البريَّة)، فقال:" قرأ نافع وابن عامر (أولئِكَ هم خَيْرُ البرية)، و(شَر البَرِيئةِ) مهموزتين. وقرأ سائر القراء بغير همز. قال أبو منصور: من همز(البرِيئة)جعلها منْ بَرئ الله الخلق يبرَؤهم، والله البارئ الخالق. وقال الفراء: جائز أن يكون (البرِية) مأخوذة من البرَى، وهو: التراب."[2]

في النص السابق يبدو أن أبا منصور يوجه القراءة ويدافع عنها، ويمكن القول: إن دفاعه عن القراءة جاء من جهتين:

الأولى: من جهة الرواية، فالقراءة متواترة عن نافع وابن عامر، وهي ثابتة عنهما.

الثانية: من جهة اللغة، فالبريئة مشتقة من البَرْء وهو الخلق وعلى ذلك اشتقاق اسم الله الخالق البارئ. وأورد قول الفراء: أن البريئة قد تكون مشتقة من البَرَى، وهو التراب، بمعنى أن المخلوقات من التراب.

لكن الباحث يجد أن أبا منصور الأزهري خالف توجيهه القراءة بالهمز في كتاب المعاني مع ما قاله في معجمه تهذيب اللغة، فالأزهري في تهذيب اللغة يرى أن البريَّة بمعنى الخلق تكون بلا همز، يقول الأزهري:" وبرأ الله الخلق يَبْرؤهم بَرْءًا. وَالله البارىء الذارىء. والبريّة: الخلق، بلا هَمز.قالَ الفراء: هِيَ من: بَرأ الله الخلق، أي خلقهم. قالَ: وَإِن أخذت من البَرَى وَهُوَ التُّرَاب، فأصلها غير الهَمْز؛ وأنشد:

بفِيك مِن سَارٍ إِلَى القَوْم البَرَى

---

(١) الأندلسي، ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحق: عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية – بيروت، طبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ،ج:٥،ص:٥٠٨

(٢) الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات،ص:٥٥٥،وانظر قول الفراء: معاني القرآن، لفراء(ت:٢٠٧ه)، عالم الكتب،بيروت،الطبعة:الثالثة،١٤٠٣ه ـ١٩٨٣م،ج:٣،ص:٢٨٢

أي: التُّراب. وَقالَ أَبُو عبيد: قالَ يُونس، أَهْل مَكَّة يُخالفون غَيرهم من العَرب فيهمزون، النبيء، والبريئة، والذَّريئة، من ذرأ الله الخلق، وَذَلِكَ قلِيل."[١]

ووجه غيره من العلماء القراءة بهمز البريئة، **فقال الفراء**:" البرية غير مهموز، إلا أن بعض أهل الحجاز همزها كأنه أخذها من قول الله جل وعز برأكم، وبرأ الخلق، ومن لم يهمزها فقد تكون من هَذا المعنى."[٢] فالهمز من البريئة لغة لبعض أهل الحجاز مأخوذة من قوله تعالى برأكم وهذا يعني أنه مسلك عربي عند بعض أهل الحجاز.

ويقول ابن خالويه:" فالحجة لمن حقق الهمز: أنه أخذه: من برأ الله الخلق. ودليله قوله: هُوَ اللهُ الخالِقُ البارِئُ"[٣] فالبريئة بالهمز تكون مشتقة من الفعل برأ بمعنى الخليقة .

ويقول ابن زنجلة:" قَرَأَ نَافِع وَابْن عَامر: (خير البريئة)، وَ(شر البريئة) بِالْهَمْز وحجتهما أنه من برأ الله الخلق يبرؤهم برءا وَالله البارئ والخلق يبرؤون والبريئة فعيلة بِمَعْنى مفعولة كَقَوْلِك قَتِيل بِمَعْنى مقتول."[٤]

ويقول ابن الحاجب:" وقول النحويين: التزم قلب الهمزة ياء وإدغامه في نبي وبرية، غير صحيح؛ لثبوت الهمزة فيهما في بعض القراءات السبع، فإن نافعا يقرأ: (النبيء) بالهمز في جميع القرآن، ونافعا وابن ذكوان يقرآن: (البريئة) بالهمز. وإذا كان كذلك فلو قيل: قلب همزة نبي وبرية كثير لكان أولى."[٥]

بعد عرض أقوال العلماء السابقة يتضح أن إثبات الهمزة في (البريئة) لغة ثابتة عند شريحة من العرب ولا سيما أهل الحجاز، واللغة لا تدفع بأختها، ولا فضل للغة على أخرى ولا يصح دفع اللغة بأختها كما نص على ذلك ابن جني في باب اختلاف اللغات وكلها حجة: " وليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها."[١]

أما اعتراض ابن عطية السابق ذكره من أن القراءة في(البرية) من غير همز تجعل الهمز خطأ في الاشتقاق؛لأنها مأخوذة من البرا، وهو التراب، فقد ردَّه السمين الحلبي فقال:"

---

(١) الأزهري، أبو منصور، تهذيب اللغة، باب الراء والباء،ج:١٥،ص:١٩٣ ـ ١٩٤

(٢) الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، عالم الكتب بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣ه ـ ١٩٨٣م،ج:٣،ص:٢٨٢

(٣) ابن خالويه (ت: ٣٧٠هـ)، حقق: د. عبد العال سالم مكرم، ، دار الشروق – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٣٩٩هـ١٩٧٩م، ص:٣٧٤

(٤)ابن زنجلة (ت: حوالي ٤٠٣هـ)، حجة القراءات ،حقق الكتاب وعلق على حواشيه: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، يروت، الطبعة :الخامسة ، ١٤١٨ه ـ١٩٩٧م،ص:٧٦٩

(٥) الأستراباذي، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني (ت: ٧١٥هـ)،شرح شافية ابن الحاجب، تح: عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة)، مكتبة الثقافة الدينية، لطبعة: الأولي ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م ،ج:٢،ص:٦٨٨

(١) ابن جني (ت: ٣٩٢هـ)، الخصائص ،تح: محمد علي النجار ،دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية،الطبعة:الثانية،١٣٧١ه ـ١٩٥٢م ،ج:٢،ص:١٠

فالقراءتان مختلفتا الأصل متفقتا المعنى. إلا أنَّ ابنَ عطية غَضَّ مِنْ هذا فقال: «وهذا الاشتقاقُ يَجْعَلُ الهمزةَ خطأً وهو اشتقاقٌ غيرُ مَرْضِيٍّ. انتهى، يعني: أنَّه إذا قيل بأنَّها مشتقةٌ من البَرا وهو الترابُ فمَنْ أين يجيْءُ في القراءةِ الأخرى؟ وهذا غيرُ لازم لأنهما قراءتان مُسْتقلتان، لكلٍ منهما أصلٌ مستقلٌ، فقيل: مِنْ بَرَأ، أي: خلق، وهذه مِنْ البَرا؛ لأنَّهم خُلِقوا منه، والمعنى بالقراءتين شيءٌ واحدٌ، وهو جميعُ الخَلْق."[2]

وتبعا لما سبق من توجيه القراءة، فإن القراءة جاءت موافقة لسنن العربية ،فهي صحيحة من جهة اللغة، أما من جهة السند فهي متواترة ولو لم يكن لها إلا التواتر في النقل لكفاها رد المنتقدين لها، ولا يجوز إنكارها. "ولا يُلتفتُ إلى مَنْ ضَعَّف الهمزَ من النحاةِ والقُرَّاء لثبوتِه متواتِراً."[3]

(٢) السمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق،ج:١١،ص:٧١
(٣) السمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:١١،ص:٧١

اختلف القراء السبعة رحمهم الله في الهمزة في (ضيزى) من قوله تعالى:(تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ).[النجم /٢٢]، يقول ابن مجاهد: قرأ ابن كثير: (ضِئْزَى) بالهمز، وقرأ الباقون: (ضِيزى)، بغير الهمز."(١)

رد القراءة :

ذهب بعض العلماء إلى ردَّ القراءة بهمز(ضئزى)، يقول الطبري:" ومن العرب من يقول ضَأزى بالفتح والهمز، وضُؤزى بالضم والهمز، ولم يقرأ أحد بشيء من هذه اللغات."(٢)

يقول الزجاج:" وقرأت على بعض العلماء باللغة في:(ضيزى) لغات. يقال: ضِيزى، وضُوزى، وضُؤزى، وضأزى على (فَعْلى) مفتوحة، ولا يجوز في القرآن إلا (ضِيزى) بياء غير مهموزة، وإنما لم يقل النحويون إنها على أصلها؛ لأنهم لا يعرفون في الكلام فِعْلى صفة."(٣)

السبب في ردِّ القراءة :

ترجع العلة في ردِّ القراءة بالهمز من (ضِئْزَى) إلى جهتين:

١ ـ أنه لم يقرأ أحد من القراء بهمز ضيزى

٢ ـ أنه لا يوجد في كلام العرب صفة على مثال فِعْلى

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

أشار أبو منصور الأزهري إلى توجيه الفراء ضِئْزَى وقول الفراء بأنه لم يقرأ أحد بهمز ضئزى، فقال:" وروى المفضل بن سلمة عن أبيه عن الفراء أنه قال في قوله (قسمة ضِيزَى)، أي: جائرة. قال: والقراء جميعهم على ترك همز(ضيزى)، قال ومن العرب من يقول ضيزى، ولا يهمز، وبعضهم يقول: ضِئْزى وضُؤزَى بالهمز، ولم يقرأ بها أحد نعلمه، قال: وضيزى فِعْلى، وإن رأيت أولها مكسوراً، هي مثلُ بيض وعِين كان أوَّلها مضموماً فكرهوا أن يترك على ضمه، فيقال بوضٌ وعُونٌ والواحدة بَيضاء وعَيناء فكسروا أولها لتكون بالياء، ويتألف الجمع والاثنان والواحد، وكذلك كرهوا أن يقولوا: ضوزى فتصير من الواو وهي من الياء، وإنما قضيت على أولها بالضم؛ لأن النعوت للمؤنث تأتي إما بفتح وإما بضم، فالمفتوح مثلُ

---

(١)ابن مجاهد، السبعة في القراءات،ص:٦١٥،وانظر مكي بن أبي طالب القيسي،الكشف عن وجوه القراءات،ج:٢،ص:٢٩٥، الداني، أبو عمرو، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة،ص:٧٣٢ ـ ٧٣٣

(٢) الطبري، محمد بن جرير ،جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج:٢٢،ص:٥٢

(٣) الزجاج معاني القرآن وإعرابه،ج:٥،ص:٧٣

سَكْرَى وعَطْشَى ،والمضموم مثلُ : الأنثى والحُبْلَى."[1]

ونص أبو منصور الأزهري على قراءة ابن كثير بالهمز(ضِئْزَى)في معاني القرآن وبين وجهها في اللغة، فقال:" قرأ ابن كثير وحده (ضِئْزَى) بالهمز. وقرأ الباقون بغير همز المعنى في ضِيْزَى وضِئْزى واحد، يقال: ضازه يضيزه، إذا نقصه حقه. ويقال أيضا: ضأزه يضأزه -بالهمز- :بمعنىً واحد، و(ضِيزَى) بغير همز في الأصل (ضُيْزَىْ) بضم الضاد على (فُعْلَىْ) فثقلت الضمة مع الياء، فكسرت الضاد؛ لأن الياء أخت الكسرة، كما قالوا: أبيض وبيض.

وأصله: بُيْض على (فُعْل)، كما يقال :حُمر وسُود. وإنما قلنا هذا لأنه ليس في كلام العرب صفة على (فِعْلى)، إنما الصفات تجيء على: (فَعْلى)، نحو: سَكْرَى، وغَضْبَى. وعلى: (فُعْلى)، نحو: حُبْلَى وفُضْلَى) [2]

إن دفاع أبي منصور عن قراءة ابن كثير بهمز (ضِئْزَى) اعتمد على إثبات روايتها بعد الإشارة إلى قول الفراء بأنه لم يقرأ بها أحد ،وفي اثبات روايتها ردُّ على قول الطبري بأنه لم يقرأ أحد باللغات الواردة في ضئزى، فمن حفظ حجة على من لم يحفظ ومن علم بالشيء حجة على من يعلم. أما توجيه القراءة فقد احتج له أبو منصور بأن الهمز لغة ثابتة عن العرب ،وقد قال بهذا القول كثير من العلماء، يقول الخليل:" ضأزه يَضْأَزُه ضَأْزَاً، وضَازه يَضِيْزُه ضَيْزاً غيلرُ مهموز فهو ضائز وذاك مَضِيْز، وإذا همزت قلت: مَضْؤوز. ويُقال:ضِزى وضُوزَى وضِئْزَى بالهمز."[3]

ووجه غيره من العلماء القراءة بالهمز بوجوه أخرى، يقول أبو حيان:"ويجوز أن تكون مصدراً على وزن فِعْلَى كذِكْرَى."[4]

ويقول السمين الحلبي:" ويحتمل أن يكون من ضأزه بالهمز كقراءة ابن كثير، إلا أنه خُفِّف همزُها وإن لم يكن من أصول القراء كلهم إبدال مثل هذه الهمزة ياءً لكنها لغة التزمت فقرؤوا بها .....ومن جوَّز أن تكون الياء بدلاً من همزة أبو عُبيد[5]."

وتحقيق الهمزة أو تسهيلها لغتان عند العرب ولا ينكر أحدهما:" وإن سكنت الهمزة بعد غير همزة جاز بأن تخفف بإبدالها مدة من جنس حركة ما قبلها ....أو عيناً نحو: كاس، بير،

---

(١) الأزهري، أبو منصور، تهذيب اللغة، باب الضاد والزاي،ج:١٢،ص:٣٨،وانظر قول الفراء: الفراء، معاني القرآن.ج:٣،ص:٩٨ - ٩٩
(٢) الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات،ص:٤٦٧ - ٤٦٨
(٣) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، باب الضاد والزاي ،ج:٧،ص:٥٣،انظر:الطبري،جامع البيان عن تأول آي القرآن،ج:٢٢،ص:٥٢،ابن زنجلة، حجة القراءات، ص:٦٨٦،الكشاف، ج:٥،ص:٦٤٣،فتح الوصيد، ج:٤،ص: ١٢٦١
(٤) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط،ج:٨،ص:١٦٠،انظر:الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:١٠،ص:٩٦
(٥) السمين الحلبي،والدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:١٠،ص:٩٦

بوس في كأس وبئر، وبؤس."[1] وفي هذا إشارة إلى أن الهمز هو الأصل والتسهيل طارئ عليه.

وبناء على ما سبق من توجيه القراءة، فالقراءة صحيحة من جهة اللغة، وثابتة بالتواتر، وليس يصح الطعن في المتواتر الثابت مسموعا عن العرب ويمكن القول: إن إنكار الطبري والفراء وغيرهم ممن أنكروا القراءة مبني على عدم تواتر القراءة عندهم.

---

(١) الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب،ج:١،ص:٢٧٠

ثالثا: حذف الهمز

اختلف القراء السبعة –رحمهم الله- في إدغام التنوين في اللام من قوله تعالى: (وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ)[النجم/٥٠]، يقول ابن مجاهد:" قَرَأَ ابْن كثير وَعَاصِم وَابْن عَامر وَحَمْزَة والكسائى {عادا الأولى} منونة مَهْمُوزَة، وَقَرَأَ نَافِع وَأَبُو عَمْرو (عاداْ لولى) مَوْصُولَة مدغمة وَاخْتلف عَن نَافِع في الهمزَة فروى لنا إِسْمَاعِيل القاضى عَن قالون وَأحمد بن صَالح عَن أبى بكر بن أبى أويس وقالون وَإِبْرَاهِيم القورسى عَن أبى بكر ابْن أبى أويس عَن نَافِع (عادا لؤلى) بالهَمْز وَقَرَأَ ابْن جماز وَإِسْمَاعِيل ابْن جَعْفَر وَمُحَمّد بن إِسْحَق المسيبى عَن أَبِيه وورش (عاداْ لولى) مثل أبى عَمْرو".(١)

رد القراءة:

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى رد القراءة بإدغام التنوين باللام، يقول المبرد:"وَمِنْهُم من يَقُول لحمر جاءَني فيحذف الألف لتحرّك اللام وعَلى هَذا قرأ أبو عَمْرو {وَأَنَّهُ أهْلَكَ عَادَ لُولَي} وَكانَ الأخفش يُجيز اِسَلْ زيدا لأَنَّ السِّين عِنْده سَاكِنة لأَنَّ الحَرَكة للهمزة وَهَذا غلط شَدِيد لأَنَّ السِّين متصرّفة كسَائِر الحُرُوف وألف الوَصْل لا أصل لَهَا".(٢)

ونقل مكي بن أبي طالب منع المبرد من إدغام التنوين باللام فقال:" أدغم نَافِع وَأَبُو عَمْرو التّنوين فِي اللَّام من الأولى بعد أن ألقيا حَرَكَة الهمزَة المضمومة من أولى على لام التّعْرِيف وَقد منع المبرد وَغَيره ذَلِك لِأَنَّهُمَا أدغما سَاكِنا فِي مَا أَصله السّكُون وحركته عارضة والعارض لا يعْتَد بِهِ "(٣)

وذكر النحاس تلحين بعض النحويين للقراءة بإدغام التنوين باللام عادًا القراءة بغير الإدغام هي البينة في العربية، فقال:" قراءة الكوفيين وبعض المكيين، وهي القراءة البيّنة في العربية حرّك التنوين لالتقاء الساكنين. وقراءة أبي عمرو وأهل المدينة: (وأنه أهلك عاداْ الولي) بإدغام التنوين في اللام. وتكلم النحويون في هذا فقال محمد بن يزيد: هو لحن وقال غيره......... قال: وسمعت محمد بن الوليد يقول: لا يجوز إدغام التنوين في هذه اللام؛ لأن هذه اللام أصلها السكون والتنوين ساكن فكأنه جمع بين ساكنين قال: وسمعته يقول: سمعت محمد بن

---

(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات،ص:٦١٥،وانظر مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات،ج،ص:٢٩٦،ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر،ج:١،ص:٤١٥

(٢) المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م ج:١ ،ص:٣٨٩

(٣) بن أبي طالب، مكي(توفى: ٤٣٧هـ)، مشكل إعراب القرآن، حقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية،،١٤٠٥هـ ، ،ج ،ص:٦٩٥

يزيد يقول: ما علمت أن أبا عمرو بن العلاء لحن في صميم العربية في شيء من القرآن إلا في يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ [ال عمران/٥٧] وفي وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عاداً الأولى."[١]

واختار الطبري القراءة بغير الإدغام لفصاحتها ولأنها في نسبة الشيوع أغلب من أختها، فقال:" **والصواب من القراءة في ذلك عندنا** ما ذكرنا من قراءة الكوفيين، لأن ذلك هو الفصيح من كلام العرب، وأن قراءة من كان من أهل السليقة فعلى البيان والتفخيم، وأن الإدغام في مثل هذا الحرف وترك البيان إنما يوسع فيه لمن كان ذلك سجيته وطبعه من أهل البوادي. فأما المولدون فإن حكمهم أن يتحرّوا أفصح القراءات وأعذبها وأثبتها، **وإن كانت الأخرى جائزة غير مردودة."**[٢]

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة في رد القراءة إلى سببين:

١- القياس: لأن التنوين ساكن واللام أصلها السكون، فكأنه حصل جمع بين ساكنين والجمع بين الساكنين غير جائز.

٢- مخالفتها الفصيح من اللفظ كما يرى الطبري

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على قراءة نافع وأبي عمرو ولم يشر إلى تلحينها ،ولم يناقش أقوال الطاعنين في القراءة ،لكنه أورد كلاماً للزجاج يفيد بصحة القراءة، ووصف القراءة بإسقاط الهمزة وإدغام التنوين باللام قائلاً: إنها قول كثير من العرب، ووجهها لغوياً، فقال:" قرأ نافع وأبو عمرو والحضرمي "عادًا لُولى" مدغمة التنوين، موصولة الألف. وروى عن نافع " لُؤلى " بالهمز. وأما أبو عمرو فإنه لم يهمز. وقرأ الباقون (عَادًا الأولى) منونًا. قال أبو منصور: أما قراءة نافع وأبو عمرو (عادًا لُولى)، فإنهما حذفا همزة (الأولى)، وأدغما التنوين في اللام وهذا كقول كثير من العرب، هذا الاحْمَرُ جاء، ثم يحذفون الهمزة فيقولون: هذا لَحْمَر قدْ جاء..... وقال الزجاج: (الأولى) فيها ثلاث لغات، يقال: الأولى بسكون اللام، وإثبات الهمزة، وهى أجود اللغات. والتى تليها في الجودة (الاوْلى) بضم اللام، وطرح الهمزة. وكان يجب في القياس إذا تحركت اللام أن يسقط ألف الوصل؛ لأن الف الوصل اجْتلبت لسكون اللام، ولكنه جاز ثبوتها لأن ألف لام المعرفة لا يسقط مع ألف الاستفهام فخالفت ألفات الوصل.

---

(١) النَّحَّاس، (ت: ٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، تحق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب،ط:٢، ١٤٠٥ه - ١٩٨٥م، ج:٤،ص:١٧٩ - ١٨٠

(٢) الطبري (ت: ٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تح: عبدالله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط: ١، ١٤٢٢ه - ٢٠٠١م ،ج:٢٠،ص:٨٧

قال: ومن العرب من يقول: لُولى. يريد: الأولى، فيطرح الهمزة لتحرك اللام. وقد قرئ (عادًا لُولى)على هذه اللغة، وأدغم التنوين في اللام. والأكثر (عادًا الأولى) بكسر التنوين."[1]

وقال في تهذيب اللغة: إن إسقاط الهمزة هو لغة لبعض العرب وهذا قول سيبويه ،والخليل ،ونقله الزجاج عنهما وهي لغة لأهل المدينة ويتكلمون بها:" قلتُ: هِيَ لغة لبَعض العَرَب يتكلم بهَا أهل المَدِينَة، وبهذه اللغَة قرَأ نَافِع، يَقُولونَ: قالَ لَحْمَرُ، يُريدُونَ: قالَ الأحْمَر، وَمِنْهُم من يَقُول: قالَ لحْمَرُ، قالَ ذَلِك سِيبَوَيْهٍ والخليل، حَكاهُ الزّجاج."[2]

يمكن القول إن دفاع أبي منصور الأزهري عن القراءة جاء من جهتين:

الأولى: أن القراءة ثابتة ومتواترة، والقراءة إذا ثبتت فلا سبيل إلى دفعها وردِّها أو إنكارها.

الثانية :بيان وجهها في اللغة وقد ووجَّهها بأن إسقاط الهمز لغة لبعض العرب، وهي لغة لأهل المدينة يتكلمون بها، ويظهر هنا أن أبا منصور الأزهري قد انتصر للقليل ولم يخطّئ القراءة لأنها تخالف الأشيع في اللغة كما قال الطبري في انتقاده لقراءة نافع وأبي عمرو؛ لأن القراءة:" سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها."[3]، وقد وجه غيره من العلماء القراءة بهذا الوجه ،يقول الفراء:" وهي قراءةُ أهل المدينة: جَزمُوا النونَ لمّا تحرّكت اللام، وخفضَها مَن خفضَها لأن البناء عَلى جزم اللام التي مَع الألف فِي: (الأولى)، والعربُ تقولُ: قمْ لآن، وَقم الآن، وصُم الاثنين وَصُمْ لثنين عَلى ما فسرتُ لكَ."[4]

ويقول الزجاج:" ومن العرب من يقول: لُولي- يريد الأولى- فطرح الهمزة لتحرك اللام. وَقدْ قرئ (عاداً لُوْلى). على هذه اللغَةِ، وأدغِمَ التنوين في اللام."[5]

وبناء على ما سبق من توجيه القراءة، فالقراءة بإدغام التنوين باللام صحيحة متواترة من جهة النقل، أما من جهة اللغة، فهي لغة لبعض العرب. أما أحكام النحاة الذين لحنوا القراءة فهي أحكام صرفية تتعامل مع الواقع الافتراضي للكلمة دون الحكم على واقعها الصوتي وهو ما أوقعهم في إشكالية مع القراءة إذ عالجوا حذف الهمزة وإدغام التنوين معالجة صرفية وكان ينبغي أن تعالج معالجة صوتية تتعامل مع الواقع المنطوق لا الواقع الافتراضي لأصل الكلمة والحركات الطارئة أو الأصيلة فيها. وإدغام التنوين ـ وهو نون ساكنة ـ مع اللام مما لا عيب

---

(١) الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات،ص:٤٦٨ ـ٤٦٩

(٢) الأزهري، أبو منصور، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى،٢٠٠١ ،باب الخاء والجيم،ج:٦،ص:٢٨٧

(٣) الداني، أبو عمرو، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة،ص:٣٩٦

(٤) الفراء، أبو زكريا، (ت: ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط(٣)،١٤٠٣ه ـ ١٩٨٣م،ج:٣،ص:١٠٣

(٥) الزجاج، أبو إسحق(ت ٣١١ه)، معاني القرآن وإعرابه،ج:٥،ص:٧٧حقق: عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٨ هـ -١٩٨٨م،ج:٥،ص:٧٧،ووجه كثير من العلماء القراءة بهذا التوجيه، انظر:، النَّحَّاس، إعراب القرآن، ج:٤،ص:١٨٠،ابن خالويه الحجة في القراءات السبع،ص:٣٧٧،الفارسي، الحجة للقراء السبعة،ج:٦،ص:٢٣٨، ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط:٢ ،١٣٧١ه ـ ١٩٥٢م،ج:٣،ص:٩١ ـ٩٢.

فيه لأن الحروف إذا حدث بينها التماثل والتقارب في المخرج والصفة أدغمت حتى تصبح حرفاً واحداً:" فيتحول صوت النون الساكنة إلى اللام مماثلة تامة تحت تأثير التناسب الصوتي؛ إذ إن صوت النون وصوت اللام متقاربان مخرجاً حيث يخرجان من طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا مع اللثة، كما أنهما متقاربان صفة...... فلما تجاور هذان الحرفان وبينهما هذا التقارب والاشتراك في تلك الصفات اختزل جهاز النطق الجهد فأحدث مماثلة صوتية تامة بينهما وتحول صوت النون إلى اللام. "(١)

(١) ابراهيم جميل محمد ابراهيم، المماثلة الصوتية في البنية والتركيب ـ دراسة تطبيقية على نماذج من القرآن الكريم ـ ،مكتبة المتنبي،الدمام،ط:١ ،١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م،ص:١١٤ ـ ١١٥

رابعاً: التغاير الصرفي في بنية الكلمة وحركاتها

اختلف القراء السبعة رحمهم الله في إسقاط الواو وإثباتها وضَّم اللام وإسكانها من قوله تعالى: **(وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوۡ تُعۡرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا).**[النساء/١٣٥]، يقول ابن مجاهد:

"قرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو، وعاصم والكسائي:(تلووا) بواوين:الأولى مضمومة والثانية ساكنة. وقرأ حمزة وابن عامر: (وإن تلوا) بواو واحدة واللام مضمومة."(١)

رد القراءة:

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى الطعن في قراءة حمزة وابن عامر بواو واحدة،لأنها تفيد معنى الولاية والنصرة ولا مناسبة لها في الآية عندهم ،يقول الأخفش" وقال بعضهم: (وإن تلوا)؛ فإن كانت لغة فهو لاجتماع الواوين، ولا أراها إلا لحنا: إلا على معنى الولاية، وليس للولاية معنى ههنا إلا في قوله: (وإن تلوا عليهم) فطرح عليهم فهو جائز."(٢) فلا مكان عند الأخفش للولاية إلا إذا طرح عليهم من الكلام، وهي لحن غير صواب على ذلك لأن المعنى لا يحتمل الولاية .

يقول ابن قتيبة:" وقرأ يحيى بن وثاب: (وإن تلوا أو تعرضوا) من الولاية ولا وجه للولاية ههنا، إنما هي تلووا بواوين من ليِّك في الشَّهادة، وميلك إلى أحد الخصمين عن الآخر."(٣) فردها؛ لأن المعنى لا ينصرها عنده ولا يحتملها.

وخطأ الطبري القراءة بواو واحدة بعد أن ذكر توجيهها، فقال:" فإذا كان فساد ذلك واضحا من كلا وجهيه، فالصواب من القراءة الذي لا يصلح غيره أن يُقرَأ به عندنا: (وإن تلووا أو تُعْرِضوا)، بمعنى الليِّ الذي هو مطلٌ."(٤)

.

العلة في ردِّ القراءة:

ترجع العلة في رد القراءة بواو واحدة إلى أن معنى الولاية لا يستقيم في الآية، وهو خارج عن قول أهل التأويل، وإنما المعنى الّلي وهو الإعراض.

---

(١)ابن مجاهد، السبعة في القراءات،ص:٢٣٩،وانظر مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات،ج١،ص:٣٩٩،ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر ،ج:٢،ص:٢٥٢

(٢) الأخفش، معاني القرآن ،ج:١،ص:٢٦٨

(٣) ابن قتيبة ،تأويل مشكل القرآن،ص:٦٢

(٤) الطبري. جامع البيان عن تأويل آي القرآن ،ج:٧،ص:٥٩٣،انظر:الزجاج،معاني القرآن وإعرابه،ج:٢،ص:١١٨

دفاع أبي منصور وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على القراءة بواو واحدة، ولم يشر إلى تخطئتها وتلحينها، ولم يناقش حجج القائلين بتلحينها. ووجهها بتوجيهين، فقال:" ومن قرأ: (تلوا) بالتخفيف، ففيه وجهان:

أحدهما: أن يكون أصلها: (تلووا) فأبدل من الواو المضمومة همزة، فصارت: (تلؤوا) بإسكان اللام ، ثم طرحت الهمزة وطرحت حركتها على اللام، فصارت: (تلوا)، كما قيل في: (أدور): (أدؤُر)،ثم طرحت الهمزة فصارت : (أدُر).

وقيل معنى: (تلووا) تفعلوا من الولاية أو تعرضوا، المعنى إن قمتم بالأمر أو أعرضتم فإن الله بما تعملون خبير ،ويكون: (تلوا)على هذا المعنى من وَلِيَ يَلِي، إذا تلى أمراً وقام به."[1]، وقال في تهذيب اللغة:" وهذا كله صحيح في قول البصريين."[2] إن دفاع أبي منصور الأزهري عن القراءة اعتمد على جهتين، هما:

الأولى من جهة إثبات القراءة، فهي مروية عن ابن عامر وحمزة وقد عنون للحديث عن القراءات الواردة في الآية بقوله: وقوله عز وجل: (وإن تلوا) فأثبتها بواو واحدة مما يوحي بقبوله القراءة والاعتداد بها.[3]

الثانية:من جهة اللغة، إذ إن القراءة جاءت على وجه صحيح من وجوه اللغة وتوجيهها عنده من جهتين:

١.أن أصل تلوا: (تلووا) فأبدل من الواو المضمومة همزة. فصارت: (تلؤوا) بإسكان اللام فنقلت حركت الهمزة إلى اللام فصارت تلوا كما: (أدور): (أدْؤُر) فحذفت الهمزة ونقلت حركتها إلى الدال، وقال بهذا التوجيه غير واحد من أهل العلم فقد تعرض الفراء للحديث في هذه القراءة، فقال:" ونرى أن الذين قالوا: (تلوا) أرادوا: (تلؤوا) ،فيهمزون الواو لانضمامها. ثم يتركون الهمز فيتحول إعراب الهمز إلى اللام فتسقط الهمزة."[4] وقد رد الطبري هذا التوجيه فقال:" غير أنه خالف المعروف من كلام العرب ،وذلك أن الواو الثانية من قوله: (تلؤوا) واو جمع، وهي علم لمعنى فلا يصح همزها ،ثم حذفها بعد همزها، فيبطل علم المعنى الذي أدخلت له

---

(١) الأزهري ، أبو منصور، معاني القراءات .ص:١٣٤
(٢) الأزهري ،تهذيب اللغة ،ج:١٥،ص:٣٣٣
(٣) الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات .ص:١٣٤
(٤) الفراء، معاني القرآن،ج:١،ص:.٢٩١،انظر:معاني القرآن وإعرابه،الزجاج،ج:٢،ص:١١٨،البيان في غريب إعراب القرآن ،ابن الأنباري،ج:١،ص:٢٧٠،النحاس،معاني القرآن،ج:٢،ص:٢١٥،أبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة،ج٣،ص:١٨٦

الواو المحذوفة ."[1] غير أن ما ذكره الطبري أن الواو علامة المعنى فلا يصح حذفها غير دقيق فالواو لم تحذف كليا بل قصرت صوتيا ثم إن علم المعنى ههنا هو حذف النون لا ثبوت الواو وإن كان يقصد معنى الجمع فإن الضمة دالة عليه .

٢. أن يكون المعنى فيها من الولاية وهو القيام بالأمر ،بمعنى إن قمتم بالأمر أو أعرضتم فإن الله بما تعملون خبير، و قال بهذا التوجيه غير واحد من أهل العلم، يقول السمين الحلبي:" ويُعزى لجماعة منهم الفارسي– أن هذه القراءة مأخوذة من الولاية، بمعنى: إن وُليتم إقامة الشهادة أو وُليتم الأمر فتعدلوا عنه والأصل: (توَليوا)،فحذفت الواو الأولى لوقوعها بين حرف المضارعة وكسرة فصار تلِيوا كتعِدوا وبابه فاستثقلت الضمة على الياء ففعِل فيها ما تقدم في: (تلووا)."[2]

لم يسلم هذا التخريج من الطعن فقد ردَّه الطبري محتجا بأقوال أهل التأويل وتوجيهات بعض الصحابة رضوان الله عليهم، فقال:" والوجه الآخر أن يكون قارئها كذلك أراد وإن تلوا من الولاية، فيكون معناه وإن تلوا أمور الناس أو تتركوها، وهذا معنى إذا وجه القارئ قراءته، على ما وصفنا إليه خارج عن معاني أهل التأويل، وما وجه إليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون تأويل الآية ."[3]

ولا وجه للطبري برد القراءة؛ فهي ثابتة متواترة وثبوتها وحده كاف لرد كل مطعن فيها لاتزال غضة على الألسن وفي أفواه القراء ومحاطة بهالة من القداسة مما هو أدعى عند القراء لحفظها وتناقلها عبر العصور شأنها شأن أي آية من كتاب الله، هي ثابتة لغة ونقلا، يقول السمين الحلبي رادًا قول الطاعنين في الآية:"وهذا الطعن ليس بشيء لأنها قراءة متواترة ومعناها صحيح،لأنه إن أخذناها من الولاية كان المعنى على ما تقدَّم وإن أخذناها من الليِّ فالأصل: (تلووا) كالقراءة الأخرى ، وإنما فعِل بها ما تقدَّم من قلب الواو همزة ونقل حركتها، أومن نقل حركتها من غير قلب فتتّفق القراءتان في المعنى."[4]

بعد عرض أقوال العلماء في توجيه القراءة فإنه يمكن القول:إن القراءة صحيحة من جهة اللغة ثابتة بالتواتر من جهة النقل؛ لتواترها، ولبيان وجهها ولا يصح ردُّها أو تغليطها.

---

(١) الطبري، جامع البيان عن تأول آي القرآن،ج:٧،ص:٥٩٣
(٢) السمين الحلبي ،الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج: ٤،ص:١١٩.انظر: الزجاج، معاني القرآن،ج:٢،ص:١١٨،النحاس،معاني القرآن،ج:٢،ص:٢١٥،أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج:٣، ص١٨٥،فقد استحسن الفارسي القراءة بواو واحدة
(٣) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج:٧،ص:٥٩٣
(٤) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج: ٤،ص:١١٩

اختلف القراء السبعة– رحمهم الله- في فتح النون وإسكانها في:(شَنَئَآنُ) من قوله تعالى: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَلَا ٱلۡهَدۡيَ وَلَا ٱلۡقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّهِمۡ وَرِضۡوَٰنٗاۚ وَإِذَا حَلَلۡتُمۡ فَٱصۡطَادُواْۚ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ أَن صَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ أَن تَعۡتَدُواْۘ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ)[المائدة/٢]، يقول ابن مجاهد: "فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي:(شَنَآنُ قوم) محركة النون. وقرأ ابن عامر:(شَنْئَآنُ) ساكنة النون، واختُلِفَ عن عاصم، فروى عنه أبو بكر (شَنْئَآنُ) ساكنة النون، وروى عنه حفص:(شَنَآنُ) مفتوحة النون ،واختُلِفَ عن نافع أيضا، فروى عنه إسماعيل ابن جعفر والواقدي والمسيَّبيُّ:(شَنْئَآنُ) خفيفة. وروى ابن جماز والأصمعي وورش وقالون:(شَنَآنُ) مثقلة ."[1]

رد القراءة:

ذهب بعض العلماء إلى رد القراءة بإسكان النون، يقول الطبري:"والذي هو أولى القراءتين في ذلك بالصواب قراءة من قرأ: (شَنَآنُ قوْم)، بفتح النون محركة؛ لتتابع تأويل أهل التأويل على أن معناه بُغْضُ قوم وتوجيههم ذلك إلى معنى المصدر دون معنى الاسم، وإذ كان ذلك مُوَجَّهاً إلى معنى المصدر ،فالفصيح من كلام العرب فيما جاء من المصادر على (الفَعَلان) بفتح الفاء تحريك ثانيه دون تسكينه كما وصفتُ من قولهم: الدَّرَجَانُ والرَّمَلانُ من درج ورمل، فكذلك الشَّنَآنُ من :شَنِئتُهُ أَشْنَؤُه شَنَآناً."[2] يقول النحاس:" وأنكر أبو حاتم وأبو عبيد:(شَنْآن) بإسكان النون؛ لأن المصادر إنما تأتي في مثل هذا متحركة ."[3]، ويقول أيضا:" ويُقرَأ: (شَنْئَآن) بإسكان النون، وليس بالحسن؛ لأن المصادر لا تكاد تكون على فَعْلان."[4]

أما ابن خالويه فقد اختار القراءة بالفتح (شَنَآن) وحكم بقلة (شَنْآن)، فقال:"(شَنَآن) محركا، وهو الاختيار؛ لأن المصادر ممَّا أوله مفتوح جاء محركا مثل: الغليان، والنَّزَوان، والهَمَلان، والإسكان قليل." [5]

فقد اختار ابن خالويه (شَنَآن)بالفتح لكثرتها وشيوعها وقلة التسكين فيها .

---

(١)ابن مجاهد، السبعة في القراءات:٢٤٢،وانظر مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات،ج١،ص:٤٠٤ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر ،ج:٢،ص:٢٥٣-٢٥٤

(٢) الطبري ،بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج:٨،ص:٤٧-٤٨

(٣) النحاس، إعراب القرآن ،ج:٢:ص:٦،وانظر:أبو زرعة ،ابن زنجلة،حجة القراءات،ص:٢٢٠

(٤) النحاس، معاني القرآن،ج:٢،ص:٢٥٤

(٥) ابن خالويه،إعراب القراءات السبع،ج:١،ص:١٤١

أما الجوهري صاحب الصِّحاح فقد وقف موقفاً أشدُّ جرأة من القراءتين، فقال:" وشَنَآناً بالتحريك وشَنْآناً بالتسكين وقد قُرئ بهما قوله تعالى (شَنَآنُ قَوْم)؛ وهما شاذان؛ فالتحريك شاذٌ في المعنى لأن فَعَلان إنما هو من بناء ما كان معناه الحركة والاضطراب كالضَرَبَان والخَفَقان، والتسكين شاذٌ في اللفظ؛ أنه لا يجيء شيءٌ من المصادر عليه "(١)

أثبت الجوهري القراءتين ثم حكم بشذوذهما لا بشذوذ إحداهما كسابقيه، وذكر مكي بن أبي طالب تلحين أبي حاتم للقراءة بتسكين النون فقال:"ولم يُجز أبو حاتم إسكان النون ورآه غلطا؛لأن المصادر لا تأتي على: (فَعْلان) بالإسكان ."(٢)

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة في رد القراءة بإسكان النون إلى علتين:

١- أن المصادر لا تأتي على فعْلان بسكون العين و مصدر الفعل الثلاثي الدال على الحركة يكون على وزن (فَعَلان).

٢- أن الشائع عند أهل التأويل أن: (شَنَآن) مصدر وليس اسما بمعنى: بغيض قوم.

دفاع أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على القراءة بإسكان النون في: (شَنْئآن)، وبين وجهها، دون الإشارة إلى إنكارها، أو إيراد حجج العلماء الذين لحنوا القراءة ومناقشتها، فقال:"قرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم (شَنْئآنُ قَوْم) .....واختُلِفَ عن نافع .....وقد روى عنه اسماعيل والمُسَيَّبي والواقدي مثل قراءة ابن عامر وقرأ الباقون : (شَنَئآنُ) مثقلاً......قال أبو منصور: من قرأ: (شَنَئآنُ قَوْم) مُثقلاً فمعناه: بغض قوم، وهو مصدر قولك: (شَنَأتُهُ أَشْنَؤه شَنَئا وشَنَآنا)، مثل: الدّرجان والهملان .ومن قرأ: (شَنْآنُ قَوْم)، فهو نعت كأنه قال: لا يحملنَّكم بغيض قوم، ولا يُكسِبَنَّكم مُبغِض قوم."(٣)

وقال في التهذيب أيضا: "وقال أبو عبيدة : في قوله: (وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْم)، يُقَال: (الشَنَآن) بتحريك النون والهمزة، و(الشَنْآن) بإسكان النون البغضة."(٤)

إن دفاع أبي منصور الأزهري عن صحة القراءة بسكون النون في: (شَنْئآن)، اعتمد على إثبات صحة القراءة وتواترها وبيان وجهها في العربية، وهو عند الأزهري: أن (شَنْئآنُ) بإسكان النون صفة مشبهة من اسم الفاعل، والمعنى: لا يحملنَّكم بغيضُ قوم ولا يُكسِبَنَّكم مُبغِض قوم، والقراءة عنده صحيحة سواء كانت (شَنْئآن) مصدرا أو صفة، ففي الحالتين لها

(١) الجوهري، إسماعيل بن حماد،الصِّحاح،تاج اللغة وصحاح العربية، مادة شنأ.ج:١ص:٥٧
(٢) مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات،ج:١،ص:٤٠٤
(٣) الأزهري، معاني القراءات ،ص:١٣٨
(٤) الأزهري، تهذيب اللغة، باب الشين واللام،ج:١١،ص:٤٢١

توجيهها الذي يصوب القراءة بها. وقد وجه غيره من العلماء القراءة بإسكان النون، وقال بصحة القراءة ووجهها عدد من العلماء غير الأزهري.

ذكر سيبويه أن المصدر لا يكون على وزن فَعَلان إلا فيما دل على حركة واضطراب، و فعله لازم، هو الأكثر الأشيع، ولم يرفض ور ود المصدر على وزن (فَعْلان) من الفعل شنأ ،ولو كان شاذا قليلا لمخالفته الأشيع بل أثبته، حاكما عليه بمخالفة القياس ولم يجعله لحنا أو خطأ، يقول سيبويه: "وأكثر ما يكون الفَعَلان في هذا الضرب ولا يجيء فِعْله يتعدى الفاعل، إلا أن يشذ شيء ،نحو شَنِئته شَنْآنا."(١)

ووجه الفراء القراءة بالفتح للنون على المصدر وبالتسكين على الصفة المشبهة باسم الفاعل ، فقال:" فالوجه إذا كان مصدرا أن يُثَقَّلَ وإذا أردت به بغيض قوم قلت: شَنْآن."(٢)

إذن فالقراءتان صحيحتان عند الفراء. والوجه عنده ل(شَنَآن) بالفتح أن تكون مصدرا، ولا يصح تسكين النون فيها إذا أريد بها المصدر، والقراءة صحيحة عنده بتسكين النون على معنى: لا يحملنكم بغيض قوم .إلا أن ورود المصدر على فَعْلان وارد عند العرب على قلة فيه كما ذكر ذلك غيره من العلماء.

واختار ابن خالويه (شَنْآن) بالتسكين، والاختيار ليس تخطئة، وأشار إلى قلة مجيء المصدر على(فَعْلان)، فقال:"(شَنَآن) محركا هو الاختيار لأن المصادر مما أوله مفتوح جاء محركا نحو: الغليان والنزوان والهملان والإسكان قليل."(٣)

ولعل ابن خالويه اختار شَنَآن على (فَعَلان) تبعا لحكم القلة والكثرة، فجعلها مصدرا فغلّب حكم الكثرة والشيوع، وهو في ذلك يرد قوال الجوهري في الصحاح إذ قال بشذوذ المصدر على(فَعَلان) من حيث المعنى في قوله (شَنَآن).

يقول أبو علي الفارسي: "وقال سيبويه: لَوَيْتهُ حقه ليًّانا على فَعْلان، فيجوز على هذا أن يكون شَنْآن فيمن أسكن النون مصدرا كاللَّيَّان، فيكون المعنى:لا يجرمنكم بغض قوم، كما كان التقدير فيمن فتح ذلك."(٤)

ويقول الفارسي أيضا معلقا على قول أورده لأبي عبيدة: "قال أبو عبيدة: شَنَنَآنُ قَوْم: بغضاء قوم وهي متحركة الحروف مصدر شَنِئتُ وبعضهم يسكن النون الأولى.... .قال أبو علي: وفي قوله بعضهم يسكن النون الأولى يدل على أن الشَّنْآن بإسكان النون مصدرٌ كما أن

(١) سيبويه، الكتاب،ج:٤،ص:١٧
(٢) الفراء، معاني القرآن،ج:١،ص:٣٠٠
(٣) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها،ج:١،ص:١٤١
(٤) الفارسي، أبو علي، الحجة للقراء السبعة ،ج ٣، ص:١٩٨

الشَّنَآن كذلك، فأما الشَّنْآن على فعْلان فقد جاء مصدراً وجاء وصفا وهما جميعاً قليلان.

فمما جاء فيه فعْلان مصدرا ما حكاه سيبويه من قولهم: لَوَيْتُهُ حقه ليَّانا، فيجوز على قياس هذا، وإن لم يكثر أن يكون شَنْآن مثله في أنه مصدر،على أن في قول أبي عبيدة دلالة على أن شَنْآن المسكن العين مصدراً، ويجوز أن يكون وصفا على فعْلان، وفعْلان أيضا في الوصف ليس بالكثير إذا لم يكن له فعْلى، فمما جاء من فعْلان صفة لا فعْلى له ما حكاه سيبويه من قولهم: خَمْصَانُ، وحكى غيره: نَدْمَان، قال:

وَنَدْمَانٍ يزيد الكأس طيبا."[1]

خالف الفارسي الأزهري في كون شَنْآن على (فعْلان) صفة ،فقال: قد تكون صفة أو مصدراً وأورد شواهد على مجيء (فعْلان) صفة ومصدرا ،واحتج لقوله بأنها تكون مصدرا بحكاية سيبويه وقول أبي عبيدة ،واحتج أيضا بما حكاه سيبويه على كونها وصفا، وقال بأن الوصف والمصدر على (فعْلان) قليل. وسواء أكانت وصفا أم مصدرا فقد أثبت صحتها وأنها من باب القليل. ويقول الفارسي أيضا:" فالمعنى في القراءتين واحد وإن اختلف اللفظان ،ومن زعم أن إسكان النون لحن، لم يكن قوله مستقيما ؛لأنه يجوز أن يكون مصدراً كالليان وأن يكون وصفا كالثنيان."[2]

أمَّا صاحب شرح الهداية فقد عد القراءتين بفتح النون أو تسكينها مصدرين، وأجاز أن تكون شَنْئَآن صفة، فقال:" شَنَئَآنُ وشَنْئَآن مصدران وشَنَئَآنُ مثل الغليان وشَنْئَآن مثل لويته ليَّاناً ويجوز أن يكون شَنْئَآن صفة ،فيكون التقدير ولا يجرمنكم رجلٌ بغيض قوم."[3]

وقد حمل ابن منظور القراءة بتسكين النون على معنى الصفة، وأورد حكاية لأبي بكر يرد فيها المصدر على فعْلان، فقال: "وقرأ عاصم شَنْآن بإسكان النون، وهذا يكون اسما كأنه قال: ولا يجرمنكم بغيض قوم، قال أبو بكر: وقد أنكر هذا رجل من أهل البصرة يعرف بأبي حاتم السَّجستاني معه تَعَدٍّ شديدٌ على السلف وإقدام على الطعن في السلف. قال: فحكيت ذلك لأحمد ابن يحيى، فقال هذا من ضيق عطنه، وقلة معرفته، أما سمع قول ذي الرُّمَّة:

فَأَقْسِمُ لا أَدْرِي أَجَوْلانُ عَبْرَةٍ تجود بها العينان أحرى أم الصَّبْرُ

قال:" قلت له هذا، وإن كان مصدرا ففيه الواو، فقال قد قالت العرب: وَشْكانَ ذا إهالة

(١) الفارسي، أبو علي، الحجة للقراء السبعة ،ج ٣، ص:١٩٩-٢٠٠،والشاهد المذكور شطر بيت من الوافر، و عجزه: سقيت إذا تعرضت النجوم، وموطن الشاهد فيه مجيء ندمان صفة على وزن فعلان. انظر: أبو الحسين ، أحمد بن فارس (المتوفى: ٣٩٥هـ)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، محمد علي بيضون، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م،،ص:١٦٧،والأصفهاني (المتوفى: ٤٢١ هـ)، أحمد بن محمد، شرح ديوان الحماسة، حقق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م،ص:٨٩١

(٢) المرجع السابق،ج:٣،ص:٢١٠،انظر،الفراء ،معاني القرآن،ج:١،ص:٢٠٧

(٣) المهدوي، أحمد بن عمار ،شرح الهداية،ح:٢،ص:٢٦٢

وحَقنأ، فهذا مصدر وقد أسكنه."[١]

ويكفي من القول أن من سمع حجة على من لم يسمع، فالرواية تثبت سماع مجيء المصدر على فَعْلان بالتسكين. خلافا لمن منع مجيء المصدر على (فَعْلان) فيما دل على حركة واضطراب. فقد جاءت (جَوْلان) مصدرا ساكنة العين وهي مما يدل على حركة واضطراب.

ووجه أبو حيان القراءة بالتسكين والتحريك للنون في :(شَنَآن) فقال: "والأظهر في الفتح أن يكون مصدرا، وقد كثُرَ مجيء المصدر على فَعَلان، وجوزوا أن يكون وصفا ،وفَعَلان في الأوصاف موجود، نحو قولهم: حمار ٌقطَوَان، أي :عسير السير، وتيس عَدَوان، أي كثير العدو ،وليس في الكثرة كالمصدر، قالوا فعلى هذا يكون المعنى: لا يجرمنكم بغض قوم،ويعنون ببغيض مبغض اسم فاعل .....والأظهر في السكون أن يكون وصفا، فقد حُكِيَ: (رجل شَنْآن وامرأة شَنْآن)......وجوَّز أن يكون مصدرا، وقد حكي في مصادر شَنِئ، ومجيء المصدر بسكون العين على فَعْلان قليل قالوا لويته دينه ليَّاناً .....والوصف في فَعْلان أكثر من المصدر نحو: رحمان."[٢] فعند أبي حيان تكون(شنآن) بفتح النون أو بتسكينها على معنى واحد، يستوي أن تكونا صفتين أو مصدرين.

وبعد عرض آراء العلماء في هذه المسألة فالقراءة صحيحة لغة ونقلا وهي ثابتة عن العرب مسموعة وقبلها وأجازها عدد من العلماء، والقول بشذوذ القراءتين بفتح والتسكين شاذ عن أقوال جماهير أهل العلم الذين أجازوا ووجهوا القراءتين. والقراءتان تمثلان مسلكا لغويا ثابتا عن العرب لا سبيل إلى إنكاره.

---

(١) ابن منظور. لسان العرب، مادة شنأ. فصل الهمزة ج:١،ص:١٠١
(٢) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط،ج:٣.ص:٤٣٦-٤٣٧

اختلف القراء السبعة رحمهم الله في فتح الكاف وضمها في:(كَرْهاً) من قوله تعالى: (وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَـٰنًا ۖ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ۖ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَـٰلُهُۥ ثَلَـٰثُونَ شَهْرًا ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَـٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ ۖ إِنِّى تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ) [الأحقاف/١٥]، يقول ابن مجاهد: "قرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (كُرْهَاً) بضم الكاف في الحرفين. وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (كَرْهَاً) بفتح الكاف في الحرفين."(١)

رد القراءة:

ذهب بعض العلماء إلى رد القراءة بفتح الكاف في:(كَرْها)، في سورة الأحقاف، يقول النحاس: "وعارض أبو حاتم السجستاني هذه القراءة بما لو صح لوجب اجتنابها لأنه زعم أن الكَرْه والغضب والقهر وأن الكُرْه المكروه، واحتج بأن الجميع قرؤوا: (لا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا) [النساء/١٩]، وذكر أن بعض العلماء سمع رجلاً يقرأ:(حملتهُ امُّه كَرْها ووضَعَتْه كَرْها)، فقال لو حملته كَرْها لرمت به، يذهب إلى أن الكَرْه القهر والغضب ."(٢)

ويقول النحاس في كتاب معاني القرآن:"(كَرْه)بفتح الكاف وهو عند بعض أهل العربية لحن. .....والفراء وجماعة من أهل العربية يذهبون إلى أن الكَرْه بالفتح الكاف: القهر والغضب، فعلى هذا القول يكون لحنا."(٣) ويقول أبو حيان الأندلسي: "وقالت فرقة: بالضم المشقة، بالفتح: الغلبة والقهر، وضعفوا قراءة الفتح، وقال بعضهم: لو كان بالفتح لرمت به عن نفسها؛ إذ معناه الغلبة والقهر....وقال أبو حاتم القراءة بالفتح لا تحسن؛ لأن الكَرْه بالفتح القهر والغلبة"(٤)

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة في رد القراءة عند أبي حاتم السجستاني ومن وافقه إلى أن القراءة بالفتح: (كَرْهاً) تعني القهر والغلبة، وهو معنى لا يصح لأن الأم لا تحمل ابنها وتضعه غصبا وبالقهر والقوة .

---

(١) السبعة في القراءات، ابن مجاهد،ص:٥٩٦،وانظر:الكشف عن وجوه القراءات ،مكي بن أبي طالب،ج:٢،ص:٢٧٢،ابن الجزري، النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٣٧٣.
(٢) النحاس، إعراب القرآن،ج:٤،ص:١٦٤
(٣) النحاس، معاني القرآن ،ج:٦،ص:٤٧٧-٤٤٨،انظر:معاني القرآن ،النحاس،ج:٢،ص:٤٥،
(٤) أبو حيان، الأندلسي،البحر المحيط،ج:٨،ص:٦٠

دفاع أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

لم يذكر أبو منصور الأزهري شيئا حول القراءة في كتابه معاني القراءات لكنه نص في تهذيب اللغة على القراءة بفتح الكاف وضمها، وأجاز القراءتين وقال بأنه يجوز فيهما ضم الكاف أو فتحها، ولم يشر إلى طعن أبي حاتم السجستاني في القراءة بفتح الكاف، وذكر إجماع كثير من أهل العربية على أن ضم الكاف وفتحها واحد في قوله(كَرْه)،وذكر مخالفة الفراء ،فقال:" واختلف القراء في فتح الكاف وضمها، فأخبرني المنذريُّ عن أحمد بن يحيى أنه قال: قرأ نافع وأهل المدينة في سورة البقرة: (وهو كُرْهٌ لكم) بالضم في هذا الحرف خاصَّة وسائر القرآن بالفتح، وكان عاصم يضم هذا الحرف أيضا، والذي في الأحقاف: (حملته أمُّه كُرْها ووضعته كُرْها)، ويُقْرَأ سائرهن بالفتح، وكان الأعمش وحمزة والكسائي يضمون هذه الأحرف الثلاثة، والذي في النساء: (لا يحل لكم أن ترثوا النساء كَرْهاً)، ثم قرؤوا كل شيء سواها بالفتح، قال: وقال بعض أصحابنا: نختار ما عليه أهل الحجاز أن جميع ما في القرآن بالفتح إلا الذي في البقرة خاصَّة فإن القراء قرؤوه بالضم. قال أحمد بن يحيى ولا وأعلم بين الأحرف التي ضمَّها هؤلاء وبن التي فتحوها فرقا في العربية، ولا في سنة تُتَّبَع، ولا أرى أن الناس اتفقوا على الحرف الذي في سورة البقرة خاصَّة، إلا أنه اسم وبقية القرآن مصادر.

وقد أجمع كثير من أهل اللغة أن الكَرْه والكُرْه لغتان فبأي لغة قُرِئ فجائز إلا الفراء ،فإنه زعم انَّ الكُرْه ما أكرهت نفسك عليه ،والكَرْه ما أكرهك غيرك عليه، جئتُكَ كُرْها، وأدخلتنِي كَرْها. قال الزجاج في قوله: (وهو كُرْهٌ لكم)، يُقال: كرِهْتُ الشَّيءَ كُرْهاً وكَرْهاً، وكراهة وكراهية."[١]

وجه غير واحد من أهل العلم القراءة بفتح الكاف، وقالوا بصحة القراءة كما قال الأزهري. يقول الطبري:" والصواب من القول في ذلك عندي أنهما قراءتان معروفتان، متقاربتا المعنى، فبأيَّتِهما قرأ القارئ فمصيب[٢]."

عدَّ الطبري القراءتين مشهورتين ومعروفتين فالقراءتان ثابتتان ومعروفتان، ولا اختلاف في معنيهما وهما صواب من حيث المعنى، والقراءة بهما صحيحة لا لحن في إحداهما.

أما النحاس فقد رد قول أبي حاتم، فقال:" في هذا طعن على من تثبت الحجة بقراءته، وحكايته عن بعض العلماء لا حجة فيها؛ لأنه لم يسمِّه ولا يُعْرَف، ولو عُرِف لما كان قوله حجة

(١) الأزهري ،تهذيب اللغة، باب الهاء والكاف مع الراء،ج:٦،ص:١٢
(٢) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج:١١،ص:١٣٨

إلا بدليل وبرهان والحجة في هذا قول من يُعْرَفُ ويُقتدى به. إن الكرْه والكره بمعنى واحد، بل قد رُوي عن محمد بن يزيد أنه قال: الكرْه أولى؛ لأنه المصدر بعينه، وقد حكى الخليل وسيبويه –رحمهما الله-:أن كل فعل ثلاثي فمصدره فَعْلٌ، واستدلا على ذلك أنك إذا رددته إلى المرة الواحدة جاء مفتوحا ،نحو: قام قوْمَة وذهب ذهْبَة.........وكذلك الكرْه اسم للمصدر، والكرْه المصدر."[١]

استنكر النحاس طعن أبي حاتم في القراءة وعد ذلك طعناً في راو ثقة من رواة القراءات ورد حكايته التي رواها في طعن بعض العلماء في القراءة بفتح الكاف(كرْه) لأنها عن مجاهيل لا يعرفون ولو عُرِفوا لما كان في قولهم حجة بل الحجة في أقوال العلماء من أمثال سيبويه والخليل واحتج بما حكاه الخليل وسيبويه من أن مصدر الفعل الثلاثي مفتوح العين بدلالة اسم المرة على ذلك وأورد ما روي عن محمد بن يزيد أن الأولى في مصدر كره أن يكون على (كرْه)، وجعل الكره اسما للمصدر لا مصدراً. والقراءة ثابتة عندها لا مجال لردها وإنكارها. وقال النحاس أيضا:" قال الكسائي: الكرْه والكرْه واحد. وهو عند البصريين كما قال الكسائي،هما لغتان."[٢] وعند النحاس هنا تمثل القراءتان مسلكين لغويين صحيحين عن العرب وذكر أن البصريين يعدونهما كذلك وأورد قول الكسائي محتجا به والكسائي أحد نحاة الكوفة إن لم يكن أباها، وبهذا يجتمع نحاة الكوفة والبصرة في تصويب القراءة بالفتح (كرْه).

وعدَّ أبو حيان الأندلسي القراءتين بمعنى واحد وأشار إلى إنكار القراءة، وَرَدَّه، فقال:" والضم والفتح لغتان بمعنى واحد......وضعفوا قراءة الفتح وقال بعضهم: لو كان بالفتح لرمت به عن نفسها إذ معناه القهر والغلبة. وهذا ليس بشيء إذ قراءة الفتح في السبعة المتواترة.... وكان أبو حاتم يطعن في القرآن بما لا علم له به جسارة منه عفا الله عنه."[٣]

---

(١) النحاس، إعراب القرآن،ج:٤،ص:٦٤

(٢) النحاس، معاني القرآن،ج:٢،ص:٤٥،انظر : الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ج:١،ص:٤٢٣،إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم،ج:٨،ص:٨٢

(٣) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط،ج:٨،ص:٦٠

فالقراءتان تمثلان عند أبي حيان الأندلسي مسلكين عربيين فصيحين ولا يجوز إنكار إحداهما، وإنكار إحداهما جرأة على القرآن بغير علم . وتواترهما درع حصين عند أبي حيان في الدفاع عنهما إذ جعل تواترهما حجة في الدفاع عنهما و هما لغتان ثابتتان في هذا الحرف من كتاب الله .

وتبع السمين الحلبي الشيخ أبا حيان في توجيه القراءة ووضحه، فقال:" فإن كان الكرْه والكرْه مصدراً، فلا بد من تأويل يجوز معه الإخبار عنه، وذلك التأويل: إما على حذف مضاف، أي :ذات أو حملاً ذا كره، أو على المبالغة، أو على وقوعه اسم المفعول ."[١]

إذن فالقراءتان صحيحتان نقلا، ولغة؛ لتواترهما، ولأنهما واردتان عن العرب فصيحتان ولأن أكثر أهل العربية اتفقوا على أن **الكَرْه، والكُرْه** معناهما واحد.

---

(١) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:٢،ص:٣٨٦

اختلف القراء السبعة رحمهم الله في فتح الواو وكسرها في:(الوَلاية) من قوله تعالى :(هُنَالِكَ ٱلۡوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلۡحَقِّۚ هُوَ خَيۡرٞ ثَوَابٗا وَخَيۡرٌ عُقۡبٗا)[الكهف/٤٤]، يقول ابن مجاهد: "قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم في الروايتين:(الوَلاية) بفتح الواو، وقرأ حمزة(الولاية لله الحقّ)[٤٤]، وقرأ أبو عمرو:(هنالك الوَلاية لله الحقُّ) بفتح الواو وضم القاف، وقرأ علي بن حمزة الكسائي(هنالك الولاية) كسراً (لله الحقُّ) بضم الكاف".(١)

رد القراءة:

رجح بعض النحاة قراءة الكسر على الفتح للواو في (وَلايتهم) وفاضل بعضهم بين القراءات الواردة فيها، وبعض العلماء لحَّن الكسر في: (وَلايتهم) من سورة الكهف.

يقول الطبري مخطئا القراءة بفتح الواو في سورة الكهف: "وأولى القراءتين في ذلك بالصواب قراءة من قرأ بكسر الواو وذلك أن الله عقب ذلك خبره عن ملكه وسلطانه وأن من أحل به نقمته يوم القيامة فلا ناصر له يوم القيامة فإتباع ذلك الخبر عن انفراده بالمملكة والسلطان أولى بالخبر عن الموالاة التي لم يجر لها ذكرٌ."(٢)

ويقول أبو علي الفارسي، حاكيا تلحين أبي عمرو والأصمعي للقراءة بكسر الواو في: (الوَلاية) من سورة الكهف: "وحكي عن أبي عمرو والأصمعي أن الولاية هنا لحن والكسر يجيء في فِعالة فيما كان صنعة ومعنى، متقلَداً كالكتابة والإمارة والخلافة وما أشبه ذلك، وليس هنا معنى تولّي أمر إنما هو الوَلاية من الدين."(٣)

ويقول النحاس عادَّاً القراءة بكسر الواو في سورة الكهف بعيدة:" وقرأ الكوفيون الولاية، أي: السلطان، وهو بعيد جدَّاً."(٤) واختار مكي بن أبي طالب القراءة بالفتح في الموضعين فقال في سورة الكهف: "والاختيار الفتح لأن عليه الأكثر."(٥)

ويقول أبو حيان: "وحكي عن أبي عمرو والأصمعي أن كسر الواو هنا لحن؛ لأن فِعالة إنما تجيء فيما كان صنعة أو معنىً متقلَداً وليس هناك تولي أمور."(٦)

(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات،ص:٣٠٩و٣٩٢،وانظر الكشف عن وجوه القراءات، مكي بن أبي طالب،ج١،ص:٤٩٧،وج:٢،ص:٦٢،ابن الجزري، النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٢٧٧
(٢) الطبري، ابن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج:١٥،ص:٢٧٠
(٣) المرجع السابق،ج:٥،ص:١٥٠
(٤) النحاس، إعراب القرآن،ج:٢،ص:٤٥٩
(٥) الكشف عن وجوه القراءات، مكي بن أبي طالب، ،ج:٢،ص:٦٣
(٦) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط،ج:٦،ص:١٢٤، انظر تلحين أبي عمرو و الأصمعي للقراءة: الفارسي، أبو علي، الحجة للقراء السبعة،ج:٥،ص:١٤٩

السبب في ردِّ القراءة:

ترجع العلة في رد القراءة أو قبولها عند الذين طعنوا أو اختاروا أو فضلوا إحدى القراءتين على الأخرى من (وَلايتهم)أو (ولايتهم) إلى ثلاث علل:

١.المعنى فهو بالكسر عندهم بمعنى السلطان، وهو بعيد عند المانعين من القراءة بالكسر.

٢.القياس، فمثال فِعالة يأتي فيما كان صنعة ولا معنى للصنعة (السلطان) في الآية .

٣.أن الأكثر من القراء يقرؤون بالفتح

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على القراءة بفتح الواو وكسرها ولم يشر إلى تلحينها وردها وبين وجهها، فقال:" قرأ حمزة والكسائي:(الولاية لله) بكسر الواو وفتحها الباقون....من قرأ: (الولاية) بكسر الواو فهو مصدر الوالي، يقال: والٍ بيِّنُ الولاية، ومن فتح فقرأ: (الوَلاية) فهو مصدر الوَلي، يقال: وليٌّ بين الوَلاية، ومن النحوين من زعم أن الولاية والوَلاية بمعنىً واحد "(١)

يمكن القول: إن دفاع أبي منصور عن القراءة بكسر الواو في (وَلايتهم) من سورة الكهف تمثل بقبولها إذ لم يقل ما قاله أسلافه من النحاة من تلحين للقراءة ولم يفاضل بين القراءتين بفتح الواو أو ضمها، وتوجيهها، فمن النحاة من يزعم أن الولاية والوَلاية بمعنى واحد، وهي ثابتة عنده عن حمزة والكسائي، ولو كان عنده مأخذ على القراءة بكسر الواو لقاله؛ فهذا منهجه في الكتاب، وبما أنه وجه القراءة بكسر الواو في:(الولاية) بأنها من مصدر الوالي، ووجه القراءة بفتح الواو في: (الوَلاية) بأنها من مصدر الوَلي، فالقراءة عنده مقبولة بوجهيها، والتوجيه نوع من الدفاع؛ إذ رافقه عدم رفض القراءة أو ردها. ووجه غيره من العلماء القراءة بكسر الواو من (الولاية) في سورة الكهف، يقول الفراء:" وقد سمعناهما بالفتح والكسر في معناهما جميعاً."(٢) ويقول لأخفش:" وهو في الوَلاء وأما في السلطان فـ(الولاية)، ولا أعلم كسر الواو في الأخرى إلا لغة."(٣)، ويقول ابن خالويه:" وهما لغتان، مثل: الوَكالة، والوكالة، والدَّلالة، والدِّلالة."(٤)، ويقول الفارسي:" وقال بعض أهل اللغة: الوَلاية النصر، يقال هم أهل وَلاية عليك، أي: متناصرون عليك، والولاية: ولاية السلطان، قال: وقد يجوز الفتح في هذه وفي تيك، كما قالوا: الوكالة والوَكالة، والوصاية والوَصاية بمعنىً واحد ،فعلى ماذكر هذا الذاكر،

(١)الأزهري،أبو منصور، معاني القراءات،ص:٢٦٨

(٢) الفراء، معاني القرآن،ج:١،ص:٤١٩

(٣) الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن،ج:١،ص:٣٥٢

(٤) ابن خالويه،،إعراب القراءات السبع وعللها ،ج:١،ص:٣٩٦،وانظر :الحجة في القراءات السبع ،ص:٢٢٤،أبو الحسن الواحدي، فتح الوصيد في تفسير القرآن المجيد،ج:٣،ص:١٥٠،الموضح في وجوه القراءات،ج،٢،ص:٧٧٧

يجوز الكسر في الوَلاية في هذا الموضع."[1]

ووجه الزمخشري القراءة فقال:" وبالفتح النصرة والتولي بالكسر السلطان والملك ...والمعنى هناك أي في ذلك المقام وتلك الحال النصرة لله وحده...أو هنالك السلطان والملك لله لا يُغلب ولا يمتنع منه ."[2]

ويمكن القول بما أن الأزهري وجه الكسر في (الولاية) بأنها مصدر الوالي بمعنى القوة والسلطان، ووجه الفتح بأنها مصدر الوَلي بمعنى النصرة، فالقراءة مقبولة عنده بوجهيها، والتوجيه نوع من الدفاع.

وتبعا لما سبق، فالولاية بالكسرة، أو بالضمة للواو: لغتان بمعنى واحد، وهو السلطان، أو النصرة، فعلى ذلك تكون القراءة صحيحة من جهة اللغة، ثابتة من جهة التواتر، وهي منقولة عن العرب وقد قال غير واحد من أهل العلم بأن الفتح والكسر لغتان .

---

(١) الفارسي، أبو علي، الحجة للقراء السبعة،ج:٥،ص:١٥٠

(٢) الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ووجوه التأويل في عيون الأقاويل،ج:٣،ص:٥٨٩

اختلف القراء السبعة رحمهم الله في كسر العين وضمها في:(بالعُدْوة)من قوله تعالى: (إذ أنتم بالعُدْوة الدُّنيا وهم بالعُدْوة القصوى)[الأنفال/٤٢]، يقول ابن مجاهد: "قرأ ابن كثير وأبو عمرو:(بالعِدوة) و(بالعِدوة)،العين فيهما مكسورة، وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي بضم العين فيهما".(١)

الطعن في القراءة:

نقل غير واحد من أهل العلم رد أبي عمرو بن العلاء القراءة بضم العين في: (العُدوة)، في سورة الأنفال(٢)، ونقل عن الأخفش أنه وافق أبا عمرو على ذلك:"على أن أبا عمرو بن العلاء أنكر، و وافقه الأخفش فقال: "لم يسمع من العرب إلا الكسر."(٣) وهذا الذي ذِكِر عن الأخفش غير دقيق فالذي في كتابه معاني القرآن أن قراءته بالضم وهما لغتان:" وقال بعضُهم(بالعُدوة) وبها نقرأ وهما لغتان."(٤)."وقال أبو عبيدة الضم أكثر اللغتين:"(٥)

العلة في رد القراءة:

ترجع العلة في رد القراءة بالضم إلى أنها غير مسموعة عن العرب.

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على القراءة بالضم في: (العُدوة) ولم يشر إلى الطعن فيها ويناقش أقوال الطاعنين، وبين وجهها، فقال: "وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب (بالعِدوة) بكسر العين، وقرأ الباقون بضم العين. قال أبو منصور: هما لغتان: عُدْوة الوادي، وعِدْوته: جانِبُهُ."(٦) وقال في تهذيب اللغة: وأخبرني المنذري عن الحرانيِّ عن ابن السِّكيت قال: عِدوة الوادي، وعُدوته جانبه."(٧)

(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات،ص:٣٠٦،وانظر الكشف عن وجوه القراءات، مكي بن أبي طالب، ج:٢، ص : ٤٩١، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٢٧٦.وقد اختلفوا في ضم الكاف وفتحها ف مواضع أخرى من كتاب الله[النساء/١٩]،[التوبة/٥٣].

(٢) انظر: علم الدين السَّخَاوي، فتح الوصيد في شرح القصيد،ج٣،ص:٩٥١،إبراز المعاني من حرز الأماني،ص:٤٩١،السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ،:٥،ص:٦٠٩

(٣) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة،ج:٤،ص:،١٢٩السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،:٥،ص:٦١٠

(٤) الأخفش، معاني القرآن،ج:١،ص:٣٥٠

(٥) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة،ج:،ص:١٢٩

(٦) الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات،ص:٢٠٠

(٧) الأزهري، أبو منصور، تهذيب اللغة، باب العين والسين،ج:٣،ص:٧١

ووجه غيره من العلماء القراءة بالضم وعدوها صحيحة فقال الطبري:" وهما لغتان مشهورتان بمعنى واحد، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب."(١) وقال ابن خالويه:"الحجة لمن ضم أو كسر: أنهما لغتان، معناهما: جانب الوادي."(٢)

وأضاف ابن جني لهما لغة ثالثة:"وقرأ (بالعَدوة)قتادة والحسن وعمرو...كقولهم في اللبن رِغوة، رَغوة، ورُغوة.. ولها نظائر مما جاءت فيها فعْلة...فكذلك تكون أيضا: العِدوة والعَدوة، والعُدوة."(٣) وعلل السمين الحلبي رد أبي عمرو القراءة بضم العين قائلاً:" وقال اليزيدي :الكسر لغة الحجاز...... وهذا هو الذي ينبغي أن يقال فلا وجه لإنكار الضم ولا الكسر لتواتر كل منهما، ويحمل قول أبي عمرو على أنه لم يبلغه."(٤)

واعتذار السمين الحلبي عن أبي عمرو محمول على أن تسبيع القراءات لاحق لأبي عمرو فقد سُبِّعَت القراءات بعد أبي عمرو، وقول اليزيدي بأن الكسر لغة الحجاز يوحي بأن غيرهم من العرب له لغة أخرى غير لغة أهل الحجاز، وهو ما نص عليه صاحب تاج العروس، فقال:" وفي المصباح ضم العين لغة قريش، والكسر لغة قيس، وقرئ بهما في السبعة."(٥)

وبناء على ما سبق فإن الضم لغة واردة عن العرب ولا يصح إنكار ذلك؛ فالضم ثابت بأقوال العلماء وثابت في القراءة وهي متواترة ،وأيضا فإن القول برد الكسر أو تفضيل الضم عليه لا سبيل له ولا حجة تعضده فاللغة لا تدفع بأختها ولا فضل للهجة على على أخرى ما دامت العرب قد تكلمت بها وصح معناها(٦). أما قول أبي عبيدة بأن الضم أكثر اللغتين فإن الكثرة ليست من معايير الصحة والبطلان في اللغة فمن غير السليم أن نظن أن كتب اللغة قد أحاطت بكل ما تكلم به العرب فضلا عن القول بحصرها .

---

(١) الطبري، ابن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج:١١،ص:٢٠٥،انظر:٣٦١، انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج:٢،ص:٤١٧،أبو زرعة، حجة القراءات،ص:٣١١
(٢) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع،ص:١٧٠
(٣) ابن جني، المحتسب في وجوه شواذ القراءات ،ج:١،ص:٢٨٠
(٤) السمين الحلبي، المصون في علوم الكتاب المكنون،:٥،ص:٦١٠
(٥) الزبيدي، مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، باب الواو والياء،ج:٣٩،ص:١١
(٦) انظر بتصرف يسير: ابن جني، الخصائص ،باب اختلاف اللغات وكلها حجة،ج:٢،ص:١٠

اختلف القراء السبعة رحمهم الله في كسر الصاد وضمها في:(يَصِدُّون)من قوله تعالى: (وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلاً إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصِدُّونَ)[الزخرف /٥٧]، يقول ابن مجاهد:" فقرأ نافع وابن عامر والكسائي: (يَصُدُّون)،بضم الصاد، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة : (يَصِدُّون)،بكسر الصَّاد."[١]

رد القراءة:

ذكر بعض العلماء أن ابن عباس أنكر القراءة بضم الصاد في: (يَصِدُّون)، يقول الطبري:" حُدِّثتُ عن الفراء.....قال: وفي حديث آخر أن ابن عباس لقي ابن أخي عُبيد بن عُمَير، فقال: إنَّ عمك لعربي، فما باله يلحن في قوله: (إذا قومك منه يصُدُّون)، إنما هي يَصِدُّون؟."[٢]، ويقول أبو حيان:" وأنكرها ابن عباس."[٣] واختار غير واحد من أهل العلم القراءة بكسر الصَّاد، يقول الثعالبي:" وقرأ الباقون بكسر الصاد، وهي اختيار أبي عُبيد وأبي حاتم."[٤] وحجة الذي اختار الكسر في الصاد من العلماء" أنه أراد يصيحون."[٥]

السبب في ردِّ القراءة:

تعود العلة في ردِّ القراءة إلى ما روي عن ابن عباس من إنكاره للقراءة. وأن معناها يضجون

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراء:

نص أبو منصور الأزهري على القراءة بكسر الصاد في: (يَصُدُّون)، وبين وجهها ولم يشر إلى ما روي من إنكار ابن عباس لها، فقال" قرأ نافع وابن عامر والكسائي، والأعشى عن أبي بكر عن عاصم: (يَصُدُّون)،بضم الصاد، وقرأ الباقون: (يَصِدُّون)،بكسر الصاد. من قرأ: (يَصُدُّون)، فمعناه: يُعْرِضون. ومن قرأ: (يَصِدُّون)، فمعناه: يضجون. وقال الفراء:" يقال: صَدَدْتُه أصُدُّه فصَدَّ يَصِدُّ ويَصُدُّ، لغتان، إذا أعرض."[٦] واختار في تهذيب اللغة القراءة في الكسر تبعاً لحديث ابن عباس فقال:" صدَّه يَصُدُّه صدّاً....وقال الله جل وعز: (ولمَّا ضُرِبَ ابْنُ

---

(١) السبعة في القراءات، ابن مجاهد،ص:٥٨٧،وانظر:الكشف عن وجوه القراءات، مكي بن أبي طالب،ج:٢،ص:٢٦٠،الداني،أبو عمرو، جامع البيان في القراءات،ص:٧١٥
(٢) الطبري، جامع البيان عن تفسير آي القرآن.ج:٢٠،ص:٦٢٤،انظر:الثعالبي،الكشف والبيان،ج:٨،ص:٣٤٠
(٣) الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط،ج:٨،ص:٢٥
(٤) الثعلبي، الكشف والبيان،ج:٨،ص:٣٤٠
(٥) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع،ص:٣٢٢.
(٦) الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات،ص:٤٤٠

مَرْيَمَ مَثَلاً إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّون)[الزخرف/٥٧] قال الفراء قرئ يَصِدُّون ويَصُدُّون، قال: والعرب تقول: صدَّ ويَصِدُّ ويَصُدُّ، مثل: شدَّ ويَشِدُّ ويَشُدُّ، والاختيار يَصِدُّون، وهي قراءة ابن عباس، وفسره يَضِجُّون، ويَعِجُّون. قلت: يقال: صددْتُ فلاناً عن أمره أصُدُّه صَدّاً فصَدَّ يَصُدُّ، يستوي فيه الواقع واللازم. وإن كان بمعنى يَضِجُّ، ويَعِجُّ، فالوجه الجيد صدَّ يَصِدُّ.... قال ذلك أبو عبيد وابن السكيت وغيرهما ...... وقال أبو الليث في قوله: (إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّون)[الزخرف /٥٧]، أي يضحكون. قلت: والتفسير عن ابن عباس يَضِجُّون، ويَعِجُّون وعليه العمل."[١] وبهذا يمكن القول: إنَّ أبا منصور الأزهري قد اختار وجه كسر الصَّاد، لكن اختياره كان مع توجيه القراءة الأخرى وقبولها، ويمكن القول:إن دفاع الأزهري عن القراءة جاء من وجهين:

الأول: ثبوت القراءة وتواترها فقد قرأ بها جمع من القراء وهم نافع وابن عامر والكسائي، والأعشى عن أبي بكر عن عاصم، وبهذا يكون إنكار ابن عباس لها إما خبراً غير صحيح وإما أنه لم يعلم تواتر هذه القراءة وهذا ما يستبعده الباحث فابن عباس صحابي رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وإن كان لم يعلم تواترها فهو أمر ليس بالعظيم، فمثال ذلك حديث عمر بن الخطاب حيث قال:" سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، يَقْرَأُ سُورَةَ الفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ، فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ، لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ فِي الصَّلاَةِ، فَتَصَبَّرْتُ حَتَّى سَلَّمَ، فَلَبَّبْتُهُ بِرِدَائِهِ، فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ؟ قَالَ: أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ: كَذَبْتَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَقْرَأَنِيهَا عَلَى غَيْرِ مَا قَرَأْتَ، فَانْطَلَقْتُ بِهِ أَقُودُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ بِسُورَةِ الفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقْرِئْنِيهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَرْسِلْهُ، اقْرَأْ يَا هِشَامُ» فَقَرَأَ عَلَيْهِ القِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ»، ثُمَّ قَالَ: «اقْرَأْ يَا عُمَرُ» فَقَرَأْتُ القِرَاءَةَ الَّتِي أَقْرَأَنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ إِنَّ هَذَا القُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ."[٢] ففي هذا الحديث تسور عمر وأنكر ما قرأ به هشام بن حكيم فلما ذهب إلى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ سأله فاخبره بصحة القراءة، وبهذا فإن من علم يكون حجة على من لم يعلم. يقول أبو حيان:" وأنكرها ابن عباس ولا يكون إنكاره إلا قبل بلوغه تواترها."[٣]

---

(١) الأزهري، أبو منصور، تهذيب اللغة، باب المشدَّد من حرف الصاد،ج:١٢، ص:٧٣ ـ ٧٤
(٢) البخاري، محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، باب نزول القرآن على سبعة أحرف،ج:٣،ص:١٠٣٣
(٣) الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط،ج:٨،ص:٢٥

الثاني: بيان وجه القراءة لغة ،فقد وجهها بقوله: يكون معناها يعرضون عن هذا المثل المضروب لهم وأورد قول الفراء بأنهما قد تكونان لغتين لنفس المعنى، وما وجه به أبو منصور القراءة بكسر الصاد صحيح وقال به غير واحد من أهل العلم يقول مكي بن أبي طالب:" واحتج من ضم أنه على معنى: يعدلون ويعرضون عما جئتم به، فالمعنى: إذا قومك من أجل المثل يعدِلون ويعرضون عما جئتم به....... وقيل: هما لغتان بمعنىً واحد"(١)، ويقول الزجاج:" يَصِدُّون ويقرأ يَصُدُّون بضم الصاد والكسر أكثر، ومعناهما جميع يضجون، ويجوز أن يكون معنى المضمومة يعرضون."(٢) ويقول الطبري، بعد أن أورد الحديث الذي يروى عن ابن عباس - رضي الله عنه -:"والصواب من القول في ذلك أنهما قراءتان معروفتان، ولغتان مشهورتان بمعنىً واحد ولم نجد أهل التأويل فرقوا بين معنى ذلك إذا قرئ بالضم والكسر...فبأي القراءتين قرأ القارئ فمصيبٌ."(٣) وقال بهذا القول غير واحد من أهل العلم (٤)ويقول الثعلبي:"

فالقراءتان صحيحتان وقد تكونان بمعنىً واحد ويحتمل أن يكون معنى يصُدُّون بالضم يعدلون ويعرضون ويصِدُّون بكسر الصاد بمعنى يضجون والاعتراض عليهما أو على إحداهما اعتراض لا وجه له؛ لأن فيه:" ردًا على الجماعة الذين قراءتهم حجة." ويلحظ أن الأزهري اختار اللغة الأكثر وهي يصِدُّون بالكسر.

وبناءً على ما سبق من توجيه القراءة بأقوال العلماء، فالقراءتان صحيحتان من جهة اللغة.

---

(١) مكي بن أبي طالب ،الكشف عن وجوه القراءات ،ج:٢،ص:٢٦٠،

(٢) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه،ج:٤،ص:٤١٦

(٣) الطبري، جامع البيان عن تفسير آي القرآن.ج:٢٠،ص:٦٢٤،

(٤) انظر: الفارسي ،الحجة للقراء السبعة،ج:٦،ص:١٥٤-١٥٥ ،ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع،ص:٣٢٢

الفصل الثاني انتقاد الأزهري للقراءات نحويا وصرفيا وصوتيا

أولا: حذف حركة إعراب الاسم المجرور

١ ـ حذف حركة إعراب الاسم المجرور بحرف الجر

أ. **اختلف** القراء السبعة– رحمهم الله- في تسكين الهمزة وكسرها في:(بَارِئِكم)من قوله تعالى: (وَإِذ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى **بَارِئِكُمْ** فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ)[البقرة/٥٤]،يقول ابن مجاهد: " كَانَ ابْن كثير وَنَافِع وَعَاصِم وَابْن عَامر وَحَمْزَة وَالْكسَائِيّ يكسرون الْهمزَة من غير اختلاس وَلَا تخْفيفوَاخْتلف عَن أبي عَمْرو فَقَالَ عَبَّاس بن الفضل سَأَلت أَبَا عَمْرو كيفَ تقْرَأ {إِلَى بارئكم} مَهْمُوزَة مثقلة أَو {إِلَى بارئكم} مُخَفّفَة فَقَالَ قراءتي {بارئكم} مَهْمُوزَة غير مثقلة وروى اليزيدي وَعبد الْوَارِث عَنهُ {بارئكم} فَلَا يجْزم الْهمزَة."[١]

ب. **اختلف** القراء السبعة رحمهم الله في تسكين الهمزة وكسرها في: (السَّيِء) من قوله تعالى: (ومكر السيء وَلَا يَحِيق الْمَكْر السيء إِلَّا بأَهْله)، [فاطر/ ٤٣]،يقول ابن مجاهد:" قَرَأَ حَمْزَة رحمه الله وَحده :(ومكر السيىءْ)سَاكِنة الْهمزَة وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: (ومكر السيىء) بِكَسْر الْهمزَة وَكلهمْ قرأوا: (وَلَا يَحِيق الْمَكْر السيىء) بضَم الْهمزَة ."[٢]

ردُّ القراءة :

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى رد القراءة بتسكين الهمزة من قوله:(ومكر السيىءْ)، وعَدُّوها لحناً خارجاً عن كلام العرب ورديئة في كلام العرب لأن التسكين وقع على حرف الإعراب وهذا لا يجوز إلا في اضطرار الشعر، وقالوا: إن الصحيح هو المحافظة على حركة الإعراب بكسر الهمزة من:(ومكر السيىءْ)، واتهموا القراء الذين قرؤوا بتسكين الهمزة بقلة الضبط للقراءة، **يقول سيبويه**:"فأما الذين يشبعون فيمططون، وعلامتها واوٌ وياءٌ، وهذاتحكمه لك المشافهة. وذلك قولك: يضربها، ومن مأمنك. وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاساً، وذلك قولك: يضربها، ومن مأمنك، يسرعون اللفظ. ومن ثم قال أبو عمرو: " إلى بارئكم."[٣]

---

[١] ابن مجاهد،السبعةفي القراءات ص:١٥٥،وانظر:الداني،أبو عمرو،جامع البيان في القراءات السبع المشهورة،ت:محمد صدوق الجزائري،دار الكتب العلمية،بيروت،ط:١ ،٢٠٠٥م ـ ١٤٢٦ه،ص:٢٤٤ ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٢١٢

[٢] المرجع السابق،ص:٥٣٥

[٣] سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، الكتاب، تح:عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط: ٣، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م ج:٤،ص:٢٠٢

ولقول سيبويه السابق أثر بالغ في العلماء من بعده فحكموا على القراءة بالتسكين بحكمه ووهموا القراء وغلطوا القراءة بتسكين الهمزة ،يقول ابن مجاهد:" وَهَذَا القَوْل أشبه بمذهب أبي عَمْرو لِأنَّهُ كانَ يسْتَعْمل فِي قِرَاءَته التَّخْفِيف كثيرا."[1]، وقال الزجاج مختارا القراءة بكسر الهمزة:" وروي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قرأ (إلى بارئكَم) بإسكان الهمز، وهذا رواه سيبويه باختلاس الكسرة، وأحسب أن الرواية الصحيحة ما روى سيبويه فإنه أضبط لمَا رَوَى عن أبي عمرو، والإعْراب أشبه بالرواية عن أبي عمرو لأن حذف الكسرة في مثل هَذا وحذف الضم إنما يأتي باضطرار مِنَ الشعر، أنشد سيبويه - وزعم إنَّه مما يجُوز في الشعر خاصة."[2]، ويقول الزجاج في موضع آخر:" وأما ما يروى عن أبي عمرو بن العلاء في قراءته إلى بَارِئكم. فإنما هو أن يختلس الكسر اختلاساً، ولا يَجْزِم بَارِئِكم، وهذا أعني جزم (بارئكم) إنما رواه عن أبي عمرو من لا يضبط النحو كضبط سيبويه والخليل، ورواه سيبويه باختلاس الكسر، كأنه تقثُلَ صَوْته عند الكسرة ."[3] يرى الزجاج ان القارئ بتسكين الهمزة لم يضبط القراءة ويتخذ من القياس حجة لرد القراءة بالتسكين معتمداً على قول سيبويه.

ويقول الأخفش طاعناً في القراءة متهماً القارئ بتسكين الهمزة في (بارئكم) بالوهم والغلط:" وقد قرأ بعضهم هذه الهمزة بالتخفيف فجعلها بين الهمزة وبين الياء. وقد زعم قوم أنها تجزم ولا أرى ذلك إلا غلطا منهم، سمعوا التخفيف فظنوا أنه مجزوم والتخفيف لا يفهم إلا بمشافهة ولا يعرف في الكتاب. ولا يجوز الإسكان، إلا أن يكون أسكن وجعلها نحو "عَلْمَ" و"قدْ ضُرْبَ" و"قدْ سَمْعَ" ونحو ذلك."[4]

ويقول النحاس:"وزعم محمد بن يزيد أن هذا لا يجوز في كلام ولا شعر ؛لأن حركات الإعراب لا يجوز حذفها لأنها دخلت للفروق بين المعاني."[5] ويبدو قول المبرد هذا أشد صرامة من غيره ففي الشعر- فضلا عن النثر- لا يجوز عنده أن تسكن حركة الإعراب خلافاً لغيره من النحويين.

أما ابن جني فقد أحسن الظن بالقراء مع تلحينه للقراءة بتسكين الهمزة لكن إحسان ظنه بالقراء جاء من طريق اتهامهم بعدم الضبط، يقول ابن جني:" وكذلك قوله عز وجل: {فَتُوبُوا إِلى بَارِئِكُمْ} مختلسًا غير ممكن كسر الهمزة، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ إلى أن

(1) ابن مجاهد،السبعةفي القراءات ص:١٥٦
(2) الزجاج معاني القرآن وإعرابه،تح:عبد الجليل عبده شلبي،عالم الكتب، ط:١، ١٤٠٨ه ـ١٩٨٨م ،ج:١،ص:١٣٦
(3) المرجع السابق،ج:٤،ص:٢٧٥ ـ٢٧٦
(4) الأخفش، معاني القرآن ،ج:١،ص:٩٩
(5) النحاس،إعراب القرآن ،ج:٣،ص:٣٧٧

ادعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لاحذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكنًا. ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة، لكن أتوا من ضعف دراية."(١)

أما قراءة حمزة بتسكين الهمزة في: (السَّيءْ)، فقد قال فيها النحاة ما قالوه في تسكين همزة (بارئِكم)، يقول الزجاج:" وهذا عند النحويين الحذاق لَحْنٌ، ولا يجوز، وإنما يجوز مثله في الشعر في الاضطرار..... وزعموا كلهم أن هذا من الاضطرار في الشعر ولا يجوز مثله في كتاب الله."(٢)

ويقول النحاس: "وقد أعظم بعض النحويين أن يكون الأعمش على جلالته ومحله يقرأ بهذا، وقال: إنما كان يقف عليه، فغلط من ادعى عنه."(٣)

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة عند المانعين من القراءة بتسكين الهمزة في(بارئِكم)، و(السَّيء) إلى القياس فالقياس يحظر إسكان حركة الإعراب.

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على قراءة أبي عمرو وشايع من سبقه من النحاة على تخطئة قراءة أبي عمرو معتلاً بنفس العلل التي احتجوا بها على تضعيف القراءة، فقال:" روى اليزيدي عن أبي عمرو (بَارِئكم) بجزم الهمزة. وروى عباس عن أبي عمرو أنه قال: قراءتي (بَارِئكم) مهمُوزة لا يثقّلها. وقال سيبويه: كان أبو عمرو يختلس الحركة من (بَارِئكم)، وهو صحيح، وسيبويه أضبط لما رُوى عن أبي عمرو من غيره، لأن حذف الكسر في مثل هذا إنما يأتي في اضطرار الشعر، ولا يجوز ذلك في القرآن، وسائر القراء قرأوا بالإشباع، وكسر الهمزة، وهي القراءة المختارة، وليس كل لسان يطوعُ ما كان يطوع له لسانُ أبي عمرو، لأن صيغة لسانه صارت كصيغة ألسنة العرب الذين شاهدهم وألِفَ عادتهم."(٤)

يظهر مما سبق أن الأزهري رحمه الله يرى أن القراءة بالتسكين مخالفة للقياس ،ويورد قول سيبويه بأن أبا عمرو كان يختلس الحركة ولا يحذفها، ويرى الأزهري أن سيبويه اضبط للقراءة من أبي عمرو، و القراءة رغم كلام النحاة فيها لا تعدم توجيهاً، فقد وجهها العلماء بأحد وجهين:

---

(١) ابن جني ، الخصائص،ج:١،ص:٧٢
(٢) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ،ج:٤،ص:٢٧٥
(٣) إعراب النحاس ، إعراب القرآن،ج:٣،ص:٢٥٦
(٤) الأزهري، معاني القراءات،ص:٥٠

الأول: حذف حركة الإعراب للتخفيف من توالي الحركات، إذ تتابعت ثلاث حركات وهي كسرة الراء وكسرة الهمزة وضمة الكاف في(بارِئِكُمْ)، ومن سنن العرب أن تميل إلى التخفيف من توالي الحركات إذا احدث ثقلاً في اللفظ ،يقول الأخفش:" سمعت من العرب من يقول: {جَآءَتْ رُسُلْنا} جزم اللام وذلك لكثرة الحركة."[1]

وقال ابن خالويه محتجاً لأبي عمرو بأنه حذف الكسرة كراهية لتوالي الحركات." وإنما فعل ذلك تخفيفا للحرف لاجتماع الكسرات وتواليها مع الهمزة، كما خفف (أبو عمرو) في قوله: (بارِئِكُمْ)." [2]

وقال ابن جني:" أما التثقيل فلا سؤال عنه ولا فيه؛ لأنه استيفاء واجب الإعراب؛ لكن من حذف فعنه السؤال، وعلته توالي الحركات مع الضمات، فيثقل ذلك عليهم فيخففون بإسكان حركة الإعراب، وعليه قراءة أبي عمرو: (فَتُوبُوا إِلَى بَارِئْكُمْ) فيمن رواه بسكون الهمزة. وحكى أبو زيد: (بَلَى وَرُسُلْنَا) لَدَيْهِمْ يَكْتُبُون بسكون اللام."[3]

واختار مكي بن أبي طالب هذا التوجيه، فقال: "وعلة من أسكن أنه شبه حركة الإعراب بحركة البناء ،فأسكن حركة الإعراب استخفافاً لتوالي الحركات. تقول العرب: (أراك مُنتفْخاً) بسكون الفاء استخفافاً."[4]

وجعل السمين الحلبي صفة التكرار في الراء مما يحسن هذا التوجيه في إسكان الراء من (بارِئِكم)،فقال:" وقراءةُ أبي عمرو صحيحةٌ، وذلك أنَّ الهمزةَ حرفٌ ثقيل، ولذلك اجْتُرِئَ عليها بجميع أنواع التخفيفِ، فاسْتُثْقِلت عليها الحركة فقُدِّرَت، وهذه القراءة تشبه قراءة حمزة رحمه الله تعالى في قوله تعالى: {وَمَكْرَالسيىء وَلا} فإنه سَكَّن هَمزة «السيء» وَصْلاً، والكلامُ عليهما واحد، والذي حسَّنه هنا أنَّ قبلَ كسرةِ الهمزةِ راءً مكسورةً، والراءُ حرفُ تكريرٍ، فكأنه توالى ثلاثُ كسَرات فَحَسُنَ التسكينُ."[5]

(1) الأخفش، ،معانى القرآن،ج:١،ص:٩٩
(2)ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع،ص:٧٧
(3)ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،تح: علي النجدي ناصف ،وعبد الحليم النجار،وعبد الفتاح شلبي،المجلس العلى للشؤون الإسلامية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م،ج:١،ص:١٠٩
(4) القيسي،مكي بن أبي طالب،الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها،ج:١،ص:٢٤١،ج:١،ص:٢٤١
(5)السمين الحلبي ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:١،ص،٣٦٣ - ٣٦٤

الثاني:أن قراءة أبي عمرو جاءت على لغة من لغات العرب، وهي لغة تميم وأسد وبعض قبائل نجد، يقول ابن جني:" قال ابن مجاهد: قال عباس: سألت أبا عمرو عن {وَيُعَلِّمُهُمُ الكِتابَ} فقال: أهل الحجاز يقولون: (يعلمُهم ويلعَنُهم) مثقلة، ولغة تميم: (يُعْلِمْهم ويلعَنهم).[1]

ويقول أبو حيان:" وَمَنَعَ المُبَرِّدُ التسكين في حركة الإِعْرَابِ، وَزَعَمَ أَنَّ قِرَاءَةَ أَبِي عَمْرٍو لَحْنٌ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لأَنَّ أَبَا عَمْرٍو لَمْ يَقْرَأْ إِلا بِأَثَرٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ ـ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ. وَلُغَةُ العَرَبِ تُوَافِقُهُ عَلَى ذَلِكَ....... قالَ الفارِسِيُّ: أَمَّا حَرَكَةُ البِنَاءِ فَلَمْ يَخْتَلِفِ النُّحَاةُ فِي جَوَازِ تَسْكِينِهَا، وَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو مَا حَكَاهُ أَبُو زَيْدٍ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَرُسُلْنا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ)،[الزخرف: ٤٣/ ٨٠]. وَقِرَاءَةُ مَسْلَمَةَ بْنِ مُحَارِبٍ: (وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ)،[البقرة: ٢/ ٢٢٨] .**وَذَكَرَ أَبُو عَمْرٍو: أَنَّ لُغَةَ تَمِيمٍ تَسْكِينُ الْمَرْفُوعِ مِنْ يَعْلَمُهُ وَنَحْوِهِ،** وَمِثْلُ تَسْكِينِ بَارِئِكُمْ، قِرَاءَةُ حَمْزَةَ، (وَمَكْرَ السَّيِّئْ فاطر)،[٣٥/ ٤٣]."[2]

ويقول ابن الجزري:"إنهم نقلوا أن لغة تميم تسكينُ المرفوع من:(ويُعَلِمُهم)، ونحوه ،وعزاه الفراء إلى تميم وأسد."[3] ومن المحدثين من دافع عن القراءة بالتسكين، يقول الدكتور محمد حماسة :"ولا شك أن هذا ضرب من الترخص قصِدَ به التخفيف في النطق، ولا يماري فيه إلا مكابر أو منكر للحق؛ لأنه جرى فيه على لهجة تميم التي يستخففها ."[4]

ويقول الدكتور عبد الغفار حامد هلال رادًا الطعن في القراءة بتسكين الراء في بارئكم: "والواقع أن الطعن على الراوي بأنه لم يضبط غيرُ مقبول، فإن من يزعم أن أئمة القراءة ينقلون حروف القرآن من غير تحقيق، ولا بصيرة ولا توقيف، فقد ظن بهم ما هم عنه مُبرَّؤون، وعنه مُنزَّهون. وهذا يُبْطِل قول من زعم أن الراوي عن أبي عمرو قد أساء السمع؛ إذ كان أبو عمرو يختلس الحركة في (بارئِكم)،ونحوها فتوهمه الإسكان الصحيح فحكاه عنه، فكيف يقبل أن يسيء السمع في موضع ولا يسيئه في موضع آخرَ مثله؟." [5]

بعد عرض توجيه القراءة يمكن القول: إن اعتراض الأزهري على القراءة بتسكين الراء في(بارئِكم) يمكن دفعه بالتوجيهين السابقين للقراءة، إذ جاءت على لغة من لغات العرب وهي تميم وأسد، والقراءة ثابتة متواترة لا يصح الطعن فيها.

---

[1] ابن جني(ت: ٣٩٢هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج:١، ص:١٠٩

[2] الأندلسي، أبو حيان ، البحر المحيط ،ج:١،ص:٣٦٥ ـ ٣٦٦

[3]ابن الجزري، النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٢١٣

[4] حماسة،محمد عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دارغريب،القاهرة،٢٠٠١م،ص:٣٧٥

[5] هلال، عبد الغفار حامد، القراءات واللهجات من منظور علم الأصوات الحديث، دارالفكرالعربي،مصر،ط:٣، ١٤٢٣ه ـ ٢٠٠٥م ،ص:١٣٧

٢ ـ حذف حركة إعراب الاسم المجرور بالإضافة

. **اختلف** القراء السبعة رحمهم الله في تسكين الهمزة وكسرها في: (السَّيء) من قوله تعالى: (ومكر السيء وَلا يَحِيق المَكر السيء إلا بأهْله)، [فاطر/ ٤٣]،يقول ابن مجاهد:" قرَأ حَمْزَة رحمه الله وَحده: (ومكر السيىءْ)سَاكِنة الهمزَة وَقرَأ البَاقونَ: (ومكر السيىء) بكسْر الهمزَة وَكلهمْ قرأوا: (وَلا يَحِيق المَكر السيىء) بضَم الهمزَة **."**[1]

ردُّ القراءة:

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى رد القراءة بتسكين الهمزة من قوله: (السَّيء):، وعَدُّوها ضعيفة ورديئة في كلام العرب لأن التسكين وقع على حرف الإعراب وهذا لا يجوز إلا في اضطرار الشعر، وقالوا: إن الصحيح هو المحافظة على حركة الإعراب بكسر الهمزة من: (بَارِئِكم)، واتهموا القراء الذين قرؤوا بتسكين الهمزة بقلة الضبط، **فذهب ابن قتية إلى** أن الجزم لا يدخل الأسماء واحتج في تلحينه القراءة بحذف الإعراب من كلمة (السيء) الأولى وإثباته في (السيء) الثانية، فقال"وقرأ حمزة: وَمَكْرَ السَّيِّئْ وَلا يَحِيقُ المَكْرُ السَّيِّئُ إلا بأهْلِهِ [فاطر: ٤٣] فجزم الحرف الأوّل، والجزم لا يدخل الأسماء، وأعرب الآخر وهو مثله."[2]

ويقول الطبري مخطئا قراءة حمزة مانعا من القراءة بها ؛لأنها مخالف لقراءة قراء الأمصار:"والصواب من القراءة ما عليه قراء الأمصار من تحريك الهمزة فيه إلى الخفض وغير جائز في القرآن أن يقرأ بكل ما جاز في العربية؛ لأن القراءة إنما هي ما قرأت به الأئمة الماضية، وجاء به السلف على النحو الذي أخذوا عمن قبلهم."[3].

ويقول الزجاج ملحنا لقراءة حمزة وحاكما عليها بالغلط:" وقرأ حمزَةُ: (وَلا يَحِيقُ المَكْرُ السَّيِّئْ)- على الوقف، وهذا عند النحويين الحذاق لَحْنٌ، ولا يجوز، وإنما يجوز مثله في الشعر في الاضطرار."[4]،**ويقول الزجاج في موضع آخر**:" وأما ما يروى عن أبي عمرو بن العلاء في قراءته إلى بَارِئْكم. فإنما هو أن يختلس الكسر اختلاسا، ولا يَجْزم بَارِئِكم، وهذا أعني جزم

[1] ابن مجاهد،السبعةفي القراءات ص:٥٣٥ ـ٥٣٦ وانظر:الداني،أبو عمرو،جامع البيان في القراءات السبع المشهورة،ت:محمد صدوق الجزائري،دار الكتب العلمية،بيروت،ط:١ ،٢٠٠٥م ـ ١٤٢٦ه،ص:٦٨٣، ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٣٥٢

[2] ابن قتيبة، محمد عبد الله ، تأويل مشكل القرآن ص:٦٣

[3] الطبري، محمد بن جرير ، جامع البيان في تأويل القرآن،ج:١٩،ص:٣٩٤

[4] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه،تح:عبد الجليل عبده شلبي،عالم الكتب، ط:١، ١٤٠٨ه ـ١٩٨٨م ، ج:٤،ص:٢٧٥ ـ٢٧٦

(بارئكم) إنما رواه عن أبي عمرو من لا يضبط النحو كضبط سيبويه والخليل، ورواه سيبويه باختلاس الكسر، كأنه تقلَّ صَوْته عند الكسرة ."[1] يرى الزجاج ان القارئ بتسكين الهمزة لم يضبط القراءة ويتخذ من القياس حجة لرد القراءة بالتسكين معتمداً على قول سيبويه.

ويقول النحاس طاعناً في القراءة متهماً القارئ بتسكين الهمزة في: (المَكرُ السَّيِّ) بأنه لم يضبط القراءة :" وإنما صار لحنا لأنه حذف الإعراب منه، وزعم محمد بن يزيد: أن هذا لا يجوز في كلام ولا شعر، لأن حركات الإعراب لا يجوز حذفها لأنها دخلت للفروق بين المعاني. وقد أعظم بعض النحويين أن يكون الأعمش على جلالته ومحله يقرأ بهذا، وقال: إنما كان يقف عليه فغلط من ادّعى عنه قال: والدليل على هذا أنه تمام الكلام، وإن الثاني لمّا لم يكن تمام الكلام أعربه، والحركة في الثاني أثقل منها في الأول لأنها ضمة بين كسرتين."[2]

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة عند المانعين من القراءة بتسكين الهمزة في: (السَّيء) إلى حجتين:

الأولى: القياس؛ فالقياس يحظر إسكان حركة الإعراب لأنها تدخل للفروق بين المعاني، واحتجوا لذلك بأمرين:

١. أن القارئ كان يختلس الحركة اختلاساً.

٢. أن القراء لم يضبطوا القراءة فحمزة كان يقف على الهمزة ولا يصلها.

الثانية: مخالفة قراءة حمزة لقراء الأمصار.

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على قراءة حمزة بتسكين الهمزة من (مكر السَّيء) ،وتبع النحاة على تخطئة قراءة حمزة معتلاً بنفس العلل التي احتجوا بها على تضعيف القراءة، فقال:" قرأ حمزة وحده (وَمَكرَ السَّيِّئْ) ساكنة الهمزة. وقرأ الباقون (وَمَكرَ السَّيِّئ) بكسر الهمزة. واتفقوا على ضم الهمزة في قوله: (وَلا يَحيقُ المَكرُ السَّيِّئُ إلا بأهْلِهِ) ،قال أبو منصور: تسكين الهمزة في قوله: (وَمَكرَ السَّيِّئْ) عند أهل العربية غير جائزة. وقد قال الفراء: جزم الأعمش وحمزة (وَمَكرَ السَّيِّئْ)لكثرة الحركات، كما قرئ (لا يحْزنْهُم)) بالجزم. وكما قال: إذا اعْوَجَجْنَ قلتُ صَاحِبْ قومِ

والأصل: صاحبُ أو صاحبَ، على النداء المفرد أو المضاف، فَجَزَم لكثرة الحركات، قال أبو منصور: ومثل هذا يسوغ للشاعر الذى يضطر إلى تسكين مُتحرك ليستقيم له وزن

---

[1] المرجع السابق، ج:١،ص:١٣٦

[2] النحاس(ت:٣٣٨)،إعراب القرآن، ج:٣،ص:٣٧٧

الشعر – فأما كتاب الله فقد أمر الله جلَّ وعزَّ بترتيله وتبيينه، وقارئ القرآن غير مضطر إلى تسكين متحرك، أو تحريك ساكن. وأنشد المبرد البيت: إذا اعوَجَجن قلت صاح قوِّم."[1]

يظهر مما سبق أن الأزهري ـ رحمه الله ـ يرى أن القراءة بالتسكين مخالفة للقياس ،ويرد توجيه الفراء للقراءة بأنها جاءت بتسكين الهمزة للتخفيف، قائلاً: إن هذا لا يجوز إلا في اضطرار الشعر أما في كتاب الله فلا تجوز .ولرد الطعن الوارد في القراءة يجب حملها على توجيه صحيح في العربية ؛لأن القراءة رغم كلام النحاة فيها لا تعدم توجيها، فقد وجهها العلماء بأحد وجهين:

الأول : حذف حركة الإعراب للتخفيف من توالي الحركات ،إذ اجتمعت كسرتان على الياء المشددة والهمزة وكلاهما ثقيل عند اللفظ في(السَّيء)، ومن سنن العرب أن تميل إلى التخفيف من توالي الحركات إذا أحدث ثقلاً في اللفظ ،وعلى هذا الوجه ذهب الفراء، فقال:" وقوله (وَمَكْرَ السَّيِّئ) الهمزة في (السّيّئ) . وقد جزمها الأعمش وَحَمْزَة لكثرة الحركات، كما قال (لا يَحْزُنْهُمُ الفَزَعُ الأكْبَرُ)، وكما قالَ الشاعر: إذا اعْوَجَجْن قلتُ صاحب قوِّم [2]
يريدُ صاحب قوم فجزم الباء لكثرة الحركات. قالَ الفراء: حَدَّثنِي الرؤاسي عَن أبي عمرو ابن العلاء (لا يحزنهم) جزم."[3]

وقال ابن خالويه محتجاً لأبي عمرو بأنه حذف الكسرة كراهية لتوالي الحركات:" وإنما فعل ذلك تخفيفا للحرف لاجتماع الكسرات وتواليها مع الهمزة، كما خفف (أبو عمرو) في قوله: (بارِئكمْ)."[4]

ويقول الفارسي موضحا التوجيه للتخفيف من توالي الحركات:" ويحتمل وجها آخر: وهو أن تجعل يىء ولا من قوله: ومكر السيئ ولا بمنزلة إبل، ثم أسكن الحرف الثاني كما أسكن من (إبْل) لتوالي الكسرتين إحداهما ياء قبلها ياء فخفف بالإسكان لاجتماع الياءات والكسرات كما خففت العرب نحو ذلك بالحذف من نحو: (أسيديّ) وبالقلب في نحو: (رحويّ)، ونزّل حركة الإعراب بمنزلة غير حركة الإعراب.... وليس يختلّ بذلك دلالة الإعراب، لأنّ الحكم بمواضعها معلوم، كما كان معلوما في المعتل، والإسكان للوقف. فإذا ساغ ما ذكرنا في هذه القراءة من التأويل لم يسغ لقائل أن يقول: إنه لحن."[5]

---

(1) الأزهري، معاني القراءات،ص:٥٠

(2) صدر بيت من الرجز وهو من شواهد سيبويه،الكتاب،ج:٤،ص:٢٠٣

(3) الفراء، يحيى بن زياد،معاني القرآن ،ج:٢،ص:٣٧١

(4) ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع،ص:٧٧

(5) الفارسي، أبو علي ، الحجة للقراء السبعة،ج:٦،ص:٣٢ ـ ٣٣

يرى الفارسي أنه لا ضير من حذف الحركة الإعرابية في هذا الموضع طلباً للتخفيف في اللفظ ؛لأنها لا تستقل بالدلالة على الإعراب بل الموضع يدل على إعرابها فاللبس مأمون في هذا الموضع، وهو شبيه بإعراب المعتل الذي لا تظهر عليه علامة الإعراب أو في حالة الوقف على أواخر الكلم إضافة إلى أن هناك شواهد من كلام العرب في اللغة تقوي قراءة حمزة بالأسكان.

وقال أبو حيان الأندلسي بأن حمزة قرأ بالتسكين:"إِسْكَانًا لِتَوَالِي الحَرَكَاتِ."[1] ولم يسلم هذا التوجيه من التضعيف، يقول النحاس مضعفاً هذا التوجيه؛ لأن الهمزة في:(السيء إلا) أثقل من الهمزة في قوله: (السيء وَلا):"والحركة في الثاني أثقل منها في الأول لأنها ضمة بين كسرتين."[2]

والتفت ابن خالويه إلى مثل هذا الاعتراض، فردَّه قائلاً:" فإن قيل: فهلا فعل في الثاني كما فعل في الأول؟ فقل: لم تتوال الكسرات في الثاني، كما توالت في الأوّل، لأنه لما انضمت الهمزة للرفع زال الاستثقال، فأتى به على أصل ما أوجبه الإعراب له من الرفع. فاعرف حجته في ذلك فقد نسب إلى الوهم."[3]

الثاني: أن حمزة أجرى الوصل مجرى الوقف ،يقول أبو علي الفارسي:" فأمّا قراءة حمزة: ومكر السيئ وإسكانه الهمزة في الإدراج، فإنّ ذلك يكون على إجرائها في الوصل مجراها في الوقف، فهو مثل: سبسبا، وعيهل، والقصبا، وجدببا [4]. وهو في الشعر كثير. وممّا يقوّي ذلك: أنّ قوما قالوا في الوقف: أفعي وأفعو، فأبدلوا من الألف الواو والياء ثم أجروها في الوصل مجراها في الوقف، فقالوا: هذا أفعو يا هذا، فكذلك عمل حمزة بالهمزة في هذا الموضع لأنها كالألف في أنها حرف علة، كما أن الألف كذلك."[5]

واختار المهدوي هذا التوجيه ،فقال:" ووجهها أنه حمل الوصل على الوقف فأسكن الهمزة في الوصل كما يسكنها في الوقف، وكما قالوا في أفعى: أفعَوْ في الوقف، وقالوا :أفعَيْ

---

(1) لأندلسي .أبو حيان ، البحر المحيط،ج:٧،ص:٣٠٥

(2) النَّحَّاس، أحمد بن محمد ، إعراب القرآن،ج:٣ ، ص:٣٧٧

(3)ا بن خالويه ، الحجة في القراءات السبع،ص:٢٩٧

(4) (عيهلِّ) كلمة من بيت من مشطور الرجز منسوب لمرثد، الأسدي، وهو من شواهد سيبويه، انظر: الكتاب:ج: ٤ ،ص: ١٧٠ ، شافية بن الحاجب ،ج:٤،ص:٢٥٠،والشاهد فيه تشديد اللام إجراء لها مجرى الوقف ،و(القصَّبا، الجدَبَّا، سبسبًا) كلمات من أبيات من الرجز منسوبة لرؤبة ،ملحقات الديوان،تح:وليم بن الورد البروس ،دار بن قتيبة،الكويت،ص:١٦٩والشاهد فيه تشديد الباء ضرورة .

(5) الفارسي، أبو علي ، الحجة للقراء السبعة،ج:٦،ص:٣١

أيضا فأبدلوا الألف في الوقف واوا أو ياء، ثم حملوا الوصل على الوقف، فأبدلوها كذلك في الوصل."[1]

إلا أن هذا التوجيه لم يسلم من الرد أيضا، فقد ضعفه بعض العلماء، يقول مكي بن أبي طالب:" وهو ضعيف لأنه لو نوى الوقف لخفف الهمزة في الوصل، لأن أصله تخفيف كل همزة في الوقف ،وهو لا يخففها إلا إذا وقف عليها وقفا صحيحا."[2] ويقول ابن الأنباري:" وهو ضعيف في القياس."[3] ولو لم يكن لهذه القراءة إلا هذا الوجه الصحيح لاكتملت شروط صحتها فقد وافقت العربية ولو بوجه، فضعفها في القياس لا يجعل منها مرذولة مردودة ولا مخالفة للعربية ولا يجعل القراءة غير جائزة بل هي صحيحة لا كتمال شروطها ؛فهي موافقة للعربية ولو بوجه وموافقة للرسم العثماني، وهي متواترة .

بعد عرض أقوال العلماء في توجيه قراءة حمزة فإنه يمكن حمل القراءة على على التخفيف لتوالي الحركات أو على إجراء الوصل مجرى الوقف ،بهذا يرد على مآخذ العلماء الذين ردُّوا قراءة حمزة، فالقراءة صحيحة؛ لثبوتها متواترة، ولكونها تمثل مسلكا عربيا فصيحا وقرأ بها مجموعة من القراء والنحاة ،بل أئمة النحو"حمزة والأعمش أيضا، ورواها المنقريُّ عن عبد الوارث عن أبي عمرو،وناهيك بإمامي القراءة والنحو أبي عمرو، والكسائي."[4]

ولا يصح ردُّ قراءة هذه التجلة من القراء والنحاة، فهم" أعلم بالعربية وأشد لها استحضارا وقرب بها عهدا ممن يعترض عليهم وينسبهم للوهم والغلط بالتجويزات العقلية."[5]

---

(1) المهدوي،أحمد بن عمار (ت ٤٤٠ه)،شرح الهداية،تح:حازم سعيد حيدر،مكتبة الرشيد،الرياض،ج:٢،ص:٤٨٤،وانظر:ابن أبي مريم،الموضح في وجوه القراءات،ج:٢،ص:١٦٨،العكبري،التبيان في إعراب القرآن،ج:٢،ص:٣٦١،الأندلسي،أبو حيان،ج:٧،ص:٣٠٥.

(2) مكي بن أبي طالب القيسي،الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها،وحججها،ج:٢،ص:٢١٢

(3) ابن الأنباري،البيان في غريب إعراب القرآن،تح:طه عبد الحميد،طه مصطفى السقا،الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٤٠٠ه،ص:٢٨٩

(4) ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٣٥٢

(5) الصفاقسي، علي بن محمد (المتوفى: ١١١٨هـ)، غيث النفع في القراءات السبع، تح: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م،ص:٤٨٨

المبحث الثاني

المغايـرة في العلامـة الإعرابيـة

أولا: جر الاسم الظاهر المعطوف على مضمر من دون إعادة الجار

اختلف القراء السبعة رحمهم الله في نصب الميم وجرها في:(الأرحام) من قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا)[النساء/١]،يقول ابن مجاهد: "قَرَأ حَمْزَة وَحده {والأرحام} خفضا وَقَرَأ الْبَاقُونَ {والأرحام} نصبا."[١]

ردُّ القراءة:

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى رد قراءة حمز بجر (الأرحام) من غير إعادة الجار وعدوه قبيحا ولحنا وخطيرا على المعتقد والديانة، وغير جائز في كلام العرب، ولا تجوز القراءة به،وغير جائز إلا في اضطرار الشعر، **يقول سيبويه** وإن لم يتحدث عن القراءة صراحة فكلامه يشمل الآية ولا يبتعد عنها:" ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمَر المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيدٍ وذلك قولك: مررتُ بك وزيدٍ، وهذا أبوك وعمرٍو، كرهوا أن يشرك المظهر مضمَرا داخلا فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يُتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدلٌ من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعفتْ عندهم كرهوا أن يُتبعوها الاسمَ، ولم يجز أيضا أن يُتبعوها إياه وإن وصفوا؛ لا يحسن لك أن تقول مررت بك أنت وزيدٍ كما جاز فيما أضمرتَ في الفعل نحو قمتَ أنت وزيد، لأن ذلك وإن كان قد أنزل منزلة آخر الفعل، فليس من الفعل ولا من تمامه، وهما حرفان يستغنى كلُ واحدٍ منهما بصاحبه كالمبتدأ والمبني عليه، وهذا يكون من تمام الاسم، وهو بدل من الزيادة التي في الاسم، وحال الاسم إذا أضيف إليه مثلُ حاله منفردا، لا يستغنى به، ولكنهم يقولون: مررتُ بكم أجمعين، لأن أجمعين لا يكون إلا وصفا. ويقولون: مررتُ بهم كلهم؛ لأن أحد وجهَيها مثلُ أجمعين.

وتقول أيضا: مررتُ بك نفسك، لما أجرْتَ فيها ما يجوز في فعلتُم مما يكون معطوفا على الأسماء احتملت هذا؛ إذ كانت لا تغير علامة الإضمار ها هنا ما عمل فيها، فضارعتْ ها هنا ما ينتصب، فجاز هذا فيها.

---

[١] ابن مجاهد،السبعةفي القراءات ص:٢٢٦،وانظر:الداني،أبو عمرو،جامع البيان في القراءات السبع المشهورة،ت:محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية،بيروت،ط:١ ،٢٠٠٥م - ١٤٢٦ه،ص:٤٧١ ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٢٤٧.

وأما في الإشراك فلا يجوز، لأنه لا يحسن الإشراكُ في فعلتَ وفعلتُم إلا بأنت وأنتم. وهذا قول الخليل رحمه الله وتفصيله عن العرب. وقد يجوز في الشعر أن تُشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور، إذا اضطر الشاعر."[١]

وقد تبع سيبويه ـ في قوله هذا ـ عدد من النحاة، يقول الفراء:" وفيه قبح لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض وقد كنى عَنْهُ..... وإنما يجوز هذا فِي الشعر لضيقه."[٢] ويقول المبرِّد:" وقرأ حمزة: {الَّذِي تَسَاءَلُونَ بهِ وَالأَرْحَامِ}، وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر."[٣]

ويقول الفارسي رادًّا القراءة لضعفها في القياس:" وأمّا من جرّ الأرحام فإنّه عطفه على الضمير المجرور بالباء. وهذا ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال. وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن. فأما ضعفه في القياس: فإن الضمير قد صار عوضا مما كان متصلا باسم نحو غلامه وغلامك، وغلامي، من التنوين فقبح أن يعطف عليه كما لا تعطف الظاهر على التنوين."[٤]

وصف الزمخشري القراءة بأنها غير سديدة، فقال:" والجرّ على عطف الظاهر على المضمر، وليس بسديد لأنّ الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد، فكانا في قولك «مررت به وزيد» و «هذا غلامه وزيد» شديدي الاتصال، فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، فلم يجز ووجب تكرير العامل، كقولك: «مررت به وبزيد» و «هذا غلامه وغلام زيد» ألا ترى إلى صحة قولك «رأيتك وزيدا» و «مررت بزيد وعمرو» لما لم يقو الاتصال، لأنه لم يتكرر، وقد تمحل لصحة هذه القراءة بأنها على تقدير تكرير الجار ونظيرها."[٥]

ويورد القرطبي رواية أن أبا العباس المبرد قد بالغ في التشنيع على القارئ بكسر الميم قائلاً:" لَوْ صَلَّيْتُ خَلْفَ إِمَامٍ يَقْرَأُ (مَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ)،[ابراهيم/٢٢]، وَ(اتَّقُوا اللهَ الَّذِي تسائلونَ بهِ وَالأَرْحَامِ) لأَخَذْتُ نَعْلِي وَمَضَيْتُ.."[٦]

---

[١] سيبويه ، الكتاب ،ج:٢ ،ص:٣٨١
[٢] الفراء ، معاني القرآن، ج:١،ص:٢٥٢ـ ٢٥٣
[٣] المبرد ، الكامل في اللغة والأدب، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م،ج:٣،ص:٣٠
[٤] الفارسي، أبو علي ، الحجة للقراء السبعة،ج:٣،ص:١٢١ـ ١٢٢
[٥] الزمخشري، محمود بن عمر،الكشاف ،ج:٢،ص: ٦
[٦] القرطبي، محمد بن أحمد(توفي ٦٧١هـ) ، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة،ط: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م،ج:٥،ص:٣

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة عند المانعين من القراءة بجر الميم من (الأرحام) إلى القياس والمعنى؛ فجمهور النحاة على أن عطف الاسم الظاهر على المضمر المجرور من غير إعادة حرف الجر لا يجوز وخارج عن كلام العرب، ولا يجوز إلا في اضطرار الشعر.

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على القراءة بجر الميم من (الأرحام)، وشايع من سبقه من النحاة على تخطئة قراءة حمزة معتلاً بنفس العلل التي احتجوا بها على تضعيف القراءة، فقال:" واتفق القراء على نصب (والأرحامَ) إلا حمزة فإنه خفض الميم نَسقًا على الهاء في (به) .قال أبو منصور: القراءة الجيدة (والأرحامَ) بالنصب، المعنى: اتقوا الأرحامَ أن تقطعوها، وأمَّا خفض الأرحام على قراءة حمزة فهي ضعيفة عند جميع النحويين، غير جائزة إلا في اضطرار الشعر، لأن العرب لا تعطف على المكنِيِّ إلا بإعادة الخافض، وقد أنشد الفراء بيتا في جوازه:

تُعَلَّقُ في مثلِ السَّوارِي سيوفُنا ... وما بينها والأرضِ غَوْطٌ نفانِفُ

والكلام وَجهُهُ (وما بينها وبين الكعب)، فاضطره الشعر إلى جوازه. وخفض (الأرحَام) خطأ أيضًا وأمر الدين عَظيم، لأن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: (لا تحلفوا بآبائكم). فلا يجوز أن تتساءلوا بالله وبالرحم على عادة كلام العرب، أي: نهى النبي عن الحلف بغير الله."(١)

يمكن القول: إن ردَّ أبي منصور للقرا ءة وتلحينها جاء موافقاً لموقف النحاة الذين طعنوا في القراءة لمخالفتها القياس، وقد نسب أبو منصور الأزهري الطعن في القراءة وتلحينها إلى جميع النحويين واحتج بحجة دينية تمنع من القراءة بقراءة حمزة، وهي: أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ نهى عن الحلف بغير الله. وللرد على مآخذ النحويين على قراءة حمزة لا بد من توجيهها إلى أحد وجوه العربية الصحيحة، وقراءة حمزة رغم طعن العلماء فيها إلا أنها لا تعدم توجيها، فقد وجهها العلماء بأحد وجهين:

الأول: جواز عطف الاسم الظاهر على المضمر دون إعادة حرف الجر وهو مذهب الكوفيين، يقول ابن الأنباري:" ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك "مررت بك وزيد."(٢)، واحتج الكوفيون لجوازه بوروده في القرآن، المسموع

---

(١) الأزهري، معاني القراءات،ص:١١٨ ـ ١١٩

(٢) ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (المتوفى: ٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين،تح:جودة مبروك،مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأولى ،ص:٣٧١

من كلام العرب، شعراً ونثراً، فمن ذلك ما ورد في قوله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)[البقرة/٢١٧]، فالعطف في الآية جاء من غير إعادة حرف الجر فقد عطف(المسجدِ) على الضمير في: (به) دون إعادة حرف الجر. **وقوله تعالى**:(وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ)[النساء /١٢٧]، فقد عطف موضع ما على الضمير المجرور في(فيهنَّ) دون إعادة حرف الجر.

وقوله تعالى:(لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا)[النساء /١٦٢]، فعطف (المقيمين) على الضمير المجرور في: (إليك).

وقوله تعالى:(وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ)[الحجر/٢٠]، فعُطِفَ موضع (ومن) على الضمير المجرور في: (لكم) دون إعادة حرف الجر.

وورد عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور في الشعر كثيراً، فمن شواهده الشعرية: ما قاله عباس بن مرداس: **أَكُرُّ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أُبَالِي ... أَحَتْفِي كَانَ فِيهَا أَمْ سِوَاهَا**(١)

وقال آخر: **إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبِ عَدُوِّهِمْ ... فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلَى بِهَا وَسَعِيرِهَا**(٢)

وقال آخر: **لَوْ كَانَ لِي وَزُهَيْرٍ ثَالِثٌ وَرَدَتْ ... مِنَ الْحَمَامِ عَدَانَا شَرَّ مَوْرُودِ**(٣)

وقال آخر: **إِذَا بِنَا، بَلْ أُنَيسَانِ، اتَّقَتْ فِئَةٌ ... ظَلَّتْ مُؤَمَّنَةً مِمَّنْ تُعَادِيهَا**(٤)

وَأَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ: **فَالْيَوْمَ قَدْ بِتَّ تَهْجُونَا وتشمتنا ... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ**(٥)

وقال آخر: **أَبِكَ آيَةٌ بِي أَوْ مُصَدَّرٍ... مِنْ حُمُرِ الْجُلَّةِ جَأْبٌ جَسُورُ**(٦)

---

(١) البيت من الوافر.،وهو للعباس بن مرداس،الديوان،تح: (يحيى الجبوري)،مؤسسة الرسالة ،بيروت،ط:١،١٤١٢ه - ١٩٩١م،ص:١٦٢

(٢)البيت من شواهد ابن مالك ولم ينسبه والبيت من الطويل،انظر:شرح التسهيل،ج:٣،ص:٣٧٧، شرح الكافية الشافية،ج:٣،ص:١٢٥٣،

(٣) البيت من البسيط،وهو من شواهد ابن مالك ولم ينسبه. شرح التسهيل،ج:٣،ص:٣٧٨، شرح الكافية الشافية،ج:٣،ص:١٢٥٣،الأندلسي .أبو حيان، البحر المحيط،ج:٢،ص:١٥٧، والشاهد فيه عطف(زُهَيْر)على الضمبر المجرور في : (لِي)

(٤) البيت من البسيط،وهو من شواهد ابن مالك ونسبه إلى رجل من طيء. شرح التسهيل،ج:٣،ص:٣٧٨،وانظر: الأندلسي.أبو حيان، البحر المحيط،ج:٢،ص:١٥٧،والشاهد فيه عطف(أُنِيسَانِ)على الضمبر المجرور في : (بِنَا)

(٥) البيت من البسيط وهو من شواهد سيبويه ولم ينسبه،انظر:الكتاب،ج:٢،ص:٣٩٢،وانظر:ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،ص:٣٧٢.البحر المحيط،ج:٢،ص:١٥٧، والشاهد فيه عطف(الأيام) على الضمير المجرور في : (بك).

(٦) البيت من الرجز وهو من شواهد سيبويه ولم ينسبه إلى قائل والشاهد فيه عطف(مُصَدَّر) على الضمير المجرور في(بي)،انظر الكتاب،ج:٢،ص:٣٨٢

أما في النثر فقد جاء عن العرب قولهم:" ما فِيهَا غَيْرِهِ وَفَرَسِهِ."[١] والشاهد فيه جر (فَرَسِهِ) عطفاً عل الضمير في:(غَيْرِهِ)

أما القول بأن هذه الكثرة من الشواهد الشعرية على جر الاسم المعطوف على الضمير بغير إعادة حرف الجر من باب الضرورة الشعرية فلو سلمنا به فالشواهد القرآنية ليست من باب الضرورة الشعرية بل جاءت على مسلك عربي فصيح يوافقها المسموع من كلام العرب شعرا ونثراً، وأما الاعتراض المانع من عطف الاسم الظاهر على الضمير مجروراً لأن الضمير ينزل منزلة التنوين من الاسم ولأن المعطوف والمعطوف عليه يصح إحلال كل منهما مكان الآخر فهو اعتراض مدفوع مردود، فقد جعل بعض العلماء قراءة حمزة دليلاً على جواز العطف في هذا الباب ،يقول ابن مالك:" وللموجبين إعادة الجار حجتان: إحداهما: أن ضمير الجر شبيه بالتنوين، ومعاقب له، فلا يعطف عليه كما لا يعطف على التنوين. الثانية: أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه، فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار.

وفي الحجتين من الضعف مالا يخفى، لأن شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجار لمنع منه مع الإعادة، لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه، ولأنه لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه، لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع، فللعطف أسوة بهما. قد تبين ضعف الحجة الأولى. وأما الثانية فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطا في صحة العطف لم يجز: رب رجل وأخيه، ولا: أي فتى هيجاء أنت وجارها، ولا: كل شاة وسخلتها بدرهم، ولا: ا لواهب المائةِ الهجان وعبدِها، وأمثال ذلك كثيرة، فكما لم يمتنع فيها العطف، لا يمتنع في نحو: مررت بك وزيد، وإذا بطل كون ما تعلقوا به مانعا، وجب الاعتراف بصحة الجواز. ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى: (وكفرٌ به والمسجدِ الحرام) بجر المسجد بالعطف على الهاء، لا بالعطف على سبيل، لاستلزامه العطف على المصدر قبل تمام صلته، لأن المعطوف على جزء الصلة داخل في الصلة، وتوقي هذا المحظور حمل أبا علي الشلوبين على موافقة يونس والأخفش والكوفيين في هذه المسألة.

ومن مؤيدات الجواز قراءة حمزة: (تساءلون به والأرحام) وهي أيضا قراءة ابن عباس والحسن وأبي رزين ومجاهد وقتادة والنخعي والأعمش ويحيى بن وثاب، ومثل هذه القراءة ما

---

[١]ابن مالك، شرح التسهيل،ج:٣،ص:٣٧٨،انظر:الأندلسي .أبو حيان، البحر المحيط،ج:٢،ص:١٥٦

روى البخاري في باب الإجارة إلى العصر من قوله صلى الله عليه وسلم: "إنما مثلكم واليهود والنصارى" بالجر."[1]

اختار أبو حيان القراءة صحيحة لموافقتها المسموع من كلام العرب معتبراً أن كثرة الشواهد الشعرية الواردة في هذا الباب تخرجها عن حد الاضطرار، بل إن القياس يقويه ويجعله صواباً:" وا لذي نختاره أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْكلام مُطْلَقًا، لأَنَّ السَّمَاعَ يُعَضِّدُهُ، وَالْقِيَاسَ يُقَوِّيهِ.

أَمَّا السَّمَاعُ فمَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ: مَا فِيهَا غَيْره وَفرَسِهِ، بِجَرِّ الْفرَسِ عَطْفًا عَلى الضَّمِيرِ فِي غَيْرِهِ، وَالتَّقدِيرُ: مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَغَيْرُ فرَسِهِ، وَالْقِرَاءَةُ الثانية في السبعة:(تتساءلون بِهِ وَالأَرْحامَ) أَيْ: وَبِالأَرْحَامِ، وَتأْوِيلُهَا عَلى غَيْرِ الْعَطفِ عَلى الضَّمِيرِ، مِمَّا يُخْرِجُ الْكلامَ عَنِ الفصَاحَةِ، فلا يُلْتفتُ إِلى التَّأْوِيلِ. قَرَأَهَا كذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَالْحَسَنُ، وَمُجَاهِدٌ، وَقتادَةُ، وَالنَّخَعِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ وَثابٍ، وَالأَعْمَشُ، وأبي رَزِينٍ، وَحَمْزَةُ. وَمَنِ ادَّعَى اللَّحْنَ فِيهَا أَوِ الْغَلَطَ عَلى حَمْزَةَ فَقدْ كذَبَ، وَقدْ وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ فِي أَشْعَارِ الْعَرَبِ كثِيرٌ يَخْرُجُ عَنْ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ ضَرُورَةً."[2]

الثاني:أن حرف الجر في قراءة حمزة محذوف لدلالة السياق عليه وتقديره (الباء)، يقول ابن خالويه: "فأمّا الكوفيون فأجازوا الخفض، واحتجّوا للقارئ بأنه أضمر الخافض، واستدلوا بأن (العجاج) كان إذا قيل له: كيف تجدك؟ يقول: خيرٍ عافاك الله، يريد: بخير. وقال بعضهم: معناه. واتقوه في الأرحام أن تقطعوها.وإذا كان البصريون لم يسمعوا الخفض في مثل هذا ولا عرفوا إضمار الخافض فقد عرفه غيرهم" [3]

وردَّ ابن جني إنكار المبرد لقراءة حمزة ووجهها، فقال:" وكان رؤبة إذا قيل له: كيف أصبحت؟ يقول: خير عافاك الله -أي بخير- يحذف الباء لدلالة الحال عليها بجري العادة والعرف بها. وكذلك قولهم: الذي ضربت زيد تريد الهاء وتحذفها لأن في الموضع دليلا عليها. وعلى نحو من هذا تتوجه عندنا قراءة حمزة وهي قوله سبحانه: "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام " ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل " الأرحام " على العطف على المجرور المضمر بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت: "وبالأرحام " ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها؛ كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو قولك: بمن تمرر أمرر وعلى من تنزل أنزل ولم تقل: أمرر به ولا أنزل عليه لكن

---

(١) أبو حيان، البحر المحيط،،ج:٣،ص:٣٧٥

(٢) السمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:١،ص،٣٦٣ ـ ٣٦٤

(٣)ابن خالويه (المتوفى: ٣٧٠هـ)، الحجة في القراءات السبع،ص:١١٨

حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما."[١] وفي قول ابن جني هذا ملمح من ملامح نظرية (القرائن)، إذ جُعِلَ من السياق حكما ودليلاً على حذف(الباء) لدلالته عليه ويقول البناء :"أعيد الجار وحذف للعلم به."[٢]

أما السبب الثاني الذي دعا أبا منصور الأزهري إلى تخطئة القراءة وهو سبب ديني وهو الحذر من جواز الحلف بغير الله فهي حكاية عن عادة جرت بين العرب، يقول الرازي راداً طعن النحاة في قراءة حمزة:" وَالعَجَبُ مِنْ هَؤُلاء النُّحَاةِ أَنَّهُمْ يَسْتَحْسِنُونَ إِثْبَاتَ هَذِهِ اللُّغَةِ بِهَذَيْنَ البَيْتَيْنِ المَجْهُولَيْنِ وَلا يَسْتَحْسِنُونَ إِثْبَاتَهَا بِقِرَاءَةِ حَمْزَةَ وَمُجَاهِدٍ، مَعَ أَنَّهُمَا كَانَا مِنْ أَكابِرِ عُلَمَاءِ السَّلَفِ فِي عِلْمِ القُرْآنِ. وَاحْتَجَّ الزَّجَّاجُ عَلَى فَسَادِ هَذِهِ القِرَاءَةِ مِنْ جِهَةِ المَعْنَى بِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ»

فَإِذَا عَطَفْتَ الأَرْحَامَ عَلَى المُكَنَّى عَنِ اسْمِ اللهِ اقْتَضَى ذَلِكَ جَوَازَ الحَلِفِ بِالأَرْحَامِ، وَيُمْكِنُ الجَوَابُ عَنْهُ بِأَنَّ هَذَا حِكَايَةٌ عَنْ فِعْلٍ كَانُوا يَفْعَلُونَهُ فِي الجَاهِلِيَّةِ لأَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: أَسْأَلُكَ بِاللهِ وَالرَّحِمِ، وَحِكَايَةُ هَذَا الفِعْلِ عَنْهُمْ فِي المَاضِي لا تُنَافِي وُرُودَ النَّهْيِ عَنْهُ فِي المُسْتَقْبَلِ، وَأَيْضًا فالحديث نهى عن الحلف بالآباء فقط، وهاهنا لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ حَلِفٌ بِاللهِ أَوَّلا ثُمَّ يَقْرِنُ بِهِ بَعْدَهُ ذِكْرَ الرَّحِمِ، فَهَذَا لا يُنَافِي مَدْلُولَ ذَلِكَ الحَدِيثِ ."[٣]

بعد عرض آراء العلماء ومآخذهم على قراءة حمزة ومناقشتها، فإن قراءة حمزة بجر الاسم المخفوض على الضمير المجرور من غير إعادة الجار تعد قراءة صحيحة تمثل مسلكاً لغوياً صحيحا؛ لثبوتها متواترة ولموافقتها وجهين صحيحين من وجوه اللغة، والقراءة إذا ثبتت لا يمكن ردها بقول أهل النحو ولا غيرهم وإذا عارضت قياساً فلا بدَّ من مراجعة القياس لا الطعن في الآية "ومن المعلوم لكل باحث منهجي أن احترام الوارد من الشواهد الصحيحة الثابتة أولى قواعد المنهج السليم وينبغي على واضع القواعد أن يعدل القاعدة أو ينسفها نسفاً إذا اصطدمت بالثابت الوارد الصحيح." [٤]

---

(١) ابن جني، الخصائص ،ج:١،ص:٢٨٥

(٢) البناء، أحمد بن محمد ، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر،ص:٢٣٦

(٣) الرازي، محمد بن عمر ، مفاتيح الغيب،ج:٩،ص:١٧٠

(٤) الأنصاري،أحمد مكي ،الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين ،دار المعارف،مصر ،١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م ،ص:٣١

ثانيا: علامة إعراب المثنى في قوله تعالى: (إن هذان).

قال تعالى:(قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى)[طه/٦٣]

اختلف القراء في قراءة هذه الآية من قوله تعالى: (إنَّ هذينِ لساحران)، يقول ابن مجاهد:" قرأ نافع، وابن عامر، وحمزة والكسائي (إنِّ) مشددة النون (هذان) بألف خفيفة النون. وقرأابن كثير:(إنْ) (هذانِّ) بتشديد نون (هذانِّ)، وتخفيف نون (إنْ)، مثل حمزة. وروى حفص عن عاصم: (إنْ) ساكنة النون، وهي قراءة ابن كثير ،و(هذانِ) خفيفة. وقرأ أبو عمرو وحده: (إنِّ) مشددة النون (هذين) بالياء".[١]

رد القراءة:

ذهب بعض العلماء إلى أن قراءة أبي عمرو:(إنَّ هذين لساحران) لحن؛ لمخالفتها رسم المصحف، يقول الفراء:" وقرأ أَبُو عمرو (إنَّ هَذَيْنِ لساحران) واحتج أَنَّهُ بلغه عَن بعض أصحاب مُحَمَّد ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ أَنَّهُ قالَ: إن فِي المصحف لحنًا وستقيمه العرب. قالَ الفراء: ولست أشتهي عَلَى أن أخالف الكتاب."[٢] ويقول الطبري:" وَالصَّوَابُ مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا: «إِنَّ» بِتَشْدِيدِ نُونِهَا، وَهَذَانِ بِالْأَلِفِ لِإِجْمَاعِ الْحُجَّةِ مِنَ الْقُرَّاءِ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ كَذَلِكَ هُوَ فِي خَطِّ الْمُصْحَفِ."[٣] ويقول الزجاج:" فأمَّا قراءةُ عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء فلا أجيزها لأنها خلاف المصحف، وكل ما وجدته إلى موافقة المصحف أقرب لم أجزْ مخالفته، لأن اتباعه سنة.وما عليه أ كثر القراء. "[٤] وضعفها مكي بن أبي طالب، فقال:"لكنه خالف الخط فضعف لذلك. "[٥]

السبب في رد القراءة:

ترجع الحجة في رد القراءة بنصب هذين من قوله تعالى:(إنَّ هذان لساحران) إلى جهتين:

١.مخالفة خط المصحف ـ كما يرى من حكم بغلطها ـ.

---

[١] ابن مجاهد،السبعة في القراءات ،ص:(٤١٩) ، وانظر مكي بن أبي طالب القيسي ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ،ج(٢)،ص: ٩٩،الداني ،جامع البيان في القراءات السبع المشهورة ،ص(٢٦٣) ، النشر في القراءات العشر ،ج(٢)،ص(٣٢١)، البنا ،إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر،ج(٢)،ص(٢٤٨-٢٤٩)

[٢] الفراء،معاني القرآن،ج(٢)،ص(١٨٣)

[٣] الطبري،جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج:١٦،ص:١٠١

[٤] الزجاج،معاني القرآن وإعرابه.ج(٣)،ص(٣٦٢)

[٥] مكي بن أبي طالب القيسي ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ،ج(٢)،ص: ١٠٠

٢. إجماع الحجة من القراء - كما يرى الطبري - على القراءة بتشديد النون و(هذان) بالألف.

موقف أبي منصور الأزهري، وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على قراءة أبي عمرو:(إنَّ هذين لساحران)، وردها لمخالفتها خط المصحف،يقول أبو منصور الأزهري:" أما قراءة أبي عمرو (إنَّ هَذين) وهي اللغة العالية التي يتكلم بها جَماهِير العرب إلا أنها مخالفة لِلمصحف، وكان أبو عمرو يذهب في مُخَالفته المصحَفَ إلى قول عائشة وعثمان: إنه من غلط الكاتب فيه، وفي حروف أخر."(١)

إنَّ موقف أبي منصور الأزهري من القراءة بنصب (هذين) من قوله تعالى:(إنَّ هذان لساحران) تمثل بردها لمخالفتها خط المصحف، ولرد المأخذ على القراءة لا بد من حملها على وجه صحيح، وهو أن القراءة بنصب هذين جاءت على الأصل من نصب اسم إن بالياء، ومن المعلوم ان القرآن يُتلقى مشافهة من قارئ إلى قارئ آخر فإذا صحت القراءة سنداً فلا يقبل الاعتراض عليها؛ لأن شرط موافقة الرسم تابع لشرط صحة سند القراءة، والرسم في المصحف تأتّى بالتوافق والتواضع من قبل العلماء وقد دخل عليه تغييرات مثل النقط والشكل، **يقول أبو عبيدة**:" قال أبو عمرو وعيسى ويونس «إنّ هذين لساحران» فى اللفظ وكتِبَ «هذان» كما يزيدون وينقصون فى الكتاب واللفظ صواب "(٢)

ويقول ابن الجزري:" فَإِنَّ التَّوَاتُرَ إِذَا ثَبَتَ لا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الرُّكْنَيْنِ الأَخِيرَيْنِ مِنَ الرَّسْمِ وَغَيْرِهِ إِذ مَا ثَبَتَ مِنْ أَحْرُفِ الخِلافِ مُتَوَاتِرًا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَبَ قَبُولُهُ وَقُطِعَ بِكَوْنِهِ قُرْآنًا، سَوَاءٌ وَافَقَ الرَّسْمَ أَمْ خَالَفَهُ ."(٣)

ويقول البنا - بعد أن ذكر استشكال قراءة أبي عمرو من حيث مخالفتها لخط المصحف -:" ولا يرد بهذا على أبي عمرو، وكم جاء في الرسم مما هو خارج عن القياس مع صحة القراءة به وتواترها، وحيث ثبت تواتر القراءة فلا يلتفت لطعن الطاعن فيها."(٤)

و القراءة بنصب (هذين) لم يقرأ بها أبو عمرو إلا وقد تلقاها عن سلف له بسند صحيح وموافقتها للغة، **يقول الدكتور أحمد مكي الأنصاري** بعد أن أورد الطعن في قراءة أبي عمرو:" وكأن أبا عمرو قد اخترعها اختراعا دون أن يكون لها سند قويٌّ من الرواية الموثوق بها كل الثقة، وأبو عمرو هو من هو، عدلاً وضبطاً، واتباع أثر، وهو يعلم على اليقين أنَّ القراءة سنة

---

(١) الأزهري، معاني القراءات،ص:٢٩٥،وانظر تهذيب اللغة ،باب النون والميم،ج:١٥،ص:٤٠٦ - ٤٠٧

(٢) أبو عبيدة ،معمر بن المثنى (المتوفى: ٢٠٩هـ)، مجاز القرآن ،عارضه بأصوله وعلق عليه:محمفؤاد سزكين ،مكتبة الخانجي بالقاهرة،دون طبعة ،ج:٢،ص:٢١

(٣) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ،ج(٢)،ص(٣٢١).

(٤) البناء ، أحمد بن محمد ، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر،ص:٣٨٤-٣٨٥

متبعة ، وما كان له أن يخالف ذلك في قليل أو كثير ."[١]

أما رد قراءة أبي عمرواحتجاجاً بإجماع القراء على القراءة إن (هذان)،بالألف فهو مردود بأن قراءة (هذين) ليست قراءة أبي عمرو وحده،بل قرأ بها :" عَائِشَة وَالحَسَنُ وَالنَّخعِيُّ وَالجَحْدَرِيُّ وَالأَعْمَشُ وَابْنُ جُبَيْرٍ وَابْنُ عُبَيْدٍ وَأَبُو عَمْرٍو إِنَّ هَذَيْن بتَشْدِيدِ نُون إِنَّ وَباليَاء فِي هَذَيْن بَدَلَ الأَلِفِ."[٢]

ثالثا: المغايرة في حركة إعراب الفعل (يكون)

اختلف القراء السبعة – رحمهم الله- في نصب النون ورفعها في:(فيكونَ) من قوله تعالى: (**بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**)[البقرة /١١٧]، يقول ابن مجاهد: " فَقَرَأَ ابْن عَامر وَحده {كن فيكون} بنصب النُّون...... وَقَرَأَ البَاقُونَ {فيكونُ} رفعا."[٣]

ردُّ القراءة:

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى رد قراءة ابن عامر بنصب النون في: (يكونَ)، وحكموا بضعف قراءته، يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي:" وَأما قول الله عز وَجل (إِنَّمَا أمره إِذا أَرَادَ شَيْئا أَن يَقُول لَهُ كن فَيكون) رفع لِأَنَّهُ لَيْسَ بجَوَاب وَلَا مجازاة إِنَّمَا هُوَ خبر مَعْنَاهُ إِذا أَرَادَ الله شَيْئا قَالَ لَهُ كن فَكَانَ كَقَوْلِك أردْت أَن أخرج فيخرج معي زيد."[٤]

يقول الفراء:" (وقوله: فإنّما يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ).[البقرة/١١٧] رفع ولا يكون نصبا، إنما هى مردودة على «يَقُولُ» (فإنما يقول فيكون). وكذلك قوله: (وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ)،[النعام/٧٣] رفعٌ لا غير"[٥]

ويقول المبرِّد:" وَأما قَوْله عز وَجل {فَإِنَّمَا يَقُول لَهُ كن فَيكون} النصب هَا هُنَا محَال لِأَنَّهُ لم يَجْعَل فَيكون جَوَابا هَذَا خلاف الْمَعْنى لِأَنَّهُ لَيْسَ هَهُنَا شَرط إِنَّمَا الْمَعْنى فَإِنَّهُ يَقُول لَهُ كن

---

[١] الأنصاري،أحمد مكي،الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين،ص:٦٢

[٢] الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط في التفسير،ج:٦ ،ص:٢٣٨

[٣] ابن مجاهد،السبعةفي القراءات ص:١٦٩،وانظر:الداني،أبو عمرو،جامع البيان في القراءات السبع المشهورة،ت:محمد صدوق الجزائري،دار الكتب العلمية،بيروت،ط:١ ،٢٠٠٥م - ١٤٢٦ه،ص:٤٠٦ ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٢٢٠. وَالْمُخْتلفُ فِيهِ سِتَّة مَوَاضِعَ:[البقرة/١١٧ ا] وَ [آلِ عِمْرَانَ /٥٩]،و[النَّحْلِ /٤٠]،و[مَرْيَمَ/٣٥] ،و[يس/٨٢] ،و[غافر/٦٨]

[٤] الفراهيدي، الخليل بن أحمد (المتوفى: ١٧٠هـ)،الجمل في النحو، حقق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م،ص:٢١٩

[٥] الفراء، معاني القرآن، ج:١،ص:٧٤

فيكونُ وكُنْ حِكايَة وَأما قوْله عز وَجل {أن نقول لهُ كن فيكون} فالنصب وَالرَّفع فأما النصب فعلى أن تقول فيكونَ يَا فتى وَالرَّفع على هُوَ يَقُول فيكون."[١]

أما موقف ابن مجاهد فهو موقف يدعو للغرابة لأنه يصدر عن عالم له عناية بالقراءات، فقد ذهب إلى القول بغلط القراءة كما لحنها بعض النحاة، يقول ابن مجاهد:" قرَأ ابْن عَامر وَحده {كن فيكون} بنصب النُّون، قالَ أَبُو بكر: وَهُوَ غلط."[٢].

وقال الفارسي:" وأما قوله: كنْ فإنه وإن كان على لفظ الأمر فليس بأمر، ولكن المراد به الخبر، كأن التقدير يكوّن فيكون وقد قالوا: أكرم بزيد، فاللفظ لفظ الأمر، والمعنى والمراد: الخبر، ألا ترى أنه بمنزلة: ما أكرم زيدا، فالجار والمجرور في موضع رفع بالفعل. وفي التنزيل: قلْ مَنْ كانَ فِي الضَّلالةِ فليَمْدُدْ لهُ الرَّحْمنُ مَدًّا [مريم/ ٧٥] فالتقدير: مدّه الرحمن. وإذا لم يكن قوله: كنْ أمرا في المعنى، وإن كان على لفظه؛ لم يجز أن تنصب الفعل بعد الفاء بأنه جوابه، كما لم يجز النصب في الفعل الذي تدخله الفاء بعد الإيجاب نحو: آتيك فأحدّثك، إلا أن يكون في شعر........ ومما يدل على امتناع النصب في قوله: فَيَكونُ أن الجواب بالفاء مضارع للجزاء. يدلّ على ذلك أنه يؤول في المعنى إليه. ألا ترى أن: اذهب فأعطيك معناه: إن تذهب أعطيتك [والأجود إن ذهبت أعطيتك] فلا يجوز: اذهب فتذهب. لأن المعنى يصير: إن ذهبت ذهبت، وهذا كلام لا يفيد، ....وليس قوله: كنْ من قوله: كنْ فَيَكونُ أمرا. ومن ثمّ أجمع الناس على رفع يكون، ورفضوا فيه النصب، إلا ما روي عن ابن عامر وهو من الضعف بحيث رأيت، فالوجه في (يكون) الرفع.."[٣]

وقال أبو شامة:" ونصب (كن فيكونَ)، والفصل بين المضافين في "الأنعام"، وغير ذلك على ما نقلناه وبيناه بعون الله تعالى وتوفيقه في شرح قصيدة الشيخ الشاطبي رحمه الله. فكل هذا محمول على قلة ضبط الرواة فيه على ما أشار إليه كلام ابن مجاهد المنقول في أول هذا الباب. وإن صح فيه النقل فهو من بقايا الأحرف السبعة التي كانت القراءة مباحة عليها، على ما هو جائز في العربية، فصيحا كان أو دون ذلك.

---

(١) المبرد ، المقتضب،ج:٢،ص:١٧

(٢) ابن مجاهد،السبعة في القراءات ص:١٦٩

(٣)الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة،ج:٢،ص:٢٠٥ ـ ٢٠٧

وأما بعد كتابة المصاحف على اللفظ المنزل، فلا ينبغي قراءة ذلك اللفظ إلا على اللغة الفصحى من لغة قريش وما ناسبها، حملا لقراءة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والسادة من أصحابه على ما هو اللائق بهم، فإنهم كما كتبوه على لسان قريش، فكذا قراءتهم له."(١)

ويقول العكبري:"وَقُرِئَ بِالنَّصْبِ عَلَى جَوَابِ لَفْظِ الْأَمْرِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِوَجْهَيْنِ:أَحَدُهُمَا: أَنَّ كُنْ لَيْسَ بِأَمْرٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ ؛ إِذْ لَيْسَ هُنَاكَ مُخَاطَبٌ بِهِ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى عَلَى سُرْعَةِ التَّكَوُّنِ؛ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْخِطَابَ بِالتَّكَوُّنِ لَا يَرِدُ عَلَى الْمَوْجُودِ؛ لِأَنَّ الْمَوْجُودَ مُتَكَوِّنٌ وَلَا يَرِدُ عَلَى الْمَعْدُومِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ لَا يَبْقَى إِلَّا لَفْظُ الْأَمْرِ، وَلَفْظُ الْأَمْرِ يَرِدُ، وَلَا يُرَادُ بِهِ حَقِيقَةُ الْأَمْرِ كَقَوْلِهِ: (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) [مَرْيَمَ: ٣٨] وَكَقَوْلِهِ: (فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ) [مَرْيَمَ: ٧٥] .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ جَوَابَ الْأَمْرِ، لَا بُدَّ أَنْ يُخَالِفَ الْأَمْرَ، إِمَّا فِي الْفِعْلِ أَوْ فِي الْفَاعِلِ، أَوْ فِيهِمَا فَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُكَ اذْهَبْ يَنْفَعُكَ زَيْدٌ فَالْفِعْلُ، وَالْفَاعِلُ فِي الْجَوَابِ غَيْرُهُمَا فِي الْأَمْرِ وَتَقُولُ: اذْهَبْ يَذْهَبْ زَيْدٌ فَالْفِعْلَانِ مُتَّفِقَانِ وَالْفَاعِلَانِ مُخْتَلِفَانِ، وَتَقُولُ اذْهَبْ تَنْتَفِعْ فَالْفَاعِلَانِ مُتَّفِقَانِ وَالْفِعْلَانِ مُخْتَلِفَانِ، فَأَمَّا أَنْ يَتَّفِقَ الْفِعْلَانِ وَالْفَاعِلَانِ فَغَيْرُ جَائِزٍ كَقَوْلِكَ اذْهَبْ تَذْهَبْ وَالْعِلَّةُ فِيهِ أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَكُونُ شَرْطًا لِنَفْسِهِ."(٢)

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة عند المانعين من القراءة بنصب: (يكونُ) إلى القياس، فقد خالفت القراءةُ بنصب (يكون) القياسَ عندهم على النحو الآتي:

١. أن يكون هنا على معنى الخبر لا المجازة أي: ليست على معنى السببية.

٢. لأن يكون ليست جواباً على خلاف المعنى وإنما هي حكاية عن قدرة الله.

٣. أن اللفظ في(كن) لفظ الأمر والمعنى معنى الخبر .

وأورد ابن أبي شامة علة أخرى، وهي: أن القراءة ليست من قراءة المصحف الجامع بل هي من القراءات الأخرى التي كانت القراءة بها مسموحة قبل كتابة المصحف، أما بعد كتابة المصحف الجامع فلا سبيل للقراءة بها لأنها من بقايا القراءات السبع واتهم القراء الذين يقرؤون بها بقلة الضبط معتمداً على قول ابن مجاهد.

---

(١) أبو شامة (المتوفى: ٦٦٥هـ)، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تح :ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ـ بيروت،ط:١ ،٢٠٠٣م ـ ١٤٢٤هـ،ص:١٣٥

(٢) العكبري ، التبيان في إعراب القرآن،ج:١ ،ص:

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على قراءة ابن عامر بنصب النون في: **(يكونَ)** وشايع من سبقه من النحاة على تضعيف قراءة ابن عامر معتلاً بنفس العلل التي احتجوا بها على تضعيف القراءة، فقال:" اتفق القراء على رفع النون من قوله: (فَيَكونُ) في جميع القرآن، إلا ابن عامر فإنه قرأ: (فـ**يَكون**َ) بالنصب في جميع القرآن إلا في ثلاثة مواضع: موضعين في آل عمران، قوله: (فَيَكونُ طَيْرًا) بالرفع، وقوله: (فَيَكونُ (٥٩) الحَقُّ مِنْ رَبِّكَ)، والثالث في الأنعام، قوله: (وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكونُ قَوْلُهُ الحَقُّ)بالرفع...... وَمَنْ قَرَأَ: (فَيَكونَ) بالنصب فهو على جواب الأمر بالفاء، كما تقول:زُرني فأزُورَك.وهذا عند القراء ضعيف[١]، والقراءة بالرفع هو المختار."[٢]

يظهر مما سبق أن الأزهري ـ رحمه الله ـ يرى أن القراءة بنصب النون في: (يكونَ) مخالفة للقياس، ويقول: إن القراءة بها ضعيفة عند القراء، و القراءة رغم كلام النحاة فيها لا تعدم توجيهاً،فقد وجهها العلماء بأحد توجيهين: **الأول**: الحمل على ظاهر اللفظ تشبيهاً له بالأمر الحقيقي وإن كانت بمعنى الخبر تماشياً مع الظاهر من اللفظ، يقول الأخفش:" وقوله :{قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللهِ} و {وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} فأجراه على اللفظ حتى صار جوابا للأمر...... فاللفظ يجيء كثيرا مخالفاً للمعنى."[٣] فالأمر في قوله: (قل لعبادي) جوابه في الآية (يقيموا) وهذا ليس جواباً له على الحقيقة؛لأن أمر الله للنبي - صلى الله عليه وسلم ـ ليس فيه مايبين بماذا أمر الله نبيه من القول أن يبلغه للعباد من إقامة الصلاة، أي:ليس القول بقل فيه بيان مضمون الأمر وفحواه فتقام الصلاة، وعلى هذا فالجواب(يقيموا)جاء من جهة المعنى لا اللفظ؛فيجوز بناء على ذلك أن ننصب (يكونَ) حملا على المعنى دون اللفظ تشبيهاً لها بالأمر الحقيقي.

ويقول أبو علي الفارسي- مع تخطئته القراءة بالنصب- ملتمساً لها وجهاً في العربية:" وقد يمكن أن تقول في قول ابن عامر: إنّ اللفظ لما كان على لفظ الأمر وإن لم يكن المعنى عليه حملته على صورة اللفظ، فقد حمل أبو الحسن نحو قوله: (قُلْ لِعِبادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ)[إبراهيم/ ٣١] ونحو ذلك من الآي، على أنه أجري مجرى جواب الأمر، وإن لم يكن جوابا له في الحقيقة. فكذلك على قول ابن عامر: يكون قوله: فَيَكُونُ بمنزلة جواب الأمر نحو: ايتني فأحدّثك، لما كان على لفظه، وقد يكون اللفظ على شيء والمعنى على غيره، ألا ترى أنهم قد

---

[١] انظر:ابن مجاهد، السبعة في القراءات،ج:١ص:١٦٩،وص:٢٠٦،وص:٤٠٩،الداني،جامع البيان في القراءات السبع المشهورة ،ص:٤٠٦

[٢] الأزهري، معاني القراءات،ص:٦٢

[٣] الأخفش،معانى القرآن،ج:١،ص:٨٢ ـ ٨٣،وانظر،مكي بن أبي طالب،مشكل إعراب القرآن،ج:١،ص:٤١٩

قالوا: ما أنت وزيدا؟ والمعنى: لِمَ تؤذيه؟ وليس ذلك في اللفظ.ومثل قوله: كُنْ فَيَكونُ في أن المعطوف ليس محمولا على لفظ الأمر وإن كان قد وليه، قوله: فَلا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ [البقرة/ ١٠٢] ليس قوله: فَيَتَعَلَّمُونَ بجواب لقوله: فلا تَكْفُرْ ولكنه محمول على قوله: يعلمون فيتعلمون، أو يعلمان فيتعلمون منهما، إلا أن قوله : فَلا تَكْفُرْ في هذه الآية نهي عن الكفر، وليس قوله: كُنْ من قوله: كُنْ فَيَكونُ أمرا."(1)

ويقول مكي بن أبي طالب:" وَالنصب على الجَواب إِنَّمَا يجوز على بعد على التَّشْبِيه فِي (كن) بالأمر الصَّحِيح وعَلى التَّشْبِيه بالفعلين المُخْتَلِفين وَقد أجَاز الأَخْفَش فِي قَوْله تَعَالَى قل لعبادي الَّذين آمنُوا يقيموا أَن يكون يقيموا جَوَابا لقل وَلَيْسَ هُوَ بِجَوَاب لَهُ على الحَقِيقَة لِأَن أَمر الله تَعَالَى لنَبيه عَلَيْهِ السَّلَام بالْقَوْل لَيْسَ فِيهِ بَيَان الأَمر لَهُم بِأَن يقيموا الصَّلَاة حَتَّى يَقُول لَهُم أقِيمُوا الصَّلَاة فنصب فيكون على جَوَاب كن إِنَّمَا يجوز على التَّشْبِيه على مَا ذكرنَا."(2)

ويقول أبو حيان مغلطا على القائلين بتلحين قراءة ابن عامر بالنصب: " وَوَجْهُ النَّصْبِ أَنَّهُ جَوَابٌ عَلَى لَفْظِ كُنْ، لِأَنَّهُ جَاءَ بِلَفْظِ الْأَمْرِ، فَشُبِّهَ بِالْأَمْرِ الْحَقِيقِيِّ. وَلَا يَصِحُّ نَصْبُهُ عَلَى جَوَابِ الْأَمْرِ الْحَقِيقِيِّ....... لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى فِعْلَيْنِ يَنْتَظِمُ مِنْهُمَا شرط وجزاء نحو: ائْتِنِي فَأُكْرِمَكَ، إِذِ الْمَعْنَى: إِنْ تَأْتِنِي أُكْرِمْكَ. وَهُنَا لَا يَنْتَظِمُ ذَلِكَ، إِذْ يَصِيرُ الْمَعْنَى: إِنْ يَكُنْ يَكُنْ، فَلَا بُدَّ مِنِ اخْتِلَافٍ بَيْنَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، إِمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْفَاعِلِ، وَإِمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْفِعْلِ فِي نَفْسِهِ، أَوْ فِي شَيْءٍ مِنْ مُتَعَلَّقَاتِهِ. وَحَكَى ابْنُ عَطِيَّةَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى، فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ: أَنَّهَا لَحْنٌ، وَهَذَا قَوْلٌ خَطَأٌ، لِأَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ فِي السَّبْعَةِ، فَهِيَ قِرَاءَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ، ثُمَّ هِيَ بَعْدُ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ، وَهُوَ رَجُلٌ عَرَبِيٌّ، لَمْ يَكُنْ لِيَلْحَنَ. وَقِرَاءَةُ الْكِسَائِيِّ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَهُوَ إِمَامُ الْكُوفِيِّينَ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، فَالْقَوْلُ بِأَنَّهَا لَحْنٌ، مِنْ أَقْبَحِ الْخَطَأِ الْمُؤَثِّمِ الَّذِي يَجُرُّ قَائِلَهُ إِلَى الْكُفْرِ، إِذْ هُوَ طَعْنٌ عَلَى مَا عُلِمَ نَقْلُهُ بِالتَّوَاتُرِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى."(3) فقد التفت أبو حيان للحجة التي اتكأ عليها القائلون من القراءة بنصب: (يكونَ) وهي المخالفة بين الأمر وجوابه وعلل بأن القراءة بالنصب محمولة على المعنى دون اللفظ.

---

(1) الفارسيّ،أبو علي الحسن بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة،ج:٢،ص:٢٠٦،وانظر: أبو شامة (المتوفى: ٦٦٥هـ)، إبراز المعاني من حرز الأماني،ص:٣٣٩ ـ ٣٤٠

(2) مكي بن أبي طالب،القيسي ، مشكل إعراب القرآن،ج:١،ص:٤١٩

(3) الأندلسي، أبو حيان ، البحر المحيط،ج: ١،ص:٥٣٦،وانظر: السمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:٢،ص:٩٠

الثاني: أن النصب بعد الفاء إذا سبق ب:(إنما) جائز؛ لإجراء الحصر مجرى النفي، يقول ابن مالك:" وكذلك أجروا الحصر بـ"إنما" كقولهم: "إنما هي ضربة من الأسد فتحطم ظهره". وعليه قراءة ابن عامر: "فإنما يقول له كن فيكون."[١]

أما ما قاله أبو شامة من أن القراءة بالنصب هي من قلة ضبط القراء فهو كلام مدفوع بتواتر القراءة فلا يصح، وقد أغلظ ابن الجزري في دفع كلام أبي شامة، فقال:" "فما نسب إليهم وفيه إنكار أهل اللغة فغير لائق بمثله أن يجعل ما ذكره منكرا عند أهل اللغة وعلماء اللغة والإعراب الذي عليهم الاعتماد سلفا وخلفا يوجهونها ويستدلون بها وأنى يسعهم إنكار قراءات تواترت أو استفاضت عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لا اعتبار بهم لا معرفة لهم بالقراءات ولا بالآثار جمدوا على ما علموا من القياسات وظنوا أنهم أحاطوا بجميع لغات العرب أفصحها وفصيحها حتى لو قيل لأحدهم شيء من القرآن على غير النحو الذي أنزله الله يوافق قياسا ظاهرا عنده لم يقرأ بذلك أحد لقطع له بالصحة كما أنه لو سئل عن قراءة متواترة لا يعرف لها قياسا لأنكرها ولقطع بشذوذها...... فانظر يا أخي إلى قلة حياء هؤلاء من الله تعالى يجعلون ما عرفوه من القياس أصلا والقرآن العظيم فرعا حاشا العلماء المقتدى بهم من أئمة اللغة والإعراب من ذلك، بل يجيئون إلى كل حرف مما تقدم ونحوه يوجهونه ويردون على من أنكره.[٢]

بعد عرض توجيه القراءة يمكن القول: إن اعتراض الأزهري وغيره من العلماء على القراءة بنصب النون في(فيكونَ) يمكن دفعه بالتوجيهين السابقين للقراءة، إذ إنه يمثل مسلكاً لغويا عربيا ولا فرق إن كان فصيحاً أو أفصح.وهي صحيحة لثبوتها متواترة والتغليظ على القارئ بها: "لا وجه له "[٣]

---

[١] ابن مالك،أبو عبدالله محمد بن عبدالله(المتوفي٦٧٢هـ) شرح الكافية الشافية،تحقيق :عبد المنعم هريدي، دار المامون للتراث،بيروت ودمشق الطبعة الأولى،١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ج:٣،ص:١٥٥٥

[٢] ابن الجزري، (ت: ٨٣٣هـ)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م،ص:٧٦

[٣] السخاوي،علي بن محمد(ت٦٤٣ه)، فتح الوصيد في شرح القصيد،ج:٣،ص:٦٦٢

المبحث الثالث

المغايرة في التركيب

أولا: الفصل بين المضاف والمضاف إليه

اختلف القراء السبعة رحمهم الله في قوله تعالى: (وَكذَلِكَ زَيَّنَ لِكثِيرٍ مِنَ المُشرِكِينَ قتلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلبِسُوا عَليْهِمْ دِينَهُمْ وَلوْ شَاءَ اللهُ مَا فعَلوهُ فذرْهُمْ وَمَا يَفترُونَ)، [الأنعام/ ١٣٧]، يقول ابن مجاهد:" قرَأ ابْن عَامر وَحده {وَكذَلِكَ زين} برَفع الزاى {لكثير من الْمُشْركين قتل} برَفع اللام أولدهم بنَصِيب الدَّال {شركائهم} بياء وَقرَأ البَاقونَ {وَكذَلِكَ زين} بنصب الزاى {لكثير من الْمُشْركين قتل} بنصب اللام أولدهم خفضا {شركاؤهم} رفعا."[1]

ردُّ القراءة:

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى رد قراءة ابن عامر بالفصل بين المضاف والمضاف إليه، وعَدُّوها ضعيفة وقبيحة وغير موجودة في كلام العرب إلا في اضطرار الشعر ،وقالوا: إن الصحيح هو المحافظة على الاتصال بين المضاف والمضاف إليه وأنه لا يجوز الفصل بينهما في الكلام، واتهموا القراء بقلة الضبط، ولعل أصل المسألة يعود إلى ما قرره سيبويه من قبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه، يقول سيبويه:" فكما قبح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف إليه قبح أن تفصل بين لك وبين المنفى الذي قبله.... وهذا يجوز في الشعر؛ لأن الشاعر إذا اضطرّ فصل بين المضاف والمضاف إليه."[2]

ويقول الفراء مخطئاً قراءة ابن عامر ورافضاً توجيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه:" وليس قول من قالَ: إنّما أرادوا مثل قول الشاعر:

فزججتها متمكنًا ... زجّ الْقَلوصَ أبِي مزاده

وهذا مما كانَ يقوله نَحْويُّو أهلِ الحجاز، ولم نَجد مثله فِي العربية.."[3]. ويقول ابن خالويه حاكما على قراءة ابن عامر بالقبح:" وحال بهم بين المضاف والمضاف إليه، وهو قبيح في القرآن، وإنما يجوز في الشعر كقول ذي الرمّة:

كأنَّ أصواتَ مِن إيغالِهِنَّ بنا أَواخِرِ المَيْسِ أَنْقَاضُ الفَراريجِ

وإنما حمل القارئ بهذا عليه: أنه وجده في مصاحف أهل الشام بالياء فاتبع الخط."[4]

---

[1] ابن مجاهد، السبعة في القراءات ص:٢٧٠ وانظر: الداني، أبو عمرو، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، ت:محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية،بيروت،ط:١ ،٢٠٠٥م ـ ١٤٢٦ه،ص:٥٠٥، ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٢٦٣

[2] سيبويه ، الكتاب،ج:٢،ص:٢٨٠

[3] الفراء، محمد بن زياد، معاني القرآن،ج:١،ص:٣٥٧

[4] ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع،ص:١٥٠

ويقول أبو علي الفارسي:" وهذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى، ألا ترى أنه لم يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام وحال السعة، مع اتساعهم في الظروف حتى أوقعوها مواقع لا يقع فيها غيرها."[١]

وبالغ الزمخشري في تلحين القراءة، فقال:" وأما قراءة ابن عامر: قتل أولادهم شركائهم برفع القتل ونصب الأولاد وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً، كما سمج وردّ: زجّ القلوص أبى مزاده

فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته. والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء. ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء- لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم- لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب."[٢]

ويصف أبو شامة الفصل بين المتضايفين في قراءة ابن عامر بالوهم قائلاً:" والفصل بين المضافين في "الأنعام"......محمول على قلة ضبط الرواة فيه....... وإن صح فيه النقل فهو من بقايا الأحرف السبعة التي كانت القراءة مباحة عليها، على ما هو جائز في العربية، فصيحا كان أو دون ذلك. وأما بعد كتابة المصاحف على اللفظ المنزل، فلا ينبغي قراءة ذلك اللفظ إلا على اللغة الفصحى من لغة قريش وما ناسبها، حملا لقراءة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والسادة من أصحابه على ما هو اللائق بهم، فإنهم كما كتبوه على لسان قريش، فكذا قراءتهم له.[٣]

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة عند المانعين من القراءة بالفصل بن المضاف والمضاف إليه إلى حجتين:

الأولى: الاستعمال؛ فالقياس عندهم يحظر الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

الثانية: أن القراء لم يضبطوا القراءة.

الثالثة: أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه غير جائز إلا في اضطرار الشعر.

---

[١] الفارسيّ، الحسن بن أحمد (المتوفى: ٣٧٧هـ)، الحجة للقراء السبعة ج:٣،ص:٤١١

[٢] الزمخشري، محمود بن عمر(ت:٥٣٨)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،ج:٢،ص:٤٠١

[٣] أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل(المتوفى : ٦٦٥هـ)، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز،ص:١٣٥

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على قراءة ابن عامر بالفصل بين المضاف والمضاف إليه من (وَكذلِكَ زُيِّنَ لِكثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قتلُ أوْلادَهِمْ شُرَكائِهُمْ)، وتبع النحاة على تخطئة قراءة حمزة معتلاً بنفس العلل التي احتجوا بها على تضعيف القراءة،وصفها بأنها متروكة ،و الرداءة، رغم ذكره شاهداً للقراءة عند الفراء، فقال:" قرأ ابن عامر وحده ((وَكذلِكَ زُيِّنَ لِكثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قتلُ أوْلادَهِمْ شُرَكائِهُمْ بضم الزأي، ورفع اللام من (قتلُ)، ونصب الدال (أولادَهم)، (شركائِهم) خفضا بالياء.

وقرأ الباقون (زَيَّنَ لِكثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قتلَ أوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ) بفتح الزاي، واللام من (قتلَ)، ورفع الشركاء، وكسر الدال. قال أبو منصور: أما قراءة ابن عامر فهي متروكة؛ لأنها لا تجوز إلا والمعنى على قراءته: زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ شركائهم أولادَهم.

وأنشد الفراء في مثله: فزجَجتُها مُتمكنا ... زجَّ القلوصَ أبي مزادَهْ

أراد: أبي مزادة القلوص.

قال أبو منصور: وهذا عند الفصحاء رديٌّ جدًا، ولا يجوز عندي القراءة بها. وأما قراءة العامة التي اجتمع عليها القراء فهي الجيدة البالغة على التقديم والتأخير الذي قاله الشاعر، كان غير جَيد ولا حَسَن."[١]

يظهر مما سبق أن الأزهري - رحمه الله - يرى أن القراءة بالفصل بين المضاف والمضاف إليه مخالفة للقياس ،.ولرد الطعن الوارد في القراءة يجب حملها على توجيه صحيح في العربية ؛لأن القراءة رغم كلام النحاة فيها لا تعدم توجيهاً،فقد وجهها العلماء من جهتين :

الأولى: أن الفصل بين المضاف والمضاف جائز ، يقول ابن جني:"

زججتها بمزَجَّة ... زجَّ القلوص أبي مزاده

أي: زج أبي مزادة القلوص، ففصل بينهما بالمفعول به. هذا مع قدرته على أن يقول: زج القلوص أبو مزادة، كقولك: سرَّني أكلُ الخبزَ زيدٍ، وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول، ألا تراه ارتكب

[١] الأزهري، معاني القراءات،ص:١٧٠ -١٧١

ههنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول."[1]

وأجاز الكوفيون الفصل بن المضاف والمضاف إليه،يقول ابن الأنباري:" ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر... أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيرًا في أشعارها."[2]

ويقول ابن مالك مجيزاً الفصل بين المضاف والمضاف إليه:[3]

فصلَ مضافٍ شِبْهِ فعلٍ ما نَصَبْ   مفعولاً أو ظرفاً أجزْ ولم يُعَب
فصلُ يمين و اضطراراً وُجدا   بأجنبيٍّ أو نعتٍ أو نِدَا

واتخذ ابن مالك من قراءة ابن عامر شاهداً وجعلها حجة على الفصل بين المضاف والمضاف إليه فقال:

وعمدتي قراءة ابن عامر ... وكم لها من عاضد وناصر."[4]

ووردت شواهد كثييرة في كلام العرب احتج بها النحاة على الفصل بين المضاف والمضاف إليه فمن القرآن الكريم،قوله تعالى: (فلا تحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلُهُ إنَّ اللهَ عَزِيزٌ ذو انْتِقام)[ابراهيم/٤٧]، فهذا لآية شاهدة لقراءة ابن كثير، فقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعةول به؛ إذ المقصود: فلا تحسبنَّ الله مخلف رسله وعدَه .

وورد عن العرب قولهم: هذا غلامُ واللهِ زيدٍ، وإن الشاة لَتجْترُّ فتسمع صوتَ والله رَبِّهَا."[5]

ومن الشعر الشواهد الاتية

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ   زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

يُطِفْنَ بحوزِيِّ المراتِعِ لَمْ تُرَعْ   بِوَادِيهِ من قرعِ القِسِيَّ الكنائنِ [6].

---

[1] ابن جني(المتوفى: ٣٩٢هـ)، الخصائص،ج:٢:ص:٤٠٦
[2] الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (المتوفى: ٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين،تحقيق جودة مبروك محمد مبروك،مكتبة الخانجي القاهرة،الطبعة الأولى ،ص:٣٤٧
[3] ابن مالك، محمد بن عبد الله،شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك،ج:٢،ص:٩٦
[4] ابن مالك، محمد بن عبد الله،شرح شرح الكافية الشافية،ج:٢،ص:٩٧٩
[5] الأنباري، عبد الرحمن بن محمد ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين،ص:٣٤٨،وانظر:ابن هشام،أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك،ج:٣،ص:١٥٦،ابن مالك، شرح الكافية الشافية،ج:٢،ص، ٩٩٣،و :ج:٣،ص:١٥٣٦
[6]البيت منسوب للطرماح بن حكيم ،انظر:الخصائص،ج:٢،ص: ٤٠٦

يفرك حب السنبل الكنافج   في القاع فركَ القطنَ المحالجِ [١]

وحلق الماذي والقوانس   فَداسهُم دَوسَ الحَصادَ الدائِسِ . [٢]

ويقول أبو حيان مدافعاً عن القراءة رادّاً أقوال الطاعنين فيها:" وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ: كذلِكَ إِلا أَنَّهُ نَصَبَ أَوْلادِهِمْ وَجَرَّ شركائهم فصَلَ بَيْنَ المَصْدَرِ المُضَافِ إِلَى الفَاعِلِ بالمَفْعُولِ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مُخْتَلَفٌ فِي جَوَازِهَا، فَجُمْهُورُ البَصْرِيِّينَ يَمْنَعُونَهَا مُتَقَدِّمُوهُمْ وَمُتَأَخِّرُوهُمْ وَلا يُجِيزُونَ ذَلِكَ إِلا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ، وَبَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أَجَازَهَا وَهُوَ الصَّحِيحُ لِوُجُودِهَا فِي هَذِهِ القِرَاءَةِ المُتَوَاتِرَةِ المَنْسُوبَةِ إِلَى العَرَبِيِّ الصَّرِيحِ المَحْضِ ابْنِ عَامِرٍ الآخِذِ القُرْآنَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَبْلَ أَنْ يَظْهَرَ اللَّحْنُ فِي لِسَانِ العَرَبِ، وَلِوُجُودِهَا أَيْضًا فِي لِسَانِ العَرَبِ فِي عِدَّةِ أَبْيَاتٍ قَدْ ذَكَرْنَاهَا فِي كِتَابِ مَنْهَجِ السَّالِكِ مِنْ تَأْلِيفِنَا وَلا الْتِفَاتَ إِلَى قَوْلِ ابْنِ عَطِيَّةَ وَهَذِهِ قِرَاءَةٌ ضَعِيفَةٌ فِي اسْتِعْمَالِ العَرَبِ...... وَلا الْتِفَاتَ أَيْضًا إِلَى قَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ: إِنَّ الفَصْلَ بَيْنَهُمَا يَعْنِي بَيْنَ المُضَافِ وَالمُضَافِ إِلَيْهِ فَشَا لَوْ كَانَ فِي مَكَانِ الضَّرُورَاتِ ..... وَأَعْجَبُ لِعَجَمِيٍّ ضَعِيفٍ فِي النَّحْوِ يَرُدُّ عَلَى عَرَبِيٍّ صَرِيحٍ مَحْضٍ قِرَاءَةٍ مُتَوَاتِرَةٍ مَوْجُودٍ نَظِيرُهَا فِي لِسَانِ العَرَبِ فِي غَيْرِ مَا بَيْتٍ وَأَعْجَبُ لِسُوءِ ظَنِّ هَذَا الرَّجُلِ بِالقُرَّاءِ الأَئِمَّةِ الَّذِينَ تَخَيَّرَتْهُمْ هَذِهِ الأُمَّةُ لِنَقْلِ كِتَابِ اللهِ شَرْقًا وَغَرْبًا، وَقَدِ اعْتَمَدَ المُسْلِمُونَ عَلَى نَقْلِهِمْ لِضَبْطِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ وَدِيَانَتِهِمْ وَلا الْتِفَاتَ أَيْضًا لِقَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ: هَذَا قَبِيحٌ قَلِيلٌ فِي الاسْتِعْمَالِ وَلَوْ عَدَلَ عَنْهَا يَعْنِي ابْنَ عَامِرٍ كَانَ أَوْلَى لأَنَّهُمْ لَمْ يُجِيزُوا الفَصْلَ بَيْنَ المُضَافِ وَالمُضَافِ إِلَيْهِ بِالظَّرْفِ فِي الكَلامِ مَعَ اتِّسَاعِهِمْ فِي الظَّرْفِ وَإِنَّمَا أَجَازُوهُ فِي الشِّعْرِ انْتَهَى. وَإِذَا كَانُوا قَدْ فَصَلُوا بَيْنَ المُضَافِ وَالمُضَافِ إِلَيْهِ بِالجُمْلَةِ فِي قَوْلِ بَعْضِ العَرَبِ هُوَ غُلامُ إِنْ شَاءَ اللهُ أَخِيكَ فَالفَصْلُ بِالمُفْرَدِ أَسْهَلُ، وَقَدْ جَاءَ الفَصْلُ فِي اسْمِ الفَاعِلِ فِي الاخْتِيَارِ. قَرَأَ بَعْضُ السَّلَفِ: (مُخْلِفُ وَعْدَهُ رُسُلِهِ بِنَصْبِ وَعْدَهُ وَخَفْضِ رُسُلِهِ) وَقَدِ اسْتَعْمَلَ أَبُو الطَّيِّبِ الفَصْلَ بَيْنَ المَصْدَرِ المُضَافِ إِلَى الفَاعِلِ بِالمَفْعُولِ اتِّبَاعًا لِمَا وَرَدَ عَنِ العَرَبِ فَقَالَ:

---

(١) البيت منسوب لجندل بن المثنى الطهوي_ت٩٠ه،اظر :شرح الكافية الشافية،ج:٢،ص:٩٨٦

(٢) البيت منسوب لعمرو بن كلثوم (ت: ٤٠ه)،وأنشده أبو عبيدة انظر: شرح الكافية الشافية،ج:٢،ص:٩٨٦،وللوقوف على غيرها من الشواهد،انظر :ابن مالك،شرح الشافية الكافية،ج:٢،ص٩٨٦ـ ٩٨٩

(٣) ابن مالك، شرح الشافية الكافية،ج:٢،ص٩٨٦ ـ٩٨٩

بَعَثْتُ إِلَيْهِ مِنْ لِسَانِي حديقة ... سقاها الحيا سَقْيَ الرِّيَاضِ السَّحَائِبِ."[١]

أما القول بأن أن الذي حمل ابن عامر عل هذه القراءة رؤيته لها مرسومة في مصاحف أهل الشام رسم (شركائهم بالياء)، فهو مما يقوي هذه القراءة؛ إذ يجعلها موافقة للرسم ،فبعض القراءات رُدَّت لمخالفتها الرسم ،و ابن عامر لم يقرأ القراءة معتمداً على الرسم فقط فالقراءات لاتتلقى من الرسم فقط والضابط فيها المشافهة ،يقول ابن الجزري:" والحق في غير ما قاله الزمخشري ، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي. وهل يحل لمسلم بما يجد في الكتابة من غير نقل ؟ بل الصواب جواز مثل الفصل، وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصيح الشائع الذائع اختياره. ولا يختص ذلك بضرورة الشعر. ويكفي في ذلك دليلاً هذه القراءة الصحيحة المشهورة، التي بلغت التواتر. كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين، الذين أخذوا عن الصحابة، كعثمان بن عفان وأبي الدرداء رضي الله عنهما، وهو مع ذلك عربي صريح، من صميم العرب. فكلامه حجة، وقوله دليل على أنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به، فكيف وقد قرأ بما تلقى وتلقن وروى وسمع ورأى."[٢]

ولو لم يكن لهذه القراءة إلا هذا الوجه الصحيح لاكتملت شروط صحتها فقد وافقت العربية ولو بوجه،فضعفها في القياس لا يجعل منها مرذولة مردودة ولا مخالفة للعربية ولا يجعل القراءة غير جائزة بل هي صحيحة لا كتمال شروطها ؛فهي موافقة للعربية ولو بوجه وموافقة للرسم العثماني،وهي متواترة .

بعد عرض أقوال العلماء في توجيه قراءة حمزة فإنه يمكن حمل القراءة على وجه عربي صحيح، وبهذا يرد على مآخذ العلماء الذين ردُّوا قراءة ابن عامر، فالقراءة صحيحة ؛لثبوتها متواترة، ولكونها تمثل مسلكاً عربيا فصيحاً، أما تغليط القراءة،فهو:" غلط صريح يخشى منه الكفر والعياذ بالله تعالى فإن القراءات السبعة متواترة جملة وتفصيلا عن أفصح من نطق بالضاد صلى الله عليه وسلم فتغليط شيء منها في معنى تغليط رسول الله صلى الله عليه وسلم بل تغليط الله عز وجل نعوذ بالله سبحانه من ذلك.."[٣]

---

(١) الأندلسي،أبو حيان، البحر المحيط ٤ / ٢٢٩
(٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ٢ / ٢٦٣
(٣) الألوسي، محمود بن عبد الله (المتوفى: ١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ،ج:٤،ص:٢٧٨

ثانيا: خبر ليس بين الرفع والنصب

اختلف القراء السبعة رحمهم الله في قوله تعالى: (لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ)،[البقرة/١٧٧]، يقول ابن مجاهد:" قرَأَ حَمْزَة وَحده {لَيْسَ البرَّ أَن توَلوا}؛ وَقَرَأَ البَاقونَ {لَيْسَ البرُّ أَن توَلوا} وروى حَفْص عَن عَاصِم {لَيْسَ البرَّ} مثل حَمْزَة. وروى هُبَيْرَة عَن حَفْص عَن عَاصِم الْوَجْهَيْنِ بالرَّفْع وَالنّصب."[1]

ردُّ القراءة:

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى رد قراءة حمزة بنصب (البر)، وعَدُّوها قليلة في كلام العرب، يقول الطوسي:"والقراءة بالرفع أجود، وأقوى؛ لأنه اسم ليس مقدم قبل الخبر لفائدة في الخبر، ولأنه قرأ: (ليس البرُّ بأن)."[2]

ويقول أبو حيان الأندلسي:" وَقِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ أَوْلَى مِنْ وَجْهٍ، وَهُوَ: أَنَّ تَوَسُّطَ خَبَرِ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا قَلِيلٌ، وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى الْمَنْعِ مِنْ ذَلِكَ ابْنُ دَرَسْتَوَيْهِ[3] تشبيهًا لَهَا: بمَا...أَرَادَ الْحُكْمَ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا حَرْفٌ."[4]

ويقول السمين الحلبي:" وأمّا قراءةُ حمزةَ وحفص فالبرَّ خبرٌ مقدَّمٌ، و«أن تُوَلُّوا» اسمها في تأويلِ مصدرٍ. ورُجِّحَتْ هذه القراءةُ بأنّ المصدر المؤولَ أعْرَفُ من المُحَلى بالألفِ واللام، لأنه يُشْبهُ الضميرَ من حيث إنه لا يُوصَف ولا يُوْصَفُ به، والأعرفُ ينبغي أن يُجْعَلَ الاسمَ،

---

(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات ص:١٧٦ وانظر: الداني، أبو عمرو، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، ت: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية،بيروت،ط:١ ،٢٠٠٥م - ١٤٢٦ه،ص:٤١٥، ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٢٢٦

(٢) الطوسي، محمد بن الحسن(المتوفى:٣٨٥ هـ)، التبيان في تفسير القرآن، تحق: أحمد قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان،ج:٢،ص:٩٩

(٣) عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن المرزبان، أبُو محمد: من علماء اللغة، فارسي الأصل، اشتهر وتوفي ببغداد سنة:٣٤٧

(٤) الأندلسي ،أبو حيان(توفى: ٧٤٥هـ)، البحر المحيط،ج:٢،ص:٤

وغيرُ الأعرفِ الخبرَ. وتقديمُ خبرِ ليس على اسمِها قليلٌ حتى زَعَم مَنْعَه جماعةٌ، منهم ابن دَرَسْتَوَيْه قال: لأنها تُشبه «ما» الحجازية، ولأنها حرفٌ على قولِ جماعةٍ. "[٥]

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة عند المانعين من القراءة بقراءة حمزة بنصب البر إلى أن: (ليس) ترفع الاسم الذي يليها وهي مشبهة بما الحجازية ولا يتقدم معها الخبر على اسمه.

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على قراءة حمزة بنصب (البِرَّ)، وفاضل بين القراءتين، فقال:" قرأ حفص وحمزة: (لَيْسَ الْبِرَّ) بالنصب، وقرأ الباقون: (لَيْسَ الْبِرُّ) رفعا. قال أبو منصور: الاختيار الرفع؛ لأن (ليسَ) يرفع الاسم الذي يليه، ومن نصب فعلى أنه جعل اسم ليس (الْبِرُّ) (أَنْ تُوَلُّوا)، و(الْبِرَّ) خبره، وهو جائز، والرفع أجود القراءتين."[١]

يظهر مما سبق أن الأزهري - رحمه الله - يرى أن القراءة بالنصب جائزة، لكنه يفاضل بين القراءتين ويختار القراءة برفع (البِرِّ). أما قراءة النصب فقد وجهها العلماء، وتلقوها بالقبول وردوا الطعن فيها ،يقول الفراء:" إن شئت رفعت «الْبِرَّ» وجعلت (أَنْ تُوَلُّوا) فِي موضع نصب. وإن شئت نصبته وجعلت (أَنْ تُوَلُّوا) فِي موضع رفع."[٢]

وحسَّن الفارسي القراءتين: رفعا، ونصباً، فقال:" كلا المذهبين حسن، لأنّ كلّ واحد من الاسمين: اسم ليس وخبرها، معرفة، فإذا اجتمعا في التعريف تكافئا في كون أحدهما اسماً والآخر خبراً كما تتكافأ النكرتان."[٣] والفارسي هنا ينظر إلى قرينة المعنى المرتبطة بالتعريف

ويقول ابن مالك ناقلاً إجماع النحاة على جواز توسط خبر كان وأخواتها:

وفي جميعها توسط الخبر ... أجز وكل سبقه دام حظر[٤]

وأشار أبو حيان الأندلسي إلى رد قراءة حمزة بنصب الراء ،فرده لثبوت توسط الخبر في قراءة حمزة المتواترة، ولثبوته في كلام العرب، يقول أبو حيان:" فَمَنْ قَرَأَ بِنَصْبِ الْبِرَّ جعله خبر ليس، وأن تُوَلُّوا فِي مَوْضِعِ الاسْمِ، وَالْوَجْهُ أَنْ يَلِيَ الْمَرْفُوعَ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ مِنْ وَجْهٍ أَوْلَى، وَهُوَ أَنْ جُعِلَ فِيهَا اسْمُ لَيْسَ: أَنْ تُوَلُّوا، وَجُعِلَ الْخَبَرُ الْبِرَّ، وَأَنْ

---

[٥] السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (المتوفى: ٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:٢ ص:٢٤٤ ـ ٢٤٥

[١] الأزهري، معاني القراءات،ص:٧٧

[٢] الفراء، معاني القرآن،ج:١،ص:١٠٣

[٣] الفارسيّ، الحسن بن عبد الغفار (المتوفى: ٣٧٧هـ)، الحجة للقراء السبعة،ج:٢،ص:٢٧٠

[٤] المرادي، أبو محمد، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،ج:١،ص:٤٩٤

وَصِلَتُهَا أَقْوَى فِي التَّعْرِيفِ مِنَ الْمُعَرَّفِ بِالأَلِفِ وَاللامِ، وَقِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ أَوْلَى مِنْ وَجْهٍ، وَهُوَ: أَنَّ تَوَسُّطَ خَبَرِ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا قَلِيلٌ، وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى الْمَنْعِ مِنْ ذَلِكَ ابْنُ دَرَسْتَوَيْهِ تَشْبِيهًا لَهَا: بِمَا.. أَرَادَ الْحُكْمَ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا حَرْفٌ، كَمَا لا يَجُوزُ تَوْسِيطُ خَبَرِ مَا، وَهُوَ مَحْجُوجٌ بِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، وَبِوُرُودِ ذَلِكَ فِي كلامِ الْعَرَبِ."[١]

يتضح مما سبق أن جمهور النحاة أجاز القراءة برفع البر ونصبها ،والصحيح أن القراءة بالرفع أو النصب لا تؤثر في المعنى ويبقى واحدا؛ لذلك فالقراءتان صحيحتان ولا يجوز رد إحداهما أو ترجيح إحداهما على الأخرى ، يقول السخاوي: "ولا معنى لهذا الترجيح ؛فإن القراءتين ثابتتان قويتان."[٢]

يمكن رد المأخذ على قراءة حمزة بأقوال العلماء، فإن تساوى الاسم والخبر في التعريف جاز التبادل بينهما؛ لأن المعنى يكون هو الفيصل في ذلك، وهذه القرينة من القرائن التي وقف عليها تمام حَّسان في نظرية القرائن تحت عنوان: ("تضافر القرائن). ولعل أهمية العلامة الإعرابية هي التي دفعت الطوسي إلى تخطئة القراءة بنصب (البرَّ)، وهنا يقول تمام حسان:" ولا أكاد أملّ ترديد القول: إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم "تضافر القرائن"، وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها، سواء أكانت معنوية أم لفظية، وبهذا يتضح أن "العامل النحوي"، وكل ما أثير حوله من ضجَّة لم يكن أكثر من مبالغة أدَّى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها."[٣]

---

[١] الأندلسي، أبو حيان البحر المحيط،ج:٢،ص:٤

[٢] السخاوي، فتح الوصيد في شرح القصيد،ج:٣:ص:٦٩٤

[٣] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط: (٥)، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ص:٢٠٧

ثانيا:انتقاد القراءات صرفيا وصوتيا

المبحث الأول: قضايا الهمزة

أولا: إبدال الياء همزة في : (معائش)

اختلف القراء السبعة رحمهم الله تعالى في قراءة:(مَعَائِش)،من قوله تعالى:(**وَلَقَدۡ مَكَّنَّـٰكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَـٰيِشَۗ قَلِيلاً مَّا تَشۡكُرُونَ)** [الأعراف/١٠]، يقول ابن مجاهد:" كلهم قرَأ: (معيش) بغَيْر همز وروى خَارجَة عَن نَافِع: (معآئش) ممدودة مَهْمُوزَة."[١]

ردُّ القراءة :

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى رد القراءة بالهمزة من قوله:(**مَعَايِشَ**)، تبعاً لسيبويه رحمه الله وعَدُّوها غلطاً، ووصف بعضهم القارئ بها بأنه لا علم له بالعربية لذلك قرأ بها مهموزة، **يقول سيبويه**:" فأما قولهم مصائب فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلة وإنما هي مفعلة."[٢]

ويقول الأخفش:" وقال {وَجَعَلنا لكمْ فِيهَا مَعَايِشَ} فالياء غير مهموزة وقد همز بعض القراء وهو رديء لأنها ليست بزائدة. وإنما يُهْمز ما كان على مثال "مَفاعِل" اذا جاءت الياء زائدة في الواحد والألف والواو التي تكون الهمزة مكانها نحو "مَدائِن" لأنها (فعايل)."[٣]

ويقول المازني:" فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة: "معائش" بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحنا نحوا من هذا. وقد قالت العرب: "مصائب" فهمزوا وهو غلط."[٤]

ويقول المبرد:" فأمّا قراءَة من قرأ (معائِش) فهمز فإِنَّه غَلط وإِنَّما هَذِه القراءَة منسوبة إِلى نَافِع بن أبي نُعَيْم وَلم يكن لهُ علم بالعَرَبيَّةِ وَله فِي القرْآن حُرُوف قد وقف عَليْهَا وَكذلِكَ قول

---

[١]ابن مجاهد، السبعة في القراءات،ص:٣٧٨، وانظر: الداني، أبو عمرو، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص:٢٨٠

[٢] سيبويه ، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط: ٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ج:٤،ص: ٣٥٦

[٣] الأخفش، ،معانى القرآن،ج:١،ص:٣٢٠

[٤] ابن جني المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م،ص:٣٠٧

من قالَ فِي جمع مُصِيبَة مصائب إنّما هُوَ غلط وإنّما الجمع مصاوب لأنَّ مُصِيبَة مُفْعِلة فعلى هَذَا يجْرِي وَمَا أشبهه ."[١]

ويقول الزجاج:" فأما ما رواه نافع من معائش بالهمز فلا أعرف له وجهاً، إلا أن لفظ هذه الياءِ التي من نفس الكلمة أسْكِنَ في معيشة فصار على لفظ صحيفة، فحمل الجمع على ذلك، ولا أحب القراءَة بالهمز إذ كانَ أكثرُ النَّاسِ إنَّمَا يَقرأونَ بترك الهمز، ولو كان مما يهمزُ لجاز تحقيقه وترك همزه، فكيف وهو مما لا أصل له في الهمز؛ وهو كتاب الله عزَّ وجلَّ الذي ينبغي أن يقال فيه إلى ما عليه الأكثر لأن القراءَة سنة فالأوْلى فيها الاتباع، والأولى اتباع الأكثر. وزعم الأخفش أن مصائب إنما وقعت الهمزة فيها بدلاً من الواو أعلت في مصيبة، - وهذا ردِيء. لا يلزم أن أقول في مقام مقائِم ولا في معونة معائن.."[٢]وهنا يرى الزجاج أنه لا وجه للقراءة بالهمز ،وأن الأولى اتباع الأكثر ـ مع أنه قال بأن القراءة سنة والأولى الاتباع ـ فالوجه الآخر للقراءة أيضا متواتر والأولى قبوله.

ويقول النحاس:" والهمز لحن لا يجوز لأن الواحد معيشة فزدت ألف الجمع وهي ساكنة والياء ساكنة فلا بد من تحريك إذ لا سبيل إلى الحذف والألف لا تحرّك فحرّكت الياء بما كان يجب لها في الواحد ونظيره من الواو منارة ومناور ومقامة ومقاوم."[٣]

يقول ابن خالويه :" قال النحويون: إن همزه لحن؛ لأن الميم زائدة والياء أصلية."[٤]

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة عند المانعين من القراءة بالهمزة في(معائش)، إلى حجتين:

الأولى: القياس؛ فالقياس يمنع من همز الياء إلا إذا كانت زائدة، أما الأصلية فلا تهمز.

الثانية: أن أكثر القراء يقرؤون بترك الهمز في: (معائش).

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على قراءة نافع بهمز: (معائش)، وتابع من سبقه من النحاة على تخطئة قراءة نافع معتلاً بنفس العلل التي احتجوا بها على تضعيف القراءة، فقال:" روى خارجة عن نافع (معائش) بالهمز، قال ابن مجاهد: هذا غلط [٥] وقرأ الباقون (مَعَايِشَ) غير مهموز. قال أبو منصور: الهمز في (مَعَايِشَ) لحْن، لأنَّ الياء فيها أصلية، الواحدة: مَعيشَة،

---

[١] المبرد، محمد بن يزيد ، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، ط(٣) ، القاهرة ،١٤١٥ ه ـ ١٩٩٤م،ج:١،ص:٢٦١

[٢] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ،ج:٢،ص:٣٢٠

[٣] النحاس، أحمد بن محمد، ،إعراب القرآن، ج: ٢،ص:١١٥

[٤] ابن خالويه ، إعراب القراءات السبع وعللها ،ج:١،ص:١٧٦

[٥] ابن مجاهد، السبعة في القراءات،ص:٣٧٨

الهمز يكون في الياء الزائدة؛ لأنه لاحَظَ لها في الحركة، وقد قربث من آخِرِ الكلمة، ولزمتها الحركة، فأوجبوا فيها الهمزة."[١]

يظهر مما سبق أن الأزهري رحمه الله يرى أن قراءة نافع بهمز(معائش) مخالفة للقياس ،موردا قول ابن مجاهد في تغليط القراءة، وكان ينبغي أن يقف أبو منصور موقف المدافع عن القراءة؛ لأن القراءة رغم كلام النحاة فيها لا تعدم توجيها؛ إذ يمكن توجيهها بأحد وجهين: **الأول** : أن معيشة شُبهَت بصحيفة فجمعت على معائش كما جمعت صحيفة على صحائف، يقول سيبويه مقرا لهذا التوجيه في(مصيبة ومصائب):" وقالوا: مصيبة ومصائب، فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصحيفةٍ وصحائف."[٢]،يشير سيبويه إلى أن من العرب من قال مصائب. وورود مثل هذا في (معائش) في القرآن دليل كاف على صوابه وموافقته للغة العرب.

ويقول الفراء:" وربما همزت العرب هَذا وشبهه، يتوهمونَ أنها فعيلة لشبهها بوزنها فِي اللفظ وعدّة الحروف كما جمعوا مسِيل الماء أمسله، شُبِّه بفعيل وهو مفعِل. وقد همزت العرب المصائب وواحدتها مصيبة شبهت بفعيلة لكثرتها فِي الكلام.."[٣]

وينتصر ابن جني للقراءة واصفا مجيء الهمز في الياء خلافا للقياس بالكثرة في لغة العرب". وهو ما جاء من غير أصل له، ولا إبدال دعا قياس إليه وهو كثير. منه قولهم: مصائب. ومثله قراءة أهل المدينة: (معائش) بالهمز. وجاء أيضا في شعر الطرماح مزائد جمع مزادة، وصوابها مزايد. قال: مزائِدُ خرقاءُ اليدين مسيفةٍ[٤]

وقالوا أيضا: منارة ومنائر، وإنما صوابها: مناور، لأن الألف عين وليست بزائدة."[٥]

وقال أبو حيان الأندلسي" وَقرَأ الجُمْهُورُ: مَعايشَ باليَاء وَهُوَ القِيَاسُ لأنَّ اليَاءَ فِي المُفرَدِ هِيَ أصْلٌ لا زَائِدَةٌ فتُهْمَزُ وَإِنَّمَا تُهْمَزُ الزَّائِدَةُ نحْوُ: صَحَائِفُ فِي صَحِيفةٍ، وَقرَأ الأعْرَجُ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالأعْمَشُ وَخارِجَة عَنْ نافِع وَابْنُ عَامِرٍ فِي رِوَايَةٍ: مَعَائِشَ بالهَمْزَةِ وَليْسَ بالقِيَاس لكِنَّهُمْ رَوَوْهُ وَهُمْ ثِقاتٌ فوَجَبَ قبُولُهُ وَشَذ هَذا الهَمْزُ، كمَا شذ في منائر جَمْع مَنَارَةٍ وَأصْلهَا مَنْوَرَةٌ وَفِي مَصَائِبَ جَمْع مُصِيبَةٍ وَأصْلهَا مُصْوبَة وَكانَ القِيَاسُ مَنَاورَ وَمَصَاوبَ...... وَنافِعٌ وَهُوَ قدْ قرَأ

---

[١] الأزهري، معاني القراءات ،ص:١٧٦،وانظر:تهذيب اللغة، باب الشين والعين،ج:٣،ص:٤٠

[٢] سيبويه، الكتاب، تح:عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط: ٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ج:٤،ص: ٣٥٦

[٣] الفراء، يحيى بن زياد ، معاني القرآن،ج:١،ص:٣٧٣ - ٣٧٤

[٣] شطر بيت من الطويل وصاحبه الراعي النميري، وتمامه: مَزَائدُ خَرْقاء اليَدَيْنِ مُسِيفَة ... أخَبَّ بهنَّ المُخْلفانِ وأحْفَدَا، والمزائد: ما يحمل فيه الماء، خَرْقاء: لا تحسن صنع شيء بيديها، و مُسِيفَة :مخرومة، و: أخَبَّ:أسرع، والمُخْلفانِ: يحملان الماء العذب للقوم، وأحْفَدَا: أسرعا. وموطن الشاهد فيه همز مزائد. انظر: ديوان الراعي النميري، شرح: واضح الصَّمد، دار الجيل - بيروت،ط : (١). ١٤١٦ ه - ١٩٩٥م، ص:٢٥

[٥] ابن جني، الخصائص،ج:٣،ص:١٤٤ - ١٤٥

عَلى سَبْعِينَ مِنَ التّابِعِينَ وَهُمْ مِنَ الفَصَاحَةِ وَالضَّبْطِ وَالثقةِ بالمَحَلِّ الذِي لا يُجْهَلُ، فَوَجَبَ قَبُولُ مَا نَقلوهُ إِلَيْنَا وَلا مُبَالاةَ بمُخَالَفةِ نُحَاةِ البَصْرَةِ فِي مِثْلِ هَذا، وَأَمَّا قَوْلُ المازني أصل أخذ هذه القِرَاءَةِ عَنْ نَافِعٍ فلَيْسَ بصَحِيحٍ لأنَّهَا نُقِلَتْ عَنِ ابْنِ عَامِرٍ وَعَنِ الأعْرَجِ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالأعْمَشُ وَأَمَّا قَوْلُهُ إنَّ نَافِعًا لَمْ يَكنْ يَدْرِي مَا العَرَبيَّة فشَهَادَةٌ عَلى النّفيِ وَلَوْ فرَضْنَا أنَّهُ لا يَدْرِي مَا العَرَبيَّةَ وَهِيَ هَذِهِ الصِّنَاعَةَ التِي يُتَوَصَّلُ بهَا إِلى التّكلمِ بلِسَانِ العَرَبِ فهُوَ لا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ إذ هُوَ فَصِيحٌ مُتكلمٌ بالعَرَبيَّةِ نَاقِلٌ لِلقِرَاءَةِ عَنِ العَرَبِ الفُصَحَاءِ وَكثِيرٌ من هؤلاء النُّحَاةِ يُسِيئُونَ الظنَّ بالقُرَّاء ولا يجوز لهم."[1]

إذن، فالقراءة مروية كما ينص أبو حيان عن غير ابن عامر ونافع قد قرأ على سبعين من التابعين وثابتة بالتواتر، وما ثبت بالنقل لا يرد بنتاج المصانع العقلية المحضة، وقد ورد عن العرب الهمز على غير القياس، ونافع نقل القراءة عن العرب الفصحاء

الثاني: يمكن توجيه القراءة صوتياً بأن الهمز جاء للتخفيف من الجهد في لفظ الكلمة، والمعيار الصوتي لا يرد القراءة بالهمز" إن النطق بصوت الألف ينتهي عند الوقف تلقائيا في الحلق، لذلك فإن نطق الألف في: (معائش) ينتهي في الحلق مما يساعد على نطق الهمزة ،وإذا نظرنا في كلمات مثل: (قائل)، وأصلها(قاول)،و(بائع)وأصلها (بايع)، وكذلك نائم وسائح فإن الهمزة فيها مقلوبة عن الواو،أو الياء، والعلة في ذلك صوتية؛ لأن المتكلم يصل بصوت الألف غلى حده ومقطعه، وهو منطقة الحلق، وقد يكون الانتقال من الألف إلى الهمز أقل ثقلاً، وجهداً من الانتقال من الألف بعد الانتهاء منها إلى الواو أو الياء، ونلاحظ أن العلماء عندما نظروا إلى تحقيق الهمز في: (معائش) فإنهم نظروا إليها نظرة صرفية بعيداً عن المعطيات الصوتية؛ فقد قام حكمهم على أساس أن الياء في معايش) أصلية وليست زائدة كما هي في صحيفة، وهذا فيه خلط واضح، فلا يجوز الحكم على قضية صوتية من منطلق المعيار الصرفي باعتبار الأصل مع أن الأصل قد يتعدد، وقد يختلف فيه؛ أما المعيار الصوتي فيتعامل مع الماثل المنطوق على اللسان، فهو وصف لواقع ماثل، أما المعيار الصرفي فهو حكم يقوم على أساس ما كان عليه البناء، وما آل إليه، والحكم الصوتي هو حكم على واقع بما هو عليه، أما الحكم بمعيار صرفي فهو حكم يدخل فيه الافتراض، وحالات البناء وما كان عليه، وما يَجِدُّ عليه من تغيرات في البناء.....وإذا نظرنا في المعنى في: (معائش) و(معايش) فإنه لم يتغير؛ أي أن التغير في الأداء من الياء إلى الهمز لم يكن تغيراً فونيمياً يؤثر في المعنى، واعتماداً على هذه المعطيات الصوتية فإن تعدد القراءة بالياء، والهمز في كلمة معائش تعدد صحيح، ولا يجوز ردُّه، وقد قال بعض

---

[1] الأندلسي، أبو حيان،البحر المحيط،ج:٤،ص:٢٧١ ـ ٢٧٢

العلماء إن الهمز في مثل معائش وارد عن العرب."[1]

ثانيا: إبدال الألف همزة في: (سأقيها)

قال تعالى:(قِيلَ لَهَا ٱدۡخُلِي ٱلصَّرۡحَۖ فَلَمَّا رَأَتۡهُ حَسِبَتۡهُ لُجَّةً وَكَشَفَتۡ عَن سَاقَيۡهَاۚ قَالَ إِنَّهُۥ صَرۡحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَۗ قَالَتۡ رَبِّ إِنِّي ظَلَمۡتُ نَفۡسِي وَأَسۡلَمۡتُ مَعَ سُلَيۡمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ)[النمل /٤٤]

اختلف القراء السبعة رحمهم الله في الهمز من قوله تعالى: (سَاقيْهَا)، يقول ابن مجاهد:" همز ابْن كثير وَحده {عَن سَاقيهَا} في رِوَايَة أبي الإخريط ".[2] وموطن الإشكال هو همز الألف الساكنة فقد تكلم فيه بعض النحاة. وهنا يبين ابن مجاهد أن قراءة ابن كثير جاءت من طريق راو واحد، وهو: أبو الإخريط.[3]

رد القراءة:

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى تضعيف القراءة بهمز الألف في: (ساقيها)، ووصفوها بالشذوذ والخروج عن القياس وبأن همزها لا وجه له. يقول ابن مجاهد:" همز ابن كثير وحده: (وكشفت عن سأقيها) [النمل/ ٤٤] في رواية أبي الإخريط[4]، ولم يهمز غيره (على سؤقه) [الفتح/ ٢٩] و (بالسؤق) [ص/ ٣٣].**قال أبو بكر**: ولم يهمز يوم يكشف عن ساق [القلم/ ٤٢] ولا وجه له ."[5]

---

[1] التوجيه الصوتي لقراءات قرآنية انتقدها اللغويون ـ دراسة في الهمز بين التحقيق والتسهيل ـ ،زيد القرالة، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ،المجلد السادس عشر، العدد الثالث،٢٠١٤م،ص:٧١ـ ٧٢

[2] ابن مجاهد، السبعة في القراءات،ص: ص:٤٨٣،وص:٣٥٥،وانظر مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات،ج:٢،ص:١٦٠،ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٣٣٨

[3])هو وهب بن واضح أبو الإخريط قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي انتهت إليه رئاسة الإقراء بمكة.

[4]انظر ترجمته: **ابن الجزري، (المتوفى: ٨٣٣هـ)غاية النهاية في طبقات القراء**، مكتبة ابن تيمية، عني بترجمته و شره لأول مرة عام ١٣٥١هـ . برجستراسر،ج:٢،ص:٣٦١

[5] ابن مجاهد، السبعة في القراءات،ص: ص:٤٨٣

ويقول الفارسي" أما الهمز في: (ساقيها)، (وساق)، فلا وجه له."[1]

وعقد ابن جني بابا لشاذ الهمز في كتابه الخصائص وذكر همز (ساقيها) فيه، فقال:" ونحو منه ما حكوه من قول بعضهم: بأز بالهمز، وهي البئزان بالهمز أيضًا. وقرأ ابن كثير: {وَكشَفَت عَنْ سَأقيْهَا}، وقيل في جمعه: سؤق مهموزا على فعل."[2]

ويقول مكي بن أبي طالب: "قوله:"(عن ساقيها) قرأ قنبل[3] بالهمز ومثله: (بالسوق)[ص/٣٣]، و(على سوقه)[الفتح/٢٩] وقرأ ذلك الباقون بغير همز. قال أبو محمد: وهمز هذه الكلمات الثلاث بعيد في العربية إذ لا أصل لهنَّ في الهمز لكن قال بعض العلماء إنما هُمزنَ على توهم الضمة التي قبل الواو، فكأنه همز الواو لانضمامها، وهذا بعيد في التأويل، غير قوي في النظر، حكى الأخفش أن أبا حية النميري ـ وهو فصيح ـ كان يهمز الواو إذا انضم ما قبلها ،كأنه يقدِّر الضمة عليها، فيهمزها، كأنها لغة، وهي لغة قليلة خارجة عن القياس، وهذه الأقوال لا يمكن منها شيء في همز (ساقيها)...فأما من لم يهمزها، فهو على الأصل لأن كل ما لا أصل له في الهمز لا يجوز همزه إلا لعلة...وهو الاختيار لأن الهمز بعيد شاذ، ولأن الجميع على ترك الهمزة."[4]

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة في رد القراءة إلى القياس؛ لأن إبدال الألف الساكنة في: (ساقيها) لا وجه له. ولأن أكثر القراء على تركه.

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على قراءة ابن كثير، وحكم عليها بالوهم ونهى عن الهمز، إلا أن إنكاره كان موجها إلى رواية قنبل، فقال:" روى قنْبُل عن ابن كثير (سَأقيْها) بالهمز. وقرأ سائر القراء (سَاقيْها) غير مهموز. قال أبو منصور: لا وجه لما روى قنبل عن ابن كثير في همز (ساقيها)، وهووَهْمٌ، فإيَّاك وهَمْزه، فإنه ليس من باب الهمز."[5]

وقال رادًّا قراءة ابن كثير (سؤقه) في سورة [ص] بعد أن نص عليها واصفا إياها باللحن:" روى البزّي بإسناده عن ابن كثير (بالسُّؤق) مهموزا. ومثله: (وَكشَفَت عَنْ سَأقيْهَا).

---

[1] الفارسيّ، الحسن بن عبد الغفار ، الحجة للقراء السبعة،ج:٥،ص:٣٩١،وانظر :ابو حيان الأندلسي،البحر المحيط،ج:٧،ص:٧٦

[2] ابن جني ، الخصائص،ج:٣،ص:١٤٧

[3] محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن محمد بن سعيد بن جرجة أبو عمر المخزومي مولاهم، المكي الملقب بقنبل شيخ القراء بالحجاز، ولد سنة خمس وتسعين ومائة، وقد انتهت إليه رياسة الإقراء بالحجاز ورحل الناس إليه من الأقطار،انظر: ابن الجزري،غاية النهاية في طبقات القراء،ج:٢،ص:١٦٥

[4] القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات،ج٢،ص:١٦٠ ـ ١٦١

[5] الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات، ص: ٣٥٨

قال أبو منصور: أما ما روى البزّي عن ابن كثير (بالسُّؤق) مهموزًا، فهو عندي وهْمٌ. ولا همز فيه، ولا في (الساق). والقراء كلهم على أن لا همز فيه." [1] وهنا يؤكد الأزهري ردَّه للقراءة رغم نصه على أن القراءة متواترة من طريق البزي ـ رحمهما الله ـ والبزي:" مقرئ مكة ومؤذن المسجد الحرام، ولد سنة سبعين ومائة أستاذ محقق ضابط متقن."

يمكن القول: إن موقف الأزهري من القراءة بهمز الألف من: (سأقيها) ـ رغم ثبوتها عنده متواترة ـ تمثل بالحكم عليها بالشذوذ؛ لمخالفتها القياس ولذلك فإن القراءة بها ليست إلا وهما ،وهنا يتّضح انتصار النحوي الذي يجل قياسات النحو على العالم بالقراءات الذي يجعل الرواية مُستَنَدَهُ في القراءة مهما خالفت القواعد والأقيسة، وبهذا يكون الأزهري قد وافق غيره من العلماء الذين ردُّوا القراءة بهمز الألف . والحق الذي يراه الباحث أن القراءة بهمز الألف الساكنة صحيحة؛ لأن علماء القراءات أدق نقلا من غيرهم أضف إلى ذلك أن جمعا غفيرا من النحاة تلقى القراءة بهمز الألف الساكنة بالقبول ووجهوها، فتكون القراءة قد وافقت الشروط من صحة السند وموافقة الرسم ـ ولو احتمالاً ـ ووجه صحيح في العربية ـ ولو كان بعيدا وشاذا عن أقيسة النحاة ورميهم لها بالوهم .

يقول ابن خالويه:" قرأه الأئمة بإرسال الألف إلا ما قرأه ابن كثير بالهمز مكان الألف. وله في ذلك وجهان. أحدهما: أن العرب تشبه ما لا يهمز بما يهمز فتهمزه تشبيها به كقولهم: حلات السّويق، وإنما أصله في قولهم: حلات الإبل عن الحوض: إذا منعتها من الشرب. والآخر: أن العرب تبدل من الهمز حروف المد واللين فأبدل (ابن كثير) من حروف المدّ واللين همزة تشبيها بذلك."[2]

ويقول ابن خالويه ـ أيضا ـ:"قرأ ابن كثير برواية قنبل بالهمز. وقرأ الباقون بترك الهمز، فقال قوم هما لغتان مثل الكأس . . وهذا مما تغلط العرب فيه فتهمز ما لا يهمز تشبيها بما يهمز، فكأس، ورأس، وساق وزنها واحد، فتُشَبِّهُ بعضاً ببعض،ألا ترى أن العرب تقول: حلأت السُّويق، والأصل حلّيت تشبيها بحلأت الإنسان عن الماء والإبل... ولابن كثير حجة أخرى: وذلك أن العرب تعمد إلى حروف المد واللين فيقلبون بعضا من بعض؛ لاشتراكهما في

---

[1] الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات ، ص: ٤١٥
[2] ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع،ص:٢٧٢

اللفظ، ويقلبونها همزة، والهمز تقلب حرف لين، كان العجاج من لغته أن يقول: العألم [١]وإن كان البصريون اسضعفوا قراءة نافع لهمزه الواو الساكنة فإن الكوفيين قد تلقوها بالقبول وحكموا بصحتها" ومن ذلك مذهب الكوفية في أولى، فإن أصله عندهم وؤلى، ثم وولى ثم أولى، وعليه قراءة قالون (عَادَ لؤلى) بالهمزة عند نقل حركة همزة أولى إلى لام التعريف، ورد المازني على الخليل بأن الواو في مثله عارضة غير لازمة، إذ تخفيف الهمزة في مثله غير واجب، فقال: يجوز أويٌ ووُويٌ، لضمة الواو، لا لاجتماع الواوين، كما في وجوه وأجوه وإن كانت الثانية أصلية غير منقلبة عن شئ وجب قلب الأولى همزة: سواء كانت الثانية مدة كما في الأولى عند البصرية وأصله وولى، أو غير مدة كالأول عندهم."[٢]

أما همز الواو في السوق من قوله تعالى: (مَسْحًا بالسُّوقِ وَالأَعْنَاقِ) [ص/٣٣] ،فيقول ابن خالويه أن الوجه له:" العرب تبدل من الهمز حروف المد واللين فأبدل (ابن كثير) من حروف المدّ واللين همزة تشبيها بذلك. فأمّا همزه في (صاد) لقوله بالسُّوقِ فقيل: كان أصله سئوق على ما يجب في جمع (فعل) فلما اجتمع واوان الأولى مضمومة همزها، واجتزأ بها من الثانية فحذفها."[٣] ويقول الزمخشري موجها لها أيضاً:" وقرئ: بالسؤق، بهمز الواو لضمتها، كما في أدؤر. ونظيره: الغئور، في مصدر غارت الشمس. وأما من قرأ بالسؤق فقد جعل الضمة في السين كأنها في الواو للتلاصق، كما قيل: مؤسى: ونظير ساق وسوق: أسد وأسد.."[٤] وردَّ أبو حيان الأندلسي تضعيفها، فقال:" وَلَيْسَت ضَعِيفَة، لأَنَّ السَّاقَ فِيهِ الهَمْزَةُ، وَوَزْنُ فَعْلٍ بِسُكُونِ العَيْنِ، فَجَاءَتْ هَذِهِ القِرَاءَةُ عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ."[٥]

وبعد عرض أقوال العلماء فإن الباحث يطمئن إلى أن أبدال الألف الساكنة المفتوح ما قبلها همزة، وإبدال الواو الساكنة المضموم ما قبلها همزة من سَنَنِ العربية وهو ثابت لغة لذلك لا يُلتفت إلى أقوال الطاعنين في القراءات الواردة في هذا الباب؛ لأن القراءة بذلك تكون قد وافت شروط القراءة الصحيحة.

---

[١] ابن خالويه، ،إعراب القراءات السبع وعللها،ج:٢،ص:١٥٢ ـ ١٥٣،وانظر:ابن جني (ت:٣٩٢ه)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،ج:١،ص:١٤٧،ابن جني ،الخصائص،ج٣،ص:١٤٧ ـ١٤٨،ابن زنجلة،حجةالقراءات'ص:٥٣٠،ابن سيده(ت: ٤٥٨هـ)، المخصص،ج:١،ص:١٧٣،ابن بطال(ت ٦٣٣هـ)، النَّظْمُ المُسْتَعْذَبُ فِي تفسِير غريبِ ألفَاظِ المهَذبِ،ج:١،ص:٢٦،أبو شامة(ت ٦٦٥هـ)، إبراز المعاني من حرز الأماني ،ص:٦٢٩،السمين الحلبي:(ت ٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:٨،ص:٦٢٠

[٢] الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣ه،تحق: محمد نور الحسن،و محمد الزفزاف،و محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م،ج:٣،ص:٧٦ ـ ٧٧

[٣] ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع،ص:٢٧٢

[٤] الزمخشري، محمود بن عمر جار الله ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،ج:٥،ص:٢٦٨

[٥] الأندلسي ،أبو حيان، البحر المحيط في التفسير،ج:٧،ص: ٣٨٠ ـ ٣٨١

ثالثا: إبدال الواو همزة في : (لؤلى)، و(السؤق)

١. قال تعالى:(وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ)[النجم/٥٠]

٢. قال تعالى :(رُدُّوهَا عَلَيَّۖ فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ) [ص/٣٣]

٣. قال تعالى :(مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا)[الفتح/٢٩]

اختلف القراء السبعة رحمهم الله في الهمز والإدغام من قوله تعالى: (وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الأولى)[النجم/٥٠]، يقول ابن مجاهد:" قَرَأَ ابْن كثير وَعَاصِم وَابْن عَامر وَحَمْزَة والكسائي {عادا الأولى} منونة مهموزة وقرأ نَافِع وَأَبُو عَمْرو (عاداً لولى) مَوْصُولَة مدغمة واختلف عَن نَافِع في الهمزَة فروى لنا إِسْمَاعِيل القَاضِي عَن قالون وَأحمد بن صَالح عَن أبي بكر بن أبي أويس وقالون وَإِبْرَاهِيم القورسي عَن أبي بكر ابْن أبي أويس عَن نَافِع (عادا لؤلى) بالهَمْز وَقَرَأَ ابْن جماز وَإِسْمَاعِيل ابْن جَعْفَر وَمُحَمّد بن إِسْحَق المسيبي عَن أَبِيه وورش (عاداً لولى) مثل أبي عَمْرو".[1] وموطن الإشكال هو قراءة نافع بالإدغام وهمز الواو الساكنة.

ويقول ابن مجاهد:" همز ابْن كثير وَحده {عَن سَاقيهَا} فِي رِوَايَة أبي الإخريط و(بالسؤق) و(على سؤقه)."[2]، وموطن الإشكال أيضا همز الواو الساكنة في: (بالسؤق). وجمعتها مع قراءة نافع بهمز الواو والإدغام (عادا لؤلى)؛ لأن توجيههما واحد.

رد القراءة:

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى المفاضلة بين وجوه القراءة في: (عَادًا الأُولى)، ورد بعضهم القراءة بإدغام التنوين باللام وهمز الواو، وعدوها غلطا وشذوذا يقول الزجاج مفاضلا:" فأما الأولى ففيها ثلاثُ لغاتٍ: بسكون اللام وإثباتِ الهَمْزَةِ، وهي أجْوَد اللغَاتِ والتي تليها في الجَوْدَةِ (الأولى) - بضم اللام وطرح الهَمْزَةِ، وكان يجب في القياس إذا تحركت اللام أن تسقطَ ألف الوَصْلِ، لأن أَلِفَ الوَصْلِ اجْتُلِبَتْ لسكون اللام، ولكن جاز ثُبُوتهَا لأن ألف لام

---

[1] ابن مجاهد، السبعة في القراءات،ص:٦١٥،وانظر مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات،ج:٢،ص:٢٩٦،ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر،ج:١،ص:٤١٢

[2] ابن مجاهد، السبعة في القراءات،ص:٥٥٣ ـ ٥٥٤،وانظر:الداني،أبو عمر، جامع البيان في القراءات السبع،ص:٦٥٥،ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٣٣٨

المَعْرِفةِ لا تسقط مع ألف الاستفهام "، فخالفت ألفات الوَصْل. ومن العرب من يقول: لولى - يريد الأولى - فطرح الهمزة لتحرك اللام.".[1]

ويقول ابن جني " قال أبو عبيدة: وكان رؤبة يهمز (سِئَة القوس) وسائر العرب لا يهمزها، وإنما يجوز مثل هذا الغلط عندهم لما يستهويهم من الشبه؛ لأنهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها . وإنما يخلدون إلى طبائعهم، فمن أجل ذلك قرأ الحسن البصري رحمة الله عليه: (وما تنزلت به الشَّيَاطون)؛ لأنه توهم أنه جمع التصحيح نحو: (الزيدون) وليس منه. وكذلك قراءته: (ولا أدرأتكم به) جاء به كأنه من (درأته) أي: دفعته وليس منه، وإنما هو من "دريت بالشيء" أي: علمت به، وكذلك قراءة من قرأ: (عادَ لؤلى)، فهمز وهو خطأ منه. وهو بمنزلة قول الشاعر: لحب المؤقدان إلى مُؤْسَى[2]

فهمز الواو الساكنة؛ لأنه توهم الضمة قبلها فيها. ومن ذهب إلى أن "أوّل من وَألَ" فهو عندنا مخطئ؛ لأنه لا حجة له عليه -وقد ذكرته قبل- ولهذا الغلط نظائر في كلامهم، فإذا جاءك فاعرفه لتسلمه كما سمعته ولا تقس عليه."[3]

ويقول ابن عصفور عادا همز الواو الساكنة غير جائز إلا للضرورة في الشعر:" فإن كانت الواو ساكنة لم تُهمز إلا في ضرورة، بشرط أن يكونَ ما قبلها حرفًا مضمومًا، فتُقدَّر الضَّمَّة على الواو، فتُهمز كما تُهمز الواو المضمومة. فتقول في الشعر في مثل مُوعِد: مُؤعِدٌ. قال: أَحَبُّ المُؤْقِدِينَ إليَّ مُؤسَى ... وجَعْدةُ، إذ أضاءهُما الوَقودُ."[4]

أما همز قوله تعالى: (بالسوق)، فلحنه بعض العلماء وعدوه ضعيفا خارجا عن القياس بعيدا في التأويل، يقول أبو علي الفارسي مفاضلا:" وأما الهمز في السوق فغيره أحسن وأكثر."[5]

ويقول مكي ابن أبي طالب: "قرأ قنبل بالهمز ومثله: (بالسوق)[ص/٣٣]، و(على سوقه)[الفتح/٢٩]وقرأ ذلك الباقون بغير همز. قال أبو محمد: وهمز هذه الكلمات الثلاث بعيد في العربية إذ لا أصل لهنَّ في الهمز لكن قال بعض العلماء إنما هُمزنَ على توهم الضمة التي قبل الواو، فكأنه همز الواو لانضمامها، وهذا بعيد في التأويل، غير قوي في النضر ،حكي الأخفش

---

[1] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ج:٥ ،ص:٧٧

[2] صدر بيت من الوافر وتمامه: أَحَبُّ المُؤْقِدِينَ إليَّ مُؤسَى ... وجَعْدةُ، إذ أضاءهُما الوَقودُ."، وصاحبه لجرير بن عطية بن الخطفى، والشاهد فيه همز الواوا في (المؤقدان)، انظر: ديوان جرير بشرح :محمد بن حبيب، تح:نعمان محمد أمين طه، دار المعارف،ط: (٣)،ج:١،ص:٢٨٨

[3] ابن جني الموصلي ، المنصف ، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤م،ج:١،ص:٣١١

[4] ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) الممتع في التصريف، مكتبة لبنان، ط: ١، ١٩٩٦،ج:١،ص:٣٤٢

[5] الفارسي،الحسن بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة،ج:٦،ص:٦٨

أن أبا حية النميري ـ وهو فصيح ـ كان يهمز الواو إذا انضم ما قبلها ،كأنه يقدّر الضمة عليها، فيهمزها، كأنها لغة، وهي لغة قليلة خارجة عن القياس."[1]

ونقل ابن عطية الأندلسي تخطئة أبي علي الفارسي لها، فقال:" وقرأ ابن كثير وحده: «السؤق» بالهمز. قال أبو علي: وهي ضعيفة."[2]

السبب في رد القراءة:

تعود العلة في رد القراءة إلى سببين:

١.القياس: لأن الواو الساكنة لا يجوز إبدالها همزة

٢. أن إبدال الواو الساكنة همزة لا يحوز إلا في الضرورة الشعرية

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على قراءة نافع، و حكم بشذوذها ووصفها بغير الجيدة وعد القراءة بها أولى بالترك والعدول عنها وأورد مفاضلة الزجاج بين القراءات الواردة، فقال:" وأما همز نافع (لؤلى) فإني أظنه نقل همزة (الأولى) من أولها إلى الواو، وليست بجيدة، ولا أرى أن يُقرأ بها؛ لأنها شاذة. وقال الزجاج: (الأولى) فيها ثلاث لغات، يقال: الأولى بسكون اللام، وإثبات الهمزة، وهى أجود اللغات. والتى تليها في الجودة (الاوْلى) بضم اللام، وطرح الهمزة.وكان يجب في القياس إذا تحركت اللام أن يسقط ألف الوصل؛ لأن الف الوصل اجْتُلبت لسكون اللام، ولكنه جاز ثبوتها لأن ألف لام المعرفة لا يسقط مع ألف الاستفهام فخالفت ألفات الوصل.

قال: ومن العرب من يقول: لُولى. يريد: الأولى، فيطرح الهمزة لتحرك اللام. وقد قرئ (عادًا لُولى)على هذه اللغة، وأدغم التنوين في اللام. والأكثر (عادًا الأولى) بكسر التنوين."[3]

وقال رادًا قراءة ابن كثير (سؤقه) في سورة الفتح بعد أن نص عليها واصفا إياها باللحن:" قرأ ابن كثير وحده (على سُؤقه) بالهمز، ورواه بعضهم عنه "عَلَىَ سُوْقِهِ " بغير همز،

---

[1] القيسي، مكي ابن أبي طالب،(ت)، الكشف عن وجوه القراءات،ج،٢ص:١٦١

[2] ابن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت،ط:١، ١٤٢٢ هـ، ج:٤،ص:٥٠٤، ونقل أبو حيان الأندلسي تلحين الفارسي لها ،انظر البحر المحيط ،ج: ٤،ص: ٣٨٠

[3] الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات،ص:٤٦٨ ـ٤٦٩

وقرأ سائر القراء " عَلى سُوقِهِ " غير مهموز. قال أبو منصور: القراءة: (عَلى سُوقِهِ) غير مهموز، جمع ساق. كما يقال: دَار ودُورٌ. والهمزُ فيه وَهْمٌ عندي. "[1]

وقال الأزهري أيضا رادًا قراءة (بالسؤق) في سورة [ص] المروية عن ابن كثير بعد أن نص عليها:" روى البزّي بإسناده عن ابن كثير (بالسُّؤق) مهموزًا.... قال أبو منصور: أمَّا ما روى البزّي عن ابن كثير (بالسُّؤق) مهموزًا، فهو عندي وهْمٌ. ولا همز فيه ... والقراءة التي اتفق عليها قراء الأمصار (السُّوق) بغير همز. ولا يجوز عندي غيرها.."[2]

يمكن القول: إن موقف الأزهري من القراءة بإبدال الواو الساكنة همزة تمثل بالحكم عليها بالشذوذ لمخالفتها القياس، ولذلك فإن القراءة بها ليست إلا وهما، وهنا يتّضح انتصار النحوي الذي يقدس قياسات النحو على العالم بالقراءات الذي يجعل الرواية مُستَنَدَهُ في القراءة مهما صادمت القواعد والأقيسة، وبهذا يكون الأزهري قد وافق غيره من العلماء الذين ردُّوا القراءة بإبدال الواو الساكنة همزة. وما يراه الباحث أن القراءة بهمز الواو الساكنة صحيحة؛ لأن علماء القراءات أدق نقلا من غيرهم أضف إلى ذلك أن جمعا غفيرا من النحاة تلقى القراءة بهمز الواو الساكنة بالقبول ،ووجهوها بأن العرب تهمز الواو الساكنة إذا كان ما قبلها مضموما، وهذا مذهب الكوفيين، فتكون القراءة قد وافقت الشروط من صحة السند ،وموافقة الرسم - لو احتمالا -، ووجه صحيح في العربية - ولو كان بعيدا وشاذا عن أقيسة النحاة ورميهم لها بالوهم .،

يقول الفارسي:" فأمّا ما روي عن نافع من أنه همز فقال: عادا لؤلى فإنه كما روي عن ابن كثير في قوله: سؤقه [الفتح/ ٢٩]. ووجهه أنّ الضمّة لقربها من الواو وأنه لم يحجز بينهما شيء، صارت كأنها عليها، فهمزها كما يهمز الواوات إذا كانت مضمومة نحو: أدؤر والغئور، والسؤوق، وما أشبه ذلك، وهذه لغة قد حكيت ورويت، وإن لم تكن بتلك الفاشية."[3]

وقال أبو حاتم:" وَوجدت بخط الأصْمَعِي عَن العَرَب: قطأ جؤنى، مَهْمُوز، وَهُوَ عِنْدِي على توهم حَرَكَة الجيم ملقاة على الوَاو، فكأن الوَاو متحركة بالضَّمِّ، وَإِذا كَانَت الوَاو مَضْمُومَة

---

[1] المرجع السابق،ص:٤٥٦
[2] الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات،ص:٤١٥
[3] الفارسي، الحسن بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة ، ،ج:٦،ص:٢٤٠

كانَ لك فِيهَا الهَمْز وَتركه، وَهِي لغَة ليست بِتِلْكَ الفاشية، وَقد قَرَأ أَبُو عَمْرو: (عاداً لؤلى) وَقَرَأ ابْن كثير: (فاستغلظ فاسْتَوَى على سؤقه) وَهَذَا النّسَب إِنَّمَا هُوَ إِلى الجمع وَهُوَ نَادِر."[1]

وإن كان البصريون اسضعفوا قراءة نافع لهمزه الواو الساكنة فإن الكوفيين قد تلقوها بالقبول وحكموا بصحتها" ومن ذلك مذهب الكوفية في أولى، فإن أصله عندهم وؤلى، ثم وولى ثم أولى، وعليه قراءة قالون (عَادَ لؤلى) بالهمزة عند نقل حركة همزة أولى إلى لام التعريف، ورد المازني على الخليل بأن الواو في مثله عارضة غير لازمة، إذ تخفيف الهمزة في مثله غير واجب، فقال: يجوز أوِيٌ ووُويٌ، لضمة الواو، لا لاجتماع الواوين، كما في وجوه وأجوه وإن كانت الثانية أصلية غير منقلبة عن شئ وجب قلب الأولى همزة: سواء كانت الثانية مدة كما في الأولى عند البصرية وأصله وولى، أو غير مدة كالأول عندهم."[2]

أما همز الواو في السوق من قوله تعالى: (مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالأَعْنَاقِ) [ص/٣٣] ،فيقول ابن خالويه أن الوجه له:" العرب تبدل من الهمز حروف المد واللين فأبدل (ابن كثير) من حروف المدّ واللين همزة تشبيها بذلك. فأمّا همزه في (صاد) لقوله بالسُّوقِ فقيل: كان أصله سئوق على ما يجب في جمع (فعل) فلما اجتمع واوان الأولى مضمومة همزها، واجتزأ بها من الثانية فحذفها."[3] ويقول الزمخشري موجها لها أيضاً:" وقرئ: بالسؤق، بهمز الواو لضمتها، كما في أدؤر. ونظيره: الغئور، في مصدر غارت الشمس. وأما من قرأ بالسؤق فقد جعل الضمة في السين كأنها في الواو للتلاصق، كما قيل: مؤسى: ونظير ساق وسوق: أسد وأسد.."[4] وردَّ أبو حيان الأندلسي تضعيفها، فقال:" وَلَيْسَت ضَعِيفَة، لِأَنَّ السَّاقَ فِيهِ الْهَمْزَةُ، وَوَزْنُ فَعْلٍ بِسُكُونِ الْعَيْنِ، فَجَاءَتْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ."[5]

وبعد عرض أقوال العلماء فإن الباحث يطمئن إلى أن إبدال الواو الساكنة المضموم ما قبلها همزة من سَنن العربية وهو ثابت لغة لذلك لا يُلتفت إلى أقوال الطاعنين في القراءات الواردة في هذا الباب؛ لأن القراءة بذلك تكون قد وافت شروط القراءة الصحيحة.

---

(١) ابن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ]، المحكم والمحيط الأعظم، تحق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت،١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ،ج:٧،ص:٥٥٦

(٢) الرضي الإسترابادي، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣ه،تحق: محمد نور الحسن، و محمد الزفزاف، و محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م،ج:٣،ص:٧٦ - ٧٧

(٣) ابن خالويه (المتوفى: ٣٧٠هـ)، الحجة في القراءات السبع،ص:٢٧٢

(٤)الزمخشري، ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،ج:٥،ص:٢٦٨

(٥) الأندلسي ،أبو حيان، : البحر المحيط في التفسير،ج:٧،ص: ٣٨٠ - ٣٨١

المبحث الثاني: التقاء الساكنين

أولا: التقاء الساكنين في قوله تعالى:(فنعمَّا).

اختلف القراء السبعة رحمهم الله في قراءة :(فَنِعِمَّا)، من قوله تعالى:(إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) [البقرة/٢٧١]، وقوله تعالى: (إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا)[النساء/٥٨]، يقول ابن مجاهد:" قَرَأَ ابْن كثير وَعَاصِم فِي رِوَايَة حَفْص وَنَافِع فِي رِوَايَة ورش {فنعما هِيَ} بكسْر النُّون وَالْعين، وَقَرَأَ نَافِع فِي غير رِوَايَة ورش، وَأَبُو عَمْرو، وَعَاصِم فِي رِوَايَة أبي بكر والمفضل {فنعْما هِيَ} بكسْر النُّون وَإسْكان الْعين، وَقَرَأَ ابْن عَامر وَحَمْزَة وَالْكسَائِيّ {فنعما هِيَ} بِفَتْح النُّون وَكسر الْعين وَكلهمْ شدد الْمِيم."[١]

ردُّ القراءة:

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى رد القراءة بإسكان العين من قوله:(فَنِعِمَّا)، وعَدُّوها غلطاً، ووصفت بالاستحالة والرداءة، واتهموا ناقلها بقلة الضبط، يقول الزجاج:" ولا أحسب أصحابَ الحديث ضَبَطوا هذا، ولا هذه القراءَةَ عند البصريين النحويين جائزة ألبتة، لأن فيها الجمعَ بينَ ساكنين من غير حرف مَد ولين."[٢] فإذا كان التقاء الساكنين لا يقدر أحدٌ على نطقه، فكيف سُمِعَت القراءة بالتسكين، وأصبحت مدار نقاشٍ بين العلماء؟!

ويقول النحاس:" فأما الذي حكي عن أبي عمرو ونافع من إسكان العين فمحال. حكي عن محمد بن يزيد أنه قال: أما إسكان العين والميم مشدّدة فلا يقدر أحد أن ينطق به وإنما يروم الجمع بين ساكنين ويحرّك ولا يأبه."[٣]

ويقول الفارسي:" من قرأ فَنِعِمَّا، بسكون العين من فَنِعِمَّا لم يكن قوله مستقيما عند النحويين، لأنه جمع بين ساكنين، الأول منهما ليس بحرف مدّ ولين، والتقاء الساكنين عندهم إنما يجوز إذا كان الحرف الأول منهما حرف لين، نحو: دابّة وشابّة."[٤]

---

[١] ابن مجاهد، السبعة في القراءات،ص:١٩٠، وانظر: الداني، أبو عمرو، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ،ص:٢١١

[٢] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ،ج:١،ص:٣٥٤

[٣] النحاس، أحمد بن محمد، ، إعراب القرآن،ج:١،ص:٣٣٨

[٤] أبو علي، الحسن بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة،ج:٢،ص:٣٩٦

ويقول ابن الأنباري:" فأما إسكان العين مع الإدغام فرديء جدًا لما يؤدي إليه من التقاء الساكنين، وليس أحدهما حرف لين ولعل القارء اختلس الحركة فتوهمه الراوي إسكانا."[١]

ويقول العكبري:" وَفِيهِ قِرَاءَةٌ أُخْرَى هُنَا؛ وَهِيَ إِسْكَانُ الْعَيْنِ وَالْمِيمِ، مَعَ الْإِدْغَامِ وَهُوَ بَعِيدٌ لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ؛ وَقِيلَ: إِنِ الرَّاوِيَ لَمْ يَضْبِطِ الْقِرَاءَةَ ؛ لِأَنَّ الْقَارِئَ اخْتَلَسَ كَسْرَةَ الْعَيْنِ فَظَنَّهُ إِسْكَانًا"[٢]

السبب في رد القراءة:

تعود العلة عند المانعين من القراءة بإسكان العين في(فَنِعِمَّا)، إلى حجتين:

الأولى: القياس؛ فالقياس يمنع من الجمع بين الساكنين على غير حده الذي حده البصريون.

الثانية: نسبة الوهم للقراء الذين نقلوا القراءة؛ لاستحالة القراءة بها.

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على قراءة نافع بإسكان العين في: (**فَنِعِمَّا**)، وفاضل بين القراءات الواردة فيها، فقال:" قرأ ابن كثير، وعاصم في رواية حَفص عنه، والأعشى عن أبي بكر عنه، ويعقوب (فَنِعِمَّا هِيَ) بكسرة النون والعين، وكذلك روى ورش عن نافع بكسر النون والعين. وقرأ أبو عمرو ونافع وعاصم في رواية يحيى عن أبي بكر عن عاصم والمفضل عنه: (فَنِعْمَّا هِيَ) بكسر النون وتسكين العين. وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: (فَنَعِمَّا هِيَ) بفتح النون وكسر العين وتشديد الميم.

قال أبو منصور: مَنْ قرَأَ (فَنِعِمَّا هِيَ) بكسر النون والعين فهو جيد؛ لأن الأصل في نِعْمَ: نَعِمَ ونِعْمَ ثلاث لغات. وَمَنْ قرَأَ (فنِعما) فهي على لغة من يقول: نِعْمَ. وأما مَنْ قرَأَ (فَنِعْمَّا) بكسر النون وسكون العين وتشديد الميم فهي على لغة من يقول: نِعْم كإثم، أدغم الميم من (نِعْمَ) في (ما) وشددها، وترك العين على حالها ساكنة، وهذه القراءة عند نحويي أهل البصرة غير جائزة؛ لأن فيها الجمع بين ساكنين مع غير حرف مد ولا لين. " [٣]

وقال في تهذيب اللغة:" وَقول الله جلّ وعزّ: {إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ} (الْبَقَرَة: ٢٧١)، وَمثله: {إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ}،(النِّساء/ ٥٨). قالَ أَبُو عبيد: قرَأَ أَبُو جَعْفَر وشَيْبَة وَنَافِع وَعَاصِم وَأَبُو عَمْرو: (فنِعْما) بكسْر النُّون وجَزْم الْعين وَتَشْدِيد الْمِيم، وَقرَأَ حَمْزَة وَالْكسَائِيّ: (فَنَعِمَّا) بِفَتْح النُّون وَكسر الْعين.

---

[١] ابن الأنباري،البيان في غريب إعراب القرآن،ج:١،ص:١٧٧

[٢] العكبري ، عبد الله بن الحسين ، التبيان في إعراب القرآن،ج:١،ص:١٩٠

[٣] الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات، ص:٨٩

وَذكر أَبُو عبيد حَدِيث النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم حِين قَالَ لعَمْرو بن العَاصِ: (نَعِمَّا بِالْمَالِ الصَّالح للرجل الصَّالح)، وَأَنه يخْتَار هَذِه من أجل هَذِه الرِّوَايَة. وَقَالَ الزّجاج: النحويّون لا يجيزو ن مَعَ إدغام الْمِيم تسكين الْعين وَيَقُولُونَ إِن هَذِه الرِّوَايَة فِي (نعما) لَيست بمضبوطة. ورُوِي عَن عَاصِم أَنه قَرَأَ: (فنِعِمَّا) بِكَسْر النُّون وَالْعين. وَأما أَبُو عَمْرو فَكَانَ مذهبه فِي هَذِه كسرة خَفِيفَة مختلسة. وَالْأَصْل فِي نعْم، نَعِمَ، ونِعِم ثَلَاث لُغَات. وَمَا فِي تَأْوِيل الشَّيْء فِي نِعِمَّا، الْمَعْنى: نعم الشَّيْء هِيَ."[1]

والقراءة رغم كلام النحاة فيها لا تعدم توجيها؛ ولرد المآخذ عليها لا بد من توجيهها على وجه عربي صحيح، إذ يمكن توجيهها بأحد وجهين: الأول: أنها لغة ثابتة ونطق بها أفصح العرب محمد صلى الله عليه وسلم، وإلى هذا القول ذهب ابن خالويه، فقال:"وزعم بعض النحويين أنه أردأ القراءات؛ لأنه قد جمع بين ساكنين الميم والعين، وليس أحدهما حرف لين، والاختيار إسكان العين؛ لأن هذه اللفظة رُويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لعبدالله بن عمرو بن العاص:(نعْمَّا بالمال الصالح) كذا تحفظ هذه اللفظة عن النبي، ومتى ما صح الشيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحل للنحوي ولا غيره أن يعترض عليه."[2]، ويقول أبو حيان الأندلسي:" وَأَمَّا الْإِسْكَانُ فَاخْتَارَهُ أَبُو عُبَيْدٍ، وَقَالَ: الْإِسْكَانُ، فِيمَا يُرْوَى، لُغَةُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي هَذَا اللَّفْظِ، قَالَ لعمرو بن الْعَاصِ: «نِعِمَّا الْمَالُ الصَّالِحُ للرجل الصالح."[3] وثبوت القراءة لغة يدفع أي طعن بالقراءة ويقطع قول كل خطيب

الثاني: يمكن توجيه القراءة بأن التقاء الساكنين - وإن منع البصريون منه - فقد أجازه غيرهم وقد ورد على غير حدهم الذي وضعوه، فقد أجاز الكوفيون ذلك، فقالوا" قصَارَى ما يُقَدَّر أن يقال: إنه يؤدي إلى اجتماع الساكنين الألف والنون، وقد جاء ذلك في كلام العرب؛ لأن الألف فيها فرط مد، والمد يقوم مقام الحركة، وقد قرأ نافع، وهو أحد أئمة القراء {إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ} [الأنعام: ١٦٢] بسكون الياء من {وَمَحْيَايَ} فجمع بين الساكنين وهما الألف والياء، فكذلك ههنا، وقد حكي عن بعض العرب أنه قال "التقت حلقتا البطان" بإثبات الألف مع لام التعريف، وقد حكي عن بعض العرب أيضًا أنه قال "له ثلثا المال" بإثبات الألف، فجمع بينها وبين لام التعريف وهما ساكنان ."[4]

ويقول أبو حيان الأندلسي:" وَقَدْ أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ الْجَمْعَ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ الْحَدِّ الَّذِي

---

[1] الأزهري،أبو منصور، تهذيب اللغة، باب العين والنون،ج:٣،ص:١٠ ـ ١١
[2] ابن خالويه،إعراب القراءات السبع وعللها،ج:١،ص:١٠٠
[3] الأندلسي، أبو حيان(ت:٧٤٥هـ)،البحر المحيط،ج:٢،ص:٣٣٨
[4] أبو البركات، كمال الدين الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين،ج:٢،ص:٥٣٦

أَجَازَهُ الْبَصْرِيُّونَ." [١]

ويقول ابن الجزري:" وَلا يُبَالُونَ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ لِصِحَّتِهِ رِوَايَة وَوُرُودِهِ لغَة، وَقدِ اخْتارَهُ الإِمَامُ أَبُو عُبَيْدَةَ أَحَدُ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ وَناهِيكَ بهِ، وَقالَ: هُوَ لغَة النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا يُرْوَى " نِعِمَّا الْمَالُ الصَّالِحُ لِلرَّجُلِ الصَّالِح "، وَحَكى النَّحْوِيُّونَ الكوفِيُّونَ سَمَاعًا مِنَ الْعَرَبِ شَهْرُ رَمَضَانَ مُدْغَمًا. وَحَكى ذلِكَ سِيبَوَيْهِ فِي الشِّعْرِ."[٢]

فالقراءة صحيحة في لغة العرب، ولا يصح ردُّها بحجة التقاء الساكنين لأن شواهد القراءات القرآنية تخالف قاعدة التقاء الساكنين، و"لعل في تضافر الشواهد والأدلة على ورود التقاء الساكنين على غير حده فيما هو موضع الاحتجاج من نصوص ما يحفّز إلى تقويم جديد لموقف النحاة هذه المسألة؛ فإن الشواهد حجة على القاعدة وليس العكس."[٣]

ويرى زيد القرالة:"أن القراءة جاءت مروية سماعاً ؛ولذلك فإن روايتها سماعا تمثل ردّاً على من قال: لا يقدر عليه أحد، ويمكن من الناحية الصوتية أن يسهل الجمع بين ساكنين في الأصوات الاستمرارية؛ لأن استمرار النطق بالصوت قد يساعد على درج الكلام عوضا عن الحركة، وفي كلمة (نِعِمَّا) ،فإن العين والميم من الأصوات الاستمرارية."[٤]

---

[١] الأندلسي، أبو حيان،البحر المحيط،ج:١،ص:١٧٥

[٢] ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٢٣٦

[٣] التقاء الساكنين بين القاعدة والنص. عبد اللطيف محمد الخطيب، قسم اللغة العربي وآدابها، جامعة الكويت، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة(١٥٠)،الحولية الحادية والعشرون،١٤٢١ه - ٢٠٠٠م،ص:١٢٢

[٤] زيد ،القرالة، التعليل الصوتي لما أشكل لغوي في القراءات، بحث مخطوط غير منشور.

ثانيا: التقاء الساكنين في قوله تعالى:(يهدِّي)، و(اسطاعوا)

قال تعالى: **(قُلۡ هَلۡ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهۡدِي لِلۡحَقِّۗ أَفَمَن يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهۡدَىٰۖ فَمَا لَكُمۡ كَيۡفَ تَحۡكُمُونَ)**[يونس/٣٥]. **وقال جل وعزَّ: (فَمَا ٱسۡطَٰعُوٓاْ أَن يَظۡهَرُوهُ وَمَا ٱسۡتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقۡبًا)** [الكهف/٩٧]

اختلف القراء السبعة رحمهم الله تعالى في قراءة الآيات السابقة في قوله تعالى:(يَهدِّي)، و(اسْطَاعُو)، قال ابن مجاهد في سورة يونس:" قَرَأَ ابْن كثير وَابْن عَامر (أمن لا يَهَدَّى) مَفْتُوحَة الْيَاء وَالْهَاء مُشَدّدَة الدَّال.

وَقَرَأَ نَافِع وَأَبُو عَمْرو {يهْدِّ ي} بِإِسْكَان الْهَاء وَتَشْدِيد الدَّال غير أَن أَبَا عَمْرو كَانَ يشم الْهَاء شَيْئا من الْفَتْح، وروى ورش عَن نَافِع {يَهَدَّى} بِفَتْح الْهَاء مثل ابْن كثير، وَقَرَأَ حَمْزَة والكسائي {يهْدِي} سَاكِنة الْهَاء خَفِيفَة الدَّال، وَقَرَأَ عَاصِم فِي رِوَايَة يحيى عَن أبي بكر عَن عَاصِم {يهِدِّي} مَكْسُورَة الْيَاء وَالْهَاء مُشَدّدَة الدَّال، وروى حَفْص عَن عَاصِم والكسائي عَن أبي بكر عَن عَاصِم وحسين عَن أبي بكر عَنهُ {يَهِدِّي} بِفَتْح الْيَاء وَكسر الْهَاء."[(١)]

ويقول ابن مجاهد في سورة الكهف:" كلهم قَرَأَ (فَمَا اسْطَعوآ) بتخفِيف الطَّاء غير حَمْزَة فَإِنَّهُ قَرَأَ (فَمَا اسْطّعوآ) مُشَدّدَة الطَّاء يُرِيد فَمَا اسْتَطَاعُوا ثمَّ يدغم التَّاء فِي الطَّاء.[(٢)]

وموطن الإشكال يتمحور **حول** قراءة نافع ({يهْدِّي) بإسكان الهاء وتشديد الدال وقراءة حمزة(اسْطّعوآ) بإسكان السين وتشديد الطاء.

ردُّ القراءة:

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى رد قراءة نافع بِإِسْكَان الْهَاء وَتَشْدِيد الدَّال من قوله:(يهْدِّي)، وعَدُّوها ضعيفة وغلطا، ووصفت بأنها ممتنعة وشاذة، **يقول الطبري** مفاضلا بين القراءات الواردة في (يهْدِّي):" وأولى القراءة في ذلك بالصواب، قراءةُ من قرأ: (أَمْ مَنْ لا يَهَدِّي) بفتح الهاء وتشديد الدال، لما وصفنا من العلة لقارئ ذلك كذلك، وأن ذلك لا يدفع صحته ذو علم بكلام العرب، وفيهم المنكر غيره. وأحقُّ الكلام أن يقرأ بأفصح اللغات التي نزل بها كلامُ الله."[(٣)]

---

(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات،ص:٣٢٧، وانظر: الداني، أبو عمرو، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ،ص:٣١٣

(٢) ابن مجاهد، السبعة في القراءات،ص:٤٠١، وانظر: الداني، أبو عمرو، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ،ص:٣٧٣

(٣) الطبري ، محمد بن جرير ، جامع البيان في تأويل القرآن ،ج:١٢ ، ص:١٨٠

ويقول الزجاج:" قرأ بعضهم أمَّنْ لا يَهْدْي بإسْكان الهاء والدال. وهذه القراءة مَرْوِيَة إلا أن اللفظ بها ممتنع، فلست أدري كيف قرئ بها وهي شاذة. وقد حكى سيبويه أن مثلها قد يتكلم به."[١]

ويقول ابن خالويه:" وروى قالون عن نافع (أَمَّن لا يَهْدِّي) بإسكان الهاء وتشديد الدال، وهو رديء؛ لأنه جمع بين ساكنين، وليس أحدهما حرف لين."[٢]

ويقول مكي بن أبي طالب:" فأما ما روي عن قالون وأبي عمرو من إسكان الهاء فهو بعيد ضعيف لا يجوز إلا في شعر نادر."[٣] أما قراءة حمزة (اسْطّعوآ) بتشديد الطاء وسكون السين فقد وصمها بعض العلماء باللحن والخطأ والاستحالة يقول الزجاج:" فأمَّا من قرأ فما اسْطّاعوا - بإدغام السين في الطاء- فلاحِنٌ مخطئٌ.

زعم ذلك النحويون، الخليل ويونُس وسيبويه، وجميع من قال بقولهم. وَحُجتُهُمْ فِي ذلك أن السين ساكنة فإذا أدغمت التاء صارت طاء ساكنة، ولا يجمع بين ساكنين."[٤]ويظهر من قول الزجاج السابق أنه تابع لغيره من النحاة الذين سبقوه في تخطئة القراءة وأن تلحينه لقراءة حمزة مستَمَدٌ من" إنكار الخليل ويونس وسيبويه" [٥] ومعنى ذلك أن النحاة تعاقبوا منذ القدم على ردِّ هذه القراءة وتلقى كلٌ منهم عن سالفه الطعن فيها لمخالفتها أقيستهم و أوضاعهم النحوية التي أثمرتها العقلية النحوية العربية.

يقول النحاس:" حكى أبو عبيد أن حمزة كان يدغم التاء في الطاء ويشدد قال أبو جعفر: وهذا الذي حكاه أبو عبيد لا يقدر أحد أن ينطق به لأن السين ساكنة والطاء المدغمة ساكنة."[٦]

---

[١] الزجاج، أبو إسحق ، معاني القرآن و إعرابه ،ج:٣،ص:١٩

[٢] ابن خالويه، ، إعراب القراءات السبع وعللها ابن خالويه ،ج:١،ص:٢٦٨

[٣] القيسي، مكي بن أبي طالب،الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها،ج:١،ص:١٧٧

[٤] الزجاج، أبو إسحاق ، معاني القرآن وإعرابه،ج:٣،ص:٣١٢

[٥] علي عبد الحفيظ خالد طعامنة،"مآخذ الزجاج اللغوية على بعض القراءات القرآنية المتواترة"، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ،جامعة آل البيت،المفرق،٢٠١٣م،ص:٩٧

[٦] النَّحَّاس، إعراب القرآن،ج٢،ص:٣٠٧

ويقول الفارسي:" كلهم قرأ فما اسطاعوا [الكهف/ ٩٦] بتخفيف الطاء غير حمزة فإنه قرأ (فما استطاعوا) يريد: فما استطاعوا، ثم يدغم التاء في الطاء، قال: وهذا غير جائز لأنه قد جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المدغمة وهي ساكنة."[١]

السبب في رد القراءة:

تعود العلة عند المانعين من القراءة بإسكان الهاء وتشديد الدال في(يَهْدِّي)، وإسكان السين وتشديد الطاء في (اسْطّاعوا) إلى حجتين: الأولى: القياس؛ لأن في تسكين الهاء والسين مع تشديد الحرف بعدهما التقاءٌ للساكنين، والقياس يمنع من الجمع بين الساكنين على غير حده الذي حده البصريون.والثانية: نسبة الاستحالة للقراءة مع التقاء الساكنين في إحدى القراءتين.

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على قراءة حمزة (اسْطّاعوا) بإسكان السين وتشديد الطاء، وأورد قول الزجاج وَوَصَف القراءة بأن فيها التقاء للساكنين وهو ما يرفضه الأزهري، فقال:" قرأ حمزة وحده (فما اسْطّاعُوا) مشددة على معنى: استطاعوا، وفيه جمع بين ساكنين، وهما: السين والتاء المدغمة في الطاء.

قال أبو إسحاق: (فما اسْطاعوا) بغير تاء، أصلها: استطاعوا بالتاء، ولكن التاء والطاء من مخرج واحد، فحذفت التاء لاجتماعهما، وليَخِفَّ اللفظ. قال: ومن العرب من يقول: اسْتاعُوا. ولا يجوز القراءة بها- ومنهم من يقول: فما اسْطاعوا، بقطع الألف، المعنى: فما أطَاعُوا، فزادوا السين. قاله الخليل وسيبويه عِوَضًا من ذهاب حركة الواو؛ لأن الأصل في أطَاع: أطْوَعَ. قال: فأمَّا مَنْ قرَأ(فمااسْطّاعوا) بإدغام التاء في الطاء فهو لاحِن مخطئ قاله الخليل ويونس وسيبويه وجميع من قال بقولهم، وحُجتهم في ذلك أن السين ساكنة فإذا أدغمت التاء صارت طاء ساكنة، ولا يجمع بين ساكنين. " [٢]

---

[١] الفارسيّ، الحسن بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة،ج:٥،وص: ١٧٨،وانظر تلحين القراءة: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ص:٣٢٧، : أبو نصر، الجوهري (المتوفى: ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج:٥ ،ص:١٩٣٨.ابن عطية، الأندلسي (المتوفى: ٥٤٢هـ)،المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج٣: ،ص:٥٤٤.

[٢] الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات:٢٧٨

وقال في تهذيب اللغة:" وَكانَ حَمْزَة الزيّات يقرَأ (مِمَّا اسْطّاعوا) بإدغام الطّاء وَالجمع بَين ساكنين. وَقالَ أَبُو إِسْحَاق الزجّاج: من قرَأ بهَذِهِ القِرَاءَة فهُوَ لاحِنٌ مخطئ. زعم ذلِك الخَلِيل يُونُس وسيبويه، وَجَمِيع مَن يَقُول بقوْلهمْ. وحجَّتهم فِي ذلِك أن السِّين سَاكِنة، وَإِذا أدغمت التّاء فِي الطّاء صَارَت طاء سَاكِنة، وَلا يجمع بَين ساكنين."[1]

أما قراءة نافع (يَهْدِّي)، فقد كان الأزهري أكثر جرأة في رَدِّها لالتقاء الساكنين ـ بعد أن نصَّ عليها ـ رغم أنه أورد حكاية سيبويه على أنه قد يُتكلمُ بمثل هذه اللغة و يُجمعُ بين الساكنين إلا أن الأزهري رد القراءة صراحة، فقال:" قرأ نافع (يَهْدِّى) بفتح الياء وسكون الهاء، وتشديد الدال،.... قال أبو منصور: أما مَنْ قرَأ (أَمَّنْ يَهْدِّى) بفتح الياء وسكون الهاء وتشديد الدال فإن القراءة وإن رويت فاللفظ بها ممتنع عند النحويين غير سائغة؛ لاجتماع الساكنين، والعرب لا تكاد تجمع بينهما، وقد حكى سيبويه أنها لغة، وأن مثلها قد يُتكلم به.... والذين جمعوا بين ساكنين الأصل عندهم أيضًا (يَهْتدي)، فأدغمت التاء في الدال، وتركت الهاء ساكنة كما كانت في الأصل، فاجتمع ساكنان."[2]، والذي يلفت النظر في قول الأزهري أن العلة في رد القراءتين السابقتين عنده واحدة، وهي التقاء الساكنين. وإثباته لروايتهما ووصفهما بأنهما ممتنعتان على اللفظ ،يجعل كلامه غير منسجم؛ لأنه يورد حكاية سيبويه بأن الجمع بين الساكنين لغة ربما يتكلم بها، وهذا ربما يكون إشارة واضحة إلى أن هنالك صراعا بين النحوي الذي يرفض القراءة لجمعها بين الساكنين وعالم القراءات الذي يرى أن القراءة ثابتة مروية بالسند ولها ما يعضدها عند نحوي عظيم مثل سيبويه، وإذا ثبت أن الجمع بين الساكنين لغة، فلا سبيل إلى دفع القراءة به، ومن الملاحظ على قول الأزهري السابق أنه ذكر توجيه القراءة، وهو: أن" الذين جمعوا بين ساكنين الأصل عندهم أيضًا (يَهْتدي)، فأدغمت التاء في الدال، وتركت الهاء ساكنة كما كانت في الأصل، فاجتمع ساكنان "وبهذا وجه أهل العلم قراءة نافع، يقول الطبري:" وَاخْتَلَفَ القُرَّاءُ فِي قِرَاءَةِ ذلِكَ. فقرَأتهُ عَامَّة قرَّاء أهْلِ المَدِينَةِ: «أَمْ مَنْ لا يَهْدِّي» بتسْكِينِ الهَاء وَتشْدِيدِ الدَّالِ، فجَمَعُوا بَيْنَ سَاكِنَيْنِ. وَكأَنَّ الذِي دَعَاهُمْ إِلى ذلِكَ أَنَّهُمْ وَجَّهُوا أَصْلَ الكلِمَةِ إِلى أَنَّهُ: أَمْ مَنْ لا يَهْتدِي، وَوَجَدُوهُ فِي خَطِّ المُصْحَفِ بغَيْرِ مَا قرَّرُوا وَأَنَّ التّاءَ حُذِفتْ لمَّا أدْغِمَتْ فِي الدَّال، فأقرُّوا الهَاءَ سَاكِنة عَلى أصْلِهَا الذِي كانتْ عَليْهِ، وَشَدَّدُوا الدَّالَ طلبًا لِإِدْغَام التّاء فِيهَا، فاجْتمَعَ بذلِكَ سُكونُ الهَاء وَالدَّالِ. وَكذلِكَ فعَلوا فِي قوْلِهِ: {وَقلنا لهُمْ لا تعْدُوا فِي السَّبْتِ} [النساء: ١٥٤]

---

[1] الأزهري، أبو منصور، تهذيب اللغة، باب العين والنون،ج:٣،ص:٦٧

[2] الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات:٢٢٣ ـ ٢٢٤،وانظر تهذيب اللغة، باب الهاء والدال،ج:٦،ص:٢٠١،فقد أورد قول الزجاج بشذوذ القراءة رغم روايتها.

وَفِي قَوْلِهِ: {يَخِصِّمُونَ} [يس: ٤٩]."[1] ويتضح من قول الطبري أن القراءة لها نظائر في القرآن أيضا.

ويقول أبو زرعة موجها القراءة:" قَرَأَ نَافِع (أمن لا يَهْدِّي) بإسْكَان الهَاء وَتَشْدِيد الدَّال الأَصْل يَهْتَدِي فأدغمت التّاء فِي الدَّال وَتركت الهَاء سَاكِنة كمَا كانت."[2]

وقال أبو حيان الأندلسي دافعا إنكار من أنكروا القراءة بتسكين العين في: (نِعْمَّا)[البقرة/٢٧١]؛ لأن فيها جمعا بين الساكنين على غير الحد الذي وضعه البصريون "وَإِنْكَارُ هَؤُلَاءِ فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ أَئِمَّةَ القراءة لم يقرؤوا إِلَّا بِنَقْلٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَ مَتَى تَطَرَّقَ إِلَيْهِمُ الْغَلَطُ فِيمَا نَقَلُوهُ مِنْ مِثْلِ هَذَا، تَطَرَّقَ إِلَيْهِمْ فِيمَا سِوَاهُ، وَالَّذِي نَخْتَارُهُ ونقوله: إن نقل القراءات السَّبْعِ مُتَوَاتِرٌ لَا يُمْكِنُ وُقُوعُ الْغَلَطِ فِيهِ."[3]

ودافع السمين الحلبي عن القراءة بإسكان الهاء وتشديد الدال بقوله:" ولا بُعْدَ في ذلك فقد تقدَّم أن بعضَ القُرَّاء يَقرأ {نِعِمَّا} [النساء: ٥٨] و{لا تَعْدُوا} [النساء: ١٥٤] بالجمع بين الساكنين، وتقدَّمت لك قراءاتٌ كثيرة في قوله: {يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ} [البقرة: ٢٠]، وسيأتي لك مثلُ هذا في {يَخِصِّمُونَ}."[4]

وقد تقدم أن رفض بعض العلماء لقراءة (اسْطَّاعوا) بإسكان السين وتشديد الطاء كان للعلة ذاتها وهي التقاء الساكنين. إلا أن القراءة وجدت من ينصفها من العلماء ويبين وجهها، يقول ابن خالويه:" يُقرأ بالتخفيف إلا ما رُوي عن (حمزة) من تشديد الطاء. وقد عيب بذلك لجمعه بين الساكنين، ليس فيهما حرف مدّ، ولين. وليس في ذلك عليه عيب، لأن القراء قد قرؤوا بالتشديد قوله: (لا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ) [النساء/١٤٥]،(أَمَّنْ لا يَهِدِّي)[يونس/٣٥]،(ونِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ)[النساء/٥٨]."[5]

أما الجمع بين الساكنين فهو جائز ومسموع عن العرب، ولو لم يرد إلا في القراءات القرآنية الشاذة لكان دليلاً كافيا على جوازه؛ لأنها وإن لم تكن من القراءات السبع، فكل منها:" نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله -أو كثيرًا منه- مساوٍ في

---

[1] الطبري، محمد بن جرير ، جامع البيان في تأويل القرآن،ج:١٢،ص: ١٧٩
[2] ابن زنجلة ، حجة القراءات،ص:٣٣١
[3] الأندلسي، أبو حيان،البحر المحيط،ج:٢،ص: ٣٣٨
[4] السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:٦،ص:٢٠٠
[5] ابن خالويه، ، الحجة في القراءات السبع ،ص:٢٣٢ ـ ٢٣٣

الفصاحة للمجتمع عليه. نعم، وربما كان فيه ما تلطف صنعته، وتعنُف بغيره فصاحته، وتمطوه قوى أسبابه، وترسو به قدَمُ إعرابه؛ ولذلك قرأ بكثير منه مَن جاذب ابن مجاهد عِنَان القول فيه."[1] فكيف وهو مسموع عن العرب وثابت في المتواتر من القراءات، يقول ابن الجزري:" قرَأَ حَمْزَةُ بتشْدِيدِ الطَّاءِ يُرِيدُ فَمَا اسْتَطَاعُوا فَأَدْغَمَ التَّاءَ فِي الطَّاءِ وَجَمَعَ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ وَصْلًا، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي مِثْلِ ذَلِكَ جَائِزٌ مَسْمُوعٌ،، قالَ الحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو: وَمِمَّا يُقَوِّي ذَلِكَ وَيُسَوِّغُهُ أَنَّ السَّاكِنَ الثَّانِيَ لَمَّا كانَ اللِّسَانُ عِنْدَهُ يَرْتَفِعُ عَنْهُ وَعَنِ الْمُدْغَمِ ارْتِفَاعَةً وَاحِدَةً صَارَ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ مُتَحَرِّكٍ فَكَأَنَّ السَّاكِنَ الأَوَّلَ قَدْ وَلِيَ مُتَحَرِّكًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي إِدْغَامِ أَبِي عَمْرٍو، وَقِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ وَقَالُونَ وَالْبَزِّيِّ، وَغَيْرِهِمْ، فَلا يَجُوزُ إِنْكَارُهُ."[2]

وبعد مناقشة أقوال الطاعنين في القراءتين السابقتين(اسْطَّاعو، يَهْدِّي)؛ فإنه يمكن دفع مأخذ أبي منصور الأزهري وغيره من العلماء الذين سبقوه في ردِّ القراءة بالجمع بين الساكنين؛ لأنها صحيحة لسماعها عن العرب، ولورودها في المتواتر من القراءات. والطعن في القراءة لجمعها بين الساكنين:" مردود بأنها متواترة، والجمع بينهما في مثل ذلك سائغ جائز مسموع في مثله."[3]، ولو لم تكن مسموعة فكيف نقل الرواة القراءات التي يُجمع فيها بين الساكنين في نص يقدسه أهله ؟ ويخافون من التقصير في خدمته ورعايته، ووقوع اللحن ـ لو سهواً ـ فيردون اللحن إن وقع في تلاوته. وهنا يرى الباحث أن الراجح ثبوت الجمع بين الساكنين، وأن الرأي القائل ب:"أن التقاء الساكنين في القراءات جاء مرويا، ومسموعا، ومعنى ذلك أنه يمكن النطق به ،و يستطيعه الناطق، وأن سيبويه أشار إلى أنها لغة واردة عن العرب، وأن الأصوات الاستمرارية يمكن التقاء الساكنين فيها؛ لأن الاستمرار يعوض عن الحركة في الأداء وليس في الوظيفة، وهذا في: (نعمَّا)،(أَمَّنْ لا يَهدِّي)، فالأول استمراري فإن ذلك يساعد على التقاء الساكنين، ولكنه أصعب في الأداء من الساكنين الاستمراريين ،وجاء التقاء الساكنين على هذا في: (اسْطَّاعوا)، و(يَهْدِّى)، و(تَعْدُّوا)، وإذا كان القدماء والمحدثون قد قبلوا الابتداء بالساكن في بداية الكلام في مثل: (تاءات البُزي)، وهو صوت وقفي، فإن التقاء الساكنين في درج الكلام أيسر من الابتداء بالساكن."[4] أكثر دقة لموافقته المروي من القراءات التي ورد الجمع فيها بين الساكنين.

---

[1] ابن جني ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،ج:١،ص:٣٢
[2] ابن الجزري، ، النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٣١٦
[3] البناء، أحمد بن محمد ، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ص: ٣٧٣
[4] زيد القرالة، التعليل الصوتي لما أشكل لغوي في القراءات، بحث مخطوط غير منشور.

المبحث الثالث: الاختلاف في حركة ياء المتكلم

أولا: ياء المتكلم بين التسكين والفتح في قوله تعالى: ((محياي)).

١ ـ **اختلف** القراء السبعة رحمهم الله في تسكين الياء وفتحها في: (محيايَ) من قوله تعالى: **(قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ)**، **[الأنعام/١٦٢]**،يقول ابن مجاهد:" كلهم قرَأ {ومحيايَ} محركة الْيَاء {ومماتيْ} سَاكِنة الْيَاء غير نَافِع فَإِنَّهُ أسكن الْيَاء في {ومحيايْ} ونصبها في (مماتي)."[١]

ردُّ القراءة:

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى تضعيف القراءة بتسكين الياء من قوله: (محيايَ)، وعَدُّوها شاذة وغير سائغة في كلام العرب، **فذهب الزجاج إلى** أنه لا بد من فتح الياء؛ لأن ما قبلها ساكن، فقال" الياء ياء الإضافة، فتحت لأن أصلها الفتح، ويجوز إسكانها إذا كان ما قبلها متحركاً...... فأما يَاءُ محيايَ فلا بُدَّ من فتحها لأن قبلها ساكن."[٢]

ويقول الفارسي عادّاً القراءة شاذة في القياس والاستعمال:" إسكان الياء في محياي شاذ عن القياس والاستعمال، فشذوذه عن القياس أن فيه التقاء ساكنين، لا يلتقيان على هذا الحد في محياي، وأما شذوذه عن الاستعمال، فإنك لا تكاد تجده في نثر ولا نظم، ووجهها مع ما وصفنا."[٣]. وضعف ابن جني القراءة بقوله:" وإذا كان نافع قد قرأ: (ومَحْيايْ ومماتي) ساكن الياء من "محيايْ"، ولا تقدير إدغام هناك كان سكون الراء من"لا تضارْ"-وهو يريد تضارّ- أجدر. وبعد هذا كله ففيه ضعف."[٤]

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة عند المانعين من القراءة بتسكين الهمزة في: (مَحْيايْ) إلى القياس؛ فالقياس يحظر إسكان الياء لأنه بذلك يُجْمَع بين ساكنين.

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على قراءة نافع بإسكان الياء في (مَحْيَايَ)، وتابع غيره من النحاة في ردِّ القراءة، فقال:" أرسل الياء في (مَحْيَايَ) نافع، وفتحها الباقون، وروى ورشٌ عن نافع أنه فتح الياء من (مَحْيَايَ) بعدما أسكنها..... أما مَا رُوِيَ عن نافع أنه أرسل الياء من

---

[١] ابن مجاهد،السبعةفي القراءات ص:٢٧٤،٢٧٤، وانظر:الداني،أبو عمرو،جامع البيان في القراءات السبع المشهورة،ت:محمد صدوق الجزائري،دار الكتب العلمية،بيروت،ط:١ ،٢٠٠٥م ـ ١٤٢٦ه،ص:٥٠٨، ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص: ٢٦٧

[٢] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه،تح:عبد الجليل عبده شلبي،عالم الكتب، ط:١، ١٤٠٨ه ـ١٩٨٨م ، ج:٢،ص:٣١١

[٣] الفارسيّ، الحسن بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة،ج:٣،ص:٤٤٠ ـ ٤٤١

[٤] ابن جني، أبو الفتح، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،ج:١،ص:١٢٤

(مَحْيايَ)، فهو غير سائغ في اللغة، ولا جائز عند النحويين؛ لأن هذه الياء يسكن إذا تحرك ما قبلها، فإذا سكن ما قبلها لم يجز إسكانها، والقراءة هي التي اجتمع القراء عليها، ورجع نافع إليها (مَحْيَايَ)، ولا يجوز عندي غيرها. وأما قوله (ومماتي) بسكون الياء فهو جائز؛ لأن التاء قبل الياء متحرك."[1]

يظهر مما سبق أن الأزهري رحمه الله يرى أن القراءة بإسكان الياء خارجة عن كلام العرب وغير سائغة في اللغة؛ لأن فيها جمعا بين ساكنين؛ ولذلك لا يجيز القراءة بها. ولرد المأخذ على قراءة نافع لا بد من حملها على وجه عربي صحيح فتصح القراءة، فقد وجهها العلماء وتلقوها بالقبول وردُّوا الطعن بها، على اعتبار ألف المد في(محيايَ) في مقام الحركة وبذلك يلتقي متحرك بساكن، يقول النحاس:" وقرأ أهل المدينة: (وَمَحْيايَ) بإسكان الياء في الإدراج وهذا لم يجزه أحد من النحويين إلا يونس [2] لأنه جمع بين ساكنين وإنما أجازه يونس لأن قبله ألفا والألف المدّ التي فيها تقوم مقام الحركة وأجاز يونس اضربان زيدا."[3]

ويقول ابن خالويه"وإنما جمع بين ساكنين ؛لأن الألف قبل الياء حرف لين، كما فعل ذلك أبو عمرو في قوله: (واللائيء يَئِسْنَ)بإسكان الياء."[4] ويقول ابن الأنباري: "ومن قرأ بسكون الياء؛ فلأن حرف العلة يُسْتثقلُ عليه حركات البناء، وجمع بين ساكنين لأن الألف فيها فرط مد ولهذا اختصت بالتأسيس والرِّدف ،فتنزل المد الذي فيها بمنزلة الحركة ."[5]

ويقول العكبري: "وجاز ذلك وإن كان قبلها ساكن ؛لأن المدة تفصل بينهما"[6]، ويرد القول بشذوذ إسكان الياء ورود مثلها في الاستعمال مسموعاً عن العرب، فقد ورد من المسموع ما التقت فيه ألف المد مع الساكن ومن ذلك قولهم:(التقت حلقتا البطان)، و(له ثلثا المال) **يقول الفارسي:**" وبعض البغداديين، قد حكى أنه سمع، أو حكي له: التقت حلقتا البطان بإسكان الألف مع سكون لام المعرفة، وحكى غيره: له ثلثا المال."[7] وبهذا تلتقي الألف الساكنة في حلقتا مع اللام الساكنة في البطان.

---

(1) الأزهري، معاني القراءات،ص:١٧٥

(2) يونس ابن حبيب البصري(١٨٣ه)،من أكابر النحويين،أخذ عن أبي عمرو بن العلاء،أخذ عنه سيبويه،وحكى عنه في كتابه،وأخذ عنه الكسائي والفراء،انظر: أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)،نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م،ج:١،ص:٤٧

(3) النَّحَّاس، أبو جعفر، إعراب القرآن،ج:٢،ص:١١

(4) ابن خالويه،إعراب القراءات السبع وعللها،ج:١،ص:٨٤،وانظرص:١٧٤

(5) ابن الأنباري،أبو البركات،البيان في غريب إعراب القرآن،ج:١،ص:٣٥٢

(6) العكبري،التبيان في إعراب القرآن،ج:١،ص:٤٧٥

(7) الفارسيّ، أبو علي ، الحجة للقراء السبعة،ج:٣،ص:٤٤٠

ويقول الأنباري:" وقد حُكي عنهم أنهم قالوا:(التقت حلقتا البطان)، و(له ثلثا المال)؛ ولهذا أجاز الكوفيون إلحاق نون التوكيد الخفيفة في فعل الاثنين."[1] ويقول أبو حيان الأندلسي:" وَوَجْهُهَا أَنَّهُ قَدْ سُمِعَ مِنَ الْعَرَبِ الْتَقَتْ حَلْقَتَا الْبِطَانِ وَلِفُلَانٍ ثُلُثَا الْمَالِ."[2]

ولعل الذي دفع إلى ردِّ القراءة بإسكان الياء هو التصور السائد بأن الألف صامت يحتمل الحركة والحقيقة الصوتية بخلاف ذلك فالألف حركة طويلة، وعلى ذلك فلا التقاء لساكنين في حالة إسكان الياء" والمتأمل في رأي النحاس السابق يجده يقترب من المراد، وفي الوقت نفسه يجده بشكل غير مباشر مغايراً لفهمنا؛ فهو يشير إلى جمع يونس بين ساكنين (الألف والياء)، وهذا فهم ساد في زمانهم شئنا أم أبينا وإن كنا لا نوافقهم على ذلك ؛لأن الألف حركة وليست صامتا ،ومن جانب آخر نجده يفسر رأي يونس تفسيرا علميا وإن كان لا يفصح بشكل مباشر ،وذلك في قوله :"والألف تقوم مقام الحركة "،والحقيقة أنها هي الحركة عينها، ولذلك جاز أن تسكن الياء بعدها "[3]

إذن فالقراءة صحيحة فصيحة أقر بها غير واحد من أهل العلم، ولا يصح ردُّها ولا إنكارها

---

[1] ابن الأنباري، ،البيان في غريب إعراب القرآن،ج:١،ص:٣٥٢

[2] الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط في التفسير،ج:٤ ،ص:٢٦٢

[3] القرالة، زيد، ياءات القرآن الكريم بين الحذف والقلب والتسكين - دراسة صوتية -،المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، العدد(٢/ب)،المجلد الخامس،١٤٣٠ ه -٢٠٠٩م.ص:١٨٧ - ١٨٨

ثانيا: ياء المتكلم بين الفتح والكسر في قوله تعالى: ((بِمُصْرِخِيَّ)

اختلف القراء السبعة رحمهم الله في فتح الياء وكسرها في:(مُصْرِخِيَّ)من قوله تعالى: (وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمۡ وَعۡدَ ٱلۡحَقِّ وَوَعَدتُّكُمۡ فَأَخۡلَفۡتُكُمۡۖ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيۡكُم مِّن سُلۡطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوۡتُكُمۡ فَٱسۡتَجَبۡتُمۡ لِيۖ فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓاْ أَنفُسَكُمۖ مَّآ أَنَا۠ بِمُصۡرِخِكُمۡ وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّۖ إِنِّي كَفَرۡتُ بِمَآ أَشۡرَكۡتُمُونِ مِن قَبۡلُۗ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ)[ابراهيم /٢٢]،يقول ابن مجاهد: "حرك حَمْزَة يَاء {بمصرخي} الثَّانِيَة إِلَى الْكسر وحركها الْبَاقُونَ إِلَى الْفَتْح وروى إِسْحَق الْأَزْرَق عَن حَمْزَة {بمصرخي} بِفَتْح الْيَاء الثَّانِيَة."[١]

رَدُّ القراءة:

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى رد قراءة حمز بكسر الياء من (مُصْرِخِيَّ) وعدوها قبيحة ولحنا ، ووهماً ومرذولة، ولا تجوز القراءة بها، وغير مسموعة من كلام العرب، **يقول الفراء** ناسباً القراءة بكسر الياء للوهم من القراء:" ولعلها من وَهْم القراء طبقة يَحْيَى فإنه قل من سلم منهم من الوهم. ولعله ظَنَّ أن الباء فِي (بمصرخي) خافضة للحرف كله."[٢]

وذهب الأخفش إلى أن القراءة لحن وغير مسموعة عن أحد من العرب فقال:" فتحت ياء الإضافة لأ ن قبلها ياء الجميع الساكنة التي كانت في "مُصْرِخِيَّ" فلم يكنْ منْ حَرَكتِها بدٌّ لأنْ الكسر من الياء. وبلغنا أن الأعمش قال (بِمُصْرِخيِّ)، فكسر، وهذا لحن لم نسمع بها من أحد من العرب ولا أهل النحو."[٣]

ونقل عن المبرِّد قوله في تلحين القراءة:" لَوْ صَلَّيْتُ خَلْفَ إِمَام يَقْرَأُ (مَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ)،[ابراهيم/٢٢]، وَ(اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تساءلونَ بِهِ وَالْأَرْحامَ) لَأَخَذْتُ نَعْلِي وَمَضَيْتُ."[٤]

ويقول الزجاج معنفاً على القراءة رافضا شاهداً شعرياً أورده الفراء يجيز القراءة بالكسر- على ضعف - لجهل قائله:" وقرأ حمزة والأعشى بِمُصْرِخِيِّ بكسر الياء، وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف ذكره بعض النحويين..... وأجاز الفراء على وجه ضعيف الكسر لأن أصل التقاء السَّاكنين الكسرُ، وأنشد:

قال لها هل لك يا تافيِّ. . . قالت له مَا أنتَ بالمَرْضِيِّ

---

(١) ابن مجاهد،السبعةفي القراءات ص:٢٦٢،وانظر:الداني،أبو عمرو،جامع البيان في القراءات السبع المشهورة،ت:محمد صدوق الجزائري،دار الكتب العلمية،بيروت،ط:١ ،٢٠٠٥م - ١٤٢٦ه،ص:٥٧٩ ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٢٩٨.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج:٢،ص:٧٥

(٣) الأخفش (ت: ٢١٥هـ)، معاني القرآن،ج:٢،ص:٤٠٧

(٤) القرطبي، تفسير القرطبي(الجامع لأحكام القرآن)،ج:٥،ص:٣،وانظر: المبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، الكامل في اللغة والأدب،،ج:٣،ص:٣٠،انظر:ابن قتيبة،تأويل مشكل القرآن،ص:٦٢

وهذا الشعر مما لا يلتفت إليه، وعَمَل مثلِ هذا سهلٌ، وليس يعرف قائل هذا الشِعرِ من العرب، ولا هو مما يحتج به في كتاب الله - عزَّ وجلّ"[١]

ولنا مع قول الزجاج وقفة فالشواهد الشعرية التي استدل بها النحاة على بناء القاعدة النحوية ليست كلها معلومة النسب ،فأصل هذه الشواهد واحد وهي أبناء علات تنضوي كلها تحت لواء بناء القاعدة النحوية لكن منها ما علم نسبته ومنها ما جهلت نسبته وقول الزجاج: -وعمل مثل هذا سهل- عظيم جدا فالشواهد التي أوردها إمام النحاة سيبويه لازالت موجودة لم تتغير ولم تتبدل وقسم منها لا يعلم قائله فهل يقال في الشواهد التي تبنى عليها القواعد مثل هذا أم لا ؟ وعجب من قوله ولا هو مما يحتج به في كتاب الله أما الجرأة على كتاب الله محتجاً بالقاعدة المصنوعة من ذات الشواهد التي يرفضها لسهولة صنعها، فهو جائز في كتاب الله ومجهولية قائل البيت لا تبعده عن الاحتجاج، فقد يكون قائله من عصر الاحتجاج وإن لم يعلم.

ووصف الزمخشري القراءة بأنها ضعيفة، فقال:" وقرئ: بمصرخيِّ، بكسر الياء وهي ضعيفة."[٢]

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة عند المانعين من القراءة بكسر الياء من (مُصْرِخِيَّ) إلى القياس؛ فالياء إذا كانت مسبوقة بساكن حركت بالفتحة، وقاد ذلك الطاعنين إلى رمي القراء الذين قرؤوا بها بالوهم ورمي القراءة بأنها غير مسموعة عن العرب.

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على قراءة حمزة بكسر الياء من (مُصْرِخِيَّ) ،وتبع من سبقه من النحاة في تخطئة قراءة حمزة معتلاً بالعلل التي احتجوا بها على تضعيف القراءة، وجعل قراءة حمزة على الوجه الآخر بفتح الياء كأنها التفات منه للخطأ بقراءة كسر الياء فرجع عنه، فقال:" قرأ حمزة (بِمُصْرِخِيِّ) بكسر الياء، وقرأ الباقون (بِمُصْرِخِيَّ) بفتح الياء. قال أبو منصور: قراءة حمزة غير جيّدة عندَ جميع النحويين، قال أهل البصرة: قراءته غير جيدة، وقال الفراء: لا وجه لقراءته إلا وجه ضعيف، وأنشد قول الأغلب:

قالَ لهَا هَلْ لكِ يَا تافيِّ

يعني: فيَّ، يعني: يا هذه

قالتْ لهُ مَا أنتَ بالمرضيِّ

---

[١] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه،ج:٣،ص: ١٥٩ - ١٦٠، انظر: النحاس ،إعراب القرآن ،ج:٢،ص:٣٦٨
[٢] الزمخشري، محمود بن عمر،الكشاف ،ج:٣،ص: ٣٧٥

وقال الزجاج: مثل هذا الشعر لا يُحْتَجُّ به، وعملُ مثله سهل فلا يحتج به في كتاب الله.قال: وجميع النحويين يقولون إن ياء الإضَافة إذا لم يكن قبلها ساكن حُركت إلى الفتح، تقول: هذا غُلامىَ قدْ جَاءَ. قال: ويجوز إسكان الياء لثقل الياء التي قبلها كسرة، فإذا كان قبل الياء ساكن حُركت إلى الفتح لا غير، لأن أصلها أن تُحَركَ ولا ساكنَ قبلها، وإذا كان قبلها ساكن صارت حركتها لازمة لالتقاء لساكنين- فالياء الأولى من (مُصْرِخِيِّ) ومن (فِيِّ) ساكنة، فأدغم، والقّراء يجتمعون على فتح الياء غير حمزة والأعمش، ولا يجوز عندي غير ما اجتمع عليه القراء، ولا أرَى أن يُقرأ هذا الحرف بقراءة حمزة. وقد رَوَى إسحاق بن منصور عن حمزة فتح الياء في(مُصْرِخِيَّ) كما قرأ سائر القّراء، فكأنه وقف على أن الكسر لَحْن فرجع عنه."[1]

يمكن القول: إن ردَّ أبي منصور للقرا ءة وتلحينها جاء موافقا لموقف النحاة الذين طعنوا في القراءة لمخالفتها القياس؛ فجميع النحويين يقولون إن ياء الإضَافة إذا لم يكن قبلها ساكن حُركت إلى الفتح، تقول: هذا غُلامىَ قدْ جَاءَ. و نسب أبو منصور الأزهري الطعن في القراءة وتلحينها إلى جميع النحوين. وللرد على مآخذ النحويين على قراءة حمزة لا بد من توجيهها إلى أحد وجوه العربية الصحيحة، وقراءة حمزة رغم طعن العلماء فيها إلا أنها لا تعدم توجيها؛ فقد وجهها العلماء بأحد وجهين: **الأول**: أن الأصل في حال التقاء الساكنين جواز الكسر، يقول الفراء موجها القراءة بعد طعنه فيها:" فخفض الياء من (فِيّ) فإن يك ذَلِكَ صحيحًا فهو مِمَّا يلتقي من الساكنين فيُخفض الآخر منهما، وإن كانَ لَهُ أصل فِي الفتح: ألا ترى أنهم يقولون: لَمْ أره مُذ اليوم ومُذِ اليوم والرفعُ فِي الذال هُوَ الوجه لأنه أصل حركة مُذ والخفضُ جائز، فكذلك الياء من مصرخيّ خُفضت وَلَهَا أصل فِي النصب."[2]

ويقول ابن خالويه:" أما حمزة فإن أكثر النحويين يلحنونه، وليس لاحنا عندنا ؛لأن الياء حركتها حركة بناء لا حركة إعراب، والعرب تكسر لالتقاء الساكنين كما تفتح .قال الجُعفي: سألت أبا عمروٍ عن(بمُصْرِخِيَّ).قال: إنها بالخفض لحسنة ". [1] فأبو عمروٍ يستحسن القراءة بكسر الياء، والأمر لا يتعلق بحركة الإعراب بل بحركة البناء والتصرف في حركة البناء على ما يبدو من كلام ابن خالويه أهون من التصرف في حركة الإعراب.

وجعل ابن جني من قراءة حمزة شاهدا نحويا ليصحح به قراءة الحسن البصري **(عصايِ)**[طه/١٨] بكسر الياء، فقال:" وذلك أنه قد قرأ حمزة: (مَا أنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أنْتُمْ

---

[1] الأزهري، معاني القراءات،ص:٢٣٥
[2] الفراء ، معاني القرآن، ج:٢،ص:٧٦
[3] ابن خالويه ، إعراب القراءات السبع وعللها ، ج : ١، ص:٣٣٥. وانظر: الحجة في القراءات السبع،ص:٢٠٣

بمُصْرِخِيِّ)، فكسر الياء لالتقاء الساكنين مع أن قبلها كسرة وياء، والفتحة والألف في "عصايَ" أخف من الكسرة والياء في (مصرخِيِّ)." [1]

الثاني: أنها لغة لبعض العرب، وهي لغة بني يربوع إذ يزيدون ياء أخرى ساكنة، وهي لغة مستفيضة يعضدها القياس يقول أبو علي الفارسي: " وزعم قطرب أنه لغة في بني يربوع، يزيدون على ياء الإضافة ياء......وزعم أبو الحسن أنها لغة وكما حذفت الزيادة من الكاف فقالوا: أعطيتكه وأعطيتكِهِ، كذلك حذفت الياء اللاحقة للياء كما حُذِفَ من أختيها، وأقرت الكسرة التي كانت تلي الياء المحذوفة، فبقيت الياء على ما كانت عليه من الكسرة، وكما لحقت الكافَ والهاءَ والتاءَ الزيادةُ .....فإذا كانت هذه الكسرة في الياء على هذه اللغة، وإن كان غيرها أفشى منها، وعضده من القياس ما ذكرنا؛ لم يجز لقائل أن يقول: إن القراءة بذلك لحن لاستفاضة ذلك في السماع والقياس وما كان كذلك لا يكون لحناً."[2]

وممن قال بهذا التوجيه العكبري:" وَهِيَ لُغَةٌ، يَقُولُ أَرْبَابُهَا: فِي وَرَمَيْتِيهِ، فَتَتْبَعُ الْكَسْرَةَ الْيَاءُ إِشْبَاعًا، إِلَّا أَنَّهُ فِي الْآيَةِ حَذَفَ الْيَاءَ الْأَخِيرَةَ اكْتِفَاءً بِالْكَسْرَةِ قَبْلَهَا."[3]

ووجه بعض العلماء قراءة حمزة صوتيا فالكسرة في الياء جاءت لمجانسة كسرة الهمزة التي تليها، يقول الصفاقسي ردّاً على من خطأ القراءة:" فإن قلت الكسر في الياء ثقيل، فالجواب أنها لما أدغمت فيها الياء التي قبلها قويت بالإدغام فأشبهت الحرف الصحيح فاحتملت الكسر، أو أن أصلها الفتح وكسرت اتباعا لكسرة إني، وهي لغة تميم، وبعض غطفان يتبعون الأول للثاني للتجانس، وبه قرأ الحسن في الحمد لله."[4]

يقول الدكتور أحمد علم الدين الجندي معلِلاً القراءة صوتياً:"والمجيزون على حق ؛لأن هذه القراءة صحت سماعاً ،كما أنها صحت قياساً؛ إذ الياء كسرت إتباعا للكسرة التي بعدها في(مُصْرِخِيَّ إني) واللسان فيها يعمل من موضع واحد، وجه واحد، ففيها الانسجام، وتقريب الأصوات بعضها من بعض ،وتلك شريعة العربية وسنة فيها متبعة، وذلك ما يميل إليه البدو من أمثال بني يربوع."[5]

---

[1] ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،،ج:٢،ص:٤٩

[2] الفارسي، أبو علي(ت٣٧٧)،الحجة للقراء السبعة ،ج:٥،ص:٢٩ ت ٣٠،وانظر مكي بن أبي طالب القيسي ،الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها،ج٢،ص:٢٦،ابن الأنباري ،البيان في غريب القرآن ،ج:٢،ص:٥٧،الأندلسي ،أبو حيان، البحر المحيط،ج:٥،ص:٤٠٩

[3] العكبري (ت : ٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن،ج:١،ص:٩١

[4] الصفاقسي، ،ص:٣٤١

[5] الجندي، الدكتور ـ أحمد علم الدين ،الصراع بين القراء والنحاة، مجلة مجمع اللغة العربية ،القاهرة، العدد(٣٤)،شوال،١٣٩٤ه ـ١٩٧٤م،ص:١١٤ ـ ١١٥

أما مجهولية قائل البيت الذي استدل به الفراء على تجويز قراءة حمزة ،فقد نسب الأزهري البيت إلى الأغلب العجلي، ووافقه على ذلك أبو حيان رادا على الزمخشري قوله بمجهولية قائل البيت، فقال:" أَمَّا قَوْلُهُ: وَاسْتَشْهَدُوا لَهَا بِبَيْتٍ مَجْهُولٍ، قَدْ ذَكَرَ غَيْرُهُ أَنَّهُ لِلْأَغْلَبِ الْعِجْلِيِّ، وَهِيَ لُغَةٌ بَاقِيَةٌ فِي أَفْوَاهِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ إِلَى الْيَوْمِ."[١]

بعد عرض أقوال العلماء فإنه يمكن رد الطعن في القراءة بأحد التوجيهين السابقين ولا يسع الباحث إلا أن يرى صحة القراءة، لثبوتها متواترة، ولكونها صحيحة لغة، ومسموعة عن العرب وموافقة للقياس، و"حيث ثبت تواتر القراءة فلا يلتفت لطعن الطاعن فيها."[٢]

---

[١] الأندلسي ،أبو حيان، البحر المحيط،ج:٥،ص:٤٠٩

[٢] البناء، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر،ص:٣٨٥

المبحث الرابع: اختلاف بنية الكلمة

أولا :اختلاف بنية الكلمة الاسمية

اختلف القراء السبعة رحمهم الله في:(خطأ) من قوله تعالى: (ولا تقتلوآ أوْلادَكم خَشيَةَ إمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقهُم وإيَّاكم إنَّ قتلهُم كانَ خِطئاً كبيْرَاً)[الإسراء /٣١]، يقول ابن مجاهد: "قرأ ابن كثير: (خِطَآءً)مكسورة الخاء ممدودة مهموزة، وقرأ ابن عامر:(خَطَأً) بنصب الخاء والطاء وبالهمز من غير مدٍّ،وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم والكسائي:(خِطْأً) مكسورة الخاء ساكنة الطاء مهموزة مقصورة. وروى عُبَيْد عن شبل عن ابن كثير: (خِطأً) مثل أبي عمرو."[1]

ردُّ القراءة:

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى رد قراءة ابن كثير(خِطَآءً) وعدوها ضعيفة وشاذة وغير موجودة في كلام العرب، وعدُّوا القراءة بها خارجة عن إجماع القراء يقول الطبري: "أولى القراءات في ذلك عندنا بالصواب القراءة التي عليها قراء أهل العراق وعامة أهل الحجاز؛ لإجماع الحجة من القراء عليها وشذوذ ما عداها ."[2]

ويقول النحاس: "وأعرف هذه القراءات عند أهل اللغة (كان خِطأً كبيرا)......وهذا هو المعروف في اللغة، يقال:خَطِئَ يَخْطَأُ خِطأً......فأما قراءة من قرأ: (كان خِطَآء) بالكسر والفتح والمد فلا يعرف في اللغة ولا في كلام العرب."[3]

ويقول الواحدي: "وقرأ ابن كثير: (خِطآء)، بكسر الخاء ممدوداً، وهو بعيد ولا وجه له."[4]

ويقول السمين الحلبي:" وقد طَعَنَ قومٌ على هذه القراءةِ .....ولذلك جعلها أبو حاتم غَلَطاً."[5]

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة في رد القراءة إلى جهتن: الأولى: القياس فالقياس في مصدر (خَطِئ)، أن يكون مصدره على(خِطئاً)، أما خطآء فلا يجيزه القياس ولم يستعمل في اللغة، والثانية: إجماع القراء؛ فأكثر القراء يقرؤون: (خِطئا) بكسر الخاء، وإسكان الطاء من غير مدٍّ.

---

(1) ابن مجاهد، السبعة في القراءات:٣٧٩ ـ ٣٨٠،وانظر:الداني،أبو عمرو، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة،:٥٩٢ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٣٠٧

(2) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج:١٤،ص:٥٨٠

(3) النحاس، معاني القرآن ،ج:٤،ص:١٤٧

(4) الواحدي،الوسيط في تفسير القرآن المجيد،ج:٣،ص:١٠٦

(5) السمين الحلبي ،الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:٧،ص:٣٤٧

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على قراءة بن كثير بكسر الخاء وفتح الطاء مع مدّ الألف (خِطآء) ووجهها لكنه فاضل بين القراءات الواردة فيها، فقال:" قرأ ابن كثير (خِطَاءً) مكسورة الخاء، ممدودة، مفتوحة الطاء، وقرَأ ابن عامر (خَطَأ) مقصورًا، مهموزا، وكذلك رَوَى شبل عن ابن كثير، فيما روى عبيد عن شبل. وقرأ الباقون (خِطئا) بكسر الخاء، وسكون الطاء، والقصْر، على (فِعْلا) قال أبو منصور: أما قراءة ابن كثير (خِطَاءً) بكسر الخاء والمد فهو مصدر خَاطأ يُخَاطئُ خِطَاء، على (فِعَالا)، وجائز أن يكون بمعنى خَطِئَ، أى: أثِمَ .... وأما مَنْ قرَأ (خِطئا) بكسر الخاء وسكون الطاء على (فِعْلا) فهي القراءة الجيدة يقال: خَطئ الرجلُ يَخْطأ خَطأ، أى: أثِمَ يأثَمُ إثما. والفرق بين الخطأ والخِطئ أن: الخطأ ما لم يُتعَمد من الذنب. والخِطئ: ما تُعُمِّدَ."(١)

ولرد المأخذ على قراءة ابن كثير لا بد من حملها على توجيه صحيح، لأن القراءة رغم كلام النحاة فيها لا تعدم توجيها؛ فقد وجهها العلماء بأن (خِطآء) مصدر للفعل خاطأ،وإلى هذا الوجه ذهب ابن خالويه، فقال:" والحجة لمن كسر الخاء وفتح الطاء ومدّ، فوزنه فِعَال من الخطيئة. وهو مصدر كالصيام والقيام."(٢) وذهب الفارسي إلى هذا التوجه، فقال:" قول ابن كثير: (خطاءا كبيرا)، يجوز أن يكون مصدر **خَاطَأَ**، وإن لم يسمع خَاطَأ ، ولكن قد جاء ما يدل عليه."(٣)

ونص على مجيء مصدر خاطأ على وزن (فِعَال)ابن مالك، فقال:"لفَاعَلَ: الفِعال، والمُفَاعلة، ... وغير ما مر السماع عادله "لفاعل الفعال والمفاعلة، نحو: خاصم خصامًا ومخاصمة، وعاقب عقابًا ومعاقبة."(٤) إذن فالقراءة صحيحة؛ لثبوتها متواترة ،ولكونها صحيحة لغة، وإن جهل الطاعنون فيها وجها لها فلا يصح ردهم إياها لأن" غيرهم قد عرفه."(٥)

---

(١) الأزهري، معاني القراءات،ص:٢٥٥-٢٥٦،انظر الأزهري، تهذيب اللغة، باب الخاء والطاء،ج:٧،ص:٢٠٧
(٢) ابن خالويه،الحجة في القراءات السبع،ج:١،ص:٢١٧
(٣) الفارسي، الحجة للقراء السبعة،ج:٥ ،ص:٩٦ - ٩٧
(٤) الأشمُوني، علي بن محمد (المتوفى: ٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،ج:٢،ص:٢٣٧،وانظر،أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط،ج:٦،ص:٢٩،السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج: ٧،ص:٣٤٦
(٥) انظر بتصرف يسير، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:٧،ص:٣٤٧

اختلف القراء السبعة رحمهم الله في قراءة:(دُرِّيٌّ)من قوله تعالى: (ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَـٰلَ لِلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ)[النور /٣٥]،يقول ابن مجاهد:" قَرَأَ ابْن كثير {دُرِّي} بضَم الدَّال وَتَشْدِيد الرَّاء المَكْسُورَة وَتَشْدِيد الْيَاء من غير همز .....وَقَرَأَ نَافِع وَابْن عَامر وَحَفْص عَن عَاصِم {دُرِّي} مثل ابْن كثير.... وَقَرَأَ أَبُو عَمْرو (دِرِّىء) بِكَسْر الدَّال مَهْمُوز..... وَقَرَأَ حَمْزَة وَعَاصِم فى رِوَايَة أَبى بكر : (دُرِّىء)بضَم الدَّ ال مَهْمُوز..... وَقَرَأَ الكسائى : (دِرِّىء) مثل أَبى عَمْرو بكسْر الدَّال مَهْمُوز."[1]

ردُّ القراءة :

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى رد القراءة بهمز الياء سواء أكانت مضمومة الدال أو مكسورة من قوله تعالى: (دُرِّيٌّ) ووصفوها بأنها لحن ولا وجه لها في كلام العرب، ،يقول الفراء:" ولا تُعرف جهة ضم أوله وهمزه لا يكون فِي الكلام فعِّيل إلا عجميًا. فالقراءة إِذَا ضممت أوله بترك الهَمْز."[2]

ويقول الطبري:" وَقَرَأَ بَعْضُ قُرَّاء الْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ: (دِرِّيءٌ) بِكَسْرِ الدَّالِ وَهَمْزَةٍ وَقَرَأَ بَعْضُ قُرَّاء الْكُوفَةِ: (دُرِّيءٌ) بِضَمِّ الدَّالِ وَهَمْزَةٍ....... وَأَمَّا الَّذِينَ قَرَءُوهُ بِضَمِّ دَالِهِ وَهَمْزِهِ، فَإِنْ كَانُوا أَرَادُوا بِهِ دُرُّوءٌ، مِثْلُ سُبُّوح، وَقُدُّوس، مِنْ دَرَّأْت، ثُمَّ اسْتَثْقَلُوا كَثْرَةَ الضَّمَّاتِ فِيهِ، فَصَرَفُوا بَعْضَهَا إِلَى الْكَسْرَةِ، فَقَالُوا: دُرِّيءٌ، كَمَا قِيلَ: {وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا} [مريم: ٨]، وَهُوَ فُعُولٌ، مِنْ عَتَوْتُ عُتُوًّا، ثُمَّ حُوِّلَتْ بَعْضُ ضَمَّاتِهَا إِلَى الْكَسْرِ، فَقِيلَ: عِتِيًّا. فَهُوَ مَذْهَبٌ، وَإِلَّا فَلَا أَعْرِفُ لِصِحَّةِ قِرَاءَتِهِمْ ذَلِكَ كَذَلِكَ وَجْهًا، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ(فُعِّيلٌ). وَقَدْ كَانَ بَعْضُ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ يَقُولُ: هُوَ لَحْنٌ. وَالَّذِي هُوَ أَوْلَى الْقِرَاءَاتِ عِنْدِي فِي ذَلِكَ بِالصَّوَابِ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ {دُرِّيٌّ} [النور: ٣٥] بِضَمِّ دَالِهِ، وَتَرْكِ هَمْزِهِ، عَلَى النِّسْبَةِ إِلَى الدُّرِّ، لِأَنَّ أَهْلَ التَّأْوِيلِ بِتَأْوِيلِ ذَلِكَ جَاءُوا."[3]، ويقول الزجاج:" وقد رُوِيتْ بِالهَمْزِ. والنحويون أجمعون لا يعرفون الوجه فيه، لأنه

---

[1] ابن مجاهد، السبعة في القراءات:٤٥٥ ـ ٤٥٦،وانظر:الداني،أبو عمرو، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة،:٦٤٢، ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٣٣٢

[2] الفراء، معاني القرآن،ج:٢،ص: ٢٥٢

[3] الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج:١٧،ص:٣٠٩

ليس في كلام العَرَبِ شيء عَلى فِعِّيل....ولا يجوز أن يضم الدال وَيُهْمَزُ، لأنه ليس في الكلام فُعِّيلٌ. "[١].

ويقول الثعلبي :" قال أكثر النحاة هي لحن ؛لأنه ليس في الكلام فُعِّيل بضم الفاء وكسر العين."[٢]

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة في رد القراءة إلى علتين:

الأولى: القياس؛ فلا توجد صفة على وزن (فُعِّيل) إلا في بناء نادر لا يكاد يعرف في كلام العرب. والثانية: لأن {دُرِّيٌّ} [النور: ٣٥] بضَمِّ دَالِهِ، وَتَرْكِ هَمْزِهِ، عَلى النِّسْبَةِ إلى الدُّرِّ، وأَهْلَ التَّأْوِيلِ بِتَأْوِيلِ ذَلِكَ جَاءُوا.

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على القراءة بضم الدال مع همز الياء في (دُرِّيٌّ) وتابع النحاة على تلحينها، فقال:" وأما قراءة مَنْ قرَأ (دُرِّيءٌ) بضم الدال مع الهمز فإن أهل اللغة لا يعرفونه، وأنكروا القراءة به، وقالوا: ليس في كلام العرب اسم على (فُعِّيل). واختلف عن عاصم فيه، وروى عن الكسائي عن المفضل الضبىّ عن عاصم أنه قرأ (دِرِّيء) بكسر الدال مثل قراءة أبي عمرو، وروى حفص عنه (دُرِّيٌّ) بلا همز. وقال نصير: سألت الكسائي: أكان الأعمش يقرأ بهذا؟

فقال: أخبرني زائدة: عن الأعمش أنه قرأ (دُرِّيٌّ) بغير همز مثل قراءة ابن كثير."[٣]
وأكد كلامه في تهذيب اللغة، فقال:" عَن عَاصِم أنه قرَأَهَا (دُرِّيءٌ) بضَم الدَّال والهمزة، وَأنكرهُ النحويون أجْمَعُونَ، وَقَالوا: دِرِّيءٌ بالكسرة والهمز جَيِّد على بنَاء فِعِّيل، يكون من الدَّرارِيء، الَّتِي تدْرَأ أي تنحَطّ وَتسيرُ."[٤]

ولرد المأخذ على القراءة لا بد من حملها على توجيه صحيح،لأن القراءة رغم كلام النحاة فيها لا تعدم توجيها؛ فقد وجهها العلماء وتلقوها بالقبول وقالوا:: إن (دُرِّيء) صفة مشبهة على وزن فُعِّيل بمعنى يدفع بعضها بعضا، أو يدفع ضوءها خفاءها وهذا الوزن قليل في

[١] الزجاج معاني القرآن وإعرابه،ج:٤،ص:٤٤
[٢] الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: ٤٢٧هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن،ج:٧،ص:١٠٢
[٣] الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات، ص:٣٣٥
[٤] الأزهري، أبو منصور، تهذيب اللغة، باب الدال والراء مع حروف العلة،ج:١٤،ص:١١٢

العربية، يقول سيبويه:" والصفة نحو: الشّرّيب والفسّيق. ولا يكون في الكلام فعِّيلٌ. ويكون على فِعِّيل وهو قليل في الكلام، قالوا المُرِّيق حدثنا أبو الخطاب عن العرب. وقالوا: كوكبٌ دُرِّيءٌ، وهو صفة."[١]

ويقول ابن سِيْده: "وَالضَّم مَعَ الهَمْز يثبت بحكاية سِيبَوَيْهٍ وَإِثْبَات أبي الحسن الأخفش، وغيره لهُ وقولُ من زعم أن ذَلِك لَيْسَ فِي كلامهم مَا حكيناه غَلطٌ فمما يُقوِّي فعِّيلة فِي كلامِهم ويُثبِته قولهم العُلِيَّة."[٢]، وقال بذلك الفارسي[٣] وابن جني[٤]ومكي ابن أبي طالب القيسي[٥] ،وابن زنجلة[٦]،وغيرهم .

وبهذا تصح القراءة فأئمة القراءة: "لا تعْمَلُ فِي شَيْءٍ مِنْ حُرُوفِ القرْآن عَلى الأفشَى فِي اللغَةِ وَالأقيَس فِي العَرَبيَّةِ، بَلْ عَلى الأثبَتِ فِي الأثر وَالأصَحِّ فِي النَقل وَالرِّوَايَةِ إذا ثبَتَ عَنهُمْ لمْ يَرُدَّهَا قِيَاسُ عَرَبيَّةٍ وَلا فشُوُّ لغَةٍ؛ لأنَّ القِرَاءَةَ سُنَّة مُتَّبَعَة يَلزَمُ قبُولهَا وَالمَصِيرُ إليْهَا."[٧]

بعد عرض توجيه القراءة يمكن القول: إن اعتراض الأزهري وغيره من العلماء على القراءة بضم النون وهمز الياء في(دُرِّيٌّ) يمكن دفعه بالتوجيه السابق للقراءة، إذ إنها تمثل مسلكاً لغويا عربيا ولا فرق إن كان فصيحاً أو أفصح. والقراءة صحيحة لثبوتها بالتواتر.

---

(١) سيبويه ،الكتاب،ج:٤،ص:٢٦٨

(٢) ابن سِيدَه المُرسيّ، المخصص، تحق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م،باب الدَّراري،ج:٢،ص:٣٨

(٣)انظر:الفارسي، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)،الحجة للقراء السبعة،ج:٥،ص:٣٢٣

(٤)انظر: ابن جني، أبو الفتح (المتوفى: ٣٩٢هـ)، المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني،ج:١،ص:١٥٦،وانظر سر صناعة الإعراب للمؤلف ذاته،ج:١،ص:٨٥

(٥) انظر: القيسي، مكي بن أبي طالب ،مشكل إعراب القرآن،ج:٢،ص:٥١٢،الكشف عن وجوه القراءات للمؤلف ذاته،ج:٢،ص:١٣٨

(٦) ابن زنجلة حجة القراءات،ص:٤٩٩

(٧) ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر،ج:١،ص:١٠ ـ ١١

اختلف القراء السبعة رحمهم الله تعالى في قراءة:(ضِيَاءً)، من قوله تعالى:(**هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمۡسَ ضِيَآءً وَٱلۡقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعۡلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلۡحِسَابَۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلۡحَقِّۚ يُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٍ يَعۡلَمُونَ**)[يونس/٥]، وقوله تعالى: (**وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلۡفُرۡقَانَ وَضِيَآءً وَذِكۡرًا لِّلۡمُتَّقِينَ**) [الأنبياء/٤٨]، وقوله تعالى: (**قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمُ ٱلَّيۡلَ سَرۡمَدًا إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ مَنۡ إِلَٰهٌ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَأۡتِيكُم بِضِيَآءٍۚ أَفَلَا تَسۡمَعُونَ**)[القصص/٧١]، يقول ابن مجاهد:" قَرَأَ ابْن كثير وَحده (ضئآء) بهمزتين في كل الْقُرْآن الْهمزَة الأولى قبل الْألف وَالثَّانية بعْدهَا كذَلِك قَرَأت على قنبل، وَقَرَأَ البَاقُونَ بِهَمْزَة وَاحِدَة في كل الْقُرْآن."(١)

ردُّ القراءة :

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى رد القراءة بهمز الياء من قوله:(ضِيَاءً)، وعَدُّوها غلطاً، **يقول ابن مجاهد**:" قَرَأَ ابْن كثير وَحده:(بضئآء) بهمزتين كذا قَرَأت على قنبل وَهُوَ غلط وروى البزى عَن ابْن فليح عَن أصحابهما عَن ابْن كثير {بضياء} بِهَمْزَة وَاحِدَة وَهُوَ الصَّوَاب وَكَذَلِكَ قَرَأَ البَاقُونَ."(٢)

وحكى ابن مجاهد في موطن آخر ردَّ كثير من القراء لقراءة ابن كثير:" وأخبرنى الخزاعى عَن عبد الْوَهَّاب بن فليح عَن أَصْحَابه عَن ابْن كثير أنهم لا يعْرفُونَ إِلا همزَة وَاحِدَة بعد الألف فى {ضِيَاء}."(٣)

ويقول ابن جني مضعفا القراءة مع الأخذ بها:" ونحن نعلم مع ذلك ضعف قراءة ابن كثير" ضئاء" بهمزتين مكتنفتي الألف."(٤)

ويقول الرازي:" قَالَ الْوَاحِدِيُّ: رُوِيَ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ مِنْ طَرِيقِ قُنْبُلٍ ضِئَاءً بِهَمْزَتَيْنِ وَأَكْثَرُ النَّاسِ عَلَى تَغْلِيطِهِ فِيهِ، لِأَنَّ يَاءَ ضِيَاءٍ مُنْقَلِبَةٌ مِنْ وَاوٍ مِثْلَ يَاءِ قِيَامٍ وَصِيَامٍ، فَلَا وَجْهَ لِلْهَمْزَةِ فِيهَا."(٥)

---

(١)ابن مجاهد،السبعة في القراءات،ص:٤٢٩، وانظر: ابن الجزي،النشر في القراءات العشر،ج:١،ص:٤٠٦،الداني،أبو عمرو،إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ،ص: ٣٩٣

(٢) ابن مجاهد،السبعة في القراءات،ص:٤٩٥،انظر:ابن خالويه،الحجة في القراءات السبع وعللها،ج:١،ص:٢٦١،الفارسي،الحجة للقراء السبعة،ج:٥،ص:٢٥٦

(٣) المرجع السابق،ص:٤٢٩

(٤) ابن جني ،المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات،ج:١،ص:٣٣

(٥) الرازي، محمد بن عمر مفاتيح الغيب،ج:١٧،ص:٣٦ - ٣٧

ويقول أبو شامة حاكماً على القراءة بالضعف" وهذه قراءة ضعيفة فإن قياس اللغة الفرار من اجتماع همزتين إلى تخفيف إحداهما فكيف يتحيل بتقديم وتأخير إلى ما يؤدي إلى اجتماع همزتين لم يكونا في الأصل هذا خلاف حكمة اللغة "(١)

ويقول القرطبي مغلطا القراءة:" وَقَرَأَ قُنْبُلُ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ" ضِئَاءً" بِهَمْزِ الْيَاءِ وَلا وَجْهَ لَهُ، لأَنَّ يَاءَهُ كَانَتْ وَاوًا مَفْتُوحَةً وَهِيَ عَيْنُ الْفِعْلِ، أَصْلُهَا ضِوَاءً فَقُلِبَتْ وَجُعِلَتْ يَاءً كَمَا جُعِلَتْ فِي الصِّيَامِ وَالْقِيَامِ."(٢)

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة عند المانعين من القراءة بالهمزة في(ضياء)، إلى حجتين:

الأولى: القياس؛ لأن ياءه في الأصل واو مفتوحة ووقعت موقع عين الفعل، فقلبت وجعلت ياءً، والقياس أن تخفف إحدى الهمزتين لا أن تجمع بينهما. والثانية: أن اكثر أصحاب ابن كثير لا يعرفون قراءة (ضياء) إلا بهمزة واحدة.

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على قراءة ابن كثير: (ضِئَاءً)، وتابع من سبقه من النحاة على تخطئة القراءة معتلا بالعلل التي احتجوا بها على تضعيف القراءة، فقال:" روى قنبل عن ابن كثير (وَضِئَاء) بهمزتين.

قال أبو منصور: القراء كلهم على (ضِيَاء) بغير همز في الياء. ومن همز الياء فقد لحن؛ لأ ن الهمزة في الياء من (ضياء) تقع موقع عين الفعل، وهذه الياء كانت في الأصل واوًا، فجعلت ياء لكسرة ما قبلها، والفعل منه ضَاءَ الشيء يَضُوءُ ضيئًا. ألا ترى أنه لا همز في واو الضوء، وإنما الهمز بعد الواو في الذى هو لام الفعل."(٣)

يظهر مما سبق أن الأزهري رحمه الله يرى أن قراءة ابن كثير بهمز(ضياء) مخالفة للقياس، مورداً قول ابن مجاهد في تغليط القراءة، وكان ينبغي أن يقف أبو منصور موقف المدافع عن القراءة ؛لأن القراءة رغم كلام النحاة فيها لا تعدم توجيها؛ إذ يمكن توجيهها بأحد وجهين:

الأول:أنه حصل في الكلمة قلب مكاني، فقدمت الهمزة وأخِرت فيه الياء، فصارت الكلمة (ضئاي) ووقعت الياء بعد ألف زائدة فأصبحت الكلمة ضئاء، يقول الفارسي:" فأمّا الهمزة في موضع العين من ضياء، فيكون على القلب، كأنه قدّم اللام التي هي همزة إلى موضع العين،

---

(١) أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل (المتوفى: ٦٦٥هـ)، إبراز المعاني من حرز الأماني،ج:١،ص:٥٠٥
(٢) القرطبي ،الجامع لأحكام القرآن،ج:٨،ص:٣٠٩
(٣) الأزهري، معاني القراءات،ص:٣٠٨،وانظر:تهذيب اللغة،باب اللفيف من حرف الضاد،ج:١٢،ص:٦٨

وأخرت العين التي هي واو إلى موضع اللام، فلما وقعت طرفا بعد ألف زائدة، انقلبت همزة، كما انقلبت في: شقاء وغلاء. وهذا إذا قدّرته جمعا كان أسوغ."[1]

ويقول مكي بن أبي طالب:" وَمن قرَأهُ بهمزتين وَهِي قِرَاءَة قنبل عَن ابْن كثير فَهُوَ على القلب قدم الهمزَة الَّتِي هِيَ لام الْفِعْل فِي مَوضِع الْيَاء المنقلبة عَن وَاو الَّتِي هِيَ عين الْفِعْل فَصَارَت الْيَاء بعد الألف والهمزة قبل الألف فأبدل من الْيَاء همزَة لوقوعها وَهِي أَصْلِيَّة بعد ألف زَائِدَة كمَا قَالُوا سقاء وَأَصله سقاي لِأَنَّهُ من سقى يسْقِي وَيجوز أن تكون الْيَاء لما نقلت بعد الألف رجعت إِلَى الْوَاو الَّذِي هُوَ أَصْلهَا فأبدل مِنْهَا همزَة كمَا قَالُوا دُعَاء وَأَصله دعاو لِأَنَّهُ من دَعَا يدعو فيصير وزن ضِيَاء على قِرَاءَة قنبل فلاعا وَأَصلهَا فعال."[2]

ويقول أبو حيان:" وَقَرَأَ قُنْبُلٌ: ضِيَاءً هُنَا، وَفِي الْأَنْبِيَاءِ وَالْقَصَصِ بِهَمْزَةٍ قَبْلَ الْأَلِفِ بَدَلَ الْيَاءِ. وَوُجِّهَتْ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْمَقْلُوبِ جُعِلَتْ لَامُهُ عَيْنًا، فَكَانَتْ هَمْزَةً. وَتَطَرَّفَتِ الْوَاوُ الَّتِي كَانَتْ عَيْنًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ فَانْقَلَبَتْ هَمْزَةً" [3]

ويقول السمين الحلبي" وقرأ قنبل عن ابن كثير هنا وفي الأنبياء والقصص «ضِئاءً» بقلب الياء همزة، فتصير ألف بين همزتين. وأوِّلت على أنه مقلوبٌ قدِّمت لامُه وأخِّرت عينه فوقعت الياء طرفاً بعد ألف زائدة فقلبت همزة على حَدِّ «رداء». وإن شئت قلتَ: لمَّا قُلِبت الكلمة صار «ضياواً» بالواو، عادت العين إلى أصلها مِن الواو لعدم موجبِ قلبها ياءً وهو الكسرُ السابقُها، ثم أُبْدلت الواوُ همزةً على حَدِّ كساء. وقال أبو البقاء: «إنها قلبت ألفاً ثم قُلِبت الألفُ همزةً لئلا تجتمعَ ألفان."[4]

ولو لم يكن لهذه القراءة وجه سوى ما سبق لكفى دليلا لإثبات صحةها، وأنها تمثل مسلكا لغويا عربياً فصيحا. يقول السمين الحلبي راداً الاعتراض على اجتماع الهمزتين في (ضئاء):" قلت: لا غرو في ذلك فقد قلبوا حروف العلة الألف والواو والياء إلى همزة في مواضع لا تحصر إلا بعشر إلا أنه هنا ثقيل لاجتماع همزتين." [5]

الثاني: أن (ضئاء) مصدر من الفعل ضاء، يقول ابن خالويه "وكأن ابن كثير شبه (ضئاء) حيث قرأ بهمزتين بقوله (رئاء الناس)[النساء/٣٨]، فيجوز أن يكون ضاء مصدراً لقولهم ضاء

---

[1] الفارسيّ، الحجة للقراء السبعة،ج:٤ ،ص:٢٥٨ -٢٥٩

[2] القيسي، مكي بن أبي طالب،مشكل إعراب القرآن،ج:١،ص:٣٣٩

[3] الأندلسي،أبو حيان،البحر المحيط،ج:٥،ص:١٣٠

[4] السمين الحلبي ،الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:٦،ص:١٥١ - ١٥٢،وانظر قول أبي البقاء العكبري،التبيان في إعراب القرآن،ج:٢،ص:٤

[5] المرجع السابق،ج:٦،ص:١٥٢

القمر يضئ ضوءا أو ضئاءا كما تقول يقوم قياما."[1] ويقول ابن خالويه أيضا:" فالحجة لمن قرأه بهمزتين أنه أخذه من قوله ضاء القمر ضوءا وضئاءا."[2]

بعد عرض أقوال العلماء في قراءة ابن كثير، فإنه يمكن حمل القراءة على واحد من الوجهين السابقين فتكون وافقت شروط القراءة الصحيحة، ولا يلتفت إلى أقوال الطاعنين في القراءة بعد ثبوتها متواترة،لا استنادا إلى القياس، ولا إلى قول من قال بأن العرب تفر من الجمع بين الهمزتين، فقد ورد في القرآن الكريم ما شاكل قراءة ابن كثير ولا جمع بين الهمزتين؛ لأن الألف فاصلة بينهما في قوله تعالى: (رئاء الناس)[النساء/٣٨]، ولم يمنعهم ذلك من القراءة بها.

---

(١) ابن خالويه،إعراب القراءات السبع وعللها،ج:١،ص:٢٦٢

(٢) ابن خالويه،الحجة في القراءات السبع،ص:١٧٠

ثانيا: اختلاف بنية الكلمة الفعلية

١ ـ اختلف القراء السبعة رحمهم الله في قراءة:(يَخافا) من قوله تعالى: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ وَلَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَأۡخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ شَيۡـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۖ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَا فِيمَا ٱفۡتَدَتۡ بِهِۦۗ تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعۡتَدُوهَاۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[البقرة /٢٢٩]، يقول ابن مجاهد:" قرَأ حَمْزَة وَحده {يُخافا} بضَم الْيَاء ،وَقَرَأ الْبَاقُونَ {يخافا} بِفَتْح الْيَاء."(١)

ردُّ القراءة:

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى رد قراءة حمزة بضم الياء من قوله:(يُخافا)، وعَدُّوها غلطا، يقول الفراء:" في قراءة عَبْد الله «إلا أن تخافوا» فقرأها حمزة على هذا المعنى «إلا أنْ يُخافا» ولا يعجبني ذلك. وقرأها بعض أهل المدينة كما قرأها حمزة. ...... وأما ما قال حمزة فإنه إنّ كان أراد اعتبار قراءة عَبْد الله فلم يصبه- والله أعلم- لأن الخوف إنما وقع على (أن) وحدها إذ قال: إلا يخافوا أن لا، وحمزة قد أوقع الخوف على الرجل والمرأة وعلى أن ألا ترى أن اسمهما فِي الخوف مرفوع بما لم يسم فاعله. فلو أراد ألا يخافا على هذا، أو يخافا بذا، أو من ذا، فيكون على غير اعتبار قول عَبْد الله [كان] جائزا كما تقول للرجل: تخاف لأنك خبيث."(٢)

وأنكر النحاس اختيار أبي عبيد لقراءة حمزة، فقال:" قال أبو جعفر: أنا أنكر هذا الاختيار على أبي عبيد وما علمت في اختياره شيئا أبعد من هذا الحرف؛ لأنه لا يوجب الإعراب، ولا اللفظ، ولا المعنى ما اختاره فأما الإعراب فإنه يحتجّ له بأنّ عبد الله بن مسعود قرأ. [إلا أن تخافوا ألا يقيما حدود الله] فهذا في العربية إذا ردّ إلى ما لم يسمّ فاعله قيل: إلا أن يخاف أن لا يقيم حدود الله وأما اللفظ فإن كان على لفظ يخافا وجب أن يقال: فإن خيف وإن كان على لفظ فإن خفتم وجب أن يقال: إلا أن تخافوا وأمّا المعنى فإنه يبعد أن يقال: لا يحلّ لكم أن تأخذوا مما آتيتموهنّ شيئا إلا أن يخاف غيركم ولم يقل تعالى فلا جناح عليكم أن تأخذوا له منها فدية فيكون الخلع إلى السلطان، وقد صحّ عن عمر وعثمان وابن عمر أنهم أجازوا الخلع بغير السلطان. وقال القاسم بن محمد إِلا أَنْ يَخافا أَلا يُقِيما حُدُودَ اللهِ ما يجب عليهما في العشرة والصحبة فأما فإن خفتم وقبله «إلا أن يخافا» فهذا مخاطبة الشريعة وهو من لطيف كلام العرب أي فإن كنتم كذا فإن خفتم ونظيره فَلا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْواجَهُنَّ [البقرة: ٢٣٢] لأن الولي

(١)ابن مجاهد، السبعة في القراءات،ص:١٨٢، وانظر: ابن الجزي، النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٢٢٧،الداني،أبو عمرو، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ،ص: ٢٠٤

(٢) الفراء، معاني القرآن،ج:١،ص:١٤٦ ـ ١٤٧

يعضل غيره ونظيره وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ [المجادلة: ٣] وأنْ يَخافا في موضع نصب استثناء ليس من الأول «ألا يقيما» في موضع نصب أي من أن لا يقيما وبأن لا يقيما وعلى أن لا، فلما حذف الحرف تعدّى الفعل وقول من قال: يخافا بمعنى يوقنا لا يعرف "(١)

ويقول السمين الحلبي:" والقراءةُ في(يَخافا) بفتح الياء واضحةٌ، وقرأها حمزة بضمِّها على البناء للمفعول. وقد استشكلها جماعة وطعن فيها آخرون."(٢)

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة عند المانعين من القراءة بضم الياء في القياس؛ لأن الفعل خاف لا يتعدى إلى مفعولين، وفي قراءة حمزة يكون الفعل قد عمل في معمولين وهما الضمير في (يُخَافا) و(أن ومعمولها)

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على قراءة حمزة بضم الياء من (يُخافا)من(وَلا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلا أَنْ يَخَافَا أَلا يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ)[البقرة /٢٢٩]، وفاضل بين القراءتين الواردتين فيها ، فقال:" قرأ حمزة ويعقوب: (يُخَافا) بضم الياء. وقرأ الباقون: (يَخَافا) .قال أبو منصور: مَنْ قرَأ (يَخَافا) بفتح الياء فإن الفراء قال: الخَوف في هذا الموضع كالظن. قال: والاختيار (إِلا أَنْ يَخَافا).

قال: وأما ما قرأ به حمزة (إِلا أَنْ يُخَافا) فإنه اعتبر قراءة عبد الله التي رُوِيَت له (إلا أن تخَافوا). قال: ولم يُصِبْ حمزةُ، والله أعلم؛ لأن الخوف إنما وقع على (أن) وَحدها إذ قال: (إلا أن تخَافوا أن لا تُقِيمُوا"، وحمزة قد أوقع الخَوْف على الرجل والمرأة، وعلى (أن) ألا ترى أن اسمَها في الخوف مَرفوع بما لم يُسَم فاعله، فلو أراد: إلا أن يُخَافا على هذا، ويُخافا بذا، أو مِنْ ذا. فيكون على غير اعتبار قراءة عبد الله كان جائزًا."(٣)

يظهر مما سبق أن الأزهري رحمه الله يختار القراءة بفتح الياء ويورد رد الفراء لقراءة حمزة، وقراءة حمزة - رغم كلام النحاة فيها- لا تعدم توجيها، فقد وجهها العلماء من جهتين:

---

(١) النَّحَّاس، إعراب القرآن،ج:١ ،ص:٣١٤
(٢) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج: ٢،ص:٤٤٨
(٣) الأزهري، معاني القراءات،ص:٧٦

الأولى: أن الفعل (يُخافا) مبني للمفعول وتعدى إلى مفعولين ويكون الفاعل محذوفا وهو: الولاة والحكام، يقول ابن خالويه:"(إِلا أَنْ يَخافا) يُقرأ بفتح الياء وضمها، فمن فتح الياء جعل الفعل لهما وسمّى: الفاعل. ومن ضم الياء جعله فعل ما لم يسم فاعله ومعنى يخافا هاهنا: تيقّنا، لأن الخوف يكون يقينا وشكا."(١)

ويقول مكي بن أبي طالب:" وحجة قراءة حمزة بضم الياء أنه بنى الفعل للمفعول، والضمير في(يُخافا) مرفوع لم يسم فاعله، يرجع للزوجين، والفاعل محذوف وهو الولاة والحكام، والخوف بمعنى اليقين."(٢)

ويقول المهدوي:" أصل خفت أن يتعدى إلى مفعول واحد فَعُدِّي في الأصل على قراءة حمزة إلى مفعول آخر بحرف جر قبل أن يبنى لما لم يسم فاعله، وكان الأصل: إلا أن تخافوا الرجل والمرأة على أن لا يقيما حدود الله ،فالفاعل ضمير المخاطبين، والرجل والمرأة مفعول بهما، و(أن لا يقيما) مفعول آخر بحرف جر، فلما بني لما لم يسم فاعله حذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه وهو ضمير التثنية وحذف حرف الجر فصار (إلا أن يخافا)."(٣)

ويقول ابن عطية:" وقرأ حمزة وحده «يُخافا» بضم الياء على بناء الفعل للمفعول، فهذا على تعدية خاف إلى مفعولين، أحدهما أسند الفعل إليه، والآخر أَنْ بتقدير حرف جر محذوف."(٤)

ويقول ابن أبي مريم:" ووجه ذلك أن الخوف في الحقيقة لا ينبغي أن يكون واقعاً عليهما، لأنهما لا يخافان ترك حدود الله تعالى، بل يخاف عليهما ذلك، فلهذا بني الفعل للمفعول به، فأسند إليهما، والتقدير: إلا أن يخافا على أن لا يقيما حدود الله، فحذف الجار وأوصل الفعل، فموضع أن وما بعده نصب بوقوع الفعل عليهما."(٥)

الثانية: أن(يُخافا) مبني للمفعول، والضمير فيه مرفوع، و(أن لا يقيما) بدل اشتمال منه، يقول الزمخشري:" وقرئ إلا أن يُخافا، على البناء للمفعول وإبدال أن لا يقيما من ألف الضمير، وهو من بدل الاشتمال كقولك: خيف زيد تركه إقامة حدود الله. ونحوه (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ

---

(١) ابن خالويه، ، الحجة في القراءات السبع،ص:٩٧
(٢) القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها،ج:١:ص:٢٩٥
(٣) المهدوي، أحمد بن عمار ،شرح الهداية،ج:١،ص:١٩٨ ـ ١٩٩
(٤) الأندلسي،ابن عطية (المتوفى: ٥٤٢هـ) ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،ج:١،ص:٣٠٧
(٥) ابن أبي مريم (المتوفى:٥٦٥ه)،الموضح في وجوه القراءات وعللها ج:١، ص: ٣٢٧

ظَلَمُوا) ويعضده قراءة عبد الله (إلا أن تخافوا) وفي قراءة أبيّ: إلا أن يُظنَّا. ويجوز أن يكون الخوف بمعنى الظن.[١]

ويقول أبو حيان الأندلسي:" وَقَرَأَ حَمْزَةُ، وَيَعْقُوبُ، وَيَزِيدُ بن القعقاع إِلَّا أَنْ يُخَافُوا، بِضَمِّ الْيَاءِ، مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَالْفَاعِلُ المحذوف: الولاة. وأن لا يُقِيمَا، فِي مَوْضِعِ رفع بَدَلِ مِنَ الضَّمِيرِ، أَيْ: إلا أن يخاف عدم إقامتهما حدود الله، وَهُوَ بَدَلُ اشْتِمَالٍ، كَمَا تَقُولُ: الزَّيْدَانُ أَعْجَبَانِي حُسْنُهُمَا، وَالْأَصْلُ: إِلَّا أَنْ يَخَافُوا، أَيُّهَا: الْوُلَاةُ، عَدَمَ إِقَامَتِهِمَا حُدُودَ اللَّهِ.[٢]

ويقول السمين الحلبي موجها القراءة:" وقد ذكروا فيها توجيهاتٍ كثيرةً. أحسنُها أنْ يكونَ «أنْ يقيما» بدلاً من الضميرِ في «يخافا» لأنه يَحُلُّ مَحَلَّه، تقديرُه: إلا أنْ يُخاف عدمُ إقامتهما حدودَ الله، وهذا من بدلِ الاشتمال كقولك: «الزيدان أعجباني عِلْمُهما»، وكان الأصلُ: إلا أن يخاف الولاةُ الزوجين ألاَّ يقيما حدودَ الله، فَحُذِفَ الفاعلُ الذي هو «الوُلاةُ» للدلالة عليه، وقامَ ضميرُ الزوجين مقامَ الفاعلِ، وبقيت «أنْ» وما بعدها في محلِّ رفع بدلاً كما تقدَّم تقديرُه.[٣]

ويرى الباحث أن الأدلة السابقة كافية لإثبات صحة قراءة حمزة بضم الياء من(يُخافا)؛ لثبوت القراءة متواترة، ولأنها صحيحة من جهة اللغة، ولا يصح قول الطاعنين في القراءة؛ لأنهم طعنوا فيها" لعدم معرفتهم بلسان العرب."[٤]

---

[١] الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،ج:١،ص:٤٤٦
[٢] الأندلسي، أبو حيان ،البحر المحيط، ج: ٢،ص:٢٠٧
[٣] السمين الحلبي، أحمد بن يوسف ،الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:٢،ص:٤٤٨
[٤] المرجع السابق،ج:٢،ص:٤٤٨

٢ ـ اختلف القراء السبعة رحمهم الله في قراءة في: (رَآهُ) من قوله تعالى: (أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ)[العلق/٧]، يقول ابن مجاهد:" قَرَأَ ابْن كثير فِيمَا قَرَأت على قنبل {أَن رَآهُ} بِغَيْر ألف بعد الهمزَة وزن رعه....قَرَأَ أَبُو عَمْرو (رءاه) بفتح الرَّاء وَكسر الهمزَة ،وَقَرَأَ ابْن عَامر وَعَاصِم في رِوَايَة أبي بكر وَحَمْزَة، والكسائي (أن رِءاه)بِكَسْر الرَّاء وَمد الهمزَة مَفْتُوحَة في وزن رِعاه، وَقَرَأَ نَافِع وَحَفْص عَن عَاصِم (أن رَءاه) بِالْفَتْح."[١]

ردُّ القراءة:

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى رد قراءة ابن كثير من قوله: (أَن رَآهُ) فذهب ابن مجاهد إلى أنها غلط، فقال" قَرَأَ ابْن كثير فِيمَا قَرَأت على قنبل {أَن رَآهُ} بِغَيْر ألف بعد الهمزَة وزن رعه وَهُوَ غلط."[٢]،ونقد ابن مجاهد لبعض القراءات أمر يلفت النظر ،فهو في ذلك يسير مسار النحاة الذين انتقدوا بعض القراءات في أكثر من موطن.

ويقول ابن خالويه مخطئاً قراءة ابن كثير وناسبا نقلها عن ابن كثير إلى قلة الضبط:" وقال بعض أهل النظر: أحسن أحوال ابن كثير: أن يكون قرأ هذا الحرف بتقديم الألف التي بعد الهمزة، وتأخير الهمزة إلى موضع الألف، ثم خفف الهمزة، فحذف الألف، لالتقاء الساكنين فبقي (راه) بألف ساكنة غير مهموزة، إلا أنّ الناقل لذلك عنه لم يضبط لفظه به."[٣].

ووافق الفارسي ابن مجاهد في تخطئة قراءة ابن كثير قائلا بأن حذف الألف لا وجه له في القياس ،فقال:" قرأ ابن كثير فيما قرأت على قنبل: (أن رأه) قصرا بغير ألف بعد الهمزة في وزن: رعه. قال أحمد: وهو غلط لا يجوز إلا(رآه).... والهمزة والألف، إن قلت: إن الألف حذفت من مضارع رأى في قولهم: أصاب الناس جهد، ولو تر ما أهل مكة، فهلا جاز حذفها أيضا من الماضي. قيل: إن الحذف لا يقاس، لا سيما في نحو هذا إذا كان على غير قياس."[٤]

وذهب مكي بن أبي طالب إلى أن وجه قراءة ابن كثير في العربية بعيد، فقال:"وهو بعيد في القياس والنظر والاستعمال."[٥]

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة عند المانعين من القراءة بتسكين الهمزة في: (رَآهُ) إلى حجتين:

الأولى: القياس؛ فلا يجوز حذف لام الفعل (الألف).

---

[١] ابن مجاهد، السبعة في القراءات ص:٦٩٢، وانظر: الداني، أبو عمرو، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، تح: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية،بيروت،ط:١ ،٢٠٠٥م ـ ١٤٢٦ه،ص٧٨٢، ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٤٠١

[٢]المرجع السابق، ص:٦٩٢

[٣] ا بن خالويه ، الحجة في القراءات السبع،ص:٣٧٣ ـ ٣٧٤،انظر إعراب القراءات السبع وعللها،ج:٢،ص:٥٠٨

[٤] الفارسي، أبو علي ، الحجة للقراء السبعة،ج:٦،ص:٤٢٣

[٥] القيسي، مكي بن أبي طالب،الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها،ج:٢،ص:٣٨٣

الثانية: أن الناقل للقراءة عن ابن كثير لم يضبط لفظ(أن رآه).

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على قراءة ابن كثير بحذف الألف من (رآه)، وتبع النحاة على تخطئة قراءة حمزة معتلاً بالعلل التي احتجوا بها على تضعيف القراءة، وذكر تغليط ابن مجاهد لها، فقال:" قوله جلَّ وعزَّ: (أنْ رَآهُ اسْتغْنَى) . روى قنبل عن ابن كثير" أن رأه استغنى " بوزن (رَعَهُ). وروى أصحاب ابن كثير" أن رآه " بفتح الراء والهمزة.

قال أبو منصور: وهذا هو الصحيح، وما رواه قنبل فإنه خارج عن اللغة. وقال ابن مجاهد: (رَأهُ) بوزن (رَعَهُ) غَلط، والصواب (رآه) بوزن(رَعَاه)."[1]

يظهر مما سبق أن الأزهري رحمه الله يرى أن القراءة بحذف الألف مخالفة للقياس وخارجة عن اللغة، ولرد الطعن الوارد في القراءة يجب حملها على توجيه صحيح في العربية؛ لأن القراءة رغم كلام النحاة فيها لا تعدم توجيها، فقد وجهها العلماء بأنها لغة مسموعة عن العرب.

يقول مكي بن أبي طالب:" وحجة من قرأ بغير ألف بعد الهمزة أنه لغة لبعض العرب في مستقبل رأى يحذفون الألف في يرى بغير جزم اكتفاء بالفتحة منها، حُكِي عن بعض العرب: أصاب الناس جهد ولو تر أهل مكة يحذفون ألف ترى ،لغير جازم حُذفت في رأى كذلك ...وقد حذفوا الألف في الماضي في حاش لله."[2]

وقال أبو زرعة موجهاً القراءة :" قالَ مُجَاهِد رِوَايَة القواس غلط؛ لِأَنَّهُ حذف لام الفِعْل الَّتِي كانَت ألفا مبدلة من اليَاء، وَقالَ غَيره يجوز أن يكون حذف لام الفِعْل كمَا حذف من قَوْلهم أصَاب النَّاس جهد وَلَو ترَ أهل مَكَّة فلذَلِك حذف من المَاضِي كمَا حذف المُسْتقبل."[3]

ويقول أبو حيان:" وَهِيَ رِوَايَة ابْنِ مُجَاهِدٍ عَنهُ، قالَ: وَهُوَ غَلط لا يَجُوزُ، وَيَنْبَغِي أنْ لا يُغَلطَهُ، بَلْ يَتطَلبُ لهُ وَجْهًا، وَقدْ حُذِفتِ الألِفُ فِي نَحْوِ مِنْ هَذا، قالَ:

(1) الأزهري، معاني القراءات،ص:٥٥٣
(2) القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات،ج:٢،ص:٣٨٣
(3)ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد: حجة القراءات،ص:٧٦٧

وَصَّانِي العَجَّاجُ فِيمَا وَصَّنِي[1]

يُرِيدُ: وَصَّانِي، فاحذف الألِفَ، وَهِيَ لامُ الفِعْلِ، وَقَدْ حُذِفَتْ فِي مُضَارِعِ رَأى فِي قَوْلِهِمْ: أصَابَ النَّاسَ جُهْدٌ وَلَوْ تَرَ أهْلَ مَكَّةَ، وَهُوَ حَذفٌ لا يَنقاسُ لَكِنْ إذا صَحَّتِ الرِّوَايَةُ بهِ وَجَبَ قَبُولُهُ، وَالقِرَاءَاتُ جَاءَتْ عَلى لُغَةِ العَرَبِ قِيَاسُهَا وَشَاذُّهَا."[2]

ويقول السمين الحلبي:" وقرأ قنبل بخلافٍ عنه «رَأْه» دونَ ألفٍ بعد الهمزة وهو مقصورٌ مِنْ «رآه» في قراءةِ العامَّةِ، ولا شكَّ أنَّ الحَذفَ في مثلِه جاء قليلاً كقولِهم: «أصابَ الناسَ جَهْدٌ، ولو ترَ أهلَ مكة» بحَذفِ لامِ «ترى» وقولِ الآخرِ: وَصَّانِيَ العَجَّاجُ فيما وَصَّني

يريد: وصَّاني ولمَّا روى ابن مجاهد هذه القراءةَ عن قنبل، وقال: «قرأتُ بها عليه» نَسَبه فيها إلى الغلطِ. ولا يَنْبغي ذلك؛ لأنه إذا ثبتت قراءةً ولها وجهٌ وإنْ كان غيرُه أشهرَ منه فلا يَنْبغي أنْ يُقْدِمَ على تغليطِه."[3]

إذن فالقراءة صحيحة لثبوتها متواترة، ولموافقتها وجها من وجوه اللغة ولو كان ضعيفاً ،فلا يصح ردُها " إلا أنَّ ابْنَ مُجَاهِدٍ غَلَّطَ قُنْبُلًا فِي ذَلِكَ......وَرَدَّ النَّاسُ عَلَى ابْنِ مُجَاهِدٍ فِي ذَلِكَ بِأَنَّ الرِّوَايَةَ إِذَا ثَبَتَتْ وَجَبَ الْأَخْذُ بِهَا وَإِنْ كَانَتْ حُجَّتُهَا فِي الْعَرَبِيَّةِ ضَعِيفَةً."[4]

٣ ـ اختلف القراء السبعة رحمهم الله في قراءة (مَا نَنسَخْ) من قوله تعالى: **(مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ)**، [البقرة/ ١٠٦]، يقول ابن مجاهد:" قَرَأَ ابْن عَامر وَحده {مَا نُنْسِخ} بضَم النُّون الأولى وَكسر السِّين، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {مَا نَنْسَخ} بفَتْح النُّون الأولى وَالسِّين مَفْتُوحَة."[5]

ردُّ القراءة:

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى رد قراءة ابن عامر بضم النون وكسر السين من: (نُنسِخ)، وعَدُّوها خطأ، يقول الطبري:" وَقَدْ قَرَأَ بَعْضُهُمْ: (مَا نُنْسِخْ مِنْ آيَةٍ) بِضَمِّ النُّونِ وَكَسْرِ السِّينِ، بِمَعْنَى: مَا نُنْسِخْكَ يَا مُحَمَّدُ نَحْنُ مِنْ آيَةٍ، مِنْ أَنْسَخْتُكَ فَأَنَا أُنْسِخُكَ. وَذَلِكَ خَطَأٌ مِنَ الْقِرَاءَةِ عِنْدَنَا لِخُرُوجِهِ عَمَّا جَاءَتْ بِهِ الْحُجَّةُ مِنَ الْقِرَاءَةِ بِالنَّقْلِ الْمُسْتَفِيضِ."[6]

---

[1] البيت من الرجز وهو لرؤبة ابن العجاج، والشاهد فيه: حذف الألف من وصاني في قوله: "وصني" انظر: ابن حجة الحموي، خزانة الأدب،ج:١،ص:١٣١

[2] لأندلسي .أبو حيان،البحر المحيط،ج:٨،ص:٤٨٩

[3] السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:١١،ص:٥٨

[4] ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٤٠١

[5] ابن مجاهد، السبعة في القراءات ص:١٦٨ وانظر: الداني، أبو عمرو ،جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، ت:محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية،بيروت،ط:١ ،٢٠٠٥م ـ ١٤٢٦ه،ص:٤٠٥، ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٢١٩

[6] الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج:٢ ،ص:٣٩٦

ويقول أبو إسحق الثعلبي:" وقرأ ابن عامر: بضم النون وكسر السّين. قال أبو حاتم: هو غلط."[١] ويقول أبو القاسم الغزنوي:" وقراءة (ما نُنسِخ) لا وجه لها." [٢]

واختار مكي بن أبي طالب القراءة بفتح النون، فقال:" والاختيار فتح النون في: (نَنسَخ)؛ لأنه الأصل، ولأنه ظاهر القراءة، ولأنه قد أجمع عليه القراء."[٣]

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة عند المانعين من القراءة بقراءة ابن عامر بضم النون وكسر السين(نُنسِخ) إلى خروج القراءة عن إجماع القراء، ولأن القراءة لا وجه لها في اللغة.

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على قراءة حمزة بضم النون وكسر السين في (نَنسَخ)، وفاضل بين القراءتين الواردتين فيها، فقال:" وَقَرَأ عبد الله بن عَامر (مَا نُنسِخْ مِنْ آيَة). بضَمِّ النُّون _ يَعْنِي مَا نُنسِخُكَ مِن آيَة وَالقِرَاءَة الجيِّدةُ (مَا نَنسَخْ مِنْ آيَة) بفتْح النُّون". [٤]

وقال في معاني القراءات:" قوله عزَّ وجلَّ: (مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا.. (١٠٦/ البقرة) بضم النون وكسر السين ابن عامر.."[٥]

يمكن القول: إن موقف أبي منصور القراءة جاء بالمفاضلة بين القراءتين. ولرد المأخذ على قراءة ابن عامر بضم النون وكسر السين لابد من حملها على وجه عربي صحيح، وقد وجه القراءة جمهور من أهل العلم، وتلقوها بالقبول، يقول ابن خالويه:" فالحجّة لمن ضم: أن المعنى: ما ننسخك يا محمد من آية كقولك: أنسخت زيدا الكتاب. ويجوز أن يكون ما ننسخ من آية: أي نجعلها ذات نسخ كقوله تعالى: (فأَقبَرَهُ) أي جعله ذا قبر."[٦]

ويقول الفارسي:" قوله: (نُنسِخ): نجده منسوخا، وإنما نجده كذلك لنسخه إياه، فإذا كان كذلك كان قوله: نَنسَخُ بضم النون، كقراءة من قرأ نَنسَخُ بفتح النون، يتفقان في المعنى وإن اختلفا في اللفظ."[٧]

---

(١) الثعلبي،الكشف والبيان عن تفسير القرآن،ج:١،ص:٢٥٤

(٢) الغزنوي، أبو القاسم،تح ـ رسالة علمية ـ: سعاد بنت صالح بن سعيد با بقي، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م،ج:١،ص:١٢٢

(٣) مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات،ج:١ ص:٢٥٨

(٤) الأزهري، أبو منصور، تهذيب اللغة، أبواب الخاء والسين،ج:٧،،ص:٨٤

(٥) الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات،ص:٦٠

(٦) ا بن خالويه، الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع،ص:٨٦

(٧) الفارسيّ، ، **الحجة للقراء السبعة**،ج:٣،ص:١٨٥ ـ ١٨٦

ويقول مكي بن أبي طالب ئنسِخ من باب:"(أحمدته وأبخلته)، أي: وجدته محمودا وبخيلا."[١]، وبذا تصح القراءة على معنى وجدته منسوخا.

وبهذا تصح قراءة حمزة برد المأخذ عليها وحملها على واحد من التوجيهات السابقة، وهي صحيحة لثبوتها متواترة ولكونها تمثل مسلكاً لغويا عربياً فصيحا، ولا يجوز ردها أو إنكارها، وأما من رد القراءة، فهي،" جرأةٌ منه."[٢]

---

(١) مكي ابن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات ،ج :١ ص:٢٥٧

(٢) السمين الحلبي ،الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:٢،ص:٥٦

ثالثا: التغاير الصرفي من صيغة الاسم إلى صيفة الفعل

اختلف القراء السبعة رحمهم الله في قوله تعالى: (**قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ وَٱلۡخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ أُوْلَٰٓئِكَ شَرّٞ مَّكَانٗا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ**)،[المائدة/ ٦٠]، يقول ابن مجاهد:" قَرَأَ حَمْزَة وَحده {وَعبد الطاغوت} بضَم الْبَاء من {عَبُدَ} وَكسر التَّاء من {الطاغوتِ}،وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {وَعَبَدَ الطاغوتِ} مَنْصُوبًا كُله."[1]

ردُّ القراءة:

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى رد قراءة حمزة بضم الباء من: (وَعَبُدَ)، وعَدُّوها غير جائزة إلا في اضطرار الشعر ووهما من القراء، **يقول الفراء:"** وأما قوله (وعَبُدَ الطاغوتِ) فإن تكن فِيهِ لغة مثل حَذِر وحَذر وَعَجُلَ فهو وجه، وإلا فإنَّه أراد- والله أعلم- قول الشاعر : أَبَنِي لُبَيْنَى إنّ أمَّكُمُ ... أمَةٌ وإن أباكم عَبُد [2]

وهذا فِي الشعر يَجوز لضرورة القوافي، فأمّا فِي القراءة فلا."[3] ويقول الزجاج مفاضلا بين القراءات في (عَبُدَ):" وروي عن ابن مسعودٍ وعَبَدوا الطاغوتَ، وهذا يقوي (وَعَبَدَ الطاغُوتَ)، ومن قال وعَبُدَ الطاغوتِ. فضم الباءَ وجَر الطاغوت، فإنه عند بعض أهل العربيةِ ليس بالوجه من جهتين إحداهما، أن عَبُد على فعُلٍ، وليس هذا من أمثلة الجمع، لأنهم فسروه خَدَمُ الطاغوتِ والثاني أن يكونَ محمولاً على وجعل منهم عَبُدَ الطاغوتِ.... ولا يجوز القراءَة بشيء من هذه الأوجه إلا بالثلاثة التي رُوَيث وقرأ بها القراء وهي عَبَدَ الطاغُوتَ. وهي أجودها، ثم وعَبُدَ الطاغُوتِ ثم وعُبُدَ الطاغوتِ.". [4]

وورد في الدر المصون ردُّ أبي عبيد للقراءة :" وقال أبو عبيد: إنما معنى العَبُد عندهم الأعبُد، يريدون خدَمَ الطاغوتِ، ولم نجد هذا يَصِحُّ عن أحد من فصحاء العرب أن العَبْد يقال فيه عَبُد وإنما هو عَبْد وأعْبُد."[5]

---

(1) ابن مجاهد، السبعة في القراءات ص:٢٤٦ وانظر: الداني، أبو عمرو، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، ت: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية،بيروت،ط:١ ،٢٠٠٥م - ١٤٢٦ه،ص:٤٨٥، ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٢٥٥

(2) البيت من الكامل وهو لأوس بن حجر، الديوان، تح: الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر،بيروت.ط:٢،١٣٩٩ه - ١٩٧٩م،ص:٢١.

(3) الفراء، معاني القرآن،ج:١،ص:٣١٥

(4) الزجاج، أبو إسحاق ، معاني القرآن وإعرابه،ج:٢،ص:١٨٧ - ١٨٩.

(5) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:٤ ص:٣٢٩

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة عند المانعين من القراءة بقراءة حمزة بضم الباء من(عَبُدَ) إلى أن: (عَبُدَ) ليست من أوزان الجمع و لا تجوز إلا في ضرورة الشعر.

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على قراءة حمزة بضم الباء في (وَعَبُدَ)، واختار القراءة بفتح الباء رادًا قراءة حمزة بضم الباء، فقال:" مَنْ قرَأ (وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ) عطفه على قوله: (وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ) ومن عَبَدَ الطاغوتَ، وأما قراءة حمزة (وعَبُدَ الطَّاغُوتِ) فإن أهل العربية ينكرونه، وقال نصير النحوي[١] هو وَهْمٌ ممن قرأ به، فليتق الله من قرأ به، وليَسأل عنه العلماء حتى يوقف على أنه غير جائز. وقال الفراء مَنْ قرَأ (وعَبُدَ الطاغوتِ) فإن تكن فيه لغة مثل: حذِر وحَذُرَ، وعَجِل وعَجُل فهو وجه، وإلا فلا يجوز في القراءة."[٢]

ويقول أيضا في تهذيب اللغة:" وَقرَأ: (وعَبُدَ الطاغوتِ) يحيى بن وَثابٍ وَالأعْمَش وَحَمْزَة. قالَ الفرّاء: وَلا أعلم لهُ وَجها إلا أن يكون عَبُدَ بمَنْزِلة حذر وعَجُل. وَقالَ نُصَير الرازيّ: (عَبُدٌ) وَهمٌ ممَّن قرَأهُ، ولسنا نَعْرف ذلِك فِي العربيَّة......وَالقِرَاءَة الجيّدة الْتِي لا يجوز عندنَا غَيرهَا هِيَ قِرَاءَة العامّة الْتِي بهَا قرَأ القرّاء المشهّرون. {وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ} (الْمَائِدَة: ٦٠) على التَّفسِير الَّذِي بيّنته من قول حُذاق النَّحْويين.قلت: وَأما قول أَوْس بن حجر:

أَبَنِي لبيني أن أُمَّكُمُ   أَمَةٌ وَإن أَبَاكم عَبُدُ

فَإِنَّهُ أَرَادَ: وَإن أَبَاكم عَبْد فثقله للضَّرُورَة، فَقَالَ: عَبُدُ."[٣]

يمكن القول: إن موقف أبي منصور من القراءة جاء بردها موافقا لمن ردَّها من النحويين الحذاق قبله؛ لأنها لا تجوز إلا في ضرورة الشعر، و ليست من الأوزان التي يجوز الجمع عليها، وحكم بالوهم على من قرأ بها، وبأنه لا يعرف لها وجه في العربية . ولرد المأخذ على قراءة حمزة بضم الباء لابد من حملها على وجه عربي صحيح، وقد وجه القراءة جمهور من أهل العلم، يقول ابن خالويه:" والحجة لمن ضم الباء: أنه جعله جمع عبد، وأضافه إلى الطاغوت.

---

[١] نصير بن أبي نصير الرَّازِيّ، كانَ عَلامَة نحويا، جَالس الْكسَائي، وَأخذ عَنهُ النَّحْو، وَقرَأ عَلَيْهِ الْقُرْآن، وَسمع من الأ صْمَعِي وَأبي زيد؛ وَكانَ صَدُوق اللهجة، كثير الأَدَب حَافِظًا. وَله مؤلفات حسان؛ سَمعهَا مِنْهُ أَبُو الْهَيْثَم الرَّازِيّ؛ وَرَوَاهَا عَنهُ. السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان ، صيدا، ج:٢، ص:٣١٦.

[٢] الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات، ص:١٤٣ - ١٤٤

[٣] الأزهري، أبو منصور، تهذيب اللغة، باب العين والدال مع الباء، ج:٢، ص:١٣٩ - ١٤٠

و(عبد) يجمع على ثمانية أوجه: هذا أقلها. وقال الفراء: ويجوز أن يكون (عبد) هاهنا واحدا ضمت الباء منه دلالة على المبالغة كما قالوا: حذر ويقظ."[1]

ويقول الفارسي:" ألا ترى أنه ليس في أبنية الجموع شيء على هذا البناء، ولكنه واحد يراد به الكثرة، ألا ترى أن في الأسماء المنفردة المضافة إلى المعارف ما لفظه لفظ الإفراد ومعناه الجمع؟ وفي التنزيل: وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها [النحل/ ١٨] [يريد:نعم الله]، فكذلك قوله: وعبُد الطاغوت، وجاء على فعُل؛ لأنّ هذا البناء تراد به الكثرة والمبالغة، وذلك نحو يقِظ، وندُس."[2]

وبهذا التوجيه تصح قراءة حمزة برد المأخذ عليها، وهي صحيحة لا يجوز ردها أو إنكارها، وهي صحيحة من جهة اللغة ولو لم تكن جاءت على الأغلب، والأشيع في اللغة، "وإذا تواتر الشيء قرآناً فلا التفاتَ إلى مُنْكِره لأنه خَفِيَ عنه ما وَضَح لغيره."[3]

---

(١) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع،ص:١٣٣

(٢) الفارسيّ، **الحجة للقراء السبعة**،ج:٣،ص:٢٣٧،وانظر هذا التوجيه: بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**،ج:١،ص:٢١٥، ابن زنجلة ، **حجة القراءات**،ص:٢٣١، مكي بن أبي طالب(المتوفى: ٤٣٧هـ)، **مشكل إعراب القرآن**،ج:١،ص:٢٣١،ابن الأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن**،ج:١،ص:٢٩٩،الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**،ج:٢،ص:٢٦٢، العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**،ج:١،ص: ٣٨٧، الأندلسي، أبو حيان (المتوفى: ٧٤٥هـ)، **البحر المحيط في التفسير**،ج:٣،ص:٥٣٠،

(٣) السمين الحلبي ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:٤،ص:٣٢٩

الفصل الثالث

تناقض أحكـام أبي منصور الأزهري على القراءات المتواترة

المبحث الأول: التناقض النظري

لم يكن موقف أبي منصور الأزهري واحدا من القراءات القرآنية ، بل تناقض حكمه في بعض المواطن على القراءة، فتارة يجيزها في موطن، ويعود في موطن آخر ليحكم بردها، ،وليس دقيقا أن يوصف الأزهري بأن موقفه من القراءات كان مميزاً من غيره من النحاة كالمبرد والزجاج والزمخشري، وغيرهم ممن خاضوا في تلحين القراءات القرآنية، وليس دقيقاً أن يُقال في حقِّه :"فلم يتجرأ على قراءة بتضعيف، أو ردٍّ، أو إنكار، ولم يطعن في قراءة من القراءات صحيحة أو فوقها حتى لو خالفت القواعد النحوية التي أصلها النحويون بل بنى اختياراته على أسس ثابتة ، وراجحة في موازين الاختيار من غير أن ينقص أو ينكر لما لم يقع الاختيار عليه."[(١)]

بل إن المتتبع لآراء أبي منصور الأزهري في كتابه: (معاني القراءات)، ومعجمه: (تهذيب اللغة) يجده قد ضعف القراءة المتواترة في أكثر من موطن وهو ما شكل مادة الفصل الثاني من هذه الدراسة ،وهذا تناقض بين تنظير الأزهري وحكمه على القراءة؛ لأن الأزهري نص على أن القراءة سنة في أكثر من موطن قائلاً:" وأمَّا ما اتفق القراء على تخفيفه وتشديده فالقراءة سنة لا تتعَدَّى، وإذا اختلفوا فقراءة كل على ما قرأ، ولا يجوز مُمَاراته وتكذِيبُه."[(٢)] لكنه خالف ذلك وضعف عدداً من القراءات المتواترة، ومن الأمثلة على ذلك تخطئته لقراءة ابن عامر بالفصل بين المضاف والمضاف إليه من قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ)، [الأنعام/ ١٣٧] قائلا:" قرأ ابن عامر وحده (وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهِمْ شُرَكَائِهُمْ بضم الزأي، ورفع اللام من (قتلُ)، ونصب الدال (أولادَهم)، (شركائِهم) خفضا بالياء. وقرأ الباقون (زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ) بفتح الزاي، واللام من (قتلَ)، ورفع الشركاء، وكسر الدال. قال أبو منصور: أما قراءة ابن عامر فهي متروكة؛ لأنها لا تجوز إلا والمعنى على قراءته: زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ شركائهم أولادَهم. وأنشد الفراء في مثله:

فزجَجتُها مُتمكنًا ... زجَّ القلوصَ أبي مزادَهْ

أراد: أبي مزادة القلوص.

[(١)] منير شطناوي ،و د. عمر راشد حسن(موقف أبي منصور الأزهري من القراءات القرآنية في كتابه"معاني القراءات")،المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (٩)، العدد(٢) ، ص:١٩٠

[(٢)] أبو منصور، الأزهري، معاني القراءات،ص:٩٩،وانظر المرجع نفسه:ص:٣٤،وص:٧٣،وص:١٠٩،وص:٣١٤،وانظر: تهذيب اللغة، أبواب القاف والصاد،ج:٨،ص:٢٧٧،وأبواب الكاف والسين،ج:١٠،ص:٣٥

قال أبو منصور: وهذا عند الفصحاء رديٌّ جدًا، ولا يجوز عندي القراءة بها. وأما قراءة العامة التي اجتمع عليها القراء فهي الجيدة البالغة على التقديم والتأخير الذي قاله الشاعر، كان غير جَيد ولا حَسَن."[١]

ورد قراءة حمزة بعطف الاسم الظاهر على الاسم المضمر من غير إعادة الجار، فقال:" واتفق القراء على نصب (والأرحامَ) إلا حمزة فإنه خفض الميم نَسقًا على الهاء في (به) .قال أبو منصور: القراءة الجيدة (والأرحامَ) بالنصب، المعنى: اتقوا الأرحامَ أن تقطعوها، وأمَّا خفض الأرحام على قراءة حمزة فهي ضعيفة عند جميع النحويين، غير جائزة إلا في اضطرار الشعر، لأن العرب لا تعطف على المكنِيِّ إلا بإعادة الخافض، وقد أنشد الفراء بيتا في جوازه:

تُعَلَّقُ في مثلِ السَّوارِي سيوفنا ... وما بينها والأرضِ غَوْطٌ نَفانِفُ

والكلام وَجهُهُ (وما بينها وبين الكعب)، فاضطره الشعر إلى جوازه. وخفض (الأرحَام) خطأ أيضًا وأمر الدين عَظيم، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم- قال: (لا تحلفوا بآبائكم). فلا يجوز أن تتساءلوا بالله وبالرحم على عادة كلام العرب، أي: نهى النبي عن الحلف بغير الله."[٢]

ونجد الأزهري يصف القارئ بالفصاحة ودقة النقل والالتزام بسنة القراءة ثم يذهب إلى تلحين القراءة المروية عنه، يقول الأزهري مدافعا عن قراءة عاصم ورادًّا الطعن فيها:" وليس بلحنٍ، وكان عاصم فصيحًا، وكان كثيرًا يقرأ الحرف على وجهين، ولا يقرأ إلا بما سمع، ووجهه في العربية صحيح."[٣] بينما يصف قراءة عاصم بنون واحدة في: (ننجي) من قوله تعالى: (فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الغَمِّ وَكذلِكَ نُنجي المُؤْمِنِينَ)[الأنبياء/٨٨]، قائلا: " وأما قراءة عاصم وابن عامر بنون واحدة، فلا يعرف لها وجهة؛ لأن ما لم يسم فاعله إذا خلا باسمه رفعه." [٤] وغيرها مما سنذكره في مبحث التناقض العملي. واستخدم عدة ألفاظ لتضعيف القراءة -السبعية المتواترة- وردها، ويمكن إجمال هذه الألفاظ على النحو الآتي:

١. (لم يُصِب)، مثال ذلك قوله:" وأما ما قرأ به حمزة (إلا أنْ يُخَافا) فإنه اعتبر قراءة عبد الله التي رُوِيَت له (إلا أن تخافوا). قال: ولم يُصِبْ حمزةُ، والله أعلم؛ لأن الخوف إنما وقع على (أن) وَحدها إذ قال: (إلا أن تخافوا أن لا تُقِيمُوا"، وحمزة قد أوقع الخَوْف على الرجل والمرأة،

---

[١] الأزهري، معاني القراءات،ص:١٧٠ ـ١٧١
[٢] الأزهري، معاني القراءات، ص:١١٨ ـ ١١٩
[٣] المرجع السابق،ص:٢٠٠

وعلى (أن) ألا ترى أن اسمَها في الخوف مَرفوع بما لم يُسَم فاعله، فلو أراد: إلا أن يُخَافا على هذا، ويُخافا بذا، أو مِنْ ذا.فيكون على غير اعتبار قراءة عبد الله كان جائزًا."[1]

٢. (اللفظ ممتنع بها عند النحويين غير سائغة)، مثال ذلك قوله:" فإن القراءة وإن رويت فاللفظ بها ممتنع عند النحويين غير سائغة؛ لاجتماع الساكنين، والعرب لا تكاد تجمع بينهما، وقد حكى سيبويه أنها لغة، وأن مثلها قد يُتكلم به.... والذين جمعوا بين ساكنين الأصل عندهم أيضًا (يَهْتدي) ، فأدغمت التاء في الدال، وتركت الهاء ساكنة كما كانت في الأصل، فاجتمع ساكنان."[2]

٣.(لاحنٌ مخطئ)،مثال ذلك قوله:" فأمَّا مَنْ قرَأ(فما اسْطّاعوا) بإدغام التاء في الطاء فهو لاحِن مخطئ قاله الخليل ويونس وسيبويه وجميع من قال بقولهم، وحُجتهم في ذلك أن السين ساكنة فإذا أدغمت التاء صارت طاء ساكنة، ولا يجمع بين ساكنين. " [3]

٤. (وهذه القراءة عند نحويي أهل البصرة غير جائزة)، مثال ذلك قوله:" وأما مَنْ قرَأ (فَنِعْمَّا) بكسر النون وسكون العين وتشديد الميم فهي على لغة من يقول: نِعْم كإثم، أدغم الميم من (نِعْمَ) في (ما) وشددها، وترك العين على حالها ساكنة، وهذه القراءة عند نحويي أهل البصرة غير جائزة؛ لأن فيها الجمع بين ساكنين مع غير حرف مد ولا لين. " [4]

٥. (مخالفة للمصحف)،ومثال ذلك قوله:" أما قراءة أبي عمرو (إنَّ هَذين) وهي اللغة العالية التي يتكلم بها جَماهِير العرب إلا أنها مخالفة لِلمصحف، وكان أبو عمرو يذهب في مُخَالفته المصحَفَ إلى قول عائشة وعثمان: إنه من غلط الكاتب فيه، وفي حروف أخر."[5]

٦.(ولا يجوز ذلك في القرآن)، ومثال ذلك قوله:" وسيبويه أضبط لما رُوى عن أبي عمرو من غيره، لأن حذف الكسرِ في مثل هذا إنما يأتي في اضطرار الشعر، ولا يجوز ذلك في القرآن، وسائر القراء قرأوا بالإشباع، وكسر الهمزة، وهي القراءة المختارة، وليس كل لسان يطوعُ ما كان يطوع له لسانُ أبي عمرو، لأن صيغة لسانه صارت كصيغة ألسنة العرب الذين شاهدهم وألِفَ عادتهم."[6]

---

(١) المرجع السابق،ص:٧٦

(٢) الأزهري، معاني القراءات،ص:٢٢٣ـ٢٢٤، وص:١٧٥،وانظر تهذيب اللغة، باب الهاء والدال،ج:٦،ص:٢٠١،

(٣) المرجع السابق، ص:٢٧٨

(٤)، المرجع السابق، ص:٨٩

(٥) المرجع السابق،ص:٢٩٥

(٦) المرجع السابق،ص:٥٠

٧.(إن أهل اللغة لا يعرفونه، وأنكروا القراءة به)،ومثال ذلك قوله:" وأما قراءة مَنْ قرَأ (دُرِّيءٌ) بضم الدال مع الهمز فإن أهل اللغة لا يعرفونه، وأنكروا القراءة به، وقالوا: ليس في كلام العرب اسم على (فُعِّيل)."(١)

٨.(إنه خارج عن اللغة)، ومثال ذلك قوله:" وما رواه قنبل فإنه خارج عن اللغة. وقال ابن مجاهد: (رَأَهُ) بوزن (رَعَهُ) غَلط، والصواب (رآه) بوزن (رَعَاه) ."(٢)

٩. (فقد لحن)، ومثال ذلك قوله:" القراء كلهم على (ضِيَاء) بغير همز في الياء. ومن همز الياء فقد لحن؛ لأن الهمزة في الياء من (ضياء) تقع موقع عين الفعل، وهذه الياء كانت في الأصل واواً ، فجعلت ياء لكسرة ما قبلها، والفعل منه ضَاءَ الشيء يَضُوءُ ضيئًا. ألا ترى أنه لا همز في واو الضوء، وإنما الهمز بعد الواو في الذى هو لام الفعل."(٣)

١٠.(وليست بجيدة، ولا أرى أن يُقرأ بها؛ لأنها شاذة)، ومثال ذلك قوله:" وأما همز نافع (لؤلى) فإني أظنه نقل همزة (الأولى) من أولها إلى الواو، وليست بجيدة، ولا أرى أن يُقرأ بها؛ لأنها شاذة."(٤)

١١.وصف القراءة بالوهم(فهو عندي وهْمٌ)، ومثال ذلك قوله:" أما ما روى البزِّي عن ابن كثير (بالسُّؤق) مهموزًا، فهو عندي وهْمٌ. ولا همز فيه ... والقراءة التي اتفق عليها قراء الأمصار (السُّوق) بغير همز. ولا يجوز عندي غيرها."(٥)

١٢. (الهاء ليست بجيدة)، ومثال ذلك قوله: وقرأ ابن عامر (أرجئهِ وَأَخَاهُ) بالهمز وكسر الهاء خفيفة....... وقراءة ابن عامر بالهمز وكسر الهاء ليست بجيدة؛ لأن أصل الهاء الضم في (أرجئهُ)، وإنما يجر مع الياءات والكسرات، والهمزة تكون ساكنة فالكسرة لا تتبعها."(٦)

١٣. (متروكة ورديء جداً)، ومثال ذلك قوله:" قرأ ابن عامر وحده ((وَكذلِكَ زُيِّنَ لِكثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قتلُ أوْلادَهِمْ شُرَكائِهُمْ بضم الزأي ، ورفع اللام من (قتلُ)، ونصب الدال (أولادَهم)، (شركائِهم) خفضا بالياء. قال أبو منصور: أما قراءة ابن عامر فهي متروكة؛ لأنها لا تجوز إلا والمعنى على قراءته: زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ شركائهم أولادَهم.

(١) الأزهري، معاني القراءات ، ص:٣٣٥
(٢) المرجع السابق،ص:٥٥٣
(٣)الأزهري، معاني القراءات،ص:٣٠٨،وانظر:تهذيب اللغة، باب اللفيف من حرف الضاد،ج:١٢،ص:٦٨
(٤) المرجع السابق،ص:٤٦٨ -٤٦٩
(٥) المرجع السابق،ص:٤١٥
(٦) المرجع السابق،ص:١٨٥

قال أبو منصور: وهذا عند الفصحاء رديٌّ جدًا، ولا يجوز عندي القراءة بها."[1]

وبهذا يتضح أن موقف أبي منصور الأزهري من القراءات لم يكن محايداً بل انحاز أحيانا إلى مدرسة النحاة الذين خطأوا بعض القراءات، وهذ لا يعني أن الأزهري لم يدافع عن قراءات تعرضت للطعن من بعض العلماء ،لكنه موقف الأزهري كما خطّه هو، فقد خدم القرآن في تراثه، وكان جريئا في كلمته التي يراها صواباً، وكلٌّ يؤخذ من قوله ويُرَد عليه تحت مظلة العلم، فقد صوب العلماء ما خطأه النحاة وردوا أقوالهم ،ومن هؤلاء الأزهري نفسه فقد شكل دفاعه عن القراءات مادة الفصل الأول من هذه الدراسة. ومن الإنصاف أن يقال بأن مثل هذا التناقض بين التنظير والتطبيق قد وقع فيه علماء سابقون، فشيخ النحاة سيبويه نص على أن القراءة سنة، قائلاً:" إلا أنّ القراءة لا تخالفُ؛ لأنّ القراءة السُّنّة."[2]إلا أنه وصف قراءة حفص وحمزة والكسائي بنصب(سواء) من قوله تعالى: (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ)،[الجاثية/٢١] بقوله:" واعلم أن ما كان في النكرة رفعا غير صفة فإنه رفعٌ في المعرفة. من ذلك قوله جل وعز: " أَمْ حَسِبَ الذين اجترحوا السّيّئاتِ أن تجعلهُم كالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلوا الصَّالِحاتِ سَواءٌ مَحياهُم ومَماتُهُم ".وتقول: مررت بعبد الله خيرٌ منه أبوه. فكذلك هذا وما أشبهه. ومن أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي له ان ينصبه في المعرفة فيقول: مررتُ بعبد الله خيراً منه أبوه. وهي لغة رديئة. وليست بمنزلة العمل نحو ضارب وملازم، وما ضارعه نحو حَسن الوجه.[3]

ويقول الفراء بأن القراءة لا تجوز إلا إذا صح سماعُها:" فلو خفض قارئ الأعمال فقال (أعْمالُهُمْ كرَمادٍ) كانَ جائزًا ولم أسمعه في القراءة."[4]، لكن الفراء ناقض ذلك بتلحين المسموع المتواتر من القراءة قائلاً:" وأما قوله (وعَبُدَ الطاغوتِ) فإن تكن فِيهِ لغة مثل حَذِر وحَذُر وَعَجُلَ فهو وجه، وإلا فإنّه أراد- والله أعلم- قول الشاعر :

أَبَنِي لُبَيْنَى إنّ أمَّكُمُ ... أمَةٌ وإن أباكم عَبُد [5]

وهذا فِي الشعر يَجوز لضرورة القوافي، فأمّا فِي القراءة فلا."[1]

---

[1] الأزهري، معاني القراءات،ص:٣٠٨،ص:١٧٠-١٧١

[2] سيبويه ، الكتاب،ج:١،ص:١٤٨

[3] المرجع السابق،ج:٢'ص:٣٤،وانظر:أحمد الأنصاري، "سيبويه في الميزان"، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ،الجزء الرابع والثلاثون، شوال ١٣٩٤هـ - نوفمبر ١٩٩٤م،ص:١٠٥

[4] الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن،ج:٢،ص:٧٣

[5] البيت من الكامل وهو لأوس بن حجر، الديوان، تح: الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت. ط:(٢)، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ص:٢١.

وذهب المبرد إلى تخطئة القراءة بإضافة (ثلث مائةٍ) إلى(سنين)، فقال:" وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال: (ثلث مائةِ سنينَ) وهذا خطأ في الكلام غير جائز وإنما يحوز مثله في الشعر للضرورة وجوازه في الشعر ضرورة أن نحمله على المعنى؛ لأنه في المعنى جماعة وقد جاز في الشعر أن تفرد ،وأنت تريد الجماعة إذا كان في الكلام دليل على الجمع."[٢]

ويقول الزجاج:" والقراءَة سنة لا تُخالف، إذا كان في كل المصحف الحرف على صورة لم تجز القراءَة بغيره."[٣] لكنه خالف ما سبق من قوله أن القراءة سنة بتلحين قراءة حمزة، فقال:" وقرأ حمزَةُ: (وَلا يَحِيقُ المَكرُ السَّيِّئْ) - على الوقف، وهذا عند النحويين الحذاق لحْنٌ، ولا يجوز، وإنما يجوز مثله في الشعر في الاضطرار."[٤]،ويقول الزجاج في موضع آخر:" وأما ما يروى عن أبي عمرو بن العلاء في قراءته إلى بَارِئكم. فإنما هو أن يختلس الكسر اختلاساً، ولا يَجْزِم بَارِئِكم، وهذا أعني جزم (بارئكم) إنما رواه عن أبي عمرو من لا يضبط النحو كضبط سيبويه والخليل، ورواه سيبويه باختلاس الكسر، كأنه تقلّلَ صَوْته عند الكسرة ."[٥]

ويقول النحاس عاداً القراءة اتباعا ، ومصرحاً بأن القراءة ـ بعد تواترها ـ لا تُحمَلُ على المقاييس:" كيْلا تأسَوْا عَلى ما فاتكمْ وَلا تفرَحُوا بما آتاكمْ وَاللهُ لا يُحِبُّ كلَّ مُختالٍ فخُورٍ (٢٣) الذِينَ يَبْخلونَ وَيَأمُرُونَ النَّاسَ بالبُخلِ وَمَنْ يَتَوَلَّ فإنَّ اللهَ هُوَ الغَنِيُّ الحَمِيدُ (٢٤)[سورة الحديد] ،لِكيْلا تأسَوْا عَلى ما فاتكمْ أي من أمر الدنيا إذ أعلمكم الله جلّ وعزّ أنه مفروغ منه مكتوب. وَلا تفرَحُوا بما آتاكمْ وهو الفرح الذي يؤدي إلى المعصية، وقرأ أبو عمرو: (ولا تفرحوا بما آتاكم)[وهو اختيار أبي عبيد، واحتجّ أنه لو أتاكم لكان الأول أفاتكم. قال أبو جعفر: وهذا الاحتجاج مردود عليه من العلماء وأهل النظر لأن كتاب الله عزّ وجلّ لا يحمل على المقاييس، وإنما يحمل بما تؤديه الجماعة فإذا جاء رجل فقاس بعد أن يكون متبعا، وإنما تؤخذ القراءة كما قلنا أو كما قال نافع بن أبي نعيم: ما قرأت حرفا حتّى يجتمع عليه رجلان من الأئمة أو أكثر. فقد صارت قراءة نافع عن ثلاثة أو أكثر ولا نعلم أحدا قرأ بهذا الذي اختاره أبو عبيد إلا أبا عمرو."[٦]

لكن النحاس خرج عما قرره بأن القراءة اتباع فخطأ بعض القراءات المتواترة، ويُذكر على سبيل التمثيل تخطئته لقراءة عبدالله بن عامر بتسكين الهاء وصلاً من قوله تعالى: (أولئِكَ

---

[١] الفراء، أبو زكريا (المتوفى: ٢٠٧هـ)، معاني القرآن،ج:١،ص:٣١٥

[٢] المبرد، محمد بن يزيد(ت:٢٨٥)،المقتضب،ج:٢،ص:١٦٧

[٣] الزجاج ، أبو إسحاق (المتوفى: ٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه،ج:١،ص:٢٩٠

[٤] الزجاج (ت: ٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط:١، ١٤٠٨ه ـ١٩٨٨م ، ج:٤،ص:٢٧٥ ـ٢٧٦

[٥]المرجع السابق، ج:١،ص:١٣٦

[٦] النَّحَّاس، أبو جعفر(ت: ٣٣٨هـ)، إعراب القرآن،ج:٤،ص:٣٦٥ ـ ٣٦٦

الذِينَ هَدَى اللهُ فَبِهُدَاهُمُ اقتَدِهْ قلْ لا أسْألكمْ عَليْهِ أجْرًا إنْ هُوَ إلا ذِكرَى لِلعَالمِينَ).[الأنعام / ٩٠]، يقول النحاس:" فَبِهُداهُمُ اقتَدِهْ فيه قولان: أحدهما أن المعنى اصبر كما صبروا، والآخر أنه صحّ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يحبّ أن يتّبع أهل الكتاب فيما لم ينه عنه ولم ينسخ وقرأ عبد الله بن عامر فَبِهُداهُمُ اقتَدِهْ قلْ لا أسْئلكمْ عَليْهِ أجْرا، وهذا لحن لأن الهاء لبيان الحركة في الوقف وليست بهاء إضمار ولا بعدها واو ولا ياء أيضا ولا يجوز فَبِهُداهُمُ اقتَدِهْ قلْ لا أسْئلكمْ عَليْهِ أجْرا ومن اجتنب اللحن واتبع السواد قرأ فَبِهُداهُمُ اقتَدِهْ قلْ لا أسْئلكمْ فوقف ولم يصل لأنه إن وصل بالهاء لحن وإن حذفها خالف السواد."(١)

وخلاصة القول إن موقف الأزهري من القراءات كان مزيجا من الدفاع والنقد مما قاده للوقوع في التناقض في الحكم على بعض القراءات، وهذا لا يقلل من شأن الأزهري فكل من علماء الأمة له ما له وعليه ما عليه، وما عزَّ شيء كما عزَّ الكمال على طالبه ،ويبقى الأزهري أحد بناة تراث الأمة بلا شك، لكن مكانته لا تمنع من متابعة أقواله وأحكامه على القراءات، سائلا الله جلَّ جلاله أن يرحمه ويرحم علماء الأمة جزاء بما قدموا من العلم، والمعرفة.

---

(١) النّحَّاس، إعراب القرآن،،ج:٢،ص:٨١ ـ ٨٢

المبحث الثاني: التناقض العملي

أولاً: حذف نون الرفع من الأفعال المضارعة

اختلف القراء السبعة رحمهم الله في إسقاط نون الرفع وإثباتها من قوله تعالى:(وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشۡرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيۡـٔٗاۗ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًاۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ).[الأنعام/٨٠]، وقوله: (قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ).[الزمر/٦٤]، يقول ابن مجاهد: "فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة والكسائي:(أتحآجونّي)، و(تأمرونّي) مشدَّدتين النون، وقرأ نافع وابن عامر: (أتحآجونِي)، و(تأمرونِي) مخففتين."[١]

رد القراءة:

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى الطعن في قراءة نافع وابن عامر بنون واحدة في: (أتحاجونّي)،و(تأمرونّي) ،وعدوه لحنا وخطأ، لأنه بعيد عن القياس ولا يكون إلا في الشعر اضطرارا، وشاذا، يقول الزجاج:" ورأيت مذهب المازني، وغيره رد هذه القراءة [أتحآجونّي]."[٢] ويقول أبو عبيدة معمر بن المثنى:"كان يقول :"إنها إذا أضِيفت لم تكن إلا بنونين ؛لأنها في موضع رفع."[٣].واستقبح مكي بن أبي طالب حذف النون فقال:" وحذف هذه النون في العربية قبيح مكروه، إنما يجوز في الشعر؛ لضرورة الوزن، والقرآن لا يحمل على ذلك، إذ لا ضرورة تلجئ إليه، وقد لحَّن بعض النحويين من قرأ به، لأن النون الثانية وقاية للفعل ألا تتصل به الياء، فيكسر آخره فيغير، فإذا حذفتها اتصلت الياء بالنون، التي هي علامة الرفع ....والاختيار تشديد النون لأنه الأصل، ولأن الحذف يوجب التغيير في الفعل، ولأن عليه أكثر القراء.[٤]

وخطأ ابن عطية القراءة بحذف النون فقال:" ولا يجوز حذف النون الأولى وهو لحن لأنها علامة رفع الفعل."[٥]

---

[١] ابن مجاهد، السبعة في القراءات،ص:٢٦٠،وانظر مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات،ج١،ص:٤٣٦،وج:٢،ص:٢٤٠، ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر ،ج:٢،ص: ٢٥٩،و٣٦٣

[٢] الزجاج، معاني القرآن ،ج:١ ،ص:٢١٦

[٣] أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن،ج:١ص:٣٥٢

[٤] مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ،ج:١،ص:٤٣٧

[٥] ابن عطية الأندلسي(٥٤٦ه)،المحرر الوجيز في تفسير آيات الكتاب العزيز، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ،لبنان،ط:١، ١٤٢٢ه-٢٠٠١م،ج:٤،ص:٥٤٠

العلة في ردِّ القراءة:

ترجع العلة في رد القراءة بواو واحدة إلى جهتين:

١.ضعف حذف النون للتخفيف، فهو لا يكون إلا في الشعر ضرورة.

٢.حذف إحدى النونين لحن ولا تجوز القراءة به ،لأن النون ههنا علامة الإعراب ولا يجوز حذفها لكي لا يلتبس الفعل بالمضارع المنصب، والثانية نون الوقاية التي تقي الفعل من الكسر وكسر نون الإعراب خطأ ولا يجوز.

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على القراءة بحذف النون، ووجهها لكنه فاضل بين القراءتين بعد أن وجه القراءة بحذف النون، فقال:" قرأ نافع وابن عامر: (أتحآجونِي)، مخففة النون، وشدَّدها الباقون. قال أبو منصور:" من قرأ: (أتحآجونّي) بتشديد النون فالأصل: أتحاجونَنِي بنونين، أدغِمت إحداهما في الأخرى، وشدِّدَت، ومن خفف النون فإنَّه يحذف إحدى النونين استثقالا للجمع بينهما...وهما لغتان، وأجودهما تشديد النون."[١] ونص على القراءة بنون واحدة: (تأمرونّي) من قوله تعالى: (قل أفغيرَ الله تأمرونّي أعبد أيها الجاهلون).[الزمر/٦٤]، فقال:" وقرأ نافع وابن عامر:(تأمرونِي أعبُد) بتخفيف النون وفتح الياء،....ومن خفف فإنَّه يحذف إحدى الـ نونين استثقالا للجمع بينهما .ومن جمع بين النونين فعلى حق الكلام."[٢]

وليس بخاف أن المفاضلة فيها ترجيح لقراءة على الأخرى وهو ما يعني انتصار إحداهما على الثانية وهذا غير جائز، يقول النحاس ردًّا على الفراء عند تفضيله قراءة على أخرى:" وهذا ما ينكر على الفراء أن يقال للقراءات التي قد روتها الجماعة عن الجماعة: هذه أجود من هذه لأنها إذا روتها الجماعة عن الجماعة قيل: هكذا أنزل لأنهم لا يجتمعون على ضلالة فكيف تكون إحداهما أجود من الأخرى؟."[٣]

ويقول أبو حيان الأندلسي:" وَلا وَجْهَ لِتَرْجِيحِ إِحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى، لِأَنَّ كلا مِنْهُمَا مُتَوَاتِرٌ، فَهُمَا فِي الصِّحَّةِ عَلَى حَدٍّ سَوَاءٍ."[٤]

ولرد الطعن في القراءة لا بد من حملها على وجه عربي صحيح؛ فقد تلقاها العلماء بالقبول، وخرجوا حذف النون على تخريجين:

---

[١] الأزهري ،معاني القراءات،ص:١٥٩

[٢] المرجع السابق،ص:٤٢٣-٤٢٤

[٣] النَّحَّاس، أبو جعفر(المتوفى: ٣٣٨هـ)، إعراب القرآن،ج:٤،ص:١٣٦

[٤] الأندلسي، أبو حيان (المتوفى: ٧٤٥هـ)، البحر المحيط في التفسير،ج:١،ص:٣٥٧

الأول: أن حذف النون جاء لتخفيف اللفظ، يقول سيبويه: " وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، ذلك قولك: لتفعلنَّ ذاك ولتذهبنَّ، لأنّه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استثقالا. وتقول: هل تفعلنَّ ذاك، تحذف نون الرفع لأنّك ضاعفت النون، وهم يستثقلون التضعيف، فحذفوها إذ كانت تحذف، وهم في ذا الموضع أشد استثقالاً للنونات، وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا. بلغنا أن بعض القراء قرأ أتحاجوني وكان يقرأ فبم تبشّرون، وهي قراءة أهل المدينة؛ وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف. وقال عمرو بن معد يكرب: تراه كالثَّغام يعلُّ مِسْكاً ... يَسوءُ الفالِياتِ إذا فَلَيْنيَ(1)

يريد: فلينني."(2)

ويقول ابن خالويه:" والحجة لمن خفف: أنه لما اجتمعت نونان تنوب إحداهما عن لفظ الأخرى خفف الكلمة بإسقاط إحداهما كراهية لاجتماعهما كما قال الشاعر:

رأته كالثغام يعلّ مسكا ... يسوء الفاليات إذا فليني

أراد: فلينني فحذف إحدى النونين ومثله: (فَبِمَ تُبَشِّرُونَ) [الحجر/٥٤] بنون واحدة."(3)

الثاني: أن حذف النون لغة لبعض قبائل العرب، يقول أبو حيان الأندلسسي رادّاً تضعيف مكي بن أبي طالب للقراءة بحذف النون:" وَقَوْلُ مَكِّيٍّ لَيْسَ بِالْمُرْتَضَى، وَقِيلَ: التَّخْفِيفُ لُغَةُ لِغَطَفَانَ."(4)

ويقول السمين الحلبي:" وتجاسر بعضهم فقال: «هذه القراءة أعني تخفيف النون لحنٌ» وهذان القولان مردودان عليهما لتواتر ذلك، وقد قدَّمْتُ الدليل على صحته لغة، وأيضاً فإن الثقاتِ نقلوا أنها لغة ثابتة للعرب وهم غطفان فلا معنى لإنكارها."(5)

والذي يراه الباحث أن القراءة بحذف النون من (تحاجوني)، و(تأمروني)، صحيحة لغة ،متواترة لا يصح ردها، وحذف النون فيهما" جائز فصيح، ولا يلتفت إلى قَوْلِ مَنْ مَنَعَ من ذلك إلاّ في ضرورة أو قليل من الكلام."(6)

---

(1) البيت من الوافر وهو لعمرو بن معد يكرب، والشاهد فيه حذ النون من (فلينني) للتخفيف. انظر الشاهد: الديوان، جمع وتنسيق: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية،١٤٠٥ ه - ١٩٨٥م،ص:١٨٠ ابن خالويه ، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، الحجة في القراءات السبع،ج:١،ص:١٤٣

(2) سيبويه ، الكتاب،ج:٣،ص:٥١٩ - ٥٢٠

(3) ابن خالويه، أبو عبد الله ، الحجة في القراءات السبع،ج:١،ص:١٤٣،وانظر هذا التخريج: الفارسيّ، أبو علي ، الحجة للقراء السبعة،ج:٣،ص:٣٣٣، ابن زنجلة (المتوفى: حوالي ٤٠٣هـ)، حجة القراءات،ص:٢٥٨، الواحدي، أبو الحسن(المتوفى: ٤٦٨هـ)، التَّفْسِيرُ البَسِيْط، أصل تحقيقه في رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ،ج:٨،ص:٢٥١،

(4) الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط في التفسير،ج:٤،ص:١٧٤

(5) السمين الحلبي ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:٥،ص:١٩

(6) ابن عادل،عمر بن علي(المتوفى : ٧٧٥ ه)، اللباب في علوم الكتاب،ج:٨،ص:٢٥٤

ثانيا: علامة إعراب المثنى في قوله تعالى: (إن هذان)

قال تعالى: (**قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى**)[٦٣]

اختلف القراء في قراءة هذه الآية من قوله تعالى: (إنَّ هذانِ لساحران)، يقول ان مجاهد:" قرأ نافع، وابن عامر، وحمزة والكسائي:(إنّ) مشددة النون (هذان) بألف خفيفة النون. وقرأ ابن كثير:(إنْ) (هذانِّ) بتشديد نون (هذانّ)، وتخفيف نون (إنْ)،مثل حمزة. وروى حفص عن عاصم: (إنْ) ساكنة النون، وهي قراءة ابن كثير، و(هذان) خفيفة. وقرأ أبو عمرو وحده: (إنّ) مشددة النون (هذين) بالياء".[1]،ومحور الحديث يدور حول قبول الأزهري ودفاعه عن قراءة قرأ نافع، وابن عامر، وحمزة والكسائي(إنَّ هذانِ لساحران)، فقد تعرضت للتخطئة من بعض العلماء بدعوى مخالفة القياس؛ لأن (هذان) مثنى والمثنى إذا نُصب فعلامة نصبه الياء، ولما جاءت القراءة موافقة للقياس بنصب (هذين) بالياء، لم تسلم من الطعن بحجة مخالفة الرسم القرآني، والأزهري واحد من العلماء الذين ردوا قراءة أبي عمرو بنصب (هذين بالياء)، والقراءتان متواترتان.

رد القراءة :

ذهب بعض القراء إلى أن قراءة: (إنَّ هذان لساحران) لحن؛ لمخالفتها المشهور من كلام العرب من أن المثنى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، واحتجوا بأحاديث منسوبة للصحابة على ذلك، يقول الفراء:" وقد اختلف فيه القراء فقال بعضهم هو لحن، ولكننا نمضي عليه لئلا نخالف الكتاب.حدثنا أبو العباس، قال :حدثنا محمد قال:حدثنا الفراء، قال: حدثني أبو معاوية الضرير، عن عاصم بن عروة بن الزبير عن أبيه، عن عائشة. أنها سئلت عن قوله في النساء:(لكن الراسخون في العلم منهم ... والمقيمين الصلوة، وعن قوله في المائدة:(إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون)[المائدة/١٦٢]، وعن قوله: (إن هذان لساحران)[طه/٦٣]، فقالت: يا بن أخي هذا كان خطأ من الكاتب."[2] و يقول الزجاج :" وهذا الحرف من كتاب الله مشكل على أهل اللغة، وقد كثر اختلافهم في تفسيره ".[3]

---

(1) ابن مجاهد، السبعة في القراءات ،ص:(٤١٩) ، وانظر مكي بن أبي طالب القيسي ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ،ج(٢)،ص(٩٩)، الداني ،جامع البيان في القراءات السبع المشهورة ،ص(٢٦٣) ، النشر في القراءات العشر ،ج(٢)،ص(٣٢١)، البنا ،إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج(٢)،ص(٢٤٨-٢٤٩)

(2) الفراء، معاني القرآن، ج(٢)،ص(١٨٣)،وانظر :القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن، ج(٤)،ص(٩٠)

(3) الزجاج، معاني القرآن و إعرابه. ج(٣)،ص(٣٦١)

يقول ابن زنجلة:" وهذا الحرف في كتاب الله مشكل على أهل اللغة، وقد كثر اختلافهم في تفسيره "[١]

ويقول ابن تيميه: "فإن هذا مما أشكل على كثير من الناس؛ فإن الذي في مصاحف المسلمين:(إنَّ هذان) بالألف وبهذا قرأ جماهير القراء ".[٢]

السبب في رد القراءة:

ترجع الحجة في رد قراءة :(إنَّ هذان لساحران) إلى جهتين:

١. مخالفة المشهور من كلام العرب من رفع المثنى بالألف، ونصبه وجره بالياء.

٢.نسبة الخطأ إلى الكاتب مما جاء في بعض الأحاديث المنسوبة إلى عائشة رضي الله عنها، وبعض الصحابة

دفاع أبي منصور الأزهري عن القراءة، وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على قراءة: (إنَّ هذان لساحران)، يقول أبو منصور الأزهري: "وأما قراءة العامة: (إنَّ هذان لساحران)،ففي صحته في العربية وجوه كلها حجة، منها أن الأخفش الكبير وغيره من قدماء النحويين قالوا: هي لغة لكنانة، يجعلون الف الاثنين في الرفع والخفض على لفظ واحد، كقولك: أتاني الزيدان، ومررت بالزيدان، وقد أنشد الفراء بيتا للمتلمس. حجة لهذه اللغة:

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى   مساغا لناباه الشجاع لصمما[٣]

وقال أبو عبيد: ويروى للكسائي يقول :هي لغة بلحارث بن كعب، وأنشد:

تزود منا بين أذناه ضربة   دعته إلى هابي التراب عقيم[٤]

وقال بعض النحويين في قوله :(إنَّ هذان لساحران): هاهنا هاء مضمرة، المعنى:إنه هذان لساحران.

وقال آخرون: (إنَّ) بمعنى: نعم هذان لساحران، وقال ابن قيس الرقيات :

---

[١] ابن زنجلة ، أبو زرعة، حجة القراءات، ج(١)،ص(٤٥٤)

[٢] ابن تيمية، مجموع الفتاوى ،ج(١٥)ص(٢٥٤)

[٣] البيت من الطويل وهو للمتلمس في ديوانه ص٣٦،انظر،ديوان المتلمس، عني بتحقيقه: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية،١٩٣٠ ه - ١٩٧٠م،ص:٣٦، الفراء، معاني القرآن،١٨٤/٢، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٤ ،أطرق: نكس رأسه وسكت عن الكلام. الشجاع: الحية العظيمة. المساغ: المكان السهل، وهو اسم مكان في "ساغ" إذا دخل ونفذ. صمم: عض. الشاهد: قوله: "الناباه" . والأصل أن يقال: "لنابيه". وهذا حجة لمن يلزم المثنى الألف في كل حالاته الإعرابية.

[٤] البيت من الطويل، وهو لهوبرة الحارثي، والشاهد فيه قوله(بين أذناه) حيث ألزم المثنى الألف وكان حقه أن يجر بالياء ،انظر البيت في: الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، أبو زكريا، كتاب فيه لغات القرآن، ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع، عام النشر: ١٤٣٥هـ، ص:٩٥، الواحدي، أبو الحسن (المتوفى: ٤٦٨هـ)، التَّفْسِيرُ البَسِيْط،ج:١٤،ص:٤٣٩، الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، حقق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق،ج:١،ص:

ويقلن شيب علا ك وقد كبرت فقلت: إنه

وقال أبو اسحق الزجاج أجود ما سمعت في هذا: أنَّ (إنَّ) وقعت موقع نعم، وأن اللام وقعت موقعها، والمعنى: نعم هذان لهما ساحران، قال: والذي يلي هذا في الجودة مذهب بني كنانة في ترك ألف التثنية على هيئة واحدة "[١]

إنَّ دفاع أبي منصور الأزهري عن صحة القراءة (إنَّ هذان لساحران) يعتمد على ثبوت القراءة وبيان وجوه صحتها ، بل ذكر عدة وجوه في العربية عدها الأزهري كلها حجة تدل على صحة القراءة ، وسلامتها لغويا فهي مروية عن جمع من القراء بالتواتر، ولها أوجه عدة في العربية تثبت صحتها، وموافقتها للعربية، أجملها أبو منصور الأزهري على النحو الآتي:

٣.إن إلزام المثنى الألف بالرفع والنصب والخفض لغة مروية عن بعض قبائل العرب." فالأخفش الكبير وغيره من قدماء النحويين قالوا: هي لغة لكنانة "[٢]

ويقول الأزهري أيضا: "وقال أبو عبيد: ويروى للكسائي: هي لغة للحارث بن كعب."[٣]، وقد قال بهذا التوجيه غير واحد من أهل العلم، يقول الفراء: "فقراءتنا بتشديد(إنَّ)، وبالألف على جهتين: أحدهما على لغة بني الحارث بن كعب: يجعلون الاثنين في رفعهما، ونصبهما، وخفضهما بالألف، و أنشدني رجل من الأسد عنهم يريد بني الحارث :

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساغا لناباه الشجاع لصمما[٤]

وقال الطبري: "وقال بعض نحويي أهل الكوفة: ذلك على وجهين: أحدهما: على لغة بني الحارث بن كعب ومن جاورهم، يجعلون الاثنين في رفعهما، ونصبهما، وخفضهما بالألف، وقد أنشدني رجل من الأسد عن بعض بني الحارث بن كعب:

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساغا لناباه الشجاع لصمما

قال: وحكي عنه أيضا: هذا خط يدا أخي أعرفه، قال: وذلك، وإن كان قليلا أقيس."[٥]

وقال الزجاج: "وأما الاحتجاج في أن هذان بتشديد(إنَّ)، ورفع(هذان)، فحكى أبو عبيدة عن أبي الخطاب، وهو رأس من رؤساء الرواة: إنها لغة لكنانة ،يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد، يقولون: أتاني الزيدان، ومررت بالزيدان، هؤلاء ينشدون:

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساغا لناباه الشجاع لصمما

وهؤلاء أيضا يقولون: ضربته بين أذناه، ومن يشتري مني الخفان، وكذلك روى أهل

---

[٢] الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات، ص٢٩٥وانظر :تهذيب اللغة،ج:١٥،ص:٤٠٦

[٣] نفسه،ص٢٩٥

[٤] الفراء، معاني القرآن،١٨٤/٢

[٥] الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن.١٨/

الكوفة أنها لغة الحرث بن كعب."[1]

وقال ابن خالويه:" فالحجة لمن شدد النون في(إنَّ)، وأتى بألف في(هذان):أنه احتج بخبر الضحاك عن ابن عباس: أن الله تعالى أنزل القرآن بلغة كل حي من أحياء العرب. وهذه اللفظة بلغة بلحارث بن كعب خاصة؛ لا أنهم يجعلون التثنية بالألف في كل وجه، ولا يقلبونها لنصب ولا خفض، فقال شاعرهم:

إن أباها وأبا أباها قد   بلغا في المجد غايتاها".[2]

قال بعض النحويين في قوله:(إنَّ هذان لساحران):ها هنا هاء مضمرة، المعنى: إنه هذان لساحران.[3] وقد نسب الزجاج هذا القول إلى النحويين القدماء، فقال: "قال بعض النحويين القدماء :ههنا هاء مضمرة ،المعنى: إنه هذان لساحران."[4]

لم يسلم هذا التخريج من الطعن، فقد تكلم فيه النحاة، وعدوه ضعيفا لدخول اللام على الخبر، وغير جائز إلا في اضطرار الشعر، يقول ابن الأنباري: "وقيل: إن الهاء مضمرة مع(إنَّ)كما تقول: إنه زيد ذاهب، وفيه ضعف، لأن هذا إنما يجيء في اضطرار الشعر، كقول الشاعر:

إنَّ مَن لامَ في بني بنت حسّا ... ن ألُمهْ وأَعْصِه في الخُطوبِ [5]

ويقول العكبري:"والثاني أن فيها ضمير الشأن محذوف، وما بعدها مبتدأ وخبر أيضا، وكلا الوجهين ضعيف من أجل اللام التي في الخبر، وإنما يجيء مثل ذلك في ضرورة الشعر."[6]

ويقول ابن هشام:" وقيل اسم إن ضمير الشأن، وهذا أيضا فيه ضعف؛ لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف، والمسموع من حذفه شاذ إلا في باب أنَّ المفتوحة إذا خففت، فاستسهلوه

---

[1] الزجاج ،معاني القرآن وإعرابه،٣٦٢/٣

[2] ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم،ص٢٤٢،وانظر: النحاس ،إعراب القرآن،٤٥/٣-٤٦،أبو زرعة ،حجة القراءات، ص٤٥٤،الزمخشري، الكشاف،٩٢/٤،الرازي، مفاتح الغيب،٧٥/٢٢،ابن هشام، شرح شذور الذهب،ص٧٥، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،٩٠/١٤، والبيت من الرجز والشاهد فيه إلزام المثنى الألف في[غايتاها] وحقها النصب بالياء، والبيت مختلف في نسبته فينسب إلى أبي النجم العجلي (الفضل بن قدامة) كما ينسب إلى رؤية بن العجاج، انظر: مجموع أشعار العرب - وهو مشتمل على ديوان رؤبة- اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البرنوسيّ، دار ابن قتيبة ، الكويت، ديوان رؤبة،ص:١٦٨،ديوان أبي النجم العجلي (الفضل بن قدامة)،تح: محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،١٤٢٧ه - ٢٠٠٦م، ص:٤٥٠ ٢٢٧،

[3] الأزهري، معاني القراءات، ص ٢٩٥

[4] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه،٣٦٢/٣،وانظر:العكبري،التبيان في إعراب القرآن ،ط بيت الأفكار الدولية ،ص٢٥٨

[5] ابن الأنباري، أبو البركات، البيان في غريب القرآن، تحقيق: دكتور طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٤٠٠ه-١٩٨٠م،١٤٦/٢. و البيت للأعشى وهو من الخفيف والشاهد فيه: إضمار المنصوب مع إن، انظر: ديوان الأعشى، شرح وتعليق: محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز،ص:٣

[6] العكبري ،عبدالله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، ص٢٥٢

لوروده في كلام بني على التخفيف."[١]

ضعف ابن الأنباري، والعكبري هذا التوجيه؛ لدخول اللام على الخبر، ولأنه لا يجوز عندهما إلا في ضرورة الشعر، وابن هشام يضعفه لأن الغرض تقوية الكلام وعندئذ لا يجوز حذف الضمير، وأن ضمير الشأن لا يجوز إضماره إلا في باب أنَّ المخففة المفتوحة.

إلا أن بعض النحاة قد خالفهم في ذلك ،يقول سيبويه: "وروى الخليل أن ناسا يقولون:(إنَّ بك زيد مأخوذ)، فقال: هذا على قوله: إنه بك زيد مأخوذ، وشبهه بما يجوز في الشعر، نحو قوله: وهو ابن صريم اليشكري :

ويوما توافينا بوجه مقسم — كأنْ ظبية تعطو إلى وارق السَّلم

وقال الآخر :

ووجه مشرق النحر — كأنْ ثدياه حُقان

لأنه لا يحسن هنا إلا الإضمار. وزعم الخليل أن هذا يشبه قول من قال، وهو الفرزدق:

فلو كنت ظبيا عرفت قرابتي — ولكنْ زنجيٌّ عظيم المشافر

والنصب أكثر في كلام العرب ،كأنه قال: ولكنَّ زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي، ولكنه أضمر هذا كما يضمر ما بني على الابتداء."[٢]

يقول الزجاج:" والذي عندي - والله أعلم - وكنت عرضته على عالمينا: محمد بن يزيد، وإسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي، فقبلاه وذكرا أنه أجود ما سمعاه في هذا، وهو أنَّ" إنَّ " قد وقعت موقع "نعم" وأن اللام وقعت موقعها وأن المعنى" نعم هذان لهما ساحران"[٣]. وهذا القول من الزجاج رد على اعتراض النحاة من دخول اللام على الخبر، فإن اللام قد دخلت على مبتدأ محذوف.

ويقول ابن هشام:" وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفا كقوله- صلى

---

[١] ابن هشام، عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، طبعة(١) ،١٣٨٤ه-١٩٦٤م،٣٧/١

[٢] سيبويه، الكتاب ،تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ،ط(٣)،١٤٠٨ه-١٩٨٨م ٢، ١٤٣/

[٣] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه،ج٣،ص:٣٦٢

الله عليه وسلم:إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون، والأصل:إنه أي الشأن كما قال:

إنَّ من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وَظباءً"[١]

ويقول أيضا عند توجيهه لهذه القراءة في شذور الذهب:" الثالث: أن الأصل أنه هذان لهما ساحران؛ فالهاء ضمير الشأن، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة في موضع رفع على أنها خبر (إنَّ) ثم حذف المبتدأ وهو كثير، وحذف ضمير الشأن كما حذف من قوله-صلى الله عليه وسلم-:(إنَّ من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون) ومن قول بعض العرب: (إنَّ بك زيد مأخوذ)."[٢] وقول ابن هشام هذا يصح اعتباره ردا على اعتراضه السابق، فهو يستشهد بالحديث النبوي وبشاهد من كلام العرب يوافق القراءة القرآنية، بناء على ما سبق فإنه لا مانع من حمل القراءة على هذا التوجيه، فإن من شروط صحة القراءة موافقة القراءة للعربية ولو بوجه ضعيف.

أنَّ (إنَّ) جاءت في الآية بمعنى نعم، يقول الأزهري:" وقال آخرون: (إنَّ) بمعنى :نعم هذان لساحران ، وقال ابن قيس الرقيات :

ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنه

وقال أبو اسحق الزجاج أجود ما سمعت في هذا: أنَّ (إنَّ) وقعت موقع نعم، وأن اللام وقعت موقعها، والمعنى: نعم هذان لهما ساحران، قال: والذي يلي هذا في الجودة مذهب بني كنانة في ترك ألف التثنية على هيئة واحدة "[٣]

من الوجوه التي تحمل عليها القراءة أن تكون(إنَّ) بمعنى نعم، وعلى ذلك تكون غير عاملة وهذان مبتدأ مرفوع، وساحران خبر لمبتدأ محذوف تقديره لهما ساحران والجملة الاسمية من المبتدأ المحذوف وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وهو مسبوق بهذا التوجيه ،فقد قال عدد من النحاة بأن إنَّ ترد بمعنى نعم أو أجل، واختار الزجاج حمل القراءة عليه، يقول سيبويه:" وأما قول العرب في الجواب إنّه، فهو بمنزلة أجل، وإذا أوصلت قلت:(إنَّ يا فتى)،وهي التي بمعنى أجل"[٤]

ويقول النحاس:" كما حكى الكسائي عن عاصم قال العرب: تأتي بإنَّ بمعنى نعم، وحكى سيبويه أنَّ إنَّ يأتي بمعنى أجل. وإلى هذا القول كان محمد بن يزيد واسماعيل بن اسحق يذهبان،

---

[١] ابن هشام، عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار الفكر، دمشق طبعة(١)، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م ، ٤٦/١

[٢] ابن هشام،عبدالله بن يوسف ،شرح شذور الذهب تحقيق: الدكتور محمد محي الدين عبد الحميد ،دار الطلائع،القاهرة،ص٧٨

[٣] أبو منصور الأزهري ،معاني القراءات، ص(١٩٥)

[٤] سيبويه، الكتاب ،تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ،ط(٣)،١٤٠٨هـ-١٩٨٨م ،١٥١/٣

قال أبو جعفر: ورأيت أبا إسحق وأبا الحسن علي بن سليمان يذهبان إليه. وحدثنا علي بن سليمان......عن علي ين أبي طالب رضي الله عنه قال: لا أحصي كم سمعت رسول الله –صلى الله عليه وسلم-على منبره يقول: (إنَّ الحمد لله نحمده و نستعينه، ثم نسمعه يقول أنا أفصح قريش كلها وأفصحها بعدي أبان بن سعيد بن العاص. قال أبو محمد: قال عمير: إعرابه عند أهل العربية في النحو إن الحمد لله بالنصب إلا أن العرب تجعل إنَّ بمعنى نعم، كأنه أراد نعم الحمد لله، وذلك أن خطباء الجاهلية كانت تفتتح في خطبتها بنعم."[١]

ويقول ابن خالويه:"وقال أبو العباس المبرد: أولى الأمور بإنَّ المشددة أن تكون ها هنا بمعنى(نعم)."[٢]

ويقول الزجاج:" والذي عندي والله أعلم-وكنت قد عرضته على عالمينا محمد بن يزيد وعلى إسماعيل بن إسحاق بن حماد زيد القاضي فقبلاه وذكرا أنه أجود ما سمعاه في هذا، وهو أنَّ قد وقعت موقع نعم، وأن اللام وقعت موقعها، وأن المعنى هذان لهما ساحران."[٣]

وقد وردت شواهد عديدة على ورود إنَّ بمعنى نعم عند النحاة، منها:

قول عبيدالله بن قيس الرقيات:

بكر العواذل في الصبو ح يلمنني و ألومُهنَّه

ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنَّه[٤]

ومنها :

قالوا غدرت فقلت:إنَّ وربما نال العلا وشفى الغليل الغادر[٥]

ومنها:

ما أنشده ثعلب[٦]:

---

[١] النحاس، أبو جعفر ، الكتاب ،تحقيق :دكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب ،مكتبة النهضة، ،ط (٢)،١٤٠٥ه-١٩٨٥م ،٤٤/٣

[٢] ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق :عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ،ط (٣)، ١٣٩٩ه-١٩٧٩م،ص:٢٤٣

[٣] الزجاج،معاني القرآن وإعرابه ،تحقيق: دكتور عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط:(١)،١٤٠٨ه-١٩٨٨م،٣٦٣/٣

[٤] عبد الله بن قيس الرقيات، الديوان، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، دار بيروت، بيروت ١٣٧٨هـ-١٩٥٨م، وانظر:سيبويه،الكتاب:١٥١/٣،الزجاج،معاني القرآن ٣:/٣٦٣.

[٥] انظر: النحاس، إعراب القرآن، ٤٤/٣، وابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب، ٣/و١٣٠.ولا يعرف له قائل.

لَيتَ شِعْرِي هَلْ للمُحِبّ شِفَاء   مِنْ جَوَى حُبِّهِنَّ إنَّ اللقاءُ[1]

إلا أن هذا القول لم يسلم أيضا من الاعتراض، يقول الفارسي:" فإن حملت إنَّ على أنه بمعنى نعم بقي الكلام: هذان لساحران، فتحصل لام الابتداء داخلة على خبر المبتدأ، وهذا قد قال النحويون فيه: إنه يجوز في الشعر على الضرورة، فإن قلت أقدر الابتداء محذوفا، فإنَّ هذا لا يتجه لأمرين: أحدهما: أن الذي حمله النحويون على الضرورة لا يمتنع من أن يستمر هذا التأويل فيه، ولم يحملوه مع ذلك عليه. والآخر أن التأكيد باللام لا يليق به الحذف، ألا ترة أن الأوجه في الرتبة أن يتم الكلام، ولا يحذف ثم يؤكد، فأما أن يحذف ثم يؤكد ،فليس بلائق في التقدير."[2]

إلا أن هناك من العرب من يدخل اللام على الخبر -وإن كان ذلك، قليلا في كلامهم-،يقول ابن الأنباري:" وهو قليل في كلامهم."[3]

ويقول ابن خالويه:"فإن قيل: إنَّ اللام لا تدخل على خبر المبتدأ، لا يقال: زيد لقائم، فقل: من العرب من يفعل ذلك تأكيدا للخبر، وأنشد شاهدا لذلك:

خالي لأنت ومن جريرٌ خاله   ينل العلاء ويكرم الأخوالا".[4]

ونقل عن المبرد احتجاجه لدخول اللام على الخبر بقوله:" فقيل له إن اللام لا تدخل على خبرها إذا كانت بمعنى نعم ،فقال :إنما دخلت اللام على اللفظ لا على المعنى."[5]

فيما سبق يقف الأزهري في صف النحاة الذين دافعوا عن القراءة بالألف من (هذان) مع تشديد نون (إن) في قوله تعالى: قالوا إنْ هَذانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ المُثْلى)[٦٣] مدافعاً عنها من معيار لغوي بينما يقف الأزهري إلى صف النحاة الذين خطأوا قراءة ابن كثير بتشديد النون ،والياء من هذين ولإيضاح الأمر يورد

---

(٦) أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار أبو العباس ثعلب، الشيباني مولاهم النحوي اللغوي: إمام الكوفيين في النحو واللغة والثقة والديانة، انظر ترجمته: الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله (المتوفى: ٦٢٦هـ).تح: إحسان عباس ، ط: (١)، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م،ج:٢،ص:٥٣٦

(١) النحاس، إعراب القرآن، ٤٤/٣

(٢) أبو علي الفارسي،الحجة للقراء السبعة،٢٣٠/٥-٢٣١

(٣) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن : ١٤٥/٢.

(٤) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع : ٢٤٣.

(٥) نفسه.ص:٢٤٣

الباحث أقوال النحاة الذين طعنوا في القراءة مع ردود العلماء عليهم مع مناقشة قول الأزهري في القراءتين. فهل كان موقفه منسجما؟ ،وهل كان المعيار هو اللغة في الحكم على القراءتين؟

يقول الأزهري:" أما قراءة أبي عمرو (إنَّ هَذين) وهي اللغة العالية التي يتكلم بها جَماهِير العرب إلا أنها مخالفة لِلمصحف، وكان أبو عمرو يذهب في مُخَالفته المصحَفَ إلى قول عائشة وعثمان: إنه من غلط الكاتب فيه، وفي حروف أخر."[١]

إنَّ موقف أبي منصور الأزهري من القراءة بنصب (هذين) من قوله تعالى:(إنَّ هذان لساحران) تمثل بردها لمخالفتها خط المصحف، إذن فمعيار الأزهري لقبول القراءة أو ردّها هنا هو: موافقتها للرسم وخط المصحف ،وهذا تعدد في المعايير التي يحكم بها الأزهري على القراءة، وقد أدى ذلك إلى الاضطراب في الحكم على قراءتين من القراءات السبعة الواردة في حرف واحد من كتاب الله ،فقراءة نافع، وابن عامر، وحمزة والكسائي،:(إنّ) مشددة النون (هذان) بألف خفيفة النون، هي اللغة الأقل شيوعا وقد تعرضت لمطاعن من قبل بعض النحويين، ولكن الأزهري قبلها ودافع عنها لغويا، بينما رد الأزهري قراءة أبي عمرو : (إنّ) مشددة النون (هذين) بالياء، مع قوله بأنها:" وهي اللغة العالية التي يتكلم بها جَماهِير العرب."[٢]، واللغة قبل أن تكون مكتوبة لا شك منطوقة، والتعامل مع المنطوق على أنه الممثل الأوفى للغة أسلم، فكيف إذا كان المنطوق متواترا، ومحاطا بهالة من الرعاية والقداسة؟ ولرد المأخذ على القراءة لا بد من حملها على وجه صحيح، وهو أن القراءة بنصب هذين جاءت على الأصل من نصب اسم إن بالياء، ومن المعلوم ان القرآن يُتلقى مشافهة من قارئ إلى قارئ آخر فإذا صحت القراءة سنداً فلا يقبل الاعتراض عليها؛ لأن شرط موافقة الرسم تابع لشرط صحة سند القراءة ، والرسم في المصحف تأتّى بالتوافق والتواضع من قبل العلماء وقد دخل عليه تغييرات مثل النقط والشكل، **يقول أبو عبيدة**:" قال أبو عمرو وعيسى ويونس «إنّ هذين لساحران» فى اللفظ وكتِبَ «هذان» كما يزيدون وينقصون في الكتاب واللفظ صواب "[٣]

ويقول ابن الجزري:" فَإِنَّ التَّوَاتُرَ إِذَا ثَبَتَ لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الرُّكْنَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ مِنَ الرَّسْمِ وَغَيْرِهِ إِذْ مَا ثَبَتَ مِنْ أَحْرُفِ الْخِلَافِ مُتَوَاتِرًا عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَجَبَ قَبُولُهُ وَقُطِعَ بِكَوْنِهِ قُرْآنًا، سَوَاءٌ وَافَقَ الرَّسْمَ أَمْ خَالَفَهُ ."[٤]

---

[١] الأزهري أبو منصور، معاني القراءات، ص:٢٩٥
[٢] الأزهري أبو منصور، معاني القراءات، ص:٢٩٥
[٣] أبو عبيدة ،معمر بن المثنى ،مجاز القرآن،ج:٢،ص:٢٠
[٤] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ،ج(٢)،ص(٣٢١).

ويقول البنا ـ بعد أن ذكر استشكال قراءة أبي عمرو من حيث مخالفتها لخط المصحف ـ:" ولا يرد بهذا على أبي عمرو، وكم جاء في الرسم مما هو خارج عن القياس مع صحة القراءة به وتواترها، وحيث ثبت تواتر القراءة فلا يلتفت لطعن الطاعن فيها."(١)

والقراءة بنصب (هذين) لم يقرأ بها أبو عمرو إلا وقد تلقاها عن سلف له بسند صحيح وموافقتها للغة، **يقول الدكتور أحمد مكي الأنصاري** بعد أن أورد الطعن في قراءة أبي عمرو:" وكأن أبا عمرو قد اخترعها اختراعا دون ـن يكون لها سند قويٌ من الرواية الموثوق بها كل الثقة، وأبو عمرو هو من هو، عدلاً وضبطاً، واتباع أثر، وهو يعلم على اليقين أنَّ القراءة سنة متبعة، وما كان له أن يخالف ذلك في قليل أو كثير."(٢)

أما رد قراءة أبي عمرو احتجاجاً بإجماع القراء على القراءة إن (هذان)، بالألف فهو مردود بأن قراءة (هذين) ليست قراءة أبي عمرو وحده، بل قرأ بها:" عَائِشَةَ وَالْحَسَنُ وَالنَّخَعِيُّ وَالْجَحْدَرِيُّ وَالأَعْمَشُ وَابْنُ جُبَيْرٍ وَابْنُ عُبَيْدٍ وَأَبُو عَمْرٍو إِنَّ هَذَيْنِ بِتَشْدِيدِ نُونِ إِنَّ وَبِالْيَاءِ فِي هَذَيْنِ بَدَلَ الأَلِفِ."(٣)

ثالثا: الفعل بين البناء للمعلوم أو للمجهول:

اختلف القراء السبعة رحمهم الله في قراءة:(نُنجي)من قوله تعالى: (**فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ**)[الأنبياء/٨٨]، يقول ابن مجاهد: "قَرَأَ عَاصِم فِي رِوَايَة أبي بكر وَحده (نجى الْمُؤمنِينَ) بنُون وَاحِدَة مُشَدّدَة الْجِيم على مَا لم يسم فَاعله وَالْيَاء سَاكِنة. وروى حَفْص عَن عَاصِم(نجى الْمُؤمنِينَ) بنونين الأولى مَضْمُومَة وَالثَّانِيَة سَاكِنة وَالْجِيم خَفِيفَة وَكَذَلِكَ قَرَأَ حَمْزَة وَالْبَاقُونَ."(٤) وموطن الإشكال هو قراءة عاصم (ننجي) بنون واحدة وتشديد الجيم ببناء الفعل للمجهول ولا وجود لمرفوع بعده وحق الفعل المبني للمجهول أن يرفع نائبا عن الفاعل بعده.

ردُّ القراءة:

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى رد القراءة بنون واحدة وتشديد الجيم من قوله: (نُنجي)، وعَدُّوها لحنا، ولا وجه لها في القياس، يقول الفراء:" وقد قرأ عَاصِم- فيما أعلم- (نُجِّي) بنون واحدة ونصب (المؤمنين) كأنه احتمل اللحن ولا نعلم لَهَا جهة إلا تِلْكَ لأن ما لَمْ يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه."(٥)

---

(١) البناء، أحمد بن محمد ، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر،ص:٣٨٤ ـ٣٨٥
(٢) الأنصاري، أحمد مكي، الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين،ص:٦٢
(٣) الأندلسي، أبو حيان ، البحر المحيط في التفسير،ج:٦ ،ص:٢٣٨
(٤) ابن مجاهد، السبعة في القراءات ص:٤٣٠،وانظر:الداني،أبو عمرو، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، ت: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية،بيروت،ط:١ ،٢٠٠٥م ـ ١٤٢٦ه،ص:٦٢٩، ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٣٢٤
(٥) الفراء ، أبو زكريا ، معاني القرآن،ج:٢،ص:٢١٠

وذهب الطبري إلى أن القراءة بنون واحدة لحن، فقال:" وَالصَّوَابُ مِنَ القِرَاءَةِ الَّتِي لا أَسْتَجِيزُ غَيْرَهَا فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا مَا عَلَيْهِ قُرَّاءُ الأَمْصَارِ، مِنْ قِرَاءَتِهِ بِنُونَيْنِ، وَتَخْفِيفِ الجِيمِ، لإِجْمَاعِ الحُجَّةِ مِنَ القُرَّاءِ عَلَيْهَا، وَتَخْطِئَتِهَا خِلافَهُ."[1]، وقال الزجاج مخطئا قراءة عاصم:" فأمَّا ما روي عَنْ عَاصم بنون واحدة فلحْن لا وجه له، لأن ما لا يُسمَّى فاعِله لا يكون بغَير فاعل."[2].

ويقول مكي بن أبي طالب :" فهذه القراءة إذا قرئت بتشديد الجيم وضم النون وإسكان الياء غير متمكنة في العربية."[3]

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة عند القائلين برد قراءة عاصم (نُجِّي) إلى ثلاث حجج:

١. أن القراءة بنون واحدة وتشديد الجيم على بناء الفعل للمجهول لحن، لأنه لا نائب للفاعل بعدها.

٢. القراء خطأوا القراءة بنون واحدة.

٣. أن القراءة بنون واحدة غير متمكنة في العربية.

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الزهري على قراءة عاصم وابن عامر بنون واحدة، وتابع من سبقه من العلماء على تلحينها وأنه لا وجه لها، فقال:" وأما قراءة عاصم وابن عامر بنون واحدة فلا يعرف لها وجهة؛ لأن ما لم يسم فاعله إذا خلا باسمه رفعه.

وقال أبو إسحاق النحوي: من قال معناه: نُجِّيَ النجَاء المؤمنين، فهو خطأ بإجماع من النحويين كلهم، لا يجوز (ضُرِبَ زيدًا) تريد: ضُرِب الضربَ زَيدًا؛ لأنك إذا قلت: (ضُرِبَ زَيدٌ) فقد علم أن الذي ضَرَبهُ ضَرْبٌ فلا فائدة في إضماره وإقامته مقام الفاعل."[4]

---

(١) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج:١٦،ص:٣٨٧

(٢) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط:١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م ،ج:٣،ص:٤٠٣

(٣)القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع ،ج:٢،ص:١١٣

وهنا يرى الباحث أن الأزهري تناقض؛ لأنه أثبت القراءة عن عاصم وهو فصيح ولا يقرأ إلا بما سمع، وكان موافقا للعربية كما وصفه الأزهري في ردِّه قول من لحن قراءة عاصم، يقول الأزهري: " وليس بلحنٍ، وكان عاصم فصيحًا، وكان كثيرًا يقرأ الحرف على وجهين، ولا يقرأ إلا بما سمع، ووجهه في العربية صحيح."[١] إلا أن متابعة النحاة على تخطئة القراءة أوقعت الأزهري في التناقض في حكمه على قراءة عاصم، والصحيح الذي يراه الباحث أن ما قاله أبو إسحاق الزجاج من تخطئة جميع النحويين لقراءة عاصم غير دقيق ،فكيف تيسر له أن يجمع كل النحويين على تفرق أمصارهم ليعرف قولهم في هذا الحرف؟!! فقد وجه غير واحد من أهل العلم القراءة بهذا الوجه ،بل إن بعض الذين وجهوا القراءة بهذا التوجيه من العلماء الذين لحنوا القراءة، يقول الفراء:" وقد قرأ عَاصِم - فيما أعلم- (نُجِّي) بنون واحدة ونصب (المؤمنين) كأنه احتمل اللحن ولا نعلم لهَا جهة إلا تِلْكَ لأن ما لَمْ يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه، إلا أن يكون أضمر المصدر فِي نُجّي فنوى بهِ الرفع ونصب (المؤمنين) فيكون كقولك: ضُرِب الضربُ زيدًا، ثُمَّ تكنى عَن الضرب فتقول: ضُرِبَ زيدًا. وكذلك نُجِّيَ النجاءُ المؤمنين."[٢]

ويقول الطبري:" وَقرَأ ذَلِكَ عَاصِمٌ: (نُجِّي المُؤْمِنِينَ) بنُونٍ وَاحِدَةٍ، وَتثقِيلِ الجيم، وَتسْكِينِ اليَاء. فَإِنْ يَكنْ عَاصِمٌ وَجَّهَ قِرَاءَتهُ ذلِكَ إلى قوْلِ العَرَبِ: ضُرِبَ الضَّرْبُ زَيْدًا، فَكنَى عَن المَصْدَرِ الذِي هُوَ النَّجَاءُ، وَجَعَلَ الخَبَرَ أعْنِي خَبَرَ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلهُ المُؤْمِنِينَ، كأنهُ أرَادَ: وَكذلِكَ نُجِّيَ النَّجَاءُ المُؤْمِنِينَ، فكنَى عَن النَّجَاءِ، فَهُوَ وَجْهٌ."[٣]

ويحتج ابن خالويه لقراءة عاصم، فيقول:" و(لعاصم) في قراءته وجه في النحو: لأنه جعل (نجّي) فعل ما لم يسم فاعله، وأرسل الياء بغير حركة، لأن الحركة لا تدخل عليها في الرفع، وهي ساقطة في الجزم إذا دخلت في المضارع، وأضمر مكان المفعول الأول المصدر لدلالة الفعل عليه. ومنه قولهم: من كذب كان شرا له، يريدون: كان الكذب. فلما دلّ (كذب) عليه حذف، فكأنه قال: وكذلك نجّي النجاء المؤمنين. وأنشد شاهدا لذلك:

ولو وَلَدَت قفيرة جرْوَ كلبٍ... لسُبَّ بذلك الجرو الكلابَا."[٤]

---

(٤) الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات،ص:٣١٠،وانظر قول أبي إسحق الزجاج: معاني القرآن وإعرابه،:ج:٣،ص:٤٠٣

[١] المرجع السابق،ص:٢٠٠

[٢] الفراء ، أبو زكريا ، معاني القرآن،ج:٢،ص:٢١٠

[٣] الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج:١٦،ص:٣٨٧

[٤] ابن خالويه، أبو عبد الله ، الحجة في القراءات السبع،ج:١،ص:٢٥٠،والبيت من الوفر، و ينسب إلى جرير، والشاهد فيه ،انظر الشاهد: البغدادي، عبد القادر بن عمر (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م،ج:١،ص:٣٣٧، والشاهد فيه: نيابة غير المفعول به مع وجوده ف (بذلك) جار ومجرور وناب عن فاعل (سُبَّ) مع وجود الكلاب وهو مفعول به.

ويقول ابن الأنباري:" وأجازه آخرون على تقدير المصدر لدلالة الفعل عليه ،وإقامته مقام الفاعل، وتقديره: نُجِّيَ النجاءُ المؤمنين كقراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني (ليُجزي قوماً)على تقدير(ليُجزَى الجزاءُ قوما)."[١]

ويقول أبو حيان الأندلسي:" وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو بَكْرٍ نَجَّى بِنُونٍ مَضْمُومَةٍ وَجيم مُشَدَّدَةٍ وَيَاءٍ سَاكِنَةٍ، وَكَذَلِكَ هِيَ فِي مُصْحَفِ الْإِمَامِ وَمَصَاحِفِ الْأَمْصَارِ بِنُونٍ وَاحِدَةٍ، وَاخْتَارَهَا أَبُو عُبَيْدٍ لِمُوَافَقَةِ الْمَصَاحِفِ فَقَالَ الزَّجَّاجُ وَالْفَارِسِيُّ هِيَ لَحْنٌ. وَقِيلَ: هِيَ مُضَارِعٌ أُدْغِمَتِ النُّونُ فِي الْجيم وَرُدَّ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِدْغَامُ النُّونِ فِي الْجيم الَّتِي هِيَ فَاءُ الْفِعْلِ لِاجْتِمَاعِ الْمِثْلَيْنِ كَمَا حُذِفَتْ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ وَنَزَلَ الْمَلَائِكَةُ يُرِيدُ وَنُنْزِلُ الْمَلَائِكَةَ، وَعَلَى هَذَا أَخْرَجَهَا أَبُو الْفَتْحِ. وَقِيلَ: هِيَ فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ وَسُكِّنَتِ الْيَاءُ كَمَا سَكَّنَهَا مَنْ قرأ وذر وإما بَقِيَ مِنَ الرِّبَا وَالْمَقَامُ مَقَامُ الْفَاعِلِ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ أَيْ نَجَّى، هُوَ أَيِ النَّجَاءُ الْمُؤْمِنِينَ كَقِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ لِيَجْزِيَ قَوْماً أَيْ وَلِيَجْزِيَ هُوَ أَيِ الْجَزَاءَ، وَقَدْ أَجَازَ إِقَامَةَ غَيْرِ الْمَفْعُولِ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ ظَرْفِ مَكَانٍ أَوْ ظَرْفِ زَمَانٍ أَوْ مَجْرُورٍ الْأَخْفَشُ وَالْكُوفِيُّونَ وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَذَلِكَ مَعَ وُجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ وَجَاءَ السَّمَاعُ فِي إِقَامَةِ الْمَجْرُورِ مَعَ وُجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ."[٢]

واختار أبو عبيد[٣] قراءة عاصم خشية الوقوع في مخالفة الرسم ،يقول ابن قتيبة:" واعتلّ بعض النحويين لعاصم فقالوا: أضمر المصدر، كأنه قال: نجّي النجاء المؤمنين، كما تقول: ضرب الضرب زيدا، ثم تضمر الضّرب، فتقول: ضرب زيدا. وكان أبو عبيد يختار في هذا الحرف مذهب عاصم كراهية أن يخالف الكتاب."[٤] وهذا يعني أن اختيار قراءة عاصم جاء موافقا للرسم وهذا أدعى لقبولها، إلا أن الأزهري يدفعها مع موافقة الرسم وهو بذلك يخالف قوله في موطن آخر، فقد رد قراءة أخرى لأنها خالفت الرسم مع أنها لغة فصيحة قائلاً:" أما قراءة أبي عمرو (إنَّ هَذين) وهي اللغة العالية التي يتكلم بها جَماهِير العرب إلا أنها مخالفة لِلمصحف، وكان أبو عمرو يذهب في مُخَالفته المصحَفَ إلى قول عائشة وعثمان: إنه من غلط

---

(١)ابن الأنباري، أبو البركات،والبيان في غريب إعراب القرآن،ج:٢،ص:١٦٣

(٢) الأندلسي ، أبو حيان ، البحر المحيط في التفسير ،ج:٦،ص:٣١١،وانظر قول الأخفش: ابن جني(المتوفى)،ج:١،ص:٣٩٧

(٣) أبو عبيد: هو القاسم بن سلام الأزدي، أبو عبيد البغدادي الأديب الفقيه اللغوي، ولد سنة ١٥٤ هـ، وتوفي بمكة سنة ٢٢٤ هـ. انظر: الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (المتوفى: ٦٢٦هـ) معجم الأدباء(إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م،ج:٥،ص:٢١٩٨

(٤) الدينوري ،ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن،ج:١،ص:٥٥،وانظر:القيسي، مكي بن أبي طالب (المتوفى: ٤٣٧هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع،ج:٢،ص:١١٣

الكاتب فيه، وفي حروف أخر."[١]وقال في موطن آخر:" قال أبو منصور: ما روي عن عمر فهو شاذ، وهو خلاف المصحف."[٢]،ويقول في تهذيب اللغة، مدافعا عن القراءات:" وَهَذِه الأحْرُفُ السبعة الَّتِي مَعْنَاهَا اللغاتُ غيرُ خَارِجَةٍ من الَّذِي كُتِبَ فِي مصاحِفِ المُسلمين الَّتِي اجْتمع عَلَيْهَا السلفُ المرضيُّون وَالخلف المتبعون فمن قرَأ بحرفٍ لا يُخَالِفُ المصحفَ بزِيادةٍ أو نُقصانٍ أو تقْدِيم مؤخَّرٍ أو تأخيرِ مُقَدَّم وَقد قرَأ بِهِ إمامٌ من أئِمَّة القُرَّاءِ المُشْتهرين فِي الأمْصَارِ فقد قرَأ بحرْفٍ من الحُرُوف السَّبْعَة الَّتِي نزل القُرْآن بهَا، وَمن قرأ بحرفٍ شاذ يُخَالِفُ المصحفَ، وخالفَ بذلك جمهورَ القرَأةِ المعروفين، فَهُوَ غيرُ مصيبٍ. وَهَذا مذهبُ أهلِ العِلم الَّذين هم القُدْوَة، ومذهبُ الراسخِين فِي عِلم القُرْآن قدِيما وحديثا..... وَلا يجوز عِنْدِي غيرُ مَا قالوا، وَالله يوفقنا للاتباع وتجنُّبِ الابْتداع، إنَّه خير مُوَفق وخيرُ مُعين." [٣]

لكن يتضح أن الأزهري قد أخذ على قراءة عاصم ،والقراءة لم تروَ عن عاصم فقط بل هي قراءة عبدالله بن عامر، يقول ابن الجزري:" قرَأ ابْنُ عَامِرٍ وَأبُو بَكْرٍ بنُونٍ وَاحِدَةٍ وَتشْدِيدِ الجِيم."[٤]وابن عامر كما قال فيه العلماء:" كان عبد الله بن عامر إمامًا عالمًا ثقة فيما أتاه حافظا لما رواه متقنا لما وعاه عارفا فهما قيما فيما جاء به صادقا فيما نقله من أفاضل المسلمين وخيار التابعين و أجلة الراوين لا يتهتم في دينه ولا يشك في يقينه ولا يرتاب في أمانته ولا يطعن عليه في روايته صحيح نقله فصيح قوله عاليا في قدره مصيبًا في أمره مشهورًا في علمه مرجوعًا إلى فهمه ولم يتعد فيما ذهب إليه الأثر ولم يقل قولا يخالف فيه الخبر."[٥]

ويرى زيد القرالة موجها لقراءة عاصم:" أن القراءة بنونين، ولكن وقع الإخفاء في النون الثانية، وربما كتبت الكلمة بناء على المسموع بالإخفاء، وعلى ذلك فإنه مضارع مبنيٌّ للمعلوم ؛لأن المخفي بزنته محقق فلا يختفي عمله، ويبقى في البناء المقطعي، وقد أشار غير واحد من العلماء إلى إخفاء النون ومنهم الزجاج والفارسي. ومعنى ذلك: أن التغير في بناء

---

(١) الأزهري ،أبو منصور، معاني القراءات، ص:٢٩٥
(٢) المرجع السابق،ص:٥٥٢
(٣) الأزهري ،أبو منصور، تهذيب اللغة، أبواب الحاء والراء،ج:٥،ص:١١١ ـ ١٢
(٤) ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٣٢٤،وانظر: الداني، أبو عمرو، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، ت: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية،بيروت،ط:١ ،٢٠٠٥م ـ ١٤٢٦ه،ص:٦٢٩
(٥) ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف . غاية النهاية في طبقات القراء،ج:١،ص:٤٢٥

الكلمة هو تغير في الأداء الصوتي، لا يرقى إلى حذف النون، بل جاءت على الإخفاء، والمخفي قائم في البناء المقطعي، وفي الوظيفة اللغوية."(١)

وما وجه به زيد القرالة توجيه أقرب لموافقة المقاييس النحوية ،وغير ممتنع في الأداء،وله سلف من العلماء يوافق ويقارب هذا التوجيه يقول الفارسي:" وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (وكذلك نجي المؤمنين) [الأنبياء/ ٨٨] بنون واحدة مشدّدة الجيم على ما لم يسمّ فاعله والياء ساكنة.

وروى حفص عن عاصم: ننجي المؤمنين بنونين خفيفة، الثانية منهما ساكنة، مثل حمزة، وكذلك قرأ الباقون عبيد عن أبى عمرو وعبيد عن هارون عن أبي عمرو: (نجّي) مدغمة كذلك قالا، وهو وهم لا يجوز فيه الإدغام، لأن الأولى متحرّكة، والثانية ساكنة، والنون لا تدغم في الجيم، وإنما خفيت لأنها ساكنة تخرج من الخياشيم، فحذفت من الكتاب وهي في اللفظ ثابتة، ومن قال: مدغم فهو غلط.

قال: قوله في ذلك أن عاصما ينبغي أن يكون قرأ ننجي بنونين وأخفى الثانية، لأن هذه النون تخفى مع حروف الفم وتبيينها لحن، فلما أخفى عاصم، ظنّ السامع أنه مدغم لأن النون تخفي مع حروف الفم، ولا تبين، فالتبس على السامع الإخفاء بالإدغام من حيث كان كلّ واحد من الإخفاء والإدغام غير مبيّن، ويبين ذلك إسكانه الياء من (نجّي) لأن الفعل إذا كان مبنيّا للمفعول به وكان ماضيا لم يسكن آخره، وإسكان آخر الماضي إنما كان يكون في قول من قال في رض: رضا، وليس هذا منه، فإسكان الياء يدلّ على أنه قرأ ننجي كما روى حفص عنه. ومما يمنع أن يظنّ ذلك له نصب قوله المؤمنين من ننجي المؤمنين ولو كان على ما لم يسمّ فاعله لوجب أن يرتفع، فأما قول من قال: إنه يسند الفعل إلى المصدر ويضمره لأن الفعل دلّ عليه، فذلك مما يجوز في ضرورة الشعر، والبيت الذي أنشد:

وَلَو ولدت قَفِيرَةُ جرو كلبٍ ... لَسُبَّ بذلك الجروِ الكلابا

لا يكون حجّة في هذه القراءة، وإنما وجهها ما ذكرنا، لأن الراوي حسب الإخفاء إدغاما، ألا ترى أن الفعل مبني للمفعول فينبغي أن يسند إليه كما يسند المبنيّ للفاعل، وإنما يسند إلى هذه الأشياء من الظروف والجار والمجرور إذا لم يذكر المفعول به، فأمّا إذا ذكر المفعول به لم يسند إلى غيره، لأن الفعل له فهو أولى به.

---

(١) انظر: ملامح نظرية المقاطع الصوتية في التفكير العربي القديم، زيد القرالة، بحث مقبول للنشرفي مجلة اللسانيات واللغة العربية،٢٠١٣مم

وبعد مناقشة قول الأزهري في دفع الأزهري يجد الباحث أنه لم يكن منسجماً ؛إذ القراءة مروية عن عاصم وعبدالله ابن عامر ،وتخطئة الأزهري لها تصادم قوله بسنية القراءة أنها من الحروف السبعة التي لا يجوز إنكارها لأن القراءة سنة. "[١]

والقراءة صحيحة بحملها على إخفاء النون، أو على إنابة المصدر مكان الفاعل بقول كثير من العلماء ولا يجوز الاعتراض عليها لأن القراءة:" سُنَّة مُتَّبَعَة وَأَيْضًا فابْنُ عَامِرٍ عَرَبِيٌّ صَرِيحٌ كانَ مَوْجُودًا قبْلَ أنْ يُوجَدَ اللحْنُ لِأنهُ قرَأ القرْآنَ عَلى عُثمَانَ بْن عَفانَ وَنصْرُ بْنُ عَاصِم أحَدُ العَرَبِ الأئِمَّةِ فِي النَّحْو، وَهُوَ مِمَّنْ أخذ عِلمَ النَّحْو عَنْ أبِي الأسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ مُسْتنبطِ عِلم النَّحْو وَالحَسَنُ البَصْرِيُّ مِنَ الفَصَاحَةِ بحَيْث يُسْتَشْهَدُ بكلامِهِ فكيْفَ يُظنُّ بهَؤُلاءِ أنَّهُمْ لحَنُوا؟."[٢]

رابعاً: قضية مفعولي حسب:

اختلف القراء السبعة – رحمهم الله- في قراءة : (يحْسِبَنَّ) من قوله تعالى: (وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْۚ إِنَّهُمۡ لَا يُعۡجِزُونَ)، [الأنفال/ ٥٩]، يقول ابن مجاهد:" قرَأ ابْن كثير وَنافِع وَأَبُو عَمْرو وَعَاصِم في رِوَايَة أبي بكر والكسائى {وَلا تحسبن} بالتَّاء وَكسر السِّين غير عَاصِم فَإِنَّهُ فتح السِّين وفى النُّور أيْضا ٥٧ بالتَّاء، وَقرَأ ابْن عَامر وَحَمْزَة {وَلا يَحسبن الذين كفرُوا} بالْيَاء وَفتح السِّين، وروى حَفْص عَن عَاصِم بالْيَاءِ هَهُنَا وفى النُّور بالتَّاء، وَقرَأ البَاقونَ غير حَمْزَة وَابْن عَامر في السورتين بالتَّاء، وَقرَأ حَمْزَة وَابْن عَامر بالْيَاء."[٣]

ردُّ القراءة:

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى رد قراءة ابْن عَامر وَحَمْزَة بالياء من قوله: (يحسبن) وعَدُّوها ضعيفة وشاذة ،يقول الفراء " وما أحبها لشذوذها."[٤]

ويقول الطبري:" وَهِيَ قِرَاءَة غَيْرُ حَمِيدَةٍ لِمَعْنَيَيْنِ: أَحَدُهُمَا خُرُوجُهُمَا مِنْ قِرَاءَةِ القرَّاء وَشُذوذهَا عَنْهَا، وَالآخَرُ بُعْدُهَا مِنْ فصِيح كلام العَرَبِ، وَذَلِكَ أنَّ يَحْسِبُ يَطلبُ فِي كلام العَرَبِ مَنصُوبًا وَخَبَرَهُ."[٥].

ويقول الزجاج حاكما بضعف القراءة بالياء غم ذكره لتوجيهها:" وقد قرأ بعض القراء، (ولا يحسَبَنَ الذين كفروا)، بالياء وَوَجهها ضعيف عند أهل العربية إلا أنها جائزة على أن يكون المعنى، ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا، لأنها في حرف ابن مسعود إنهم سبقوا، فإذا كانت كذلك فهو بمنزلة قولك: حسبت أن أقوم وحسبت أقومُ على حذف (أن) وتكون أقوم وقام تنوب

---

(١) أبو علي، الفارسيّ ، الحجة للقراء السبعة،ج:٥،ص:٢٥٩ ـ ٢٦٠

(٢) الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط،ج:٤،ص:١٣٩

(٣) ابن مجاهد، السبعة في القراءات ص:٣٠٧، وانظر: الداني، أبو عمرو، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، ت: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية،بيروت،ط:١ ،٢٠٠٥م ـ ١٤٢٦ه،ص:٥٣١، ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٢٧٧

(٤) الفراء، أبو زكريا ، معاني القرآن.ج:١،ص:٤١٦

(٥) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن،ج:١١،ص:٢٤١

عن الاسم والخبر كما أنك إذا قلت: ظننت لزَيْد خَيْر مِنك. فقد نابت الجملة عن اسم الظنّ وخبره."[١].

ويقول النحاس:" وقرأ حمزة. (وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا) فزعم جماعة من النحويين منهم أبو حاتم أن هذا لحن لا تحلّ القراء به ولا يسمع لمن عرف الإعراب أو عرّفه."[٢]

ويقول الزمخشري طاعناً في القراءة دون أن يذكر حجة لتضعيفه القراءة:" وليست هذه القراءة التي تفرد بها حمزة بنيرة."[٣]

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة عند المانعين من القراءة بالياء إلى القياس؛ فالفعل يحسب يتطلب مفعولين ولا يستوفيهما إذا قرئ في الآية بالياء.

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على قراءة ابن عامر وحفص وحمزة، وتبع النحاة على تضعيف القراءة إلا أن موقفه لم يخلُ من الاضطراب؛ لأنه ضعفها ثم ذكر توجيهها وما يسندها من قراءة ابن مسعود، فقال:" قرأ ابن عامر وحفص وحمزة (وَلا يَحْسَبَنَّ) بالياء ها هنا، وكذلك في النور، إلا حفصًا فإنه قرأ في النور بالتاء مثل أبي بكر. وقرأ الباقون (وَلا تَحْسَبَنَّ) بالتاء. قال أبو منصور: من قرأ (وَلا تَحْسَبَنَّ) بالتاء فهو خطاب للنبي صلى الله عليه، ويكون (تَحْسَبَنَّ) عاملا في (الذين) وفي (سبقوا) ،المعنى: ولا تحسبن من أفلت من هذه الواقعة قد سبق، ومعنى سبق: فاتَ الموتَ، كأنه قال: لا تحسبن الذين كفروا سابقين الموتَ، أي: فائتِين.

وأما مَنْ قرَأ: (وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا) بالياء فوجهه ضعيف عند أهل العربية، وهو مع ضعفه جائز على أن يكون المعنى ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا، وقد روي لابن مسعود أنه قرأ(وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا) بالياء، وهذه القراءة تؤيد هذه القراءة، والله أعلم."[٤]

---

(١)الزجاج (ت: ٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط:١، ١٤٠٨ه ـ١٩٨٨م ، ج:٢،ص:٤٢١

(٢) النحاس(ت:٣٣٨)،إعراب القرآن ،ج:٢،ص:١٩٢

(٣) الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،ج:٢،ص:٥٩٣

(٤) الأزهري، معاني القراءات،ص:٢٠١

يظهر مما سبق أن الأزهري رحمه الله يرى أن القراءة بالياء ضعيفة ثم يذكر توجيهها وبهذا يكون الأزهري قد اضطرب في حكمه على القراءة من جهتين:

الأولى: أن القراءة مروية عن عاصم، يقول ابن مجاهد:" وَقَرَأَ ابْن عَامر وَحَمْزَة {وَلا يَحسبن الَّذين كفرُوا} بالياء وَفتح السِّين، وروى حَفْص عَن عَاصِم بالياء هَهُنَا."[1] وهذا يخالف قوله رادًّا الطعن في قراءة عاصم:" وليس بلحنٍ، وكان عاصم فصيحًا، وكان كثيرًا يقرأ الحرف على وجهين، ولا يقرأ إلا بما سمع، ووجهه في العربية صحيح."[2]

الثانية: أنه ضعف القراءة ثم وجهها، فكيف تكون ضعيفة ولها وجه في العربية ورواتها ثلاثة من السبعة وهي مروية عاصم؟ وهل معنى الضعف فيها مخالفتها للقياس؟ أليس الأحرى أن يتسع القياس للنص اللغوي المتواتر بدلاً من الحكم بضعف النص القرآني؟ أما إذا كان ضعفها من جهة السند فهذا مردود بأن رواتها ثلاثة من السبعة. و إذا كان ضعفها من جهة القياس، فالقراءة مقبولة لموافقتها العربية بوجه واكتمال أركانها. والقراءة رغم تضعيف بعض العلماء لها إلا أنَّ غيرهم من العلماء تلقاها بالقبول ووجهها ،يقول الطبري موجهاً القراءة بالياء ـ وهذا ما يناقض تضعيفه للقراءة ـ :" وَلِلَّذِي قَرَأَ ذَلِكَ مِنَ القَرَأَة وَجْهَانِ فِي كلام العَرَبِ وَإِنْ كانا بَعِيدَيْنِ مِنْ فَصِيحِ كلامِهِمْ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ أُرِيدَ بِهِ: وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كفرُوا أَنْ سَبَقُوا، أَوْ أَنَّهُمْ سَبَقُوا، ثُمَّ حَذَفَ «أَنَّ» أَنَّهُمْ "، كمَا قالَ جَلَّ ثنَاؤُهُ: {وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكمُ البَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا} [الروم: ٢٤] بِمَعْنَى: أَنْ يُرِيَكمْ.."[3]

ووصف الطبري للتوجيهين بالبعد لا يحط من صحة القراءة؛ لأنها وافقت العربية بوجهين صحيحين، ولهما شاهد مذكور من القرآن فما يبقى من البعد إلا بعدهما عن القياس، والقراءة ثابتة فلا يُرَدُّ ثبوتها تماشياً مع الأقيسة.

ويقول الزجاج ـ مناقضا قوله في تضعيف القراءة ـ :" إلا أنَّها جائزة على أن يكون المعنى، ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا، لأنها في حرف ابن مسعود إنهم سبقوا، فإذا كانت كذلك فهو بمنزلة قولك: حسبت أن أقوم وحسبت أقومُ على حذف (أن) وتكون أقوم وقام تنوب عن الاسم والخبر كما أنك إذا قلت: ظننت لَزَيْد خَيْر مِنْكَ. فقد نابت الجملة عن اسم الظنِّ وخبرِه

(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات ص:٣٠٧، وانظر: الداني، أبو عمرو، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، ت: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية،بيروت،ط:١ ،٢٠٠٥م ـ ١٤٢٦ه،ص:٥٣١، ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٢٧٧

(٢) الأزهري، معاني القراءات،ص:٢٠٠

(٣) الطبري، محمد بن جرير ، جامع البيان في تأويل القرآن،ج:١١،ص:٢٤٢

وفيها وجه آخر: ولا يحسبَنَ قبيلُ المُؤْمِنينَ الذِينَ كفروا سَبَقوا."[1] وقول الزجاج هذا يجعل القراءة بالياء موافقة للمستعمل في كلام العرب.

ويقول الفارسي: "إما أن تجعل فاعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم، كأنه: ولا يحسبنّ النبي الذين كفروا، وهو قول أبي الحسن. ويجوز أن يكون أضمر المفعول الأول، التقدير: ولا يحسبنّ الذين كفروا نفسهم سبقوا، أو إيّاهم سبقوا.

ويجوز أيضا أن تقدره على حذف «أن» كأنه: ولا يحسبنّ الذين كفروا أن سبقوا؛ فحذفت أن كما حذفتها في تأويل سيبويه، في قوله: (أفغير الله تأمروني أعبد) [الزمر/ ٦٤]."[2]

ورد أبو حيان الأندلسي تلحين الزمخشري للقراءة بتوجيهها، فقال:" وَقرَأ ابْنُ عَامِرٍ وَحَمْزَةُ وَحَفْصٌ وَلا يَحْسَبَنَّ باليَاءِ أيْ وَلا يَحْسَبَنَّ الرَّسُولُ أوْ حَاسِبٌ أو المُؤْمِنُ أوْ فِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلى مَنْ خلفَهُمْ فَيَكونُ مَفعُولا يَحْسَبَنَّ الذِينَ كفرُوا سَبَقوا لقراءة بَاقِي السَّبْعَةِ بالتّاء خِطابًا لِلرَّسُولِ أوْ لِلسَّامِعِ وَجَوَّزُوا أنْ يَكونَ فِي قِرَاءَةِ اليَاءِ فاعِلُ لا يَحْسَبَنَّ ولا يَحْسَبَنَّ هُوَ الذِينَ كفرُوا وَخَرَجَ ذلِكَ عَلى حَذفِ المَفعُولِ الأوَّلِ لِدَلالةِ المَعْنى عَليْهِ تقدِيرُهُ أنفسَهُمْ سَبَقوا وَعَلى إضْمَارِ أنْ قبْلَ سَبَقوا فحُذِفت وَهِيَ مُرَادَةٌ فسدّت مَسَدَّ مَفعُوليْ يَحْسَبَنَّ وَيُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللهِ أنَّهُمْ سَبَقوا، وَقِيلَ التّقدِيرَ وَلا تحْسَبَنَّهُمُ الذِينَ كفرُوا فحَذفَ الضَّمِيرَ لِكوْنِهِ مَفهُومًا وَقدْ رَدَدْنا هَذا القوْلَ فِي أوَاخِرِ آلِ عِمْرَانَ، وَعَلى أنَّ الفاعِلَ هُوَ الذِينَ كفرُوا............ وَلمْ يَتفرَّدْ بهَا حَمْزَةُ كمَا ذكرَ بَلْ قرَأ بهَا ابْنُ عَامِرٍ وَهُوَ مِنَ العَرَبِ الذِينَ سَبَقوا اللّحْنَ وَقرَأ عَلِيّ وَعُثمَانُ وَحَفصٌ عَنْ عَاصِمِ وَأبُو جَعْفرٍ يَزِيدُ بْنُ القعْقاعِ وَأبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَابْنُ مُحَيْصِنٍ وَعِيسَى وَالأعْمَشُ، وَتقدَّمَ ذِكرُ توْجِيهِهَا عَلى غَيْرِ مَا نقلَ مِمَّا هُوَ جَيِّدٌ فِي العَرَبيَّةِ فلا التِفاتَ لِقوْلِهِ وَليْسَت بنَيِّرَةٍ"[3]

إذن فالقراءة ليست مروية عن حمزة فقط بل عن جمع من القراء، وصحيحة موافقة للعربية بأكثر من وجه ولا يصح وصفها بالضعف، وبما سبق يُدْفعُ القول ببعدها عن العربية وضعفها، ولو لم يكن للقراءة حجة إلا تواترها عن محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ أفصح العرب، وصحابته رضوان الله عليهم الذين عاشوا في عصر الاحتجاج للغة لكفى حجة وأغنى عن نقاش أقوال الطاعنين فيها .وما تضعيفها والطعن فيها إلا:" تحامل شديد"[4]

(١) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط:١، ١٤٠٨ه ـ١٩٨٨م ، ج:٢،ص:٤٢١

(٢) الفارسي، أبو علي ، الحجة للقراء السبعة،ج:٤،ص:١٥٥ ـ ١٥٦،وانظر:سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ). الكتاب،ج:٣،ص:١٠٠

(٣) لأندلسي .أبو حيان ، البحر المحيط،ج:٤،ص:٥٠٥ ـ ٥٠٦

(٤) النحاس، أبو جعفر ،إعراب القرآن ،ج:٢،ص:١٩٢

التناقض الصرفي والصوتي:

أولاً: التناقض في الحكم على قضية التقاء الساكنين

قال تعالى: (**قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ ۗ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ**)[يونس/٣٥]. وقال جل وعزّ:(**فَمَا ٱسْطَٰعُوٓا۟ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُوا۟ لَهُۥ نَقْبًا**)[الكهف/٩٧]. وقال جل وعزّ: (**مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ**) [يس/٤٩]. وقال جل وعزّ: (**وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ ٱلطُّورَ بِمِيثَٰقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا۟ فِى ٱلسَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا**) [النساء/١٥٤]

اختلف القراء السبعة رحمهم الله تعالى في قراءة الآيات السابقة في قوله تعالى:(يَهدِّي)، و(اسْطَاعُو)، يقول ابن مجاهد في سورة يونس:" قرَأ ابْن كثير وَابْن عَامر (أمن لا يَهَدَّى) مَفْتوحَة الْيَاء وَالْهَاء مُشَدّدَة الدَّال.

وَقرَأ نَافِع وَأَبُو عَمْرو {يهْدِّ ي} بإسْكان الْهَاء وَتشْديد الدَّال غير أن أَبَا عَمْرو كانَ يشم الْهَاء شَيْئا من الْفَتْح، وروى ورش عَن نَافِع { يَهَدَّى } بفتْح الْهَاء مثل ابْن كثير، وَقرَأ حَمْزَة والكسائي {يهْدِي} سَاكِنة الْهَاء خَفِيفَة الدَّال، وَقرَأ عَاصِم في رِوَايَة يحيى عَن أبى بكر عَن عَاصِم {يهِدِّ ي} مَكسُورَة الْيَاء وَالْهَاء مُشَدّدَة الدَّال، وروى حَفْص عَن عَاصِم والكسائي عَن أبى بكر عَن عَاصِم وحسين عَن أبى بكر عَنهُ {يَهِدِّي} بفتْح الْيَاء وَكسر الْهَاء."[(١)]

ويقول ابن مجاهد في سورة الكهف:" كلهم قرَأ (فَمَا اسْطَعوا) بتخْفِيف الطَّاء غير حَمْزَة فَإِنَّهُ قرَأ (فَمَا اسْطَّعوا) مُشَدّدَة الطَّاء يُرِيد فَمَا اسْتَطَاعُوا ثمَّ يدغم التَّاء في الطَّاء.[(٢)]

ويقول ابن مجاهد:" قرَأ ابْن كثير وَأَبُو عَمْرو {يخصمون} بفتْح الْيَاء وَالْخَاء غير أن أَبَا عَمْرو كانَ يختلس حَرَكَة الْخَاء قرِيبا من قول نَافِع، وَقرَأ عَاصِم والكسائي وَابْن عَامر {يخصمون} ...... وَقرَأ نَافِع {يخصمون} سَاكِنة الْخَاء مُشَدّدَة الصَّاد بفتْح الْيَاء، وَعَن ورش عَن نَافِع {يخصمون} بفتْح الْيَاء وَالْخَاء مُشَدّدَة الصَّاد،وَقرَأ حَمْزَة {يخصمون} سَاكِنة الْخَاء خَفِيفَة

---

(١)ابن مجاهد، السبعة في القراءات،ص:٣٢٧، وانظر: الداني، أبو عمرو، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ،ص:٣١٣

(٢)ابن مجاهد، السبعة في القراءات،ص:٤٠١، وانظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٢٨٣، الداني، أبو عمرو، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ،ص:٣٧٣

الصَّاد."[1] وموطن الإشكال يتمحور حول قراءة نافع({يهْدِّي)بإسكان الهاء وتشديد الدال وقراءة حمزة(اسْطّعوآ) بإسكان السين وتشديد الطاء، وقراءة (يَخْصِّمون) بإسكان الخاء وتشديد الصاد لما في هذه القراءات من الجمع بين الساكنين على غير حده الذي وضعه النحاة وساروا عليه.

ردُّ القراءة:

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى رد قراءة نافع بإِسْكان الهَاء وَتشْديد الدَّال من قوله:(يهْدِّي)، وعَدُّوها ضعيفة وغلطاً، ووصفت بأنها ممتنعة و شاذة ،**يقول الطبري** مفاضلا بين القراءات الواردة في (يهْدِّي)، و(يخصِّمون):" وأولى القراءة في ذلك بالصواب، قراءةُ من قرأ: (أَمْ مَنْ لا يَهَدِّي) بفتح الهاء وتشديد الدال، لما وصفنا من العلة لقارئ ذلك كذلك، وأن ذلك لا يدفع صحته ذو علم بكلام العرب، وفيهم المنكر غيره. وأحقُّ الكلام أن يقرأ بأفصح اللغات التي نزل بها كلامُ الله."[2] ويقول الزجاج:" قرأ بعضهم أَمَّنْ لا يَهْدْي بإِسْكان الهاء والدال. وهذه القراءة مَرْوِيَة إلا أن اللفظ بها ممتنع، فلست أدري كيف قرئ بها وهي شاذة. وقد حكى سيبويه أن مثلها قد يتكلم به."[3]

ويقول الزجاج منتقداً القراءة بتسكين الخاء وتشديد الصاد في: (يخصِّمون):" سكونُ الخاء والصاد مع تشديد الصادِ على جمع بين ساكنين، وهو أشد الأربعة وَأرْدَؤُهَا، وكان بعض من يروي قراءة أهل المدينة يذهب إلى أن هذا لم يُضْبَطْ عن أهل المدينة كما لم يضبط عن أبي عمْرٍو(إلى بارِئكم). وإنَّمَا زعم أن هذا تُخْتلسُ فيه الحركة اختلاساً وهي فتحة الخاء، والقول كما قال.[4]

ويقول ابن خالويه:" وروى قالون عن نافع (أمَّن لا يَهْدِّي) بإسكان الهاء وتشديد الدال ،وهو رديء؛ لأنه جمع بين ساكنين، وليس أحدهما حرف لين."[5]

ويقول مكي بن أبي طالب:" فأما ما روي عن قالون وأبي عمرو من إسكان الهاء فهو بعيد ضعيف لا يجوز إلا في شعر نادر ."[1]

---

(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص:٥٤١، وانظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٣٥٤، الداني، أبو عمرو، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ،ص:٤٦٧ - ٤٦٨

(٢) الطبري ، محمد بن جرير ، جامع البيان في تأويل القرآن ،ج:١٢ ، ص:١٨٠

(٣) الزجاج، معاني القرآن و إعرابه ،ج:٣،ص:١٩،وانظر: النَّحَّاس، أبو جعفر (المتوفى: ٣٣هـ)، إعراب القرآن،ج:٣،ص:٣٩٧ - ٣٨٠

(٤) الزجاج، أبو إسحق ، معاني القرآن و إعرابه ،ج:٤،ص:٢٨٩ - ٢٩٠،وانظر:ا بن جني (المتوفى: ٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب،ج:١،ص:٥٧، الجوهري، أبو نصر (المتوفى: ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، مادة خصم،ج:٥،ص:١٩١٣

(٥) ابن خالويه، ، إعراب القراءات السبع وعللها ابن خالويه ،ج:١،ص:٢٦٨

أما قراءة حمزة (اسْطّعوآ) بتشديد الطاء وسكون السين فقد وصمها بعض العلماء باللحن والخطأ والاستحالة يقول الزجاج:" فأمَّا من قرأ فما اسْطَاعوا - بإدغام السين في الطاء - فلاحِنٌ مخطئٌ. زعم ذلك النحويون، الخليل ويونُس وسيبويه، وجميع من قال بقولهم. وَحُجتُهُمْ فِي ذلك أن السين ساكنة فإذا أدغمت التاء صارت طاء ساكنة، ولا يجمع بين ساكنين."(٢)ويظهر من قول الزجاج السابق أنه تابع لغيره من النحاة الذين سبقوه في تخطئة القراءة وأن تلحينه لقراءة حمزة مستمَدٌ من " إنكار الخليل ويونس وسيبويه" (٣) ومعنى ذلك أن النحاة تعاقبوا منذ القدم على ردِّ هذه القراءة وتلقى كلٌ منهم عن سالفه الطعن فيها لمخالفتها أقيستهم و أوضاعهم النحوية التي أثمرتها العقلية النحوية العربية ،يقول النحاس:" حكى أبو عبيد أن حمزة كان يدغم التاء في الطاء ويشدد قال أبو جعفر: وهذا الذي حكاه أبو عبيد لا يقدر أحد أن ينطق به لأن السين ساكنة والطاء المدغمة ساكنة."(٤) ويقول الفارسي :" كلهم قرأ فما اسطاعوا [الكهف/ ٩٦] بتخفيف الطاء غير حمزة فإنه قرأ (فما استطاعوا) يريد: فما استطاعوا، ثم يدغم التاء في الطاء، قال: وهذا غير جائز لأنه قد جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المدغمة وهي ساكنة ."(٥)

---

(١)القيسي، مكي بن أبي طالب،الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها،ج:١،ص:١٧٧
(٢) الزجاج، أبو إسحاق ، معاني القرآن وإعرابه،ج:٣،ص:٣١٢
(٣) علي عبد الحفيظ خالد طعامنة،"مآخذ الزجاج اللغوية على بعض القراءات القرآنية المتواترة"، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ،جامعة آل البيت،المفرق،٢٠١٣م،ص:٩٧
(٤) النَّحَّاس، أبو جعفر، إعراب القرآن،ج٢،ص:٣٠٧
(٥) الفارسيّ، أبو علي ، الحجة للقراء السبعة،ج:٥،وص: ١٧٨،وانظر تلحين القراءة: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ص:٣٢٧، : أبو نصر، الجوهري (المتوفى: ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج:٥ ،ص:١٩٣٨.ابن عطية، الأندلسي (المتوفى: ٥٤٢هـ)،المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج٣: ،ص:٥٤٤.

السبب في رد القراءة:

تعود العلة عند المانعين من القراءة بإسكان الهاء وتشديد الدال في(يَهْدِّي)، وإسكان السين وتشديد الطاء في (اسْطّاعوا) إلى حجتين: الأولى: القياس؛ لأن في تسكين الهاء والسين مع تشديد الحرف بعدهما التقاءٌ للساكنين، و القياس يمنع من الجمع بين الساكنين على غير حده الذي حده البصريون، والثانية: نسبة الاستحالة للقراءة مع التقاء الساكنين في إحدى القراءتين.

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على قراءة حمزة (اسْطّاعوا) بإسكان السين وتشديد الطاء، وأورد قول الزجاج وَوَصَفَ القراءة بأن فيها التقاء للساكنين وهو ما يرفضه الأزهري، فقال:" قرأ حمزة وحده (فما اسْطّاعُوا) مشددة على معنى: استطاعوا، وفيه جمع بين ساكنين، وهما: السين والتاء المدغمة في الطاء.

قال أبو إسحاق: (فما اسْطاعوا) بغير تاء، أصلها: استطاعوا بالتاء، ولكن التاء والطاء من مخرج واحد، فحذفت التاء لاجتماعهما، وليَخِفَّ اللفظ. قال: ومن العرب من يقول: اسْتاعُوا. ولا يجوز القراءة بها - ومنهم من يقول: فما اسْطاعوا، بقطع الألف، المعنى: فما أطَاعُوا، فزادوا السين. قاله الخليل وسيبويه عِوَضًا من ذهاب حركة الواو؛ لأن الأصل في أطَاع: أطوَعَ. قال: فأمَّا مَنْ قرَأ(فمااسْطّاعوا) بإدغام التاء في الطاء فهو لاحِن مخطئ قاله الخليل ويونس وسيبويه وجميع من قال بقولهم، وحُجتهم في ذلك أن السين ساكنة فإذا أدغمت التاء صارت طاء ساكنة، ولا يجمع بين ساكنين. (١)

وقال في تهذيب اللغة:" وَكانَ حَمْزَة الزيّات يقرَأ (مِمَّا اسْطّاعوا) بإدغام الطّاء وَالجمع بَين ساكنين. وَقالَ أبُو إسْحَاق الزجّاج: من قرَأ بهَذِهِ القِرَاءَة فهُوَ لاحِنٌ مخطئ. زعم ذَلِك الخَلِيل و يُونُس وسيبويه، وَجَمِيع مَن يَقُول بقَوْلهمْ. وحجَّتهم فِي ذَلِك أن السِّين سَاكِنة، وَإذا أدغمت التّاء فِي الطّاء صَارَت طاء سَاكِنة، وَلا يجمع بَين ساكنين."(٢)

أما قراءة نافع (يَهْدِّي)، فقد كان الأزهري أكثر جرأة في ردِّها لالتقاء الساكنين ـ بعد أن نصَّ عليها ـ رغم أنه أورد حكاية سيبويه على أنه قد يُتكلمُ بمثل هذه اللغة و يُجمعُ بين الساكنين إلا أن الأزهري رد القراءة صراحة فقال:" قرأ نافع (يَهْدِّى) بفتح الياء وسكون الهاء، وتشديد الدال،.... قال أبو منصور: أما مَنْ قرَأ (أمَّنْ يَهْدِّى) بفتح الياء وسكون الهاء وتشديد الدال فإن القراءة وإن رويت فاللفظ بها ممتنع عند النحويين غير سائغة؛ لاجتماع الساكنين، والعرب لا تكاد تجمع بينهما، وقد حكى سيبويه أنها لغة، وأن مثلها قد يُتكلم به.... والذين جمعوا بين

---

(١) الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات،ص:٢٧٨،

(٢) الأزهري، أبو منصور، تهذيب اللغة، باب العين والنون،ج:٣،ص:٦٧

ساكنين الأصل عندهم أيضًا (يَهْتدي)، فأدغمت التاء في الدال، وتركت الهاء ساكنة كما كانت في الأصل، فاجتمع ساكنان."(١)، والذي يلفت النظر في قول الأزهري أن العلة في رد القراءتين السابقتين عنده واحدة، وهي التقاء الساكنين. وإثباته لروايتهما ووصفهما بأنهما ممتنعتين على اللفظ، يجعل كلامه غير منسجم؛ لأنه يورد حكاية سيبويه بأن الجمع بين الساكنين لغة ربما يتكلم بها، وهذا ربما يكون إشارة واضحة إلى أن هنالك صراعا بين النحوي الذي يرفض القراءة لجمعها بين الساكنين وعالم القراءات الذي يرى أن القراءة ثابتة مروية بالسند ولها ما يعضدها عند نحوي عظيم مثل سيبويه، وإذا ثبت أن الجمع بين الساكنين لغة فلا سبيل إلى دفع القراءة به، ومن الملاحظ على قول الأزهري السابق أنه ذكر توجيه القراءة، وهو: أن" الذين جمعوا بين ساكنين الأصل عندهم أيضًا (يَهْتدي)، فأدغمت التاء في الدال، وتركت الهاء ساكنة كما كانت في الأصل، فاجتمع ساكنان" لكن كلامه في قراءة نافع {يخصمون} سَاكِنة الخَاء مُشَدّدَة الصَّاد بِفتح اليَاء، كان واضح الاضطراب فبعد أن ردَّ سابقتيها (يَهْدِّى -) بفتح الياء وسكون الهاء، و(اسْطّاعوا) بإسكان السين وتشديد الطاء لالتقاء الساكنين ردَّها لذات العلة لكنه اضطرب بقوله إن التقاء الساكنين لغة لا تنكر مع وصفها بالشذوذ، يقول الأزهري:" وقرأ نافع (يَخْصِّمُونَ) ساكنة الخاء مشددة الصاد مفتوحة الياء.......... وأما من قرأ (يَخْصِّمون) بسكون الخاء وتشديد الصاد فهو شاذ؛ لأن فيه جمعًا بين ساكنين، وهو مع شذوذِهِ لغة لا تنكِرهَا."(٢)

فالأزهري ينهى عن إنكار القراءة بالجمع بين الساكنين بعد أن وصفها بالشذوذ وهذا اضطراب واضح لا يبرر فالحكم على القراءة بالشذوذ تضعيف لها ورد بَيِّنٌ للجمع بين الساكنين فيها؛ لخروجها عن مقاييس النحاة، وكان الأحرى أن يقبل القراءة على أنها صحيحة وأن العرب ينطقون بمثلها وإن كانت قليلة، ولرد مأخذ الأزهري وغيره من العلماء على القراءة بالجمع بين الساكنين لا بد من حملها على وجه صحيح، فقد وجهها غيرهم من العلماء بما يغني عن ردها ووصفها بالشذوذ، يقول الطبري:" وَاخْتلفَ القرَّاءُ فِي قِرَاءَةِ ذلِكَ. فقرَأتهُ عَامَّة قرَّاء أهْلِ المَدِينَةِ: «أمْ مَنْ لا يَهْدِّي» بتسْكِينِ الهَاء وَتشْدِيدِ الدَّال، فجَمَعُوا بَيْنَ سَاكِنيْن. وَكأنَّ الذِي دَعَاهُمْ إلى ذلِكَ أنهُمْ وَجَّهُوا أصْلَ الكلِمَةِ إلى أنهُ: أمْ مَنْ لا يَهْتدِي، وَوَجَدُوهُ فِي خَطّ المُصْحَفِ بغيْرِ مَا قرَّرُوا وَأنَّ التّاءَ حُذِفتْ لمَّا أدْغِمَتْ فِي الدَّال، فأقرُّوا الهَاءَ سَاكِنة عَلى أصْلِهَا الذِي كانتْ عَليْهِ، وَشَدَّدُوا الدَّالَ طلَبًا لإدْغَام التّاء فِيهَا، فاجْتمَعَ بذلِكَ سُكونُ الهَاء وَالدَّال. وَكذلِكَ فعَلوا فِي قوْلِهِ: {وَقلنا لهُمْ

---

(١) الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات:٢٢٣ ـ ٢٢٤،وانظر تهذيب اللغة، باب الهاء والدال،ج:٦،ص:٢٠١،فقد أورد قول الزجاج بشذوذ القراءة رغم روايتها.
(٢) الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات،ص:٤٠٢ ـ ٤٠٣،وانظر:ص:١٣٥

لا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ} [النساء: ١٥٤] وَفِي قَوْلِهِ: {يَخِصِّمُونَ} [يس: ٤٩]."[1] ويتضح من قول الطبري أن القراءة لها نظائر في القرآن أيضا.

ويقول أبو زرعة موجها القراءة:" قَرَأَ نَافِع (أمن لا يَهْدِّي) بِإِسْكَان الْهَاء وَتَشْدِيد الدَّال الأَصْل يَهْتَدِي فأدغمت التَّاء فِي الدَّال وَتركت الْهَاء سَاكِنة كَمَا كَانَت."[2]

وقال أبو حيان الأندلسي دافعا إنكار من أنكروا القراءة بتسكين العين في: (نِعْمَّا)[البقرة/٢٧١]؛لأن فيها جمعا بين الساكنين على غير الحد الذي وضعه البصريون "وَإِنْكَارُ هَؤُلَاءِ فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ أَئِمَّةَ القراءة لم يقرؤوا إِلَّا بِنَقْلٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَتَى تَطَرَّقَ إِلَيْهِمُ الْغَلَطُ فِيمَا نَقَلُوهُ مِنْ مِثْلِ هَذَا، تَطَرَّقَ إِلَيْهِمْ فِيمَا سِوَاهُ، وَالَّذِي نَخْتَارُهُ ونقوله: إن نقل القراءات السَّبْعِ مُتَوَاتِرٌ لَا يُمْكِنُ وُقُوعُ الْغَلَطِ فِيهِ."[3]

ودافع السمين الحلبي عن القراءة بإسكان الهاء وتشديد الدال بقوله:" ولا بُعْدَ في ذلك فقد تقدَّم أن بعضَ القُرَّاء يَقرأ {نِعِمَّا} [النساء: ٥٨] و{لا تَعْدُوا} [النساء: ١٥٤] بالجمع بين الساكنين، وتقدَّمت لك قراءاتٌ كثيرة في قوله: {يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ} [البقرة: ٢٠]، وسيأتي لك مثلُ هذا في {يَخِصِّمُونَ}."[4]

وقد تقدم أن رفض بعض العلماء لقراءة (اسْطَّاعوا) بإسكان السين وتشديد الطاء كان لذات العلة وهي التقاء الساكنين. إلا أن القراءة وجدت من ينصفها من العلماء ويبين وجهها، يقول ابن خالويه:" يُقرأ بالتخفيف إلا ما رُوي عن (حمزة) من تشديد الطاء. وقد عيب بذلك لجمعه بين الساكنين، ليس فيهما حرف مدّ، ولين. وليس في ذلك عليه عيب، لأن القراء قد قرءوا بالتشديد قوله: (لا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ) [النساء/١٤٥]،(أَمَّنْ لا يَهِدِّي)[يونس/٣٥]،(ونِعِمَّا يَعِظُكُمْ بهِ)[النساء/٥٨]."[5]

أما الجمع بين الساكنين فهو جائز ومسموع عن العرب، ولو لم يرد إلا في القراءات القرآنية الشاذة لكان دليلاً كافيا على جوازه؛ لأنها وإن لم تكن من القراءات السبع:" نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله -أو كثيرًا منه- مساوٍ في الفصاحة

(١) الطبري، محمد بن جرير (المتوفى: ٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن،ج:١٢،ص: ١٧٩
(٢) ابن زنجلة (المتوفى:، حجة القراءات،ص:٣٣١
(٣) الأندلسي، أبو حيان،البحر المحيط،ج:٢،ص: ٣٣٨
(٤) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،ج:٦،ص:٢٠٠
(٥) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع ،ص:٢٣٢ ـ ٢٣٣

للمجتمع عليه. نعم، وربما كان فيه ما تلطف صنعته، وتعنُف بغيره فصاحته، وتمطوه قوى أسبابه، وترسو به قدَمُ إعرابه؛ ولذلك قرأ بكثير منه مَن جاذب ابن مجاهد عِنان القول فيه ."(١)
فكيف وهو مسموع عن العرب وثابت في المتواتر من القراءات، يقول ابن الجزري:" قَرَأ حَمْزَةُ بتشْدِيدِ الطَّاء يُرِيدُ فمَا اسْتطاعُوا فأدْغَمَ التَّاءَ فِي الطَّاء وَجَمَعَ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ وَصْلا، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي مِثْلِ ذَلِكَ جَائِزٌ مَسْمُوعٌ،، قالَ الْحَافِظ أبُو عَمْرٍو: وَمِمَّا يُقوِّي ذَلِكَ وَيُسَوِّغُهُ أنَّ السَّاكِنَ الثانِيَ لمَّا كانَ اللِّسَانُ عِنْدَهُ يَرْتفِعُ عَنْهُ وَعَن الْمُدْغَم ارْتِفاعَة وَاحِدَة صَارَ بِمَنْزِلةِ حَرْفٍ مُتحَرِّكٍ فكأنَّ السَّاكِنَ الأوَّلَ قدْ وَلِيَ مُتحَرِّكا، وَقدْ تقدَّمَ مِثلُ ذَلِكَ فِي إدْغَام أبِي عَمْرٍو، وَقِرَاءَةِ أبِي جَعْفرٍ وَقالُونَ وَالْبَزِّيِّ، وَغَيْرِهِمْ، فلا يَجُوزُ إنكارُهُ."(٢)

وبعد مناقشة أقوال الطاعنين في القراءة بالجمع بين الساكنين في:(اسْطّاعو، ويَهْدِّي، وتعْدُّوا)؛ فإنه يمكن دفع مأخذ أبي منصور الأزهري وغيره من العلماء الذين سبقوه في ردِّ القراءة بالجمع بين الساكنين لأنها صحيحة لسماعها عن العرب ،ولورودها في المتواتر من القراءات . والطعن في القراءة لجمعها بين الساكنين:" مردود بأنها متواترة، والجمع بينهما في مثل ذلك سائغ جائز مسموع في مثله."(٣)

وحقا لا ينقضي العجب:" مِمَّن وجد لأمريء القيْس أو لزهير أو لجرير أو الحطيئة والطرماح أو لأعرابي أسدي بن سلمي أو تميمي أو من سَائِر أبناء الْعَرَب بوال على عَقِبَيْهِ لفظا فِي شعر أو نثر جملة فِي اللُّغَة وَقطع بِهِ وَلم يعْترض فِيهِ ثمَّ إذا وجد لله تَعَالَى خَالق اللُّغَات وَأَهْلهَا كلاما لم يلتفت إِلَيْهِ وَلَا جعله حجَّة وَجعل يصرفهُ عَن وَجهه ويحرفه عَن مَوَاضعه ويتحيل فِي إحالته عَمَّا أوقعه الله عَلَيْهِ وَإِذا وجد لرَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم كلاما فعل بِهِ مثل ذَلِك وتالله لقد كانَ مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد الْمطلب بن هَاشم قبل أَن يُكرمهُ الله تَعَالَى بِالنُّبُوَّةِ وَأَيَّام كونه فَتى بِمَكَّة بِلَا شكّ عِنْد كل ذِي مسكة من عقل أعلم بلغَة قومه وأفصح فِيهَا وَأولى بِأَن يكون مَا نطق بِهِ من ذَلِك حجَّة."(٤)فالنص القرآني محاط بهالة من القداسة تمنع من العبث فيه أو التحريف أو اللحن مما يجعله أصدق نص يمثل الواقع اللغوي المنطوق به في عصور الاحتجاج بعيدا عن معايير التقوى والانتماء للدين، فهو نص نُقِلَ مشافهة قبل أن يكون مكتوبا، مما يجعل القارئ به أدق من معامل التقعيد للغة بل حاكماً ومهيمناً عليها.

ثانيا: التناقض في الحكم على إسكان هاء الصلة وصلاً

(١) ابن جني ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،ج:١،ص:٣٢
(٢) ابن الجزري، ، النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٣١٦
(٣) البناء، أحمد بن محمد ، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ص: ٣٧٣
(٤) الأندلسي، أبو محمد ، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي – القاهرة،ج:٣،ص:١٠٨

قال تعالى: (وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) [آل عمران/٧٥]. وقال تعالى: (وَٱلَّـٰتِى يَأْتِينَ ٱلْفَـٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُوا۟ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ ۖ فَإِن شَهِدُوا۟ فَأَمْسِكُوهُنَّ فِى ٱلْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا)[النساء/١١٥]. وقال تعالى: (وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَـٰبًا مُّؤَجَّلًا ۗ وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلْـَٔاخِرَةِ نُؤْتِهِۦ مِنْهَا ۚ وَسَنَجْزِى ٱلشَّـٰكِرِينَ)[آل عمران/١٤٥]. وقال تعالى: (مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْـَٔاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ)[الشورى/٢٠]. وقال تعالى: (قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَـٰشِرِينَ)[الأعراف/١١١]. وقال تعالى: (قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَٱبْعَثْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَـٰشِرِينَ)[الشعراء/٣٦]. وقال تعالى: (ٱذْهَب بِّكِتَـٰبِى هَـٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ)[النمل/٢٨]

وموطن الإشكال في القراءات يتمحور حول القراءة بإسكان هاء الصلة في الآيات السابقة. وهو ما أشرت إليه بوضع خط تحت كل كلمة مما دار حوله الخلاف.

اختلف القراء السبعة رحمهم الله في إسكان هاء الصلة وتحريكها في أكثر من موطن يقول ابن مجاهد:" وَاخْتلفُوا عَن عَاصِم فِي ذَلِك أَيْضا فَقَالَ يحيى عَن أبي بكر عَن عَاصِم {يؤده} و{نوله} و{فألقه} و{ونصله} و{ويتقه} و{يرضه} و{خيرا يره} و{شرا يره} و{أن لم يره أحد} و {يَأْته مُؤمنا} كل ذَلِك بِإِسْكَان الْهَاء."[1]

(١)انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات ص:٢٠٧ ـ ٢١١ وانظر:الداني،أبو عمرو، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة،ت:محمد صدوق الجزائري،دار الكتب العلمية،بيروت،ط:١ ،٢٠٠٥م ـ ١٤٢٦ه،ص:٤٦٠ ـ ٤٦٢، ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر،ج:١،ص:٣٠٥ ـ ٣١١

ردُّ القراءة:

غلّط غير واحد من أهل العلم القراءة بتسكين هاء الكناية وعَدُّوها خطأ ،وغير جائزة في القراءة، فقد عدّ سيبويه تسكين هاء الكناية من ضرورات الشعر(١)، وتبعه على ذلك المبرد ، فقال:" وَاعْلَم أَنَّ الشَّاعِر إِذا احْتَاجَ إِلى الْوَزْن وَقبل الهاء حرف متحرك حذف الياءَ وَالْوَاو اللَّتَيْنِ بعد الهاء إِذا لم يَكونا من أصل الْكَلِمَة."(٢)

ويقول الزجاج:" أما الحكاية عن أبي عمرو فيه وفي غيره فغلط. كان أبو عمرو يختلس الكسرة، وهذا كما غُلِطَ عليه في (بَارِئكُمْ) حكى القراء عنه أنه كان يحذفَ الهمزة في بارئكم. وحكى سيبويه عنه - وهو في هذا أضبط من غيره - أنه كان يكسر كسراً خفياً، وأمَّا نافع وقراءُ أهل المدينة فأشبعوا هذه الحروف فكسروا وأثبتوا الياءات مثل (يؤده إليك) وهذا الإسكان الذي حكى عنه هُؤلاء غلط بين لا ينبغي أن يقرأ به لأن الهاءَ لا ينبغي أن تجزم ولا تسكن في الوصل إنما تسكن في الوقف." (٣)

ويقول النحاس:" فأما إسكان الهاء فلا يجوز إلا في الشعر عند بعض النحويين وبعضهم يجيزه وأبو عمرو أجلّ من أن يجوز عليه مثل هذا والصحيح عنه أنه كان يكسر الهاء."(٤) واعتذار النحاس عن أبي عمرو لافت، فكيف يعتذر النحاس لأبي عمرو بجلال قدره عن قراءة ثبتت نسبتها إليه ؟ أوليس القياس هو الدافع إلى ذلك؟ .لقد كان الأولى بالنحاس أن يوجه القراءة على وجه من وجوه العربية بدلا من الاعتذار عن أبي عمرو - حفظا لجلاله وعظم مكانه في النحو - لكنها الأقيسة تدفع لرد القراءة إذا خالفت ما ارتضوه .

ويقول ابن خالويه:"قال أبو عبيد: من أسكن الهاء فقد أخطأ؛ لأن الهاء اسم والأسماء لاتجزم."(٥). ويقول الفارسي:" ولا تقول في الوصل: به، ولا به، ولا ضربه حتّى. تشبع فتقول: بهو فاعلم، وبهي داء، أو: بهو داء، إلا في ضرورة شعر."(٦) ويقول العكبري مضعفا القراءة بتسكين الهاء:" وَهُوَ ضَعِيفٌ وَحَقُّ هَاءِ الضَّمِيرِ الْحَرَكَة، وَإِنَّمَا تَسَكَّنُ هَاءُ السَّكْتِ."(٧)

السبب في رد القراءة:

---

(١) انظر : سيبويه ، الكتاب ج:١،ص:٢٨

(٢) المبرد، محمد بن يزيد ، المقتضب ،ج:١،ص:١٧٦

(٣) الزجاج، أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه،ج:١،ص:٤٣٢

(٤) النَّحَّاس، أبو جعفر ، إعراب القرآن ،ج:١ ص:٣٨٨،وانظر:المرجع نفسه،ج٤،ص:٢٠

(٥) ابن خالويه، الحسين بن أحمد ، إعراب القراءات السبع وعللها،ص:١١٥،وانظر: الحجة في القراءات السبع،ص:١١١

(٦) الفارسيّ، أبو علي ، الحجة للقراء السبعة،ج:٤،ص:٦٢

(٧) العكبري، أبو البقاء ، التبيان في إعراب القرآن،ج:١،ص:٢٢٣،وانظر : مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات،ج:١،ص:٣٤٩

تعود العلة عند المانعين من القراءة بإسكان هاء الصلة إلى جهتين:
الأولى: خروج القراءة على القياس .
الثانية: أن تسكين هاء الصلة لا يجوز إلا في ضَرورة الشعر.

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الأزهري على القراءة بإسكان هاء الصلة ولكنه تناقض في توجيهها فتارة يصفها بأنها لغة محفوظة عن العرب وتارة يصفها بأنها ضعيفة لأن القارئ بها لم يضبط روايتها، فإذا كانت لغة فلماذا ترد ولغات العرب كلها حجة كما يقول ابن جني:" وليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من وسيلتها."(١)ومرد هذا التناقض فيما يرى الباحث هو مكانة الأقيسة النحوية وتقديمها على الثابت المتواتر، وهنا يبرز الاضطراب جليا بين عالم القراءات والنحوي في تفكير أبي منصور الأزهري.

يقول أبو منصور الأزهري:" وقرأ حمزة وحفص والأعشى عن أبي بكر (أرْجِهْ) ساكنة الهاء غير مهموزة...... هذه الوجوه كلها وإن اختلفت فهي لغات محفوظة عن العرب، وأبعدها عند النحويين تسكين الهاء بلا همزة لأنها ليست بموضع الجزم، وهي ضعيفة عند جميعهم. " (٢)، وهو هنا يتحدث عن تضعيف النحويين للقراءة بإسكان الهاء بضمير الجمع الغائب كأنه ليس واحدا منهم، لكنه في موطن آخر وصف القراءة بإسكان هاء الصلة بالغلط وبأن القارئ بها لم يضبطها بقوله:" وقوله جل وعزَّ:(يُؤَدِّهِ)[آلعمران/٧٥]،و:(نُصْلِه)[النساء/١١٥]، و(نُؤْتِهِ)[آل عمران/١٤٥]ونحوهن من الهاءات التي تتصل بفعل مجزوم.
قرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي: (يُؤَدِّهِي) بإظهار الياء فى اللفظ، وكذلك غيره في الوصل فإنه لم يَضبطه، ألا ترى أن سيبويه روى عن غير الجزم، وقال: هو مختص بلطافة اللفظِ، وترك الإشباع، ويروى عن العرب الجزم المحض في أمثال هذه الهاءات، فهُوَ وَهْمَ، لأن العربيَّ يختلس الحركات اختلاسا خَفِيًا إذا سمعه الحضَرِيُّ ظنهُ جَزْمًا."(٣)

(١) ابن جني الموصلي، الخصائص،ج:٢،ص:١٢
(٢) الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات،ص:١٠٥
(٣) الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات،ص:١٥٨

وختم أبو منصور الأزهري كلامه حول تسكين هاء الصلة باختيار قوله جلَّ وعزَّ: (فألقِهْ إليْهمْ)[٢٨/النمل] بقوله:" ووجه القراءة فيها كما اجتمع عليه النحويون (فألقِهي إليْهمْ) بالياء، وإن قرئ (فألقِهِ) بكسر الهاء كان حسنًا، وأما جزم الهاء فليس بجيد عندهم. ولا أنكر أن يكون لغة، فإن بعض القراء قرأوا بها، ولم يقرؤوا بها إلا وقد حفظوها عن العرب، والاختيار ما أعلمتك."(١) وهنا ينتصر الأزهري النحوي على الأزهري العالم بالقراءات فرغم أنه لا ينكر أن القراءة بتسكين الهاء لغة من لغات العرب وأن القراء لم يقرؤوا بها إلا وقد سمعوها إلا أنه يفاضل بينها وبين غيرها ويقدمه عليها. وهنا لا بد من القول :إن القراءة بتسكين هاء الصلة مروية عن عاصم، وهو من قال فيه الأزهري من قبل ـ رادًا قول النحاة الذين لحنوا قراءته ـ:" وليس بلحنٍ، وكان عاصم فصيحًا، وكان كثيرًا يقرأ الحرف على وجهين، ولا يقرأ إلا بما سمع، ووجهه في العربية صحيح."(٢)

يمكن القول: إن موقف أبي منصور من القراءة جاء متناقضا بالحكم على القراءة تارة بالصحة وتارة أخرى بردها. ولرد التناقض في توجيه القراءة بإسكان هاء الصلة لابد من حملها على وجه عربي صحيح، وقد وجه القراءة جمهور من أهل العلم، وتلقوها بالقبول وردوا تلحينها وتغليطها. يقول الفراء:" فإن من العرب من يجزم الهاء إذا تحرك ما قبلها فيقول ضربتهْ ضربا شديدا، أو يترك الهاء إذ سكنها وأصلها الرفع بمنزلة رأيتهم وأنتم ألا ترى أن الميم سكنت وأصلها الرفع."(٣)

ويقول ابن خالويه:" والحجة لمن أسكن: أنه لما اتّصلت الهاء بالفعل اتصالا صارت معه كبعض حروفه، ولم ينفصل منه، وكان كالكلمة الواحدة خففه بإسكان الهاء، كما خفف (يأمركم) و (ينصركم) وليس بمجزوم."(٤)

ويقول ابن خالويه أيضا دافعا تغليط القراءة:" ذلك ليس غلطا؛ وذلك أن الهاء لما اتصلت بالفعل فصارت معه كالشيء الواحد خففوها بالإسكان ،وليس كل سكون جزما، والدليل على ذلك أن أبا عمرو قرأ: (وهو خادعْهم)[النساء/١٤٢]،فأسكن تخفيفا)."(٥)

---

(١) الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات،ص:٣٧٥
(٢) الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات،ص:٢٠٠
(٣) الفراء، أبو زكريا ، معاني القرآن ،ج:١،ص:٢٢٣
(٤) ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع،ج:١ ص:١١٦
(٥) ابن خالويه ، إعراب القراءات السبع وعللها،ج:١ ص:

ويقول ابن جني:" على أن أبا الحسن[الأخفش] حكى أن سكون الهاء في هذا النحو لغة لأزد السراة."(٦) ويقول مكي بن أبي طالب:" وجه من قرأ بالإسكان في يؤده وشبهه أنها لغة العرب يسكنون الهاء كما يسكنون الميم في أنتم، ورأيتم."(٧)

ويقول أبو حيان الأندلسي مدافعا عن القراءة بإسكان الهاء وردًا تغليطها:" وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو إِسْحَاقَ مِنْ أَنَّ الْإِسْكَانَ غَلَطٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ، إِذْ هِيَ قِرَاءَةٌ فِي السَّبْعَةِ، وَهِيَ مُتَوَاتِرَةٌ، وَكَفَى أَنَّهَا مَنْقُولَةٌ مِنْ إِمَامِ الْبَصْرِيِّينَ أَبِي عَمْرِو بْنِ الْعَلَاءِ. فَإِنَّهُ عَرَبِيٌّ صَرِيحٌ، وَسَامِعُ لُغَةٍ، وَإِمَامٌ فِي النَّحْوِ، وَلَمْ يَكُنْ لِيَذْهَبَ عَنْهُ جَوَازُ مِثْلِ هَذَا. وَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ الْفَرَّاءُ وَهُوَ إِمَامٌ فِي النَّحْوِ وَاللُّغَةِ. وَحَكَى ذَلِكَ لُغَةً لِبَعْضِ الْعَرَبِ تَجْزِمُ فِي الْوَصْلِ وَالْقَطْعِ. وَقَدْ رَوَى الْكِسَائِيُّ أَنَّ لُغَةَ عَقِيلٍ وَكِلَابٍ: أَنَّهُمْ يَخْتَلِسُونَ الْحَرَكَةَ فِي هَذِهِ الْهَاءِ إِذَا كَانَتْ بَعْدَ مُتَحَرِّكٍ، وَأَنَّهُمْ يُسَكِّنُونَ أَيْضًا. قَالَ الْكِسَائِيُّ: سَمِعْتُ أَعْرَابَ عقيل وكلاب يَقُولُونَ: (لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ) [العاديات/٦]بِالْجَزْمِ."(١)

أما الاحتجاج بأن سيبويه أضبط من غيره للرواية عن أبي عمرو ،فهو احتجاج غير دقيق؛ "لأن سماع سيبويه من أبي عمرو بعيد."(٢)

وحاصل القول: إن القراءة بإسكان هاء الصلة صحيحة من عدة وجوه سبق ذكرها، وأقواها: إن إسكان هاء الصلة لغة لبعض العرب، وإذا صحت القراءة لغة فإنه لا يصح إنكارها ،ناهيك عن ثبوتها متواترة مما يجعل إنكارها مكابرة لا تجوز.

---

(٦) ابن جني الموصلي ، الخصائص،ج:١،ص:١٢٨

(٧) مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية،ج:٢،ص:١٠٤٩ - ١٠٥٠

(١) الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط،ج:٢،ص:٥٢٤

(٢) شاهين، عبد الصبور،أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ،١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م ،ص:٣٧٤

ثالثا: التناقض في الحكم على اختلاف حركات الكلمة في: (أرِنا)، و(عسِيتم)

اختلف القراء السبعة رحمهم الله في تسكين الراء وكسرها في:(أرِنا) من قوله تعالى: (رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ)[البقرة /١٢٨]،وقد ورد هذا الاختلاف في آيات أخر من قوله تعالى:(وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى)[البقرة /٢٦٠]، وقوله: (فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ)[النساء /١٥٣]، وقوله (قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ)[الأعراف /١٤٣]، وقوله (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ)[فصلت /٢٩]، يقول ابن مجاهد: " وَاخْتلفُوا فِي قَوْله تَعَالَى {وأرنا مناسكنا} ١٢٨ فِي كسر الرَّاء وإسكانها وإشمامها الكسروَقَرَأَ ابْن كثير {وأرنا} و {رب أرِنِي}[الْأَعْرَاف /١٤٣]،و {أرنا الَّذين أضلانا}، [فصلت/ ٢٩]،سَاكِنة الرَّاء.

وَقَالَ خلف عَن عبيد عَن شبْل عَن ابْن كثير {وأرنا} بَين الْكسر والإسكان وَقَرَأَ نَافِع وَحَمْزَة وَالْكسَائِيّ {أرِنا} بِكَسْر الرَّاء فِي ذَلِك كُله ،وَقَرَأَ عَاصِم فِي رِوَايَة أبي بكر وَابْن عَامر {وأرِنا} و{رب أرِنِي} و{أرنا الله جهرة}،[النِّسَاء/ ١٥٣]بِكَسْر الرَّاء. وقرآ {رَبنَا أرْنا الَّذين} سَاكِنة الرَّاء فِي هَذِه وَحدهَا هَذِه رِوَايَة ابْن ذكْوَان وَقَالَ هِشَام هَذَا خطأ إِنَّمَا هُوَ {أرِنا} مثقل، وروى حَفْص عَن عَاصِم {أرنا الَّذين} مَكْسُورَة الرَّاء فِي كل الْقُرْآن، وَاخْتلف عَن أبي عَمْرو فِي ذَلِك فَقَالَ عَبَّاس بن الْفضل سَأَلت أَبَا عَمْرو فَقَرَأَ: {وأرنا} مدغمة كَذَلِك قَالَ وَسَأَلته عَن {أرنا} مثقلة فَقَالَ لَا فَقلت {أرِنِي} فَقَالَ لَا كل شَيْء فِي الْقُرْآن بَينهمَا لَيست {أرنا} وَلَا {أرنا}

وَقَالَ عبد الْوَارِث واليزيدي وهرون الْأَعْوَر وَعبيد بن عقيل وَعلي بن نصر {أرنا} و{أرِنِي} بَين الْكسر والإسكان، وَقَالَ الْخفاف وَأَبُو زيد عَن أبي عَمْرو {وأرنا} بِإِسْكَان الرَّاء."[١]

ردُّ القراءة:

ذهب غير واحد من أهل العلم إلى رد القراءة بتسكين الراء من قوله: (أرِنا)، وعَدُّوها ضعيفة ورديئة ومسترذلة في كلام العرب لأن التسكين وقع على حرف الإعراب، وقالوا: إن الصحيح هو المحافظة على حركة الكسر للراء ؛لأنها دليل على الهمزة المحذوفة من: (أرِنا)، واتهموا القراء الذين قرؤوا بتسكين الهمزة بالوهم والغلط، يقول الخليل ذاهباً إلى أن الفعل رأى

---

[١] ابن مجاهد، السبعة في القراءات ص:١٧٠،وانظر:الداني،أبو عمرو،جامع البيان في القراءات السبع المشهورة،ت:محمد صدوق الجزائري،دار الكتب العلمية،بيروت،ط:١ ،٢٠٠٥م ـ ١٤٢٦ه،ص:٤٠٩، ابن الجزري ،النشر في القراءات العشر،ج:٢،ص:٢٢٢

إذا كان بمعنى الرؤية فلا يجوز فيه إلا الكسر:" وتقول: أرني يا فلانُ ثَوْبَك لأراه، فإذا استعطيتهُ شيئاً ليُعْطِيَكهُ لم يقولوا إلا أرْنا بسكون الرّاء...... وقد يُقرأ: (أرنا الّذيْن أضَلانا)[فصلت/ ١٢٥] على هذا المعنى بالتّخفيف والتّثقيل، ومن أراد معنى الرُّؤْية قرأها بكسر الرّاء، فأمّا أرنا الله جَهْرَة [النساء/١٥٣]، (وأرنا مَناسِكنا) [البقرة/١٢٨]، فلا يُقرأ إلا بكسْر الرّاء.."[١]

وذهب الطبري إلى أن تسكين الراء وهم، فقال:" وَمَنْ سَكَنَ الرَّاءَ مِنْ: (أرنا) تَوَهَّمَ أنَّ أعْرَابَ الحَرْفِ فِي الرَّاء فَسَكَنَهَا فِي الجَزْم."[٢]، وقال الزجاج مستقبحاً القراءة بتسكين الراء:" وتقرأ أيضاً (وأرنا) على ضربين: بكسر الراء وبإسكانها والأجود الكسر. وإنما أسكن أبوعمرو لأنه جعله بمنزلة فَخِذ وعَضُد وهذا ليس بمنزلة فخذ ولاعضد، لأن الأصل في هذا (أرْئِنا) فالكسرة إنما هي كسرة همزة ألقيت. وطرحت حركتها على الراء فالكسرة دليل الهمزة، فحذفها قبيح."[٣]، ويقول النحاس موافقا الزجاج:" فإن حذفت الكسرة كان ذلك إجحافا، وليس هذا مثل فخذ لأن الكسرة في أرنا تدلّ على الهمزة وليست الكسرة في فخذ دالة على شيء."[٤] يرى الزجاج ان القارئ بتسكين الهمزة لم يضبط القراءة ويتخذ من القياس حجة لرد القراءة بالتسكين معتمداً على قول سيبويه.

ويقول الزمخشري واصفاً القراءة بقوله أنها استرذِلت:" وقرئ: وأرْنا، بسكون الراء قياس على فخذ في فخذ. وقد استرذلت، لأنّ الكسرة منقولة من الهمزة الساقطة دليل عليها، فإسقاطها إجحاف."[٥]

ويقول العكبري مضعفاً القراءة بتسكين الراء وأن قراءة التسكين قد تعود لقلة الضبط من الرواة:" (وَأرنا): الأصْلُ أرْئِنا؛ فَحُذِفتِ الهَمْزَةُ التِي هِيَ عَيْنُ الكلِمَةِ فِي جَمِيع تصَارِيفِ الفِعْلِ المُسْتقبَلِ تخفِيفًا وَصَارَتِ الرَّاءُ مُتحَرِّكة بحَرَكةِ الهَمْزَةِ وَالجُمْهُورُ عَلى كسْرِ الرَّاءِ وَقرِئَ بإسْكانِهَا وَهُوَ ضَعِيفٌ لأنَّ الكسْرَةَ هُنَا تدُلُّ عَلى اليَاءِ المَحْذوفةِ وَوَجْهُ الإسْكانِ أنْ يَكونَ شَبَّهَ المُنفصِلَ بالمُتّصِلِ فسَكنَ كمَا سَكنَ فخِذ وَكتِفٌ وَقِيلَ لمْ يَضْبُطِ الرَّاوِي عَنِ القارِئِ لأنَّ القارِئَ اختلسَ فظنَّ أنّهُ سَكنَ وَوَاحِدُ المَنَاسِكِ مَنْسَكٌ وَمَنْسَكٌ بفتح السِّينِ وَكسْرِهَا."[٦]

---

[١] الفراهيدي، الخليل بن أحمد،العين، تح: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال، باب اللفيف من الراء ج:٨،ص:٣١٠

[٢] الطبري، محمد بن جرير،جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج:٢،ص:٥٧٠

[٣] الزجاج ،معاني القرآن وإعرابه،تح:عبد الجليل عبده شلبي،عالم الكتب، ط:١، ١٤٠٨هـ ـ١٩٨٨م ،ج:١،ص:٢٠٩

[٤] النحاس،إعراب القرآن ،ج:١،ص:٧٨

[٥] الزمخشري، محمود بن عمر ،الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،ج:١،ص:٣٢٢ ـ ٣٢٤.

[٦] العكبري، عبد الله بن الحسين ،التبيان في إعراب القرآن،ج:١،ص:١٠٣

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة عند القائلين برد القراءة بتسكين الراء في (أرنا) إلى ثلاث حجج:

١. أن الكسرة دليل على الهمزة المحذوفة لذلك يقبح حذفها.

٢. أن تسكين الراء وهم منشأه ظن الراوي أن الراء هي حرف الإعراب.

٣. أن تسكين الراء لا يجوز إلا إذا كان الفعل (أرنا) بمعنى العطاء.

موقف أبي منصور الأزهري وتوجيه القراءة:

نص أبو منصور الزهري على قراءة ابن كثير وبعقوب بتسكين الراء ثم فاضل بين القراءات الواردة في (أرِنا)، واستقبح قراءة تسكين الراء.

يقول الأزهري :" قرأ ابن كثير ويعقوب: (وَأرْنَا) و(رَبِّ أرْنِي) و(أرْنَا اللَّذيْنِ أضَلانَا)، ونحو ذلك، بتسكين الراء. وروى شبل عن ابن كثير: (وَأرْنَا) بين الإسكان والكسر.وقرأ أبو عمرو في رواية اليزيدي، وعبد الوارث، وهارون، وعبيد، وعلي بن نصر: (وَأرَنَا) و(أرْنِي) بين الإسكان والكسر،وهو مذهب أبي عمرو في هذا الباب، لا يجزم ولا يثقل. وقرأ ابن عامر وأبو بكر عَن عاصم مثل قراءة ابن كثير ويعقوب في(حم السَجدة) فقط..... قال أبو منصور: القراءة (أرِنا) بالكسرة لأن الأصل فيه (أرئِنا)، فالكسرة إنما هي كسرة الهمزة التي ألقيت وطرحت حركتها على الراء، وإذا كانت الكسرة دليل الهمزة قبُحَ حذفها. وقراءة أبي عمرو بالكسرة المختلسة جيدة، مأخوذة عن العرب الذين يكرهون التثقيل."[٢]

خطأ أبو منصور الأزهري القراءة بتسكين الراء واصفاً إياها بالمستقبحة؛ لأن الكسرة دليل على الهمزة المحذوفة من (أرئِنا)،واختار القراءة بالكسر، واستحسن رواية الإشمام وقال بأنه مذهب أبي عمرو ـ وفي ذلك ردٌ لكل قراءة بالتسكين وردت عن أبي عمرو ـ ،إلا أن موقفه من القراءة بتسكين الراء قد شابه شيئ من الاضطراب فوجه القراءة بعد تخطئته له ههنا في السجدة،فقال ـ بعد أن نص على قراءة تسكين الراء ـ :" وقوله جلَّ وعزَّ: (رَبَّنَا أرِنَا اللَّذيْنِ)،[السجدة/٢٩] قرأ ابن كثير وابن عامر ويعقوب، وعبد الوارث عن أبي عمرو، وأبو بكر عن

---

[١] الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات،ص:٦٤

عاصم (أرْنا) ساكنة الراء.وروى اليزيدي عن أبي عمرو (وَأرْنا) بين الكسر والإسكان.وقرأ الباقون (أرِنا) مكسورة مثقلة. قال أبو منصور: مَنْ قرَأ (أرْنا) بسكون الراء فلأن الأصل كان (أرْئِنا)، فلما حذفت الهمزة تركت الراء على حالها. ومن كسر الراء أجراه على أرَى يُرِى، فحرك الراء من (أرِنا)."[1]

ولرد ما قاله الأزهري وغيره من العلماء في إسكان الراء من: (أرِنا) لا بد من حمل القراءة على وجه عربي صحيح، فقد ووجهها العلماء بأكثر من وجه، يقول الأخفش: "وقال بعضهم {وأرْنا} أسكنْ الراء كما تقول: (قدْ عَلِمَ ذلك)."[2] وهو ما اعتادت العرب فعله لطلب الخفة في اللفظ، والتحليل المقطعي يوضح ذلك:

أرِنا = أـــَ/ رـــِ / ن ـــَــَ ، وهو ما يساوي مقطعيا : ص ح/ص ح/ ص ح ح

أما عند تسكين الراء فيصبح تحليل بنية الكلمة مقطعيا على النحو الآتي:

أرْنا = أـَ ر / نَ ـَــَ، وهو ما يساوي مقطعيا: ص ح ص/ ص ح ح

ويقول ابن خالويه:" لمن أسكن الراء حجّتان: إحداهما: أنه أسكنها، والأصل كسرها تخفيفا كما قالوا في فخذ: فخذ. والثانية: أنه بقى الراء على سكونها وحذف الهمزة بحركتها ولم ينقلها."[3]

ويقول الفارسي محتجا للقراءة بأن تسكين الراء لا يؤدي إلى خفاء الإعراب:" وَأرِنا مَناسِكنا [البقرة/ ١٢٨] فالإسكان فيه حسن على تشبيه المنفصل بالمتصل، والاختلاس حسن، وليس إسكان هذا مثل إسكان: يَأمُرَكمْ، وأسْلِحَتِكمْ لأن الكسرة في: أرِنا ليست بدلالة إعراب، ومثل ذلك قول من قال: وَيَتّقهِ ومن روى الإسكان في حروف الإعراب فقال: تسكن لام الفعل، فعلى تجويز ما جاء في الشعر وفي الكلام، وقد تقدم ذكر ذلك.

فإن قال قائل: فهلا لم تسكن أرِنا لأنّ الراء «٥» متحركة بحركة الهمزة فإذا حذفها لم تدلّ على الهمزة كما تدلّ إذا أثبتها عليها، قيل: ليس هذا بشيء، ألا ترى أن الناس أدغموا: لكِنّا هُوَ اللهُ رَبِّي [الكهف/ ٢٨] فذهاب الحركة في أرِنا في التخفيف ليس بدون ذهابها في الإدغام.[4]

ويقول ابن زنجلة:" وَقَرَأ ابْن كثير {وأرْنا} سَاكِنة فِي جَمِيع القرْآن وحجته أن الرَّاء فِي الأصْل سَاكِنة وَأصلهَا أرئينا على وزن أكرمنا فحذفت اليَاء للجزم ثمَّ تركت الهمزَة كمَا تركت

---

[1] الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات، ص: ٤٣١

[2] الأخفش الأوسط ،معانى القرآن،ج:١،ص:١٥٦ وانظر : الزجاج ،معاني القرآن وإعرابه،:ج:١،ص:٢٠٩، و ج:٤،ص:٣٨٥، الفارسيّ، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، الحجة للقراء السبعة،ج:٦،ص: ١٢٣

[3] ابن خالويه، أبو عبد الله ،الحجة في القراءات السبع،ج:١،ص:٧٨

[4] الفارسيّ، أبو علي ،الحجة للقراء السبعة،ج:٢،ص:٨٤ ـ ٨٥

فِي يرى وَترى وَبقيت الْيَاء محذوفة كمَا كَانَت والأجود أن تقول نقلنا حَرَكَة الهمزَة إِلى الرَّاء ثمَّ حذفنا لِكثْرَة الحركات."[1]

ويقول أبو حيان موجها القراءة ومدافعا عن إسكان الراء في (أرنا) بأنه سمع نصا عن العرب:" وَالْإِسْكَانُ تَشْبِيهٌ لِلْمُنْفَصِلِ بالمتصل، كما قالوا: فخذوا سهله، كَوْنُ الْحَرَكَةِ فِيهِ لَيْسَتْ لِإِعْرَابٍ. وَقَدْ أَنْكَرَ بَعْضُ النَّاسِ الْإِسْكَانَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْكَسْرَةَ تَدُلُّ عَلَى مَا حُذِفَ، فَيَقْبُحُ حَذْفُهَا، يَعْنِي أَنَّ الْأَصْلَ كَانَ أَرِءَ، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى الرَّاءِ، وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ، فَكَانَ فِي إِقْرَارِهَا دَلَالَةٌ عَلَى الْمَحْذُوفِ. وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ هَذَا أَصْلٌ مَرْفُوضٌ، وَصَارَتِ الْحَرَكَةُ كَأَنَّهَا حَرَكَةٌ لِلرَّاءِ. وَقَالَ الْفَارِسِيُّ: مَا قَالَهُ هَذَا الْقَائِلُ لَيْسَ بِشَيْءٍ. أَلَا تَرَاهُمْ أَدْغَمُوا فِي لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي، أَيِ الْأَصْلُ لَكِنْ، ثُمَّ نَقَلُوا الْحَرَكَةَ وَحَذَفُوا، ثُمَّ أَدْغَمُوا؟ فَذَهَابُ الْحَرَكَةِ فِي أَرِنَا لَيْسَ بِدُونِ ذِهَابِهَا فِي الْإِدْغَامِ. وَأَيْضًا فَقَدْ سُمِعَ الْإِسْكَانُ فِي هَذَا الْحَرْفِ نَصًّا عَنِ الْعَرَبِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

أَرْنَا أَدَاوَةَ عَبْدِ اللَّهِ نَمْلَؤُهَا ... مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ إِنَّ الْقَوْمَ قَدْ ظَمِئُوا[2]

وَأَيْضًا فَهِيَ قِرَاءَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ، فَإِنْكَارُهَا لَيْسَ بِشَيْءٍ."[3]

والحاصل أن القراءة بإسكان الراء صحيحة على عدة أوجه، وأقوى هذه الوجوه بأنها لغة، فلا يصح دفعها أو إنكارها.

اختلف القراء السبعة رحمهم الله في فتح السين وكسرها في:(عسيتم) من قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ مِن بَعْدِ مُوسَىٰ إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَّهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّـهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّـهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ وَاللَّـهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ)[البقرة/٢٤٦]،وقوله: **(فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا**

---

(١) ابن زنجلة ،حجة القراءات،ص:١١٤،انظر المرجع ذاته،ص:٦٣٦

(٢) البيت من البسيط ولم أعثر له على قائل، والشاهد فيه إسكان الراء، انظر: القرطبي،أبو عبدالله (المتوفى: ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن،ج:٢،ص:١٢٨.و النعماني، : أبو حفص (المتوفى: ٧٧٥هـ)، اللباب في علوم الكتاب،ج:٢،ص:٤٨٧

(٣) الأندلسي، أبو حيان ، البحر المحيط في التفسير،ج:١،ص:٥٦١

أَرْحَامَكُم)[القتال/٢٢]،يقول ابن مجاهد: "قرأنافع:(عسِيتّم)،بكسر السين في الموصعين، وفتح السين الباقون".[١]

رد القراءة

ذهب بعض أهل العلم إلى تخطئة القراءة بكسر السين وعدوا الكسر ضعيفا وغريبا ؛لا وجه له في العربية وقالوا بأن الكسر لغة رديئة لا تجوز القراءة بها ،يقول الفراء:" ولو كانت كذلك، لقال: عسِيَ في موضع عسى، ولعلها لغة نادرة، وربما اجترأت العرب على تغيير بعض اللغة".[٢] وقال ابن جرير الطبري:"والصواب عندنا قراءة ذلك بفتح السين؛ لإجماع الحجة من القراء عليها، وأنه لم يسمع في الكلام :عسِيَ أخوك يقوم، بكسر السين ،وفتح الياء."[٣]، وقال الزجاج:" وقرأ بعضهم:(هل عسِيتّم)إن كتب عليكم القتال ،وهي قراءة نافع، وأهل اللغة كلهم يقولون: عسَيتُ أن أفعل ويختارونه."[٤]، وقال أيضا:" واللغة الجيدة البالغة:(عسَيتّم)، بفتح السين، ولو جاز:(عسِيتّم)، لجاز أن تقول:(عسِيَ ربكم أن يرحمكم)."[٥] وقال ابن خالويه:" وقرأ الباقون بفتحها، وهو الاختيار؛ لإجماع الجميع عبى قوله تعالى**(عسى ربكم أن يرحمكم)**[الإسراء/٨]،ولم يقل عسِي، والعرب تقول عسى زيد."[٦]، وقال أبو حاتم السجستاني:"ليس للكسر وجه."[٧]، وقال الزمخشري:" وقرئ بالسين وهي ضعيفة".[٨]

السبب في رد القراءة:

ترجع العلة في رد القراءة إلى سببين:

١.دعوى إجماع القراء- غير نافع على القراءة بفتح السين.

٢.دعوى إجماع أهل اللغة على أن فتح السين في:(عسيتم)، هو اللغة الجيدة، وأن كسر السين لا وجه له إلاعلى لغة نادرة رديئة لا ينبغي أن يقرأ بها .

موقف أبو منصو الأزهري من القراءة

---

[١] ابن مجاهد،السبعة في القراءات،ص:١٨٦،وانظر:عبد اللطيف الخطيب،معجم القراءات ج(١)،ص(٣٤٦)،ج(٩)،ص(٢٤)،أحمد مختار عمر،معجم القراءات:ج(١)،ص(١٩٠)،وج(٦)،ص(١٢٩).

[٢] الفراء،معاني القرآن،دون تح،عالم الكتب،بيروت،لبنان،ط(٣)،١٤٠٣ه-١٩٨٣م،ج(٣)،ص(٦٢)

[٣] الطبري ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،تحقيق:عبدالله بن عبد المحسن التركي،ط(١)،١٤٢٢ه-٢٠٠١م،دار هجر ،ج(٢١)،ص(٢١٥)

[٤] الزجاج،معاني القرآن،ج(١)،ص(٣٢٦)

[٥] نفسه،ج(٥)،ص(١٣)

[٦] ابن خالويه، ، إعلاب القراءات السبع،،تحقيق:عبد الرحمن بن سليمان العثيمين،مكتبة الخانجي،القاهرة، ،ط (١)١٤١٣ه،-١٩٩٢م ج(١)ص(٩٦)

[٧] مكي ابن أبي طالب،الكشف عن وجوه القراءات،ج(١)،ص(٣٠٣)

[٨]الزمخشري،الكشاف ج(١)،ص(٤٧١)،وانظر:النحاس،إعراب القرآن،٣٢٥/١،ابن خالويه،إعراب القراءات السبع،لقرآن(٣)،ص(٢٤٤).

نص أبو منصور الأزهري على قراءة نافع :(عسيتم) بكسر السين ،وأشار إلى أن النحويين يرون بأن القراءة بكسر السين غير جيدة فقال:"قرأنافع وحده: (هل عسِيتم) بكسر السين في السورتين، وقرأيعقوب هاهنا :(عسَيْتم) بفتح السين، وفي سورة القتال:((عسِيتم))، وسائر القراء قرأوا :(عسَيتم)، وهي القراءة المختارة، واتفق أهل اللغة على أن كسر السين ليس بجيد، وأنا أحسبها لغة لبعض العرب، وإن كرهها الفصحاء."[1].يقف أبو منصور الأزهري موقف المدا فع عن القراءة هنا بالقول عن كسر السين في :(عسِيتم) لغة لبعض العرب وإن كرهها الفصحاء،وكل ماورد عن العرب من لغة فهو حجة، يقول ابن جني في :(باب اختلاف اللغات وكلها حجة) :"وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرا منه."[2]غير أن أبا منصور الأزهري قد ناقض قوله هذا في تهذيب اللغة ،فقال:"اتفق القراء أجمعون على فتح السين من قوله :(عسَيتم)، إلا ماجاء عن نافع أنه كان يقرأ:(فهل عسِيتم)[سورة محمد/٢٢] بكسر السين .وكان يقرأ:(عسَى ربكم ان يهلك عدوكم)[الأعراف/١٢٩]،فدل موافقته القراءَ على (عسَى)على أن الصواب قوله:(عسَيتم بفتح السِين)."[3] من الملاحظ أن الأزهري قد دفع القراءة بالكسر (عسِيتم) ،بقراءة أخرى رويت عن القارئ نفسه بالفتح(عسَى ربكم)،وكان الأولى أن يجعل القراءتين صحيحتين،وأن لا يدفع إحداهما بالأخرى، والقارئ بهما واحد،مما يعزز أن نافع قد قرأ هذا الحرف من كتاب الله وأداه كما سمعه ،يقول ابن جني: "وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها ...لكن غاية ما لك في ذلك ان تتخير إحداهما ،فتقويها على أختها ...فأما رد إحداهما بالأخرى فلا، أولا ترى إلى قول النبي صلى الله عليبه وسلم:(نزل القرآن بسبع لغات كلها شاف كاف)......إلا أن إنسانا لو استعملها لم يكن مخطئا لكلام العرب."[4].

وقد أجاز هذه اللغة غير واحد من أهل العلم ،يقول ابو علي الفارسي:"ووجه قول نافع :أنهم قالوا:هو عَسٍ بذاك وما أعساه وأعس به ،حكاه ابن الأعرابي، فقولهم عَسٍ، يقوي قراءته:(هل عسِيتم)، ألا ترى أن عسٍ مثل:حرٍ وشج ؟وحرٍ وحريٌ مثل مذِل ومَذِيل، وطبٍ وطبيبٍ وقد جاء فعِل وفعَل في نحو:نقِمتُ ونقمت وقالوا وريَ الزَّندُ، وقالوا وريَتْ بك زنادي؛

---

(1) الأزهري ،معاني القراءات،ص:٨١

(2) ابن جني،الخصائص،تحقيق:محمد علي النجار،المكتبة العلمية ،ط(٢)،ج(٢)،ص:(١٢)

(3) لأزهري ،تهذيب اللغة، باب العين والسين ،ج(٣)،ص(٨٦)

(4) ابن جني،الخصائص، ص:(١٠-١٢)

فاستعملوا فعِلَ في هذا الحرف فيما قاله أبو عثمان، فكذلك عسَيتث وعسِيث."[1]وقال ابن زنجلة:"هما لغتان، تقول العرب:(عسِيتُ أن أفعل وعسَيْتُ)."[2]

وقال مكي ابن ابي طالب:"والكسرُ لغة في (عسَى) إذا اتصل بمضمرٍ خاصة. وقد حُكيَ في اسم الفاعل:(عسِيٌّ) فهذا يدل على كسر السين في الماضي. والفتح في السين هي اللغة الفاشية، وعليها أجمع القراء ونافع معهم، إذا لم يتصل الفعل بمضمرٍ. وأيضا فإن مساواة الفعل، مع المضمر والمظهر أولى من المخالفة بينهما،لأن المقاربة، وفيه لغتان:عسِيتّم بفتح السين وكسرها ."[3]

ويقول السخاوي" والعجب ممن حكى اتفاق أهل اللغة على أن كسر السين ليس بجيد في قراءة ثابتة وهي قراءة الحسن ونافع بن مصرف. قال أبو بكر الأذفوي: هذه لغة أهل الحجاز يكسرون السين من عسى مع المضمر خاصة ."[4]

يبدو أن عجب السخاوي في النص السابق مقصود به ما حكاه أبو منصور الأزهري من اتفاق أهل اللغة على أن كسر السين ليس بجيد، ويقول أبو حيان :"والمحفوظ عن العرب أنه لا تُكسَرُ السين إلا مع تاء المتكلم، والمخاطب، ونون الإناث، نحو: عسِيتُ، وعسِيتَ، وعسِينَ، وذلك على سبيل الجواز لا الوجوب.........وقال أبو بكر الأدفوي وغيره: إن أهل الحجاز يكسرون السين من عسى مع المضمر خاصة.....وقال ابو عبيد: لو كان عسِيتم بكسر السين لقرئ: عسِى ربكم هذا جهل من أبي عبيد بهذه اللغة."[5]

وقال ابن مالك بجواز كسر السين إذا أسند الفعل عسى إلى الضمير أو فتحها بقوله:"

---

(1) أبو علي الفارسي،الحجة للقراء السبعة،ج(٢)،ص(٣٥٠)

(2) ابن زنجلة. ،حجة القراءات،ص:١٣٩

(3) ابن الأنباري،البيان في غريب إعراب القرآن،ج(١)،ص(١٦٥)

(4) ابو الحسن،السخاوي،فتح الوصيد،تح:مولاي محمد الإدريسي الظاهري،مكتبة الرشيد، ج(٣)،ص(٧٢٨)،والأدفوي : محمد بن علي بن أحمد الأدفوي، أبو بكر: نحوي مفسر.،انظر ترجمة الأدفوي: الزركلي، خير الدين بن محمود (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، الخامسة عشر - ٢٠٠٢ م،ج:٦،ص:٢٧٤

(5) أبو حيان الأندلسي ،البحر المحيط ،ج(٢)،ص(٢٦٤).

والفتحَ والكسرَ أجزْ في السِّين منْ   نحو عسَيْتُ وانتِقا الفتح زُكِنْ

يجوز كسر سين عسى وفتحها، إذا اتصل بها ضميرُ رفع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائبات."[1]وقال ابن هشام:" يجوز كسر سين (عسى) خلافا لأبي عبيدة، وليس ذلك مطلقا خلافا للفارسي، بل يتقيد بأن تُسنَدَ إلى التاء ،أو النون، أو نا." [2]

واستناداً إلى ما سبق فإن الاحتجاج بإجماع أهل اللغة على أن كسر السين في (عسِيتم)، رديء أو ليس بجيد منقوض بأقوال جمع من أهل اللغة أنفسهم، أما القول بندرة القراءة بكسر السين في عسيتم فاهل الأداء وأئمة القراءة لايعملون بشيء من كتاب الله باللغة المشهورة أو الأفشى، ولا على الأقيس في اللغة بل يؤدون القراءة وينقلونها كما سمعت من رسول الله – صلى الله عليه وسلم-،يقول الداني:"وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية ،بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها."[3]

إذن فالقراءة تصح من جهة النقل واللغة؛ فهي متواترة، وكسر سين (عسِيتم) لغة ثابتة عند العرب، وأجازها عدد من اهل العلم ،ففتح السين وكسرها لغتان ثابتتان في(عسَيتم).

---

(1) المرادي ،ابن أم قاسم(ت٧٤٩ه)،توضيح المقاصد والمسالك،تح:عبد الرحمن علي سليمان،دار الفكر العربي، القاهرة،ط(١)،١٤٢٢ه-٢٠٠١م،ج(١)،ص(٥٢٢)

(2) ابن هشام،أوضح المسالك،تح:محمد محي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية،بيروت،ج(١)،ص(٣٢٤).

(3) الداني،جامع البيان في القراءات ،ص:٣٩٦

نتائـج الدراسـة:

بعد دراسة موقف أبي منصور الأزهري من القراءات القرآنية المتواترة، وعرض آراء العلماء في القراءات القرآنية ومناقشة رأي الأزهري في القراءات التي دافع عنها أو خطأها او لحنها خلص البحث إلى النتائج الآتية:

١. إن الأزهري رغم نصه على أن القراءة سنة إلا أنه لحن بعض القراءات التي خالفت المقاييس النحوية .
٢. إن الغلبة كانت للمقاييس النحوية في ميدان الاحتجاج اللغوي .فقبول القراءة كان مرهونا بموافقتها للقياس اللغوي.
٣. إن موقف الأزهري من القراءات لم يكن واحدا بل تعدد موقفه من القراءات فكان مدافعا ومنتقدا ولم يكن ممن يرون الاستشهاد بالقراءات، بل القراءة مستشهد لها محكوم عليها بالقياس.
٤. إن الأزهري تناقض في حكمه على القراءة في بعض المواطن ولم يكن موقفه منسجما

أما ما قد يكون من أهم التوصيات التي يرى الباحث أنها مهمة :

١ ـ دراسة منهجية أبي منصور الأزهري في حكمه على القراءات ،فهي تصلح لأن تكون موضوعا للبحث

٢ ـ دراسة الجدلية بين المرسوم والمنطوق في القراءات القرآنية

قائمـة المصـادر والمراجـع

- **القرآن الكريم**

١. ـ النحاس،، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس (ت٣٣٨ه) **معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٠ه ـ ١٩٨٩م.

٢. ٢٧. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف (ت٧٦١هـ)، **شرح شذور الذهب** تحق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، دون طبعة.

٣. ابراهيم جميل محمد ابراهيم، **المماثلة الصوتية في البنية والتركيب ـ دراسة تطبيقية على نماذج من القرآن الكريم** ،مكتبة المتنبي،الدمام،ط:١ ،١٤٢٦ه ـ ٢٠٠٥م

٤. ابن أبي طالب، مكي(توفى: ٤٣٧هـ)، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية،١٤٠٥هـ.

٥. ابن الأثير، علي بن أبي الكرم (المتوفى: ٦٣٠هـ)، **الكامل في التاريخ**، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت: لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م

٦. ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد (ت: ٨٣٣هـ)، **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، تحقيق:زكريا عميرات، الشيخ دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ،١٤٢٠هـ -١٩٩٩م

٧. **ابن الجزري،أبو الخير محمد بن محمد (ت: ٨٣٣هـ) النشر في القراءات العشر**، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية، (من دون تاريخ).

٨. ابن الجزري،أبو الخير محمد بن محمد (ت: ٨٣٣هـ) **غاية النهاية في طبقات القراء**، مكتبة ابن تيمية، د.ت . عني بترجمته ونشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ . برجستراسر .

٩. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، (المتوفى: ٦٤٣هـ)، **طبقات الفقهاء الشافعية**، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م

١٠. ابن بطال، بطال بن أحمد بن سليمان (ت ٦٣٣هـ)، **النَّظْمُ المُسْتَعْذَبُ فِي تفْسِير غريبِ ألْفَاظِ المهَذّبِ**، تحقيق وتعليق: مصطفى عبد الحفيظ سَالِم، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ١٩٨٨ م (جزء ١)، ١٩٩١ م (جزء ٢)

١١. ابن تيمية، أحمد بن تيمية الحراني(ت٧٢٨هـ) **مجموع الفتاوى**، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، طبع في مطبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٥ه ـ ٢٠٠٤م

١٢. ابن جني،أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، **المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني**، دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ ـ أغسطس سنة ١٩٥٤م

١٣. ابن جني،أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، **سر صناعة الإعراب** ،تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية،١٤١٣ه ـ ١٩٩٣م

١٤. ابن جني،أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، الطبعة الثانية،١٣٧١هـ ـ١٩٥٢م

١٥. ابن جني،أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،تحقيق،علي النجدي ناصف،وعبد الحليم النجار،وعبد الفتاح شلبي،المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ،١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م

١٦. ابن خالويه،أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت٤٧٠هـ)، **إعراب القراءات السبع**، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١)١٣،٤١٣هـ-١٩٩٢م

١٧. ابن خلكان، أحمد بن محمد(المتوفى: ٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر: بيروت،الطبعة ١، ١٩٧١م.

١٨. ابن زنجلة،أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (ت: حوالي ٤٠٣هـ)، حجة القراءات ،تحقيق : سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، يروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ ـ١٩٩٧م

١٩. ابن سِيدَه ، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت: ٤٥٨هـ)، **المخصص**، تحق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي: بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م

٢٠. ابن سيده،أبو الحسن علي بن إسماعيل [ت: ٤٥٨هـ]، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية: بيروت،١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

٢١. ابن عادل،عمر بن علي الدمشقي(ت٨٨٠ه)**اللباب في علوم الكتاب**، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٩ه-١٩٩٨م،

٢٢. ابن عصفور،أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي (ت: ٦٦٩هـ) **الممتع في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م

٢٣. ابن عطية،أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي الأندلسي المحاربي (ت: ٥٤٢هـ)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية: بيروت،ط١، ١٤٢٢ هـ.

٢٤. ابن قتيبة ، أبو محمد عبدالله عبد الله بن مسلم الدينوري (ت: ٢٧٦هـ) **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث: القاهرة، الطبعة الثانية،١٣٩٣ه ـ ١٩٧٣م

٢٥. ابن قتيبة،أبو محمد عبدالله بن مسلم الدينوري(ت: ٢٧٦هـ) **أدب الكاتب**، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ، ١٤٢٠ هـ

٢٦. ابن مالك ،أبو عبدالله محمد بن عبدالله (ت٦٧٢هـ)،**شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد، و محمد بدوي المختون، دار هجر، الطبعة الأولى،١٤١ه ـ ١٩٩٠م،

٢٧. ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى(ت٣٢٤ه)، السبعة في القراءات ،تحقيق: شوقي ضيف ،دار المعارف، مصر ،ط: (٤)،٢٠١٠م

٢٨. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف (ت٧٦١هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، تحقيق: مازن المبارك،ومحمد علي حمد الله، دار الفكر: دمشق، ط:(١)، ١٣٨٤ه-١٩٦٤م

٢٩. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف (ت٧٦١هـ)، **أوضح المسالك**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، دون طبعة، بيروت.

٣٠. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف (ت٧٦١هـ)، **شرح الشافية الكافية**، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة، الأولى، ج:٢،ص٩٨٦ ـ٩٨٩

٣١. أبو النجم العجلي ، (الفضل بن قدامة)، **الديوان**، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م

٣٢. أبو بكر، النيسابوري(ت٣٨١هـ)، **المبسوط في القراءات العشر**، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية: دمشق، ١٩٨١م.

٣٣. أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي(ت: ٧٤٥هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.

٣٤. أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي(ت: ٧٤٥هـ)، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم: دمشق، ط١، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٧م.

٣٥. أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي،(ت: ٧٤٥هـ)، **البحر المحيط** ،تحقيق:عادل أحمد عبد الموجود، وأحمد علي معوض، دار الكتب العلمية بيروت،ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

٣٦. أبو زكريا، محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، دار إحياء التراث العربي: بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ

٣٧. أبو سعيد،السكري(ت ٢٧٥ هـ)، **شعر الأخطل - صنعة السكري**، تح: فخر الدين قباوة، دار الفكر: بيروت،الطبعة الرابعة ،١٤١٦هـ - ١٩٩٦م،

٣٨. أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل (ت: ٦٦٥هـ)، **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١ ،٢٠٠٣م - ١٤٢٤ه.

٣٩. أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل (ت٦٦٥ه)، **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع**، تحقيق : إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية: بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

٤٠. أبو عبيدة، معمر بن المثنى،(ت ٢١٠هـ)، **مجاز القرآن**، ت: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجى: القاهرة ، ١٣٨١ هـ

٤١. أبو علي، الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ت: بدر الدين قهوجي - بشير حويجاتي، دار المأمون للتراث: بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

٤٢. أبو منصور، الأزهري (ت: ٣٧٠هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي: بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٤٣. أبو منصور، الأزهري (ت٣٧٠ه)، **معاني القراءات**، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠١٠م.

٤٤. الأخفش، سعيد بن مسعدة(ت٢١٥)، **معاني القرآن**، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي: القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١ه - ١٩٩٠م.

٤٥. الأستراباذي، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني (ت: ٧١٥هـ)، **شرح شافية ابن الحاجب**، تح: عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة)، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.

٤٦. الأشمُوني، علي بن محمد (ت: ٩٠٠هـ)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية: بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.

٤٧. الأصفهاني (ت ٤٢١ هـ)، أحمد بن محمد، **شرح ديوان الحماسة**، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية: بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٤٨. الألوسي، محمود بن عبد الله (ت ١٢٧٠هـ)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية: بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.

٤٩. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد(ت٥٧٧هـ) ، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٥٠. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد(ت٥٧٧هـ)، **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: دكتور طه عبد الحميد،ومصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٥١. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد(ت٥٧٧هـ)**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين**، تحقيق: جودة مبروك، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأولى

٥٢. الأندلسي، أبو محمد بن حزم (المتوفى: ٤٥٦هـ)، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، تحقيق: سامي أنور جاهين، دار الحيث: القاهرة،١٤٣١ه - ٢٠١٠م.

٥٣. الأنصاري، أحمد مكي، **الدفاع عن القرآن ضد المستشرقين والنحويين**، دار المعارف: مصر، دون طبعة،١٣٩٣ه - ١٩٧٣م.

٥٤. أوس بن حجر، **الديوان**، تح: الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت. ط: (٢)، ١٣٩٩ه - ١٩٧٩م

٥٥. البخاري، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، تحقيق محمد تامر، دار البيان العربي، الطبعة الأولى،١٤٢٦م - ٢٠٠٥م

٥٦. البرنوسيّ، **مجموع أشعار العرب**، تصحيح وترتيب: وليم بن الورد البرنوسيّ، دار ابن قتيبة: الكويت.

٥٧. البغدادي، عبد القادر بن عمر (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي: القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٥٨. تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، عالم الكتب، ط (٥)، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٥٩. الثعلبي،أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت٤٢٧هـ) **الكشف والبيان عن تفسير القرآن** ، تحقيق: أبو محمد بن عاشور دار إحياء التراث العربي: بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ه - ٢٠٠٢م.

٦٠. جرير بن عبد المسيح، المتلمس، **الديوان،** عني بتحقيقه: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية،١٩٣٠ ه - ١٩٧٠م

٦١. جرير بن عطية بن الخطفى، **ديوان جرير** بشرح: محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، ط (٣)،ج١.

٦٢. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية،** تحق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين: بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

٦٣. حماسة،محمد، **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث،** دارغريب: القاهرة، ٢٠٠١م.

٦٤. الحموي، ياقوت بن عبد الله (المتوفى: ٦٢٦هـ) **خزانة الأدب وغاية الأرب** ، تحقيق: إحسان عباس ، ط (١)، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٦٥. الحموي، ياقوت بن عبد الله (المتوفى: ٦٢٦هـ) **معجم الأدباء(إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)،** تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي: بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٦٦. الحنفي، محمد بن مصلح، (ت٩٥١هـ)، **حاشية محيى الدين شيخ زاده على تفسير البضاوي،** تصحيح: عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٩١٤ه-١٩٩٩م.

٦٧. الخطيب،عبد اللطيف، **معجم القراءات،** دار سعد الدين: دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ه - ٢٠٠٥م.

٦٨. الداني، عثمان بن سعيد (ت٤٤٤هـ)، **جامع البيان في القراءات السبع المشهورة،** ت: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١ ،٢٠٠٥م - ١٤٢٦هـ.

٦٩. الداوودي،محمد بن علي (المتوفى: ٩٤٥هـ)، **طبقات المفسرين للداوودي،** راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية: بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.

٧٠. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ،(المتوفى: ٧٤٨هـ)، **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار،** دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م.

٧١. ذو الرمة ،غيلان بن عقبة، **الديوان بشرح الخطيب التبريزي**، تقديم: مجيد طراد، دار الكتاب العربي: بيروت، ط٢،١٤١٦ه ـ ١٩٩٦م.

٧٢. ذو الرُمَّة، **الديوان**، شرح: أحمد حس بَسَج، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥م.

٧٣. الراجحي،عبده **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٦٩م.

٧٤. الرازي، أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ)، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، محمد علي بيضون، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م

٧٥. الرازي، فخر الدين محمد بن عمر(ت٦٠٤ه) **مفاتيح الغيب**، دون تحقيق، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠١ه ـ ١٩٨١م.

٧٦. الراعي النميري ،عُبَيد بن حُصين(ت ٩٠ هـ)، **الديوان شرح: واضح الصَّمد**، دار الجيل: بيروت، ط١. ١٤١٦ ه ـ ١٩٩٥م.

٧٧. الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت ٦٨٦هـ)، **شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب** المتوفي عام ١٠٩٣ه، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية: بيروت، ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م.

٧٨. الزجاج،إبراهيم بن السَّري(ت٣١١هـ)،معاني القرآن وإعرابه،شرح وتحقيق:عبد الجليل عبده شلبي،عالم الكتب،ط(١)،١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٧٩. الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: أبو الفضل الدمياطي، ١٤٢٧ ه ـ٢٠٠٦م.

٨٠. الزركلي، خير الدين بن محمود (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، **الأعلام**، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢ م.

٨١. الزمخشري محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة العبيكان:الرياض، ط١،١٤١٨ه-١٩٩٨م.

٨٢. السبكي، عبد الوهاب بن تقي (ت ٧٧١هـ)، **طبقات الشافعية الكبرى**، حقق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٨٣. السخاوي، علي بن محمد (ت٦٤٣هـ)، **فتح الوصيد**، تحقيق: مولاي محمد الإدريسي الظاهري، مكتبة الرشيد، السعودية ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م

٨٤. السخاوي، علي بن محمد(ت٦٣٤هـ)، **جمال القراء وكمال الإقراء**، تحقيق: علي حسن البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ه ـ ١٩٧٨م.

٨٥. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (المتوفى: ٧٥٦هـ)،الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،تحقيق:أحمد محمد الخراط،دار القلم دمشق،د.ت.

٨٦. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر(ت ١٨٠هـ))، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي: القاهرة الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

٨٧. السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٨٥هـ)، **شرح أبيات سيبويه**، حقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة.

٨٨. سيسي، عبد الباقي بن عبد الرحمن بن سراقة، **قواعد نقد القراءات القرآنية: دراسة نظرية تطبيقية**، تقديم إبراهيم بن سعيد الدوسري، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ه ـ ٢٠٠٩م.

٨٩. السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر (المتوفى: ٩١١هـ)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية: لبنان.

٩٠. شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، مكتبة الخانجي: القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ه ـ ١٩٨٧م.

٩١. الشوكاني، محمد بن علي(ت١٢٥٠هـ) **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، تحقيق:عبد الرحمن عميرة، ١٤١٢ه ـ ١٩٩٢م.

٩٢. الصفاقسي، علي بن محمد (ت: ١١١٨هـ)، **غيث النفع في القراءات السبع**، تح: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٩٣. الصفدي، صلاح الدين (المتوفى: ٧٦٤هـ)، **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث: بيروت، ط١،١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٩٤. الطبري، أبو جعفرمحمد بن جرير (المتوفى: ٣١٠هـ)، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط (١)، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٩٥. الطوسي، محمد بن الحسن(المتوفى:٣٨٥ هـ)، **التبيان في تفسير القرآن**، تحق: أحمد قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، دون طبعة وتاريخ.

٩٦. العباس بن مرداس، **الديوان،** تحقيق: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط:١٤١٢،١ه - ١٩٩١م.
٩٧. عبد الله بن قيس الرقيات، **الديوان،** تحق: عزيزة فوال بابتي، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٩٨. عبد الله بن قيس الرقيات، **الديوان،** تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر: بيروت ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.
٩٩. العكبري، عبد الله بن الحسين (المتوفى : ٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن، طبعة بيت الأفكار الدولية
١٠٠. العلياني، علي بن نفيع، **عقيدة الإمام الأزهري،** دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
١٠١. عمر بن معدي كرب، **الديوان،** جمع وتنسيق: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية: دمشق، الطبعة الثانية،١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
١٠٢. عمر، أحمد مختار ، وعبد العال سالم مكرم، **معجم القراءات القرآنية،** مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ه - ١٩٨٨م.
١٠٣. الغزنوي، محمود بن أبي الحسن ، (المتوفى: بعد ٥٥٣هـ)، **باهر البرهان فى معانى مشكلات القرآن،** تح - رسالة علمية -: سعاد بنت صالح بن سعيد با بقي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
١٠٤. الفارسي، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ)، **الحجة للقراء السبعة،** تحيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث: دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.
١٠٥. الفراء يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ)، **كتاب فيه لغات القرآن،** ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع، عام النشر: ١٤٣٥هـ.
١٠٦. الفراء، يحيى بن زياد(ت: ٢٠٧هـ)، **معاني القرآن،** عالم الكتب: بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ه - ١٩٨٣م.
١٠٧. الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ)، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين
١٠٨. الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ)**العين،** تحقيق: د مهدي المخزومي، ود إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال
قباوة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
١٠٩. القرطبي، محمد بن أحمد (ت ٦٧١هـ)، **الجامع لأحكام القرآن** تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية: القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١١٠. القفطي، علي بن يوسف (ت ٦٤٦هـ)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي: القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية: بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.

١١١. الكرماني، محمود بن حمزة، **غرائب التفسير وعجائب التأويل**، تحقيق: شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ١٤٠٣ه-١٩٨٣.

١١٢. الكلبي، محمد بن أحمد(ت٧٤١ه)، التسهيل لعلوم التنزيل، ضبط وتصحيح: محمد سالم ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥ه - ١٩٩٥م.

١١٣. المبرد،محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، **الكامل في اللغة والأدب**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي: القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

١١٤. المبرد،محمد بن يزيد (ت: ٢٨٥هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥ه-١٩٩٤م .

١١٥. محيسن، محمد سالم، **القراءات وأثرها في علوم العربية**، مكتبة الكليات الأزهرية: القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

١١٦. المرادي، حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ (ت٧٤٩ه)، **توضيح المقاصد والمسالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي: القاهرة، ط١٤٢٢،١ه-٢٠٠١م.

١١٧. المرتضى الزبيدي، محمد بن محمد، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج- سلسلة التراث العربي - وزارة الإرشاد والأنباء، ١٣٨٥ه - ١٩٦٥م.

١١٨. المرزباني،محمد بن عمران(ت٣٨٤ هـ)، **معجم الشعراء**، تصحيح وتعليق: الأستاذ الدكتور ف . كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط٢، ١٤٠٢ هـ- ١٩٨٢.

١١٩. المهدوي، أحمد بن عمار (ت ٤٤٠ه)، **شرح الهداية**، تحقيق: حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض،١٤١٥هـ.

١٢٠. ميمون بن قيس، الأعشى، **الديوان**، شرح وتعليق: محمد حسين، مكتبة الآداب:الاسكنرية، دون طبعة، ١٩٥٣م.

١٢١. نبيل محمد آل إسماعيل، **علم القراءات**، مكتبة التوبة: الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ .

١٢٢. النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس (ت: ٣٣٨هـ)، **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥ه-١٩٨٥م ،

١٢٣. النعماني، عمر بن علي بن عادل الحنبلي (ت: ٧٧٥هـ)، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية: بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.

١٢٤. هلال، عبد الغفار حامد، **القراءات واللهجات من منظور علم الأصوات الحديث**، دار الفكر العربي، مصر،ط٣ ، ١٤٢٣ه - ٢٠٠٥م.

١٢٥. الواحدي، عَلي بن أحمَد بن محمَّد (المتوفى: ٤٦٨هـ)، **التَّفْسِيرُ البَسِيْط** – تحقيق:محمد بن صالح بن عبدالله الفوزان جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ.

الدوريـــات:

١- استيتية، سمير،"رؤية جديدة في تفسير التنوين"، **مجلة الملك سعود**، المجلد الخامس،**الآداب**(١)،١٤١٣ه - ١٩٩٣م.

٢- الأنصاري، أحمد، "سيبويه في الميزان"، **مجلة مجمع اللغة العربية**،القاهرة، الجزء الرابع والثلاثون، شوال ١٣٩٤ه - نوفمبر١٩٩٤م.

٣- الجندي، أحمد، الصراع بين القراء والنحاة، **مجلة مجمع اللغة العربية**، القاهرة، العدد(٣٤)،شوال،١٣٩٤هـ -١٩٧٤م.

٤- الخطيب، عبد اللطيف، التقاء الساكنين بين القاعدة والنص، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الكويت، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، **الرسالة**(١٥٠)،الحولية الحادية والعشرون،١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

٥- زيد القرالة، انتقاد القراءات القرآنية المتواترة عند أبي علي الفارسي - دراسة في حذف العلامة الإعرابية"، **مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية** "، العدد الثامن والأربعون، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٤م.

٦- زيد، القرالة، ملامح نظرية المقاطع الصوتية في التفكير العربي القديم، بحث مقبول للنشر، **مجلة اللسانيات واللغة العربية**،٢٠١٣م.

٧- زيد، القرالة، "التوجيه الصوتي لقراءات قرآنية انتقدها اللغويون": دراسة في الهمز بين التحقيق والتسهيل، **مجلة الدراسات اللغوية**، مجلد(١٦)، رقم العدد(٣)، ١٤٣٥ هـ -٢٠١٤م.

٨- زيد،القرالة، ياءات القرآن الكريم بين الحذف والقلب والتسكين: دراسة صوتية، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، العدد(٢/ب)،المجلد الخامس،١٤٣٠ هـ -٢٠٠٩م.

٩- شطناوي، منير وحسن، عمر، موقف أبي منصور الأزهري من القراءات القرآنية في كتابه"معاني القراءات، **المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها**، المجلد (٩)، العدد(٢)،١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

١٠- الهيتي، أيمن، مجيء إن الشرطية بمعنى إذ الظرفية عرض ودراسة لآراء النحاة والمفسرين، **مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب**،العدد:(٣)،٢٠١٠م

الرسائـل الجامعيـة:

١. طعامنة، علي، (٢٠١٣)، **مآخذ الزجاج اللغوية على بعض القراءات القرآنية المتواترة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة آل البيت، المفرق.

٢. المذهان، صالح، **(٢٠١٠) صرف الممنوع من الصرف**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

المخطوطات:

١ ـ زيد، القرالة، ملامح نظرية المقاطع الصوتية في التفكير العربي القديم، بحث مقبول للنشر، مجلة اللسانيات واللغة العربية،٢٠١٣م

٢ ـ زيد القرالة، التعليل الصوتي لما أشكل لغوي في القراءات، بحث مخطوط غير منشور.

ملخص الدراسة بالإنجليزية

" Abu Mansour Al Azhari's position towards successive readings of Quraan "

Prepared by : Ahmad Abed Saed al – Mosleh

Supervised by : prof(Dr) Zaid Khalil Al – Qarallih

Abstract

This research study examines Abu Mansour Al Azhari's position towards successive readings of Quraan (282-370 AH), grammatically, structurally (conjugation), and phonetically. This is done by: 1) investigating different readings mentioned in each verse, according to Ibn Mujahid's book 'the seven in readings' (324 AH); 2) examining scientists' position with regards to each reading; and 3) a discussion of Al Azhari's position and reading interpretation. This study has adopted an analytical inductive approach, which fits this kind of studies because it allows for identifying controversial readings, examining Al Azhari's position, discussing it linguistically, and direction of readings based on scientists' opinions.

ky words

(Al Azhari , readings of Quraan, position, Syntax,directing)